
مونتسكيو
الجزء الأول
روح الشرائع

روح الشرائع (الجزء الأول)

روح الشرائع (الجزء الأول)

تأليف
مونتسكيو

ترجمة
عادل زعيتر



روح الشرائع (الجزء الأول)

مونتسكيو

L’Esprit des Lois 1

Montesquieu

كلمات عربية للترجمة والنشر

ص.ب. ٥٠، مدينة نصر ١١٧٦٨، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٢٧٠٦٣٥٢ ٢٠٢ + **فاكس:** ٢٢٧٠٦٣٥١ ٢٠٢ +
البريد الإلكتروني: kalimat@kalimat.org
الموقع الإلكتروني: http://www.kalimat.org

الغلاف: تصميم هاني ماهر.

المحتويات

مقدمة المترجم

بقلم عادل زعيتر

(نابلس)

أقدم ترجمة «روح الشرائع»[1] لمونتسكيو …

في اليوم الثامن عشر من يناير[2] سنة ١٦٨٩ ولد بارون دو لابريد ودو مونتسكيو، شار لويس دو سكوندا، وكانت ولادته في قصر لابريد الذي لا يزال قائمًا بعيدًا من بوردو نحو عشرة أميال.

وكان اسم أبيه جاك دو سكوندا، وكان اسم أمِّه فرنسواز دو پنيل، وقد جاءت أمه الغسكونية الإنكليزية هذه بلابريد صداقًا لرجل الحرس الملكي أبيه ذاك، لأبيه الذي هو من بيت صالح غير بالغ القدم، لأبيه الذي هو من بيت ترجع أهميته إلى القرن السادس عشر، وقد كان آله من أهل القضاء إجمالًا، فقام بالقضاء جده وعمه في برلمان[3] بوردو، والقضاء هو ما وصل به حياته.

وعرف شارل لويس في صباه بمسيو دو لابريد، وماتت أمه حين كان في السابعة من سنيه، فلما بلغ الحادية عشرة أدخل إلى مدرسة أوراتوريان بجويلي حيث مكث خمس سنين وحيث ظهر ميله إلى التاريخ، ثم تخرَّج في بوردو، ولم يكن أبوه ليثبطه عن عزمه، وكان أبوه يتابعه على سيره، ويتوفى أبوه في سنة ١٧١٣، ويمضي على وفاته عام فيقبل ابنه الشاب قاضيًا في برلمان بوردو ذلك.

ويمر عام على ذلك فيتزوج مسيو دو لابريد ابنة فارس نبيل في منظمة سان لويس اسمها حنة لارتيغ، وقد كانت بروتستانية غير مثقفة فعاش معها على وئام مع عدم حب … وقد رزق منها ابنًا وابنتين.

ويموت عمه جان بايتست دو سكوندا في سنة ١٧١٦ فيرثه رئيسًا لتلك المحكمة مع ثروته، ويرث لقبه دو مونتسكيو، ويقوم بواجباته خير قيام، ثم يعتريه سأم فيترك عمله حينما يتمثل له سخرة.

وما كان يساوره من ولع بالمباحث التاريخية الدراسات القديمة يفسر رغبته الشديد في الانتساب إلى الأكاديمية الرجوية[٤] الجديدة التي أنشئت في بوردو حيث قبل في أبريل[٥] من سنة ١٧١٦، وحيث تلا بعد قبوله بإسبوعين «بحثه حول سياسة الرومان في الدين».

وما كانت رئاسته لبرلمان بوردو مدة اثنتي عشرة سنة لتصرفه عن العمل في الحقل الأدبي والعلمي، فقد أخرج في سنة ١٧٢١ كتاب «الرسائل الفارسية» التي تم له من النجاح وحسن القبول ما هو معروف في عالم العلم، وقد طبع هذا الكتاب أربع مرات في عامه الأول من غير ذكر اسمه عليه، وهذا الكتاب جامع لسلسلة من الرسائل أرسلها إلى صديق له رجل فارسي وهمي قصد أوربة سائحًا فراح ينتقد فيها الأوضاع الاجتماعية والسياسية والدينية بأسلوب ساخر لاذع، ثم قلَّ تداول الناس لهذا الكتاب عن حظر حكومي ومنع كنسي كما قيل، ومن التجني قول ڤولتير عن هذا الكتاب: «إنه بهرج يستطيع كل واحد أن يضع مثله»، فلم يكن من السهل على ڤولتير إبداع مثله، وكان يتعذر على غيره في ذلك الزمن إخراج نظيره.

وقد أمكن مونتسكيو أن يظهر رجلًا كبيرًا في بوردو حتى ذلك الحين، فلما ظهرت «الرسائل الفارسية» لاقت إقبالًا في المجتمع الباريسي، ولما قصد باريس بعد ذلك رحَّبت به هذه العاصمة، وأخذ يتردد إلى نادي «الأنترسول» المشهور حيث اشترك في مناقشاته ودراساته مقدامًا، ويرجح أنه تلا على هذا النادي، في سنة ١٧٢٢، كتاب «محاورة بين سيلا وأوكرات» الذي بيَّن فيه سلوك سيلا السياسي وأسباب تنزل هذا الطاغية عن سلطانه، ومن هذا الكتاب أبصر مقدار ما ينتظر منه في ميدان الجد.

ولم يتورع مونتسكيو، مع ذلك، من وضع كتاب «معبد غنيد» ونشره في سنة ١٧٢٥ إرضاء لعشراء أخت دوك دوبوروبون، الآنسة كليرمون، التي كانت حسيبة باهرة الجمال معبودة المجتمع، فلم يخل كتابه هذا من خفة وتحلل.

وينطوي قبوله عضوًا في الأكاديمية الفرنسية على فصل محزن، ففي سنة ١٧٢٥ ينتخب عضوا في هذه الأكاديمية، ولكن الملك يرفض ذلك بناء على تقرير وزيره الكردينال

فلوري واستنادًا إلى المبدأ المهمل في ذلك الوقت والذي يشترط كون العضو مقيمًا بباريس، وبهذا يلغى الانتخاب.

ولم يَفُلُّ ذلك عزم مونتسكيو، فقد رأى أن يروي ظمأه إلى العلم والأدب فصغر في عينه منصبه الكبير تحقيقًا لغاية دونها أعظم الغايات فباع هذا المنصب الموروث في سنة ١٧٢٦ على أن يعود على ابنه بعد موته، ومن المحتمل أن كان هذا البيع عن شوق إلى مجتمع باريس، أو عن طموح إلى انتخابه عضوًا في الأكاديمية الفرنسية، أو عن رغبة في مسايرة الحركة العلمية والأدبية بباريس، أو عن هذا كله.

ومهما يكن من أمر فقد غادر مونتسكيو مدينة بوردو ليعيش في العاصمة، وذلك مع قضاء ستة أشهر من كل سنة في لابريد.

وبذلك يزول المانع من قبوله عضوًا في الأكاديمية الفرنسية، ويبحث في الأمر وتلتمس المخارج وتبذل جهود نفعًا لمونتسكيو، غير أنه يزعم إخراج مونتسكيو طبعة خاصة من «الرسائل الفارسية» مشتملة على تغيير وتبديل وتحويل، ولم يعد هذا حد الخرافة، ولم يحل هذا دون إنصات الوزير فلوري للمؤلف معتذرًا عن نشره كتابًا من غير ذكر لاسمه بسبب منصبه القضائي الذي يمنع من ذلك، ويسوَّى الأمر وتذلل الصعاب بعد أخذ الوزير كفالة ويرفع الحظر ويدخل ومتسكيو الأكاديمية الفرنسية في ٢٤ من يناير سنة ١٧٢٨.

ولم يكد مونتسكيو يقبل في الأكاديمية الفرنسية حتى قام بسياحته في أوربة مجتمعًا بالرجال ناظرًا إلى الأمور باحثًا في الدساتير والنظم فطاف في النمسة وهنغارية، ولم تيسر له رحلة إلى تركية كما كان ناويًا، ثم انطلق إلى إيطالية والبندقية حيث أقام نحو عام، ثم توجه إلى إنكلترة بطريق پيمونت والرين، وفي إنكلترة لبث ثمانية عشر شهرًا فأعجب بأخلاق الإنكليز وسياستهم كما أعجب بهما ڤولتير، فبهرته حرية الناس في الحديث عن مساوئ الحكومة مع بقاء هذه الحكومة، وطاب له خلو إنكلترة من معتقل كالباستيل، ولم يفته قيد تنازع أحزابها ورجالها كتابة، كما يتجلى ذلك في «روح الشرائع».

وقد أحسنت إنكلترة مثواه فاختير عضوًا في الأكاديمية الملكية بلندن، وقد سحر بما أبصر فيها وبما أوحت إليه من مناخٍ عامة، فعد النظام الإنكليزي مثالًا للحكومة الصالحة.

ويعود مونتسكيو إلى فرنسة، يعود إلى لابريد، لا إلى باريس، وفي لابريد ما انفك يملي وينقح ويعدل ويعيد النظر مهيئًا كتابه «روح الشرائع» العظيم، ولكنه رأى أن يمهد سبيل الانتقال من «الرسائل الفارسية» إلى «روح الشرائع»، وذلك بإخراج كتاب أشد خطرًا من الأول وأقل قدرًا من الثاني، فأصدر في أمستردام، سنة ١٧٣٤، كتاب «تأملات

حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» خاليًا من اسمه مع أنه كان قد قدَّم نسخة عنه إلى الأكاديمية الفرنسية، وهذا الكتاب التاريخي الفلسفي طريف أسلوبًا وتفكيرًا مع صغر حجم، ولم يؤلف في ذلك العصر ما يعدله اتزانًا وإبداعًا في موضوعه، والواقع أنه مع «الرسائل الفارسية» إرهاص من المؤلف مبشر بكتاب «روح الشرائع» إذا جاز لنا هذا التعبير، فعلى هذه الكتب الثلاثة تقوم شهرة موتسكيو.

أجل، لم يتفق لكتاب «تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» ما اتفق لكتاب «الرسائل الفارسية» من ضوضاء، غير أنه جعل لمونتسكيو شهرة رجل الجد وأوجب تعليق أكبر أمل على الكتاب العظيم «روح الشرائع» الذي كان تفكيره في إخراجه أمرًا معروفًا، وهذا ما أدى إلى تعيينه عضوًا في مجمع العلوم الملكي ببرلين سنة ١٧٤٦.

حلت سنة ١٧٤٨، فطبع كتاب «روح الشرائع» في جنيف، وكان عنوانه في الطبعة الأولى «روح الشرائع، أو الصلة التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة إلخ»، فأضاف المؤلف إلى ذلك: «مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حول المواريث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية»، وكتاب «روح الشرائع» مؤلف من واحد وثلاثين بابًا موزعًا بين ستة أجزاء، فيشتمل الجزء الأول على ثمانية أبواب يعالج فيها أمر القوانين وأشكال الحكومة، ويشتمل الجزء الثاني على خمسة أبواب تعالج فيها التدابير العسكرية مع أمور الجباية، ويشتمل الجزء الثالث على ستة أبواب تعالج فيها الأوضاع والطبائع واتباعهما لأحوال الأقاليم، ويشتمل الجزء الرابع على أربعة أبواب تعالج فيها المسائل الاقتصادية، ويشتمل الجزء الخامس على ثلاثة أبواب تعالج فيها أمور الأديان، ويشتمل الجزء السادس، وهو الأخير على خمسة أبواب تعالج فيها القوانين الرومانية والفرنسية والإقطاعية، ويعد البابان الأخيران من هذا الجزء ذيلًا للكتاب، فقد قال مونتسكيو عنها: «يشوب كتابي نقص، على ما أعتقد، إذا ما سكت عن حادث وقع في العالم ذات مرة، ولن يقع على ما يحتمل، إذا لم أتكلم عن تلك القوانين التي رئي ظهورها في أوربة من غير اتصال بالقوانين التي عرفت حتى ذلك الحين، عن تلك القوانين التي أدت إلى ما لا يحصى من الخير والشر ... والتي أدت إلى النظام مع ميل إلى الفوضى، وإلى الفوضى مع ميل إلى النظام والانسجام ... ومنظر القوانين الإقطاعية جميل، وتنهض بلوطة قديمة، وترى العين أوراقها من بعيد، وتدنو العين وتبصر ساقها، ولكنها لا ترى جذورها مطلقًا، فلا بدَّ من شقِّ الأرض لرؤيتها».

وقد يضع العالم كتابًا واحدًا في حياته، وقد يكتب ذات الكتاب عدة مرات، وهذا ما صنعه مونتسكيو في «روح الشرائع» الذي أخذ يفكر في موضوعه منذ شبابه فجمع مواده

مع الزمن، وقابل بينها وبين الحقيقة في أثناء رحلاته، وهو لم ينقطع عن وضع هذا الأثر العظيم قاضيًا وفيلسوفًا، قال ڤيان: «أُبصِرَ «روح الشرائع» على مقاعد مدرسة الحقوق ببور دو ورسم في «الرسائل الفارسية» ولقِّح، في رحلات مؤلفه، وعيِّن بدور «عظمة الرومان»»، على أنني أفترض انتفاع مونتسكيو كثيرًا بسياحاته في وضع كتابه العظيم»، والواقع أن مونتسكيو انتفع بالمصادر الشفوية انتفاعه بالمصادر المكتوبة.

وقد تم إعداد مونتسكيو لمواد «روح الشرائع» الغزيرة سنة ١٧٤٤، حين انزوى في لابريد ليضع صيغته بلا انقطاع، فلما كانت سنة ١٧٤٧ أمكنه أن يفكر في طبعه، ويقول مونتسكيو في مقدمة «روح الشرائع»:

> وما أكثر ما بدأت هذا الكتاب وتركته، وقد تركت للرياح ألف مرة ما كنت أكتب من الأوراق، وكنت أشعر بهبود الأيدي الأبوية في كل يوم، وكنت أسير وراء هدفي من غير وضع مشروع، وكنت لا أعرف القواعد ولا الشواذ، وكنت لا أجد الحقيقة إلا لأفقدها، ولكنني عندما أكتشفت مبادئي أتاني كل ما بحثت عنه، فأبصرت في غضون عشرين عامًا بدء كتابي ونموَّه وتقدمه وتمامه.

ومن ثم ترى مقدار ما عانى مونتسكيو من تلمس في الظلام ومن اضطراب بال وريب حمل، ومن جمع قصاصات بعد انفصال وضعًا لها ضمن نظام ووفق منهاج، حتى انتهى كتاب «روح الشرائع» إلى كماله.

وقد اختلف في أي الموضوعات أهم من غيرها في الكتاب، فرأى بعضهم مباحث فصل السلطات ورأى آخرون مباحث تأثير الأقاليم ورأى فريق ثالث أمور الأديان ورأي فريق رابع مسائل الاقتصاد، فمع ما لكل من هذه الموضوعات الأربعة من أهمية خاصة يظهر أن هنالك شبه إجماع على كون مباحث فصل السلطات الثلاث، الاشتراعية والتنفيذية والقضائية، أهم ما في الكتاب، لما كان لها من التأثير البعيد المدى.

يرى مونتسكيو أن من التجارب الأزلية كون الإنسان ذي السلطان يميل إلى إساءة استعمال سلطانه هذا حتى يقف عند حد، فلا يقف السلطان غير السلطان، وعن توازن السلطات الثلاث تنشأ حرية الأمة.

ولا مراء في أن مقت الاستبداد من المشاعر التي كانت تلازم مونتسكيو، وفي أن هذه المشاعر كانت شائعة بين أكبر عدد من أبناء وطنه نتيجة لرد الفعل الذي عقب موت لويس الرابع عشر، وفي أن هذا يحس منذ ظهور «الرسائل الفارسية»، غير أن نصيب

مونتسكيو في رد الفعل الشامل ذلك هو وضعه مذهبًا سياسيًّا يجعل الاستبداد متعذرًا، وهذا المذهب هو فصل السلطات.

وبالحرية السياسية يتطلب العقل في الدولة الحسنة التنظيم تحقيق مناحي العدل والإنسانية، والعقل يدين الرق وإن كان الإقليم يقتضيه في بعض البلاد كما يرى مونتسكيو، وداعي الرق عنده غير موجود في أوربة، وفي البلاد الحارة أيضا، فيعتقد عدم تعذر العمل الحر مطلقًا، والعقل يدين الحرب عنده، فمما تؤدي إليه الملكيات المقاتلة الفاتحة هلاك شعوبها، والحرب الدفاعية وحدها هي الموافقة للعدل والصواب، وحق الدفاع الشرعي خاص بالدول كما هو خاص بالأفراد، والعقل يدين كل ظلم وقسوة عنده، فهو يدينهما بالقوانين وبتطبيق القوانين.

ولا أحد، كمونتسكيو، شهر في القرن الثامن عشر حربًا شعواء على قسوة الاشتراع والمرافعات الجنائية، فحمل على شدة العقوبات وأثبت أن هذه الشدة تغدو غير مرهبة في آخر الأمر، وأكثر العقوبات تأثيرًا عنده ما ناسب الجرائم.

وعند مونتسكيو أنه لا شيء أشد ضررًا على الجمهور والدولة من الإفراط في جباية الأموال وسوء إدارتها، فلا يحق للحكومة، مهما كان لونها، أن تطالب الأهلين بغير المبالغ التي تقتضيها مصالح الدولة، ومن سرقة أموال الشعب وزيادة بؤسه عنده كل جود من الأمير على بطانته مساعدة لها على الانعماس في الترف، وكل ثروة يجمعها الماليون من ضرائب إضافية يتمكنون بها من اقتناص مال الشعب، ولذا وجب على رجال الحكم ألا يمعنوا في إرهاق الأهلين بالضرائب الثقيلة وأن يحرصوا على إشعار الشعب العامل بأنه يتمتع بثمرات عمله، فلا يبلغ الشعب من البؤس واليأس درجة يعدل معها عن العمل.

ويذهب مونتسكيو إلى ضرورة اختلاف القوانين باختلاف الأقاليم والعروق والمعتقدات والمناحي والوسائل، فمن قوله: «إن القانون على العموم هو الموجب البشري ما سيطر على أمم الأرض طُرًّا، ولا ينبغي للقوانين السياسية والمدنية في كل أمة أن تكون غير الأحوال الخاصة التي يطبق عليه الموجب البشري … ويجب أن تكون تلك القوانين خاصة بطبيعة البلد، خاصة بالإقليم البارد أو الحار أو المعتدل، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها، وبجنس حياة الأمم أو الزراع أو الصائدين أو الرعاة، ويجب أن تناسب درجة الحرية التي يمكن أن يبيحها النظام، ودين الأهلين وعواطفهم وغناهم وعددهم وتجارتهم وطبائعهم ومناهجهم … وهذا ما أحاول صنعه في هذا الكتاب، فأبحث في جميع هذه الصلات، وهي التي يتألف من مجموعها ما يسمى روح الشرائع».

ويسهب مونتسكيو في بيان تأثير الإقليم فيذهب إلى أن البرد يساعد على تقدم الصناعة ونشوء الشجاعة وأن الحر ينمي الكسل، ويعترض ڤولتير عليه بالعرب الذين لم يأتوا من الشمال «ففتحوا من البلاد في ثمانين سنة ما هو أكثر مما ملكته الإمبراطورية الرومانية».

وكانت فرنسة في عهدي لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر تشتمل على كنيسة مرهقة وملكية مطلقة، فلم تدر ما التسامح الديني ولا الحرية السياسية، ولكنها تضيق بهذا النظام ذرعًا، فتسود في أوائل القرن السابع عشر، بين الطبقات المثقفة على الخصوص، روح معارضة الكنيسة والملكية، ولكن من غير جهر بمهاجمة الدين، ولكن مع بث عدم الاكتراث له، ولكن مع وجود ساخطين سياسيين يتذمرون من حكومة الملك، فيظهر في النصف الأول من القرن الثامن عشر مونتسكيو وڤولتير، وكلا الاثنين من رجال الطبقات العليا، وكلاهما كان راضيًا بالمجتمع الذي يعيش فيه، فلا يرغب في قلبه، وإنما يطلب الإصلاح، وكلاهما فتن بالدستور الإنكليزي، ولا سيما تسامح الإنكليز الديني، وكان الدين أظهر ما عُني به ڤولتير وإن بحث في السياسة، وكانت السياسة أظهر ما عُني به مونتسكيو وإن بحث في الدين، وكلاهما ناهض عدم التسامح في جميع وجوهه، كما ناهضا الاضطهاد والتفتيش والحروب الدينية، وطالب ڤولتير بإلغاء امتيازات الإكليروس، وطالب مونتسكيو بأن تكف الكنيسة عن ظلم مخالفيها ومنكريها، وبأن يكون الإكليروس أقل ثراءً وأقل سلطانًا.

قال مونتسكيو:

> إذا رأت قوانين دولة معاناة أديان كثيرة وجب عليها أن تلزم هذه الأديان بالتسامح نحو بعضها بعضًا، ومن المبادئ أن يصبح كل دين مزجور زاجرًا، وذلك أنه إذا استطاع الخروج من دائرة الضغط مصادفة لم يلبث أن يهاجم الدين الذي ضغطه عن طغيان، لا عن دين.
>
> ومن المفيد، إذن أن تطلب القوانين من هذه الأديان المختلفة ألا يكدر بعضها صفو بعض فضلًا عن عدم تكدير صفو الدولة، ولا يعد المواطن مطيعًا للقوانين مطلقًا باقتصاره على عدم تكدير كيان الدولة، بل يجب عليه أيضًا، ألا يكدر أحدًا من المواطنين أيًّا كان.

ويرى مونتسكيو أن العقل يزجر المشاعر ويسيطر عليها دائمًا، ولم يكن مونتسكيو ثوريًّا قط، وهو لا ينفك يوصي بالاعتدال وضبط النفس، وهو يشير بإطاعة القوانين،

وهو لا يذهب إلى نيل العدل والتقدم بالقهر والعنف، وهو يعوِّل على الزمن والعمل الخفي وغير المحسوس وعلى العقل في إصلاح النظم السياسية والاجتماعية وزيادة حاصل العدالة في الأمة، وفي الفوز بالسعادة والرخاء، ولا ريب في أنه كثير الحساب لضعف الناس وشهواتهم، ولكن من غير ذعر وقنوط، ولم يفته أن الحرية، حتى في البلدان العريقة فيها، تغذِّي المصالح الخاصة بوسائل التغلب على العقل والعدل، فمن السهل تحريك شهوات الشعب وصرفه عن منافعه الحقيقة وسوقه إلى تركها.

وكتاب «روح الشرائع» هو سِفر مونتسكيو السياسي الرائع، ولم يؤلف في الغرب ما يفوقه، وهو «أعظم كتاب فرنسي في القرن الثامن عشر»، والكتاب جامع لفلسفة الاشتراع وحكمة التاريخ والفقه الدستوري، وكتاب «روح الشرائع» سِفر تحليلي أمكن تعديل بعض جزئياته، ولكنه ظل قائمًا في مجموعه، وهو في موضوعه أكثر الكتب تأثيرًا في الأزمنة التي جاءت بعده، ولم يظهر مثل واضعه كاتب مثل في التاريخ السياسي دورًا مهمًّا، فقد استوحته دساتير فرنسة منذ ذرَّ قرن الثورة الفرنسية، وكان له الأثر البالغ في وضع دساتير العالم حتى يومنا هذا، ومن الواضح انتحال الدساتير الأمريكية لمبادئه في فصل السلطات على الخصوص، وكتاب «روح الشرائع» هو الأثر الذي عد به مونتسكيو واضع علم السياسة وعلم الاجتماع في الغرب.

وقد ألمعنا إلى وجوب البحث عن ضمان الحرية والسلامة في فصل السلطات، وهذا هو المذهب المشهور الذي اكتشفه مونتسكيو ونشره، وما فتئ الناس منذ القرن الثامن عشر يستلهمون هذا المبدأ في كل مكان يراد إقامة حكومة حرة فيه، سواء أفي المجالس أم في الصحافة أم في عالم النشر أم فوق المنابر، وأي حزب لا يدعو الأحزاب الأخرى إلى احترام مبدأ فصل السلطات؟

و«روح الشرائع» هو الكتاب الذي حرر به مونتسكيو معشر المشترعين من السير مع هوى الناس ومن مصادفات الأحوال، وردهم إلى أساس الطبيعة البشرية، فنال من الصيت البعيد منذ صدوره ما طُبع مع عشرين مرة في أقل من عامين، وترجم إلى جميع لغات أوربة، و«روح الشرائع» هو ما قال عنه عدو مونتسكيو الأزرق ڤولتير: «كان الجنس البشري قد أضاع حججه، فأعادها مونتسكيو إليه»، وهو ما قال عنه إميل فاغيه: «روح الشرائع أكثر من كتاب، هو أثر تاريخي عظيم ينزل إلى الوقائع فيترك فيها أثرًا عميقًا لزمن طويل جدًّا».

والحق أن «روح الشرائع» هو أثر روح عالية، والحق أن «روح الشرائع» هو روح إنسانية يدين الظلم والاعتداء ويوصي باللطف والعطف، وهو يسير بقارئيه إلى مثل الثورة الفرنسية الأعلى، يسير بهم إلى خلاصة هذا المثل: الحرية والمساواة والإخاء.

وعلى ما يتصف به كتاب «روح الشرائع» من تعقيد في الأسلوب والتباسٍ في العبارة فإنه الغامض الواضح الذي يعد من أقوى ما احتوته اللغة الفرنسية من كتب النثر، فهو جامع جمعًا عجيبًا منسجمًا بين الخيال والحقيقة والعقل والإحساس والجرأة والاعتدال، وعلى من يود أن يستوعب «روح الشرائع» ويستخرج منه كل عبرة أن يعرف كيف يقرأه، وقد جاء فيه: «لا ينبغي أن يبلغ من استقصاء أحد الموضعات دائمًا ما لا يترك معه شيء يعمله القارئ، فالمهم ألا يرغب في القراءة، بل في التفكير».

ويظهر أن ما في الكتاب من غموض والتباس وما في عبارته من تعقيد ناشئ عن وضعه في عهد ملك عضوض، في زمن كان الاعتقال والسجن والقتل جزاء من يبدي رأيًّا صريحًا يهدف إلى تغيير النظام السياسي وتعديله، وربما كان هذا سر قول مونتسكيو في مقدمته: «إذا وجد، فيما اشتمل عليه هذا السفر من أمور لا تحصى، ما قد يسيء خلافًا لما أتوقع لم يكن فيه ما صدر عن سوء قصد ... وقديمًا كان أفلاطون يحمد الرب على أنه وُلِدَ في زمن سقراط، وأجدني شاكرًا للرب ولادتي في عهد الحكومة التي أعيش فيها ومشيئته أن أطيع من جعلني أحب ... ولو كنت قادرًا على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يحبون بها واجباتهم وأميرهم ووطنهم وقوانينهم ويشعرون بأنهم سعداء في كل بلد وكل حكومة وكل مركز يكونون فيه لعددتني أسعد الورى».

حقًّا كان مونتسكيو مؤرخًا فيلسوفًا فقيهًا من الطراز الأول ...

وكان مونتسكيو وطنيًّا صادقًا ضمن المعنى السائد للقرن الثامن عشر، وذلك أنه كان رجلًا يتوخى النفع العام في جميع أفعاله، كما أنه كان وطنيًّا ضمن المعنى الذي ساد القرن التاسع عشر، وذلك أنه وقف نفسه على عظمة وطنه ومجد قومه، مع الاستعداد للدفاع عنه والموت في سبيله تجاه الأجنبي، غير أن وطنية مونتسكيو لا تنطوي على ازدراء الأجنبي ولا على تحديه ولا على مقته، فهو يحمل حبًّا شاملًا للإنسانية مع طلب الخير للأمم التي تتألف منها والمطالبة بالرفق بها، ولا يعني هذا أنه يعرِّض بلاده للهلاك عن حب للإنسانية، وإنما كان من الشجاعة ما يضحي معه بمنفعة خاصة لبلاده في سبيل مصلحة النوع البشري العامة، فهو ليس ممن يوقدون العالم سَلْقًا لبيضة على حسب التعبير العصري.

ولم يسلم مونتسكيو من حملات كانت تشنُّها الكنيسة وغير الكنيسة عليه بعد وضع «روح الشرائع»، ويقضي السنين السبع التي بقيت له من عمره بعد نشر «روح الشرائع» في الرد على هذه الحملات في كتاب «الدفاع عن روح الشرائع» على الخصوص.

وفي لابريد، لا في باريس، أكثر ما تمتع مونتسكيو بما تم له من نجاح وبعد صيت بعد نشر «روح الشرائع»، فمونتسكيو عاد لا يأبه لحياة المجتمع الراقي بباريس كما في شبابه.

ولم يعش مونتسكيو طويلًا بعد كتابه العظيم، ففي سنة ١٧٥٤ زار باريس للخلاص من إجارة منزله فيها، ولكنه لم يلبث أن مرض في باريس، ولم يمهله المرض، فمات في ١٠ من فبراير[٦] سنة ١٧٥٥ ابنا للسادسة والستين ودفن في كنيسة سان سولپيس بباريس.

واسمع بعض ما قاله موپر تويس مؤبنًا مونتسكيو، في ٥ من يونيه[٧] سنة ١٧٥٥، في المجلس العام لمجمع العلوم الملكي ببرلين:

> كان مونتسكيو يميل إلى الرفق والإنسانية دائمًا فيخشى من التحولات ما لا يستطيع أعظم العباقرة أن يبصروا نتائجه في كل حين، وكان يطبق على كل شيء هذه الروح المعتدلة التي يرى بها الأمور من غرفته ويحفظها بين ضوضاء العالم وفي حميًّا الأحاديث، وكنت تجد الرجل عينه مع جميع الأوضاع، وهنالك كان يظهر أكثر روعة مما في آثاره، كان يظهر بسيطًا عميقًا جليلًا فيفتن ويثقف ولا يسيء مطلقًا، وكان لي شرف العيش، مثله في ذات المجتمعات، فأبصرت مع مشاطرة، عدم الصبر الذي كان يستمع به إليه دائمًا، والسرور الذي كان يبدو عند مشاهدة وصوله.
>
> وكان وقاره الحر مع الحياء يشابه حديثه، وكان معتدل القامة، وهو على ما كان من ذهاب إحدى عينيه تقريبًا وشدة ضعف الأخرى لم يلاحظ ذلك عليه قط، فكانت سيماه جامعة بين السماح والسمو.
>
> وكان قليل العناية بثيابه، وكان يتهاون بكل شيء خلا النظافة، وكان لا يلبس سوى النسائج البسيطة غير مضيف إليها ذهبًا ولا فضة، وكانت عين البساطة تلاحظ على مائدته وفي بقية تدبيره المنزلي، وهو على الرغم من النفقة التي اقتضتها رحلاته ومعاشرته اللخواص وضعف نظره وطبع كتبه لم يقتطع شيئًا من تراثه المتوسط الذي انتقل إليه من آبائه غير مكترث لزيادته مع جميع الفرص التي اتفقت له في بلد وعصر تفتح فيها أبواب الثراء لأقل الأهليات.

وهنا نذكر أن بعض موضوعات الكتاب مسبوق وبعضها غير مسبوق، غير أن الكتاب في مجموعة تام الجدة كامل الإبداع حتى في منهاج المسبوق منه، ولا نقابل هنا بين المؤرخ الفيلسوف الفقيه العربي ابن خلدون ومونتسكيو لنرى أيهما أكثر إبداعا من الآخر وأحق منه في لقب واضع علم السياسة والاجتماع، فلكل منهما نواح أبدع فيها أثكر من الآخر، وكل منهما عالج موضوعات لم يتناولها الآخر، وكل منهما أفاض في موضوعات أكثر مما أفاض الآخر، وهما كفرسي رهان كما يبدوان أول وهلة، وليس من الرأي أن يقطع في كون ابن خلدون علا مونتسكيو عبقرية، ولو في بعض الموضوعات؛ لأن ابن خلدون أقدم عصرًا من مونتسكيو، ولأن ابن خلدون سبق مونتسكيو في معالجته أمورًا بحث فيها هذا الأخير وانتهى إلى نتائج مماثلة لما انتهى إليه ابن خلدون، فالقدم ليس أمرًا مهمًّا في التفضيل ما دام ابن خلدون قد ظهر في زمن عرفت فيه أسرار حضارة العرب وجميع وجوهها فكان هذا من أعظم العوامل في تجلي عبقرية ابن خلدون، وما دام مونتسكيو قد ظهر بعد اكتشاف أمريكة وظهور كثير من النظم الحكومية والمبادئ الإدارية والمالية والاقتصادية وما انطوى عليه هذا من مساوئ، وما دام مونتسكيو ظهر في زمن بلغت الحضارة الأوربية فيه درجة رفيعة بعد دور النهضة، فكان هذا من أعظم العوامل في تجلي عبقرية مونتسكيو، وإنما يقضي الإنصاف بأن يبحث في كون مونتسكيو قد اطلع على مقدمة ابن خلدون أو عرف أمرها ممن اطلعوا عليها فاستواحاها في وضع مطالبه، كما أن الإنصاف يقضي بالبحث في مجموع المسائل التي عالجها كل منهما ومقدار ما أبدع فيها ثم المقارنة بين ذلك حتى يمكن القول بأن أحدهما أعلى من الآخر عبقرية في موضوعات معينة أو على العموم.

وإني بعد إبداء هذه الملاحظة أذكر أن كتاب «روح الشرائع» الجليل وضع منذ أكثر من قرنين، وأنه طرأ على اللغة الفرنسية، في هذه المدة الطويلة، بعض التحويل والتغيير في الألفاظ والتراكيب والاصطلاحات، فبذلنا جهودًا مضنية لتذليل هذه الصعوبات وجعل الترجمة حرفية واضحة جهد المستطيع مع ما ينطوي عليه الأصل من غموض ناشئ عن وضعه في عصر الاستبداد بفرنسة كما ذكرت، وذلك فضلًا عن كون الغموض يلازم كتب الفقه والقانون والفلسفة والاجتماع على العموم، فإذا كان التوفيق قد أصابني في ترجمة هذا الكتاب الخالد الذي هو صنو «مقدمة ابن خلدون» ترجمة صحيحة، وذلك من الطبعة المطابقة للتي مات مونتسكيو معوِّلًا عليها،[٨] وكان للأمة العربية نفع به، فإنني أكون قد نلت ما أتمنى.

هوامش

(١) الشرائع هنا هي القوانين في أوسع معانيها.

(٢) كانون الثاني.

(٣) كان يطلق اسم البرلمان على ديوان القضاء الأعلى في ذلك الحين.

(٤) Provincial.

(٥) نيسان.

(٦) شباط.

(٧) حزيران.

(٨) مكتبة لابلياد (La Pléiade)، عرض وإشراف روجه كايوا (Roger Caillois).

مقدمة المؤلف

إذا وُجِدَ — فيما اشتمل عليه هذا السِّفر من أمور لا تُحصى — ما قد يُسيءُ خلافًا لما أتوقع لم يكن فيه ما صدر عن سوء قصد، فلم أُفطر على نفس عذولٍ قطُّ، وقديمًا كان أفلاطون يحمد الرب على أنه وُلد في زمن سقراط، وأجدني شاكرًا للرب ولادتي في عهد الحكومة التي أعيش فيها، ومشيئته أن أُطيع من جعلني أُحب.

وأطلب لطفًا أخشى ألا أُجاب إليه، وذلك ألا يُقدَّر جُهْدُ عشرين عامًا بمطالعة ساعة فيُرضَى عن الكتاب بأسره أو يُنكر كله، لا بضع جمل منه، وإذا ما أُريد البحث عن مقصد المؤلف لم يمكن كشف ذلك في غير سياق الكتاب.

والناس هم أول من بحثتُ عنهم فاعتقدت فيما لا حد له من تنوع القوانين واختلاف الطبائع أنهم لم يكونوا مُسَيَّرين بأهوائهم فقط.

وقد وضعت مبادئ، وأبصرت خضوع الأحوال الخاصة لها كما لو كان ذلك من تلقاء نفسها، وأن تواريخ جميع الأمم ليست غير نتائج لها، وأن كلَّ قانون خاص مرتبط في قانون آخر أو تابع لقانون آخر أَعَمَّ منه.

ولما دُعيتُ إلى القرون القديمة ثانية حاولت أن آخذ بروحها لكيلا أَعُدَّ متشابهًا ما هو مختلفٌ من الأحوال في الحقيقة، ولئلا يفوتني اختلاف ما يلوح تشابهه منها.

ولم أستنبط مبادئي من مُبْتَسراتي،[1] بل استنبطتها من طبيعة الأمور.

ولا يتضح كثير من الحقائق هنا إلا بعد أن ترى السلسلة التي تربطها بحقائق أخرى، وكلما أُنعم النظر في التفاصيل شُعر بصحة المبادئ، ولم آت بجميع هذه التفاصيل مع ذلك، فمن ذا الذي يستطيع قول كل شيء من غير ملل طويل؟

ولن تجد هنا تلك الخطوط البارزة التي تتصف بها المؤلفات الحديثة كما يظهر، فالبوارز تزول عند النظر إلى الأمور بشيء من اتساع المدى، وهي لا تُولد في الغالب إلا لأن النفس تتناول ناحية وتعرض عن غيرها.

ولا أكتب، مطلقًا، لأُبكت ما هو مستقر بأي بلد كان، وستجد كل أمة علل قواعدها هنا، ومن الطبيعي أن نستنبط من ذلك هذه النتيجة القائلة: إن اقتراح كل تحويل أمر خاص بمن فطروا قادرين على اكتناء نظام الدولة كله بخطرة عبقرية.

ولا تنور الأمة من غير اكتراث، فقد بدأت مبتسرات الحكام تكون مبتسرات الأمة، ولا ارتياب في زمن جاهلية ولو أتى أكبر المنكرات، ويرتجف في زمن النور، أيضًا، عندما يصنع أعظم الخيرات، وذلك أنه يشعر بالمساوئ القديمة فيرى إصلاحها، ولكن مساوئ الإصلاح نفسه تُرى أيضًا، فيترك الشر إذا خيف ما هو أسوأ منه، ويترك الخير إذا ما شك في الأصلح، ولا ينظر إلى الأجزاء إلا للحكم في المجموع، ويبحث في جميع العلل لتُبصر جميع النتائج.

ولو كنت قادرًا على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يحبون بها واجباتهم وأميرهم ووطنهم وقوانينهم، ويشعرون بأنهم سعداء في كل بلد وكل حكومة وكل مركز يكونون فيه؛ لعددتني أسعد الورى.

ولو كنت قادرًا على جعل القادة يزيدون معارفهم فيما يجب أن يأمروا به، وعلى جعل من يطيعون يجدون لذة جديدة في الطاعة؛ لعددتني أسعد الورى.

ولو كنت قادرًا على صنع ما يُشفى به الناس من مبتسراتهم لعددت نفسي أسعد الأنام، وبالمبتسرات هنا، أدعو ما يؤدي إلى خفاء الشيء بذاته، لا الذي يؤدي إلى جهل بعض الأمور.

وبمحاولة تثقيف الناس تمكن مزاولة هذه الفضيلة العامة المشتملة على حب الجميع، والإنسان؛ أي: هذا الموجود المرن؛ إذ يخضع لأفكار الآخرين وانطباعاتهم في المجتمع، يكون قادرًا أيضًا، على معرفة طبيعته الخاصة إذا ما دُل عليها، وهو يفقد حتى الشعور بها إذا ما أُخفيت عنه.

وما أكثر ما بدأت هذا الكتاب وتركته، وقد تركت للرياح[٢] ألف مرة ما كنت أكتب من الأوراق، وكنت أشعر بهبوط الأيدي الأبوية[٣] في كل يوم، وكنت أسير وراء هدفي من غير وضع مشروع، وكنت لا أعرف القواعد ولا الشواذ، وكنت لا أجد الحقيقة إلا لأفقدها، ولكنني عندما اكتشفت مبادئي أتاني كل ما بحثت عنه، فأبصرت في غضون عشرين عامًا بدء كتابي ونموه وتقدمه وتمامه.

وإذا كان النجاح حليف هذا السفر وجدتني مدينًا به كثيرًا لجلال موضوعي، ومع ذلك لا أعتقد أن العبقرية أعوزتني تمامًا، ولما أبصرت كثيرًا من عظماء الرجال في فرنسة وإنكلترة وألمانية قد كتبوا قبلي قضيت العجب، غير أنني لم أقنط قط، فقلت مع كوريج: «وأنا مصور أيضًا».[٤]

هوامش

(١) Préjugés.

(٢) Ludibria ventis.

(٣) Bis patriœ cecidere manus.

(٤) Ed io anche son prittore.

تنبيه من المؤلف

يتطلب الوقوف على الأبواب الأربعة الأولى من هذا السفر[1] أن يلاحظ أن ما أدعوه «فضيلة» في الجمهورية هو حب الوطن؛ أي: حب المساواة، وليس هذا فضيلة خلقية، ولا فضيلة نصرانية، مطلقًا، بل فضيلة سياسية، وهذا هو النابض[2] الذي يُحرك الحكومة الجمهورية، كما أن «الشرف» هو النابض الذي يُحرك الحكومة الملكية، ولذا سميت حب الوطن والمساواة بالفضيلة السياسية، وكانت لدي أفكار جديدة، فوجب أن أجد كلمات جديدة، أو أن أجعل للكلمات القديمة معاني جديدة، وذهب من لم يدرك هذا إلى أنني قلت أمورًا مخالفة للصواب مُنكِّدة في جميع بلاد العالم؛ وذلك لأن الأخلاق هي ما يُراد في جميع بلاد العالم.

ثم يجب أن ينتبه إلى وجود فرق كبير بين أن يقال: إن بعض الخصال أو تحول النفس أو الفضيلة ليس النابض الذي يحرك الحكومة، أو يقال بعدم وجود ذلك في الحكومة مطلقًا، وإذا قلت: إن هذا الدولاب أو هذه العجيلة المسننة، ليس النابض الذي يُحرك هذه الساعة فهل يستنبط من هذا خلو الساعة من ذلك؟

يبعد نفي الفضائل الخلقية والنصرانية عن الحكومة الملكية بعد نفي وجود الفضيلة السياسية عنها، والخلاصة هي أن الشرف موجود في الجمهورية وإن كانت الفضيلة السياسية نابضها، وأن الفضيلة السياسية موجودة في الملكية وإن كان الشرف نابضها.

ثم إن رجل الخير الذي تكلمت عنه في الفصل الخامس من الباب الثالث ليس رجل الخير النصراني، بل رجل الخير السياسي المتصف بالفضيلة السياسية التي حدثت عنها، وهذا هو الرجل الذي يحب قوانين بلده والذي يسير عن حب لقوانين بلده، وقد كشفت النقاب عن جميع هذه الأمور في هذه الطبعة ممعنًا في تحديد الأفكار، واضعًا كلمة «الفضيلة السياسية» في معظم المحال التي استعملتُ فيها كلمة «الفضيلة».

هوامش

(١) كان عنوان الطبعة الأولى لهذا الكتاب: «روح الشرائع أو الصلة التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة ... إلخ» فأضاف المؤلف إلى ذلك: «مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حول المواريث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية».

(٢) النابض (Ressort): هو آلة الساعة التي تحرك دواليبها وتعرف بالزنبرك.

الباب الأول

القوانين على العموم

الفصل الأول

صلة القوانين بمختلف الموجودات

القوانين، في أوسع معناها، هي العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء، ولجميع الموجودات قوانينها من هذه الناحية، فللألوهية[1] قوانينها وللعالم المادي قوانينه، وللأفهام التي هي أسمى من الإنسان قوانينها، وللحيوانات قوانينها، وللإنسان قوانينه.

ومن قال: «إن قدرًا أعمى أوجد جميع المعلولات التي نبصرها في العالم» يكون قد قال محالًا عظيمًا، فأي محال أعظم من قدر أعمى أحدث موجودات مدركة؟

إذن، يوجد عقل أولي، والقوانين هي الصلات بين هذا العقل ومختلف الموجودات، وصلات هذه الموجودات المختلفة فيما بينها.

ولله صلة بالكون خالقًا وحافظًا، والقوانين التي خلق بمقتضاها هي القوانين التي يحفظ بموجبها، والله يعمل وفق هذه القواعد؛ لأنه يعلمها، وهو يعلمها؛ لأنه صنعها، وهو صنعها لعلاقتها بحكمته وقدرته.

وبما أننا نرى دوام بقاء العالم الموجد بحركة المادة والخالي من الإدراك وجب أن تكون لحركاته قوانين ثابتة، وإذا ما أمكن تصور عالم غير هذا وجب أن تكون له قواعد ثابتة، وإلا تلاشى.

وهكذا يفترض التكوين، الذي يلوح أنه عمل مرادي،[2] قواعد ثابتة ثبات قدر الملاحدة، ومن المحال أن يقال: إن الخالق يمكنه أن يدبر العالم بغير هذه القواعد ما دام العالم لا يدوم بغيرها.

وهذه القواعد هي علاقة دائمة الاستقرار، وجميع الحركات، بين جرم متحرك وجرم آخر متحرك، تتلقى وتزيد وتنقص وتزول وفق علائق الجرم والسرعة، وكل فرق اطراد، وكل تحول ثبات.

وقد يكون للموجودات الخاصة المدركة قوانين وضعتها، ولكن لها أيضًا قوانين لم تضعها، وقد كانت الموجودات المدركة ممكنة قبل أن تكون، وقد كان لها، إذن، علائق ممكنة، ومن ثم كانت لها قوانين ممكنة، وقد كانت توجد علائق ممكنة قبل وجود قوانين موضوعة، فالقول بعدم وجود عدل أو جور غير ما تأمر به القوانين الوضعية أو تنهى عنه هو قول بعدم تساوي جميع أنصاف قطر الدائرة قبل رسمها.

ولذا يجب الاعتراف بوجود علائق إنصاف أقدم من القانون الوضعي الذي شرعها، وذلك، مثلًا، أن من العدل أن يُخضع لقوانين مجتمعات الناس عند وجودها، وأنه إذا ما وجدت موجودات مدركة تلقت خيرًا من موجود آخر وجب عليها أن تشكر له ذلك، وأنه إذا ما خلق موجود مدرك موجودًا مدركًا وجب على المخلوق أن يقيم على ما كان من خضوعه منذ أصله، وأن الموجود المدرك إذا ما اعتدى على موجود مدرك فإنه يستحق أن ينال مثل ما صنع من شر، وهلم جرًّا.

ولكن يجب أن يحسن تدبير العالم المدرك كتدبير العالم الطبيعي؛ وذلك لأن العالم المدرك، وإن كانت له قوانينه الثابتة بطبيعتها، لا يتبعها باستمرار كما يتبع العالم الطبيعي قوانينه؛ وذلك لأن الموجودات المدركة الخاصة محدودة العقل بطبيعتها، ومن ثم تراها عرضة للخطأ، ثم إن من طبيعتها أن تسير بنفسها، وهي لا تداوم، إذن، على اتباع قوانينها الفطرية، حتى إنها لا تلزم دائمًا ما تتخذ من قوانين.

ولا يُعرف هل تسير الحيوانات بقوانين الحركة العامة أو بحركة خاصة، ومهما يكن من أمر فإنها لم تكن مع الرب على صلة أوثق مما عليه بقية العالم المادي، ولا ينفعها الشعور في غير ما بينها من علاقة أو في علاقتها مع موجودات خاصة أخرى أو مع نفسها.

وهي تحافظ على كيانها الخاص وعلى جنسها بميل إلى اللذة، ولها قوانين طبيعية لاتحادها بالشعور، وليس لها قوانين وضعية مطلقًا لعدم اتحادها بالمعرفة مطلقًا، ومع ذلك فإنها لا تتبع قوانينها اتباعًا لا يتغير، وأحسن منها اتباعًا لذلك النباتات التي لا نلاحظ فيها معرفة ولا شعورًا.

وليس لدى الحيوانات ما عندنا من المتع العليا، وعندها ما ليس لدينا، فليس لديها آمالنا أبدًا، ولكن ليس عندها مخاوفنا أبدًا، وهي تعاني الموت مثلنا، ولكن من غير أن تعرفه، حتى إن أكثرها يحفظ نفسه أحسن مما نحفظ، فهي لا تسيء استعمال شهواتها بمقدار ما نسيء.

والإنسان، موجودًا طبيعيًّا، مُسير بقوانين ثابتة كالأجرام الأخرى، والإنسان، موجودًا مدركًا، ينقض بلا انقطاع ما شرع الله من القوانين، وهو يغير القوانين التي يضعها بنفسه، وعلى الإنسان أن يدبر نفسه، ومع ذلك فهو كائن محدود الإدراك، فهو عرضة للجهل والخطأ كجميع الأفهام القاصرة، وما لديه من معارف ضعيفة يفقده أيضًا؛ أي: يكون موضعًا لألف من الأهواء مثل مخلوق حساس، وأمكن موجودًا كهذا أن ينسى خالقه في كل حين، فدعاه الله إليه بقوانين الدين، وأمكن موجودًا كهذا أن يغفل عن نفسه في كل حين، فأيقظه الفلاسفة بقوانين الأخلاق، وأمكن الإنسان، المفطور على العيش في المجتمع، أن ينسى الآخرين فيه، فرده المشترعون إلى واجباته بالقوانين السياسية والمدنية.

هوامش

(١) قال پلوتارك: إن القانون هو سلطان كل فانٍ ودائم، في الرسالة: «يجب أن يكون الأمير عالمًا.».

(٢) Arbitraire.

الفصل الثاني

قوانين الطبيعة

قوانين الطبيعة هي قبل جميع هذه القوانين، وهي تُدعى بهذا الاسم لاشتقاقها من نظام وجودنا، ويجب لمعرفتها جيدًا أن ينظر إلى إنسانٍ قبل قيام المجتمعات، فتكون قوانين الطبيعة ما نتلقاه في مثل هذه الحال.

وهذا القانون، الذي يطبع فينا فكرة خالقٍ فينتهي بنا إليه، هو أولُ القوانين الطبيعية أهمية، لا ترتيبًا، وأجدر بالإنسان في الحال الطبيعية أن يكون ذا قدرة على المعرفة من أن يكون ذا معارف، ومن الواضح ألا تكون أفكاره الأولى نظرية، فهو يفكر في حفظ كيانه قبل أن يبحث عن أصل وجوده، وإنسان مثل هذا لا يشعر بغير ضعفه في البُداءة، ويكون بالغ الوجل، ومن يرغب في زيادة الاختبار يجد ضالَّته في غابات الوحوش من الناس[1] حيث كل شيء يخيفهم وكل أمر يشردهم.

وفي هذه الحال يشعر كلٌّ بأنه مرءوس، ويكاد كلٌّ يشعر بأنه متساوٍ، ولا يحاول الاقتتال إذن، وتكون السَّلْم أول قانون طبيعي.

وليس من المعقول أمرُ الرغبة التي هي أول ما ينتحله هُوبْز للناس في قهر بعضهم بعضًا، ففكرة السلطان والتغلب هي من التركيب ومن الارتباط في أفكار كثيرة أخرى ما لا تكون معه أول ما عند الإنسان.

ويسأل هوبز: «إذا كان الإنسان في غير حال حرب طبعًا فلماذا يسيرون مسلَّحين دائمًا؟ ولِمَ يكون لديهم من المفاتيح ما يغلقون به منازلهم؟»، ولكن لا يشعر بأنه يُعْزَى إلى الناس قبل تأسيس المجتمعات ما لا يمكن أن يحدث لهم إلا بعد هذا التأسيس الذي يجعلهم يجدون فيه من العوامل ما يتقاتلون معه، وما يدافعون به عن أنفسهم.

ويجمع الإنسان بين حس ضعفه وحس احتياجاته، وهكذا يوحى إليه قانونٌ طبيعي آخر بطلب القوت.

وقد قلت: إن الخوف يحمل الناس على احتراز بعضهم من بعض، ولكن علامات الخوف المتبادل لا تلبث أن تلزمهم بأن يتدانوا، ثم إنهم يحملون على ذلك بمثل ما يشعر به حيوان من لذة الاقتراب من حيوان آخر من نوعه، ثم إن ما يُوحي به كل من الجنسين إلى الآخر من فتون بسبب اختلافهما يزيد هذه اللذة، وما يقوم به كل منهما نحو الآخر من تذلل طبيعي، دائمًا، يكون قانونًا ثالثًا.

وينتهي الناس إلى نيل معارف أيضًا فضلًا عن الشعور الذي كان لهم في البداءة، وهكذا تكون لديهم رابطة ثانية لا توجد عند الحيوانات الأخرى، ويكون عندهم باعث جديد للاتحاد إذن، وتكون الرغبة في العيش في مجتمع قانونًا طبيعيًّا ثالثًا.

هوامش

(١) ودليل ذلك حال الهمجي الذي وجد في غاب هانوڤر وشوهد بإنكلترة، في عهد جورج الأول.

الفصل الثالث

القوانين الوضعية

عندما يصبح الناس في مجتمع يفقدون حس ضعفهم، وتزول المساواة التي كانت بينهم، وتبدأ حال الحرب.

ويأخذ كل مجتمع خاص في الشعور بقوته، ويوجب هذا حال احتراب الأمم، ويأخذ الأفراد في كل مجتمع في الشعور بقوتهم، فيحاولون تحويل فوائد هذا المجتمع الرئيسة نفعًا لأنفسهم، وهذا ما يحدث حال حرب بينهم.

ونوعا حال الحرب هذان يوجبان وضع قوانين بين الناس، والناس؛ إذ هم سكان سيارة عظيمة جدًّا، حيث توجد شعوب مختلفة بحكم الضرورة، تكون لهم قوانين سائدة لصلة هذه الشعوب فيما بينها، وهذه هي حقوق الأمم، والناس؛ إذ هم عائشون في مجتمع يجب حفظه تكون لهم قوانين سائدة لصلة الحكام بالرعية، وهذه هي الحقوق السياسية، ويكون للناس، أيضًا، من القوانين ما يسود صلة جميع الأهلين فيما بينهم، وهذه هي الحقوق المدنية.

ومن الطبيعي أن تقوم حقوق الأمم على هذا المبدأ، وهو: يجب على مختلف الأمم أن تأتي أعظم خير في السلم وأقل شر في الحرب ما أمكن، وذلك من غير إضرار بمصالحها الحقيقية.

والنصر غاية الحرب، والفتح غاية النصر، والحفظ غاية الفتح، فمن هذا المبدأ، ومن المبدأ السابق يجب أن تشتق جميع القوانين التي تؤلف منها حقوق الأمم.

ولدى جميع الأمم حقوق للأمم، حتى إنك تجد للإيروكوا،[1] الذين يأكلون أسراهم، مثل هذه الحقوق، فهم يرسلون، ويستقبلون، سفراء، وهم يعرفون حقوق الحرب والسلم، والسوء في عدم قيام حقوق الأمم هذه على المبادئ الصحيحة.

وتجد، فضلًا عن حقوق الأمم التي تُعنَى بجميع المجتمعات، حقوقًا سياسية لكل من هذه المجتمعات، وما كان لبقاء ليكتب لمجتمع بلا حكومة، ومن الصواب البالغ قول غراڤينا: «إنه يتألف من اجتماع جميع السلطات الخاصة ما يُسمى الحقوق السياسية.».

وقد تجعل السلطة العامة قبضة واحد، وقد تجعل قبضة كثيرين، ويرى بعضهم أن حكومة الفرد هي الأكثر مناسبة للطبيعة ما دامت الطبيعة قد أقرت السلطة الأبوية، غير أن مثال السلطة الأبوية لا يثبت شيئًا؛ وذلك لأن سلطة الأب وإن كانت ذات نسب بحكومة الفرد تكون سلطة الإخوة بعد موت الأب، أو سلطة أبناء العم لحا[٢] بعد موت الإخوة، ذات نسب بحكومة الكثيرين، وتشتمل السلطة السياسية على اتحاد أسر كثيرة بحكم الضرورة.

وأفضل من ذلك أن يقال: إن أكثر الحكومات ملاءمة للطبيعة هي الحكومة التي تكون ذات وضع يوافق أكثر من غيره وضع الشعب الذي قامت من أجله.

ولا يمكن اجتماع القوى الخاصة من غير اجتماع جميع العزائم، ومن الصواب البالغ أيضًا قول غراڤينا: «إن اجتماع هذه العزائم هو ما يُسمى الحال المدنية.».

والقانون على العموم هو الموجب البشري ما سيطر على أمم الأرض طرا، ولا ينبغي للقوانين السياسية والمدنية في كل أمة أن تكون غير الأحوال الخاصة التي يطبق عليها هذا الموجب البشري.

ويجب أن تكون هذه القوانين من اختصاصها بالأمة التي وضعت في سبيلها ما يكون من الاتفاق العظيم معه إمكان صلاح قوانين أمة لأمة أخرى.

ويجب أن تكون هذه القوانين موافقة للطبيعة ولمبدأ الحكومة القائمة أو التي يراد إقامتها، وذلك سواء عليها أكانت موجدة لها كما هو أمر القوانين السياسية، أم كانت حافظة لها كما هو أمر القوانين المدنية.

ويجب أن تكون تلك القوانين خاصة بطبيعة البلد، خاصة بالإقليم البارد أو الحار أو المعتدل، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها، وبجنس حياة الأمم أو الزراع أو الصائدين أو الرعاة، ويجب أن تناسب درجة الحرية التي يمكن أن يبيحها النظام، ودين الأهلين وعواطفهم وغناهم وعددهم وتجارتهم وطبائعهم ومناهجهم، ثم يوجد لتلك القوانين صلات فيما بينها، صلات بأصلها وبمقصد المشترع وبنظام الأمور التي قامت عليها، فيجب أن ينظر إليها من جميع هذه الأغراض.

وهذا ما أحاول صنعه في هذا الكتاب، فأبحث في جميع هذه الصلات، وهي التي يتألف من مجموعها ما يُسمى روح الشرائع.

ولم أفصل القوانين السياسية عن القوانين المدنية قط؛ وذلك لأنني، وأنا الذي يبحث في روح القوانين من دون القوانين وفي قيام هذه القوانين على مختلف الصلات التي يمكن أن تكون بين القوانين ومختلف الأمور، أراني أقل اتباعًا لترتيب القوانين الطبيعي مني لاتباع ترتيب هذه الصلات وهذه الأمور.

وأول ما أبحث في الصلات بين القوانين ومبدأ كل حكومة، وبما أنه يوجد تأثير بالغ لهذا المبدأ في القوانين فإنني أُعنَى بمعرفته جيدًا، وإذا ما استطعت أن أضعه مرة رئُي سيل القوانين منه كما لو كان هذا من منبعها، ثم أنتقل إلى الصلات الأخرى التي يلوح أنها أكثر خصوصية.

هوامش

(١) الإيروكوا: اسم أطلقه الأوروبيون على ست عشائر مقاتلة من البوروج (أصحاب الجلود الحمر) كانت تقيم بشمال الولايات المتحدة وجنوب كندة.

(٢) يقال «ابن العم لحا» أي لاصق النسب، ونصبه على الحال؛ لأن ما قبله معرفة.

الباب الثاني

القوانين التي تشتق من طبيعة الحكومة رأسًا

الفصل الأول

طبيعة الحكومات الثلاث المختلفة

للحكومات ثلاثة أنواع: الجمهورية والملكية والمستبدة، ويكفي لاكتشاف طبيعة الحكومات ما عند أقل الناس ثقافة من فكرٍ عنها، وأفترض ثلاثة تعاريف، بل ثلاثة أمور، ومنها «أن الحكومة الجمهورية هي التي تكون السلطة ذات السيادة فيها للشعب جملة أو لفريق من الشعب فقط، وأن الحكومة الملكية هي التي يَحْكُم فيها واحد، ولكن وَفْقَ قوانين ثابتة مقرَّرة، وذلك بدلًا مما في الحكومة المستبدة من وجود واحد بلا قانون ولا نظام فيَجُرُّ الجميع على حسب إرادته وأهوائه».

وذلك ما أدعوه طبيعة كل حكومة، وليُرَ ما هي القوانين التي تتبع هذه الطبيعة رأسًا، ومن ثَمَّ تُعَدُّ أُولَى القوانين الأساسية.

الفصل الثاني

الحكومة الجمهورية والقوانين الخاصة بالديموقراطية

إذا كانت السلطة ذات السيادة في الجمهورية قبضة الشعب جملة سُمي هذا ديموقراطية، وإذا كانت السلطة ذات السيادة قبضة فريق من الشعب سُمي هذا أريستوقراطية.

والشعب في الديموقراطية هو المليك من بعض الوجوه، وهو المرءوس من وجوه أخرى.

ولا يمكن أن يكون مليكًا إلا بأصواته التي هي عزائمه، وإرادة السيد هي السيد نفسه، ولذا تكون القوانين التي تقرر حق التصويت أساسية في هذه الحكومة، والواقع أن من المهم، أيضًا، أن تنظم في هذه الحكومة كيفية التصويت ومن يصوت ولمن يصوت وعلام يصوت، وأن يعرف في الملكية من هو الملك والوجه الذي يجب أن يحكم به.

قال ليبانيوس:[١] «كان الأجنبي إذا ما اشترك في مجلس الشعب بأثينة يعاقب بالقتل.»، وذلك لاغتصاب مثل هذا الرجل حق السيادة.

ومن الضروري تعيين عدد الأهلين الذين تؤلف المجالس منهم، وإلا أمكن جهل كون الشعب، أو قسم منه فقط، قد تكلم، فكان لا بد من عشرة آلاف مواطن في إسپارطة، وفي رومة التي ولدت صغيرة لتسير نحو العظمة، في رومة التي نشأت لتبتلي صروف الدهر، في رومة التي كان جميع أهلها طورًا خارج أسوارها تقريبًا والتي كان جميع إيطالية وقسم من الأرض داخل أسوارها طورًا آخر، لم يحدد ذلك العدد قط،[٢] فكان هذا من عوامل خرابها.

وعلى صاحب السلطة العليا، الشعب، أن يصنع بنفسه كل ما يحسن صنعه، وعليه أن يصنع بواسطة وزرائه ما لا يحسن صنعه.

ولا يكون وزراؤه له مطلقًا؛ إذ لم يعينهم، ويكون تعيين الشعب لوزرائه؛ أي: لحكامه، مبدأ أساسيًّا لدى هذه الحكومة إذن.

ويحتاج كالملوك، حتى أكثر من الملوك، أن يقاد من قبل مجلس أو سِنَات، ويجب على الشعب أن ينتخب أعضاء هذا المجلس حتى يثق بهم، وذلك بأن يختارهم بنفسه كما في أثينة، أو بواسطة من ينصب من الحكام لانتخابهم كما كان يقع في رومة أحيانًا.

والشعب يُورث العجب في اختيار مَن يجب أن يُفوِّض إليهم قسمًا من سلطته، وليس عليه أن يقوم بغير أشياء لا يمكن أن يجهلها وبغير أمور تقع تحت إدراكه، فالشعب يعرف جيدًا أن رجلًا ما كان في الحرب غالبًا، وأنه نال هذا الفوز أو ذلك الفوز، فيكون الشعب، إذن، عظيم القدرة على انتخاب قائد، والشعب يعلم أن قاضيًا ما مواظب، وأن كثيرًا من الناس ينصرفون من محكمته راضين عنه، وأنه لم يدن بالارتشاء، فيكون لدى الشعب من القدرة، إذن، ما يكفي لانتخاب قاضٍ، والشعب يقف نظره جاه أحد أبناء الوطن أو غناه، فيكفي هذا لاختيار ناظر للأبنية والملاعب، وجميع هذه الأشياء هي أمور يطلع عليها الشعب في الميدان العام أحسن من اطلاع ملك عليها في قصره، ولكن أيعرف إدارة عمل وتبين المواقع والفرص والأوقات المناسبة للانتفاع بها؟ كلا، إنه لا يعرف ذلك.

ومن كان في شك من قدرة الشعب الفطرية على تمييز المزية فما عليه إلا أن يُلقي نظره على اتصال سلسلة الاختيار العجيب الذي قام به الأثينيون والرومان، وهذا ما لا يُعزى إلى المصادفة لا ريب.

ومن المعلوم أن الشعب في رومة، وإن انتحل حق رفع العلوم إلى المناصب، لم يستطع أن يوطن نفسه على انتخابهم، وأنه، وإن أمكن في أثينة اختيار الحكام من جميع الطبقات وفق قانون أريستيد، لم يحدث قط، على رواية إكزينوفون،[٣] إن طلب العوام من المناصب ما قد يُهم سلامته ومجده.

وكما أن معظم الأهلين، الذين لديهم من الأهلية ما يكفي للانتخاب، ليس لديهم من الأهلية ما يكفي ليكونوا منتخبين، لم يكن الشعب، الذي عنده من القدرة ما يقدر به إدارة الآخرين، أهلًا للإدارة بنفسه.

ويجب أن تسير الأمور، ويجب أن تكون على شيء من الحركة غير بالغ البطء ولا السرعة، ولكن الشعب يكون كثير الحركة أو قليلها على الدوام، فما يحدث أحيانًا أن يقلب كل شيء بمئة ألف ذراع، ومما يحدث أحيانًا ألا يسير بمئة ألف قدم إلا كالحشرات.

وفي الدولة الشعبية تقسم الأمة إلى بعض الطبقات، وفي الوجه الذي تم به هذا التقسيم امتاز عظمة المشترعين، وعلى ذلك توقف دوام الديموقراطية وازدهارها في كل حين.

وقد اتبع سرڤيوس توليوس روح الأريستوقراطية في تركيب طبقاته، وفي تيتوس[٤] ليڤيوس وفي دني داليكارناس[٥] نرى كيف وضع حق التصويت بين أيدي الأعيان من الأهلين، وقد قسم شعب رومة إلى ١٩٣ مئوية يتألف منها ست طبقات، فوضع الأغنياء في المئويات الأولى، ولكن بأقل عدد، ووضع الأقل غنى في المئويات التالية، ولكن بأكثر عدد، وألقى جميع جمهور المعوزين في آخرها، وبما أن لكل مئوية صوتًا[٦] واحدًا فقط كانت الوسائط والثروات هي التي تقوم بالتصويت مفضلة على الأشخاص.

وقسم سولون أهل أثينة إلى أربع طبقات، وكان سولون يسير بروح ديموقراطية فلم يصنع هذه الطبقات تعيينًا لمن يجب أن يكونوا ناخبين، بل لتعيين من يمكنهم أن يكونوا منتخبين، وهو؛ إذ ترك لكل واحد من الأهلين حق الانتخاب، أراد[٧] إمكان انتخاب قضاة في كل واحدة من هذه الطبقات الأربع، غير أنه لم يمكن اتخاذ الحكام من سوى الطبقات الثلاث حيث كان الأهلون موسرين.

وبما أن تقسيم من لهم حق التصويت قانون أساسي في الجمهورية فإن طريقة ممارسة هذا التصويت قانون أساسي آخر.

والتصويت بالقرعة من طبيعة الديموقراطية، والتصويت بالاختيار من طبيعة الأريستوقراطية.

والقرعة هي طريقة انتخاب لا تغم أحدًا، فهي تدع لكل مواطن أملًا معقولًا في خدمة وطنه.

ولكن بما أنها ناقصة بنفسها غالى المشترعون في تنظيمها وتقويمها.

وفي أثينة سن سولون مبدأ التعيين بالاختيار لجميع المناصب العسكرية، ومبدأ الانتخاب بالقرعة لمناصب السِّنات والقضاء.

وقد أراد أن تكون بالاختيار مناصب الحكام التي تستلزم نفقة عظيمة، وأن تُمنح الأخرى بالقرعة.

بيد أنه ارتأى إصلاح القرعة فنص على عدم إمكان الانتخاب من غير من يحضرون، وعلى امتحان من ينتخب من قبل قضاة،[٨] وعلى استطاعة كل واحد أن يتهمه بعدم الأهلية،[٩] فكان هذا شاملًا للقرعة والاختيار معًا، وهكذا إذا أتم الرجل مدة عضويته

وجب أن يُعاني حكمًا آخر حول الوجه الذي سلكت عضويته فيه، وهكذا كان لغير ذوي الأهلية أن يكرهوا تقديم أسمائهم للاقتراع.

ولا يزال وجه تقديم رقاع التصويت قانونًا أساسيًّا في الديموقراطية، ومن المسائل الكبرى كون التصويت علانية أو سرًّا، ومن قول شيشرون:[١٠] إن القوانين[١١] التي جعلت الاقتراع سريًّا في أواخر الجمهورية الرومانية كانت من أعظم أسباب سقوطها، وبما أن هذا يزاول على أنواع في جمهوريات مختلفة فإليك ما ينبغي أن يفكر فيه حول هذا كما يُرى.

لا مراء في أن الشعب إذا ما صوت وجب أن يكون هذا جهارًا،[١٢] ويجب أن يعد هذا قانونًا أساسيًّا للديموقراطية، ويجب أن ينور الأعيان الشعب الصغير، وأن يردع هذا الشعب برصانة بعض الوجوه، وهكذا قضي على كل شيء في الجمهورية الرومانية بجعل التصويت سرًّا، وعاد لا يمكن تنوير رعاع ضالين، ولكن التصويت لا يكون سريًّا كثيرًا عندما يقدم فريق الأشراف[١٣] أصواته في أريستوقراطية أو يُلقي السنات[١٤] أصواته في ديموقراطية لما لا تكون هنالك مسألة غير منع المكايد.

وفي السِّنات تكون المكيدة خطرة، وتكون خطرة في هيئة الأشراف، وهي لا تكون كذلك في الشعب الذي تقضي طبيعته أن يسير عن عاطفة، ويهيج الشعب في الدول التي لا نصيب له في حكومتها مطلقًا من أجل ممثل، كما يصنع في الأمور، وتكون آفة الجمهورية في خلوها من المكايد، ويكون هذا عند إفساد الشعب بالمال، وذلك أنه يغدو فاتر الدم كَلِفًا بالمال غير كَلِفٍ بالأمور غير مبالٍ بالحكومة وما يعرض فيها منتظرًا أجرته هادئًا.

وكذلك يعد قانونًا أساسيًّا للديموقراطية وضع الشعب قوانين وحده، ومع ذلك يوجد من الأحوال ألف تقضي الضرورة فيها بأن يسن السِّنات قوانين، حتى إن من الملائم في الغالب أن يختبر قانونًا قبل اشتراعه، وقد كان نظام رومة ونظام أثينة على جانب عظيم من الحكمة، فقد كانت لأحكام السِّنات[١٥] قوة القانون مدة عام، وهي لا تُصْبح دائمة إلَّا بإرادة الأمة.

هوامش

(١) فن الخطب: ١٧ و١٨.

(٢) انظر إلى «تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم». فصل ٩، باريس ١٧٥٥.

(٣) صفحة ٦٩١، ٦٩٢، طبعة ڤيشيليوس، سنة ١٥٩٥.

(٤) جزء ١.

(٥) جزء ٤، المادة ١٥ وما بعدها.

(٦) انظر في «تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» (فصل ٩) كيف أن روح سرڤيوس توليوس هذه قد بقيت في الجمهورية.

(٧) دني داليكارناس، أمدوحة إيزوقراط، صفحة ٩٢، جزء ٢ طبعة فيشيليوس، وبولوكوس، باب ٨، فصل ١٠، مادة ١٣٠.

(٨) انظر إلى خطبة ديموستين، De falsa legat وإلى الخطبة ضد تيمارك.

(٩) حتى إنه كان يسحب للمنصب الواحد رقعتان تمنح إحداهما المنصب وتعين الأخرى من يخلف عند رفض الأول.

(١٠) جزء ١ و٣ من القوانين.

(١١) كانت تسمى القوانين اللوحية، فقد كان المواطن يعطى لوحان أو رقعتان فتماز الأولى بحرف A ليقال Antiquo وتمتاز الثانية بحرف U وحرف R، Uti Rogas.

(١٢) كان ذلك برفع الأيدي في أثينة.

(١٣) كما في البندقية.

(١٤) لقد أراد طغاة أثينة الثلاثون أن يكون تصويت أعضاء المحكمة العليا علنًا توجيهًا لهم وفق أهوائهم، ليزياس Orat, Contra Agorat. فصل ٨.

(١٥) انظر إلى دني داليكارناس، جز ٤ و٩.

الفصل الثالث

القوانين الخاصة بطبيعة الأريستوقراطية

تكون السلطة ذاتُ السيادة في الأريستوقراطية قبضة عدد من الناس، وهؤلاء هم الذين يضعون القوانين وينفذونها، ولا يكون الشعب لديهم، عند أقصى الدرجات، إلا كالرعية لدى الملك في الملكية.

ولا يجوز أن يُمْنَح التصويت فيها بالقرعة لما لا يكون له غير المحاذير، والواقع أنك إذا نظرت إلى حكومة قائلة بأشد الفروق المؤسفة لم تجدها أقلَّ إثارة للمقت إذا كان الاختيار بالقرعة، فالشريف — لا الحاكم — هو الذي يُحْسَدُ.

وإذا كان عدد الأشراف كثيرًا وجب وجود سِنات يُنَظِّم الأمور التي لا تقدر هيئة الأشراف أن تَبُتَّ فيها ويُعِدُّ الأمورَ التي تمضي، ويمكن القول في هذه الحال: كأن الأريستوقراطية في السِّنات، وكأن الديموقراطية في هيئة الأشراف، وإن الشعب ليس بشيء.

ومن السعادة العظيمة في الأريستوقراطية إمكان إخراج الشعب من اتضاعه على وجه غير مباشر، ومن ذلك أن جانبًا كبيرًا من بنك القديس جورج بجنوة أدير من قبل وجوه الشعب[1] فأنعم على الشعب ببعض النفوذ في الحكومة التي أدت إلى ازدهاره كليًّا.

ولا ينبغي لأعضاء السِّنات أن يكونوا ذوي حق في القيام مقام من ينقص منهم السِّنات، فلا شيء أقدر على إدامة سوء الاستعمالات من ذلك، وكان السِّنات في رومة لا يسد نقصه بنفسه، ووكلاء الإحصاء هم الذين كانوا ينصبون[2] أعضاء السِّنات الجدد.

وتتكون ملكية، أو أكثر من ملكية، من سلطة مفرطة ينالها مواطن في جمهورية بغتة، والقوانين في الملكية تتدارك النظام أو تلائمه، ومبدأ الحكومة فيها يردع الملك، وأما في الجمهورية، حيث يمنح أحد أبناء الوطن[3] سلطة مفرطة، يكون سوء استعمال هذه

السلطة أعظم من ذلك؛ وذلك لأن القوانين التي لا تبصر ذلك قبل وقوعه مطلقًا لا تصنع شيئًا لتحول دونه.

وشذ عن هذه القاعدة كون نظام الدولة من الوضع ما تفتقر به الدولة إلى حاكم ذي سلطان مفرط، شأن رومة بطغاتها، وشأن البندقية بحكامها المفتشين، فهؤلاء حكام مرهوبون يردون الدولة إلى الحرية بعنف، ولكن من أين أتى اختلاف هؤلاء الحكام كثيرًا في تنيك الجمهوريتين؟ نشأ هذا عن أن رومة كانت تدافع عن بقايا أريستوقراطيتها تجاه الشعب مع أن البندقية تنتفع بحكامها لحفظ أريستوقراطيتها تجاه الأشراف، ومن ثم كان ينشأ في رومة عدم دوام النظام الاستبدادي كثيرًا، وذلك لسير الشعب بحمياه، لا بمقاصده، وكان هذا الحكم يمارس في رومة بضوضاء ما قصد إرهاب الشعب، لا عقابه، وإذا كان الطاغية في رومة لم يوجد إلا لأمر واحد، وإذا كان الطاغية في رومة لم يتمتع بسلطان لا حد له إلا بسبب هذا الأمر، فذلك لأنه كُوِّن لحال غير منتظر، وعلى العكس يجب أن يكون في البندقية حاكم دائم، وهنا يمكن المقاصد أن تبدأ وأن تعقب وأن توقف وأن تستأنف، وهنا يمكن طموح الفرد أن يصبح طموح أسرة وأن يغدو طموح الأسرة طموح أسر كثيرة، وهنا يحتاج إلى حكم مكتوم؛ لأن الجرائم التي يعاقب عليها، وهي عميقة دائمًا، تتم في خفاء وصمت، وهنا يجب أن يستند هذا الحكم إلى تفتيش عام؛ وذلك لأنه ليس عليه أن يزجر الشرور التي تُعرف فقط، بل يجب عليه أن يمنع وقوع ما لا يُعرف منها أيضًا، ثم إن هذا الحكم الأخير قائم للانتقام من الجرائم التي يرتاب منها، وإن الحكم الأول يلجأ إلى الوعيد أكثر من التجائه إلى الجزاء على الجرائم، حتى التي يعترف بها فاعلوها.

ويجب في كل حكم أن يعوض من عظمة السلطة بقصر مدته، وقد جعل أكثر المشترعين هذه المدة سنة واحدة، ومن الخطر أن تجعل أطول من هذه، ومما يخالف طبيعة الأمور أن تجعل أقصر من هذه، ومن ذا الذي يود أن يدبر أموره المنزلية هكذا؟ وفي راغوز[٤] يغير رئيس الجمهورية كل شهر، ويغير الموظفون الآخرون كل أسبوع، ويغير محافظ القصر كل يوم، وهذا ما لا يمكن في غير جمهورية صغيرة[٥] محاطة بدول هائلة يسهل عليها رشو صغار الحكام.

وأحسن أريستوقراطية هي التي يكون فيها فريق الشعب الذي لا نصيب له من الحكم من الصغر والفقر ما لا يكون معه للفريق المسيطر أية منفعة في اضطهاده، ومن ذلك أن أنتيباتر[٦] منع من حق التصويت في أثينة كل من ليس عنده ألفا درهم فأوجد

أحسن أريستوقراطية يمكن أن تكون؛ وذلك لأن هذا المبلغ هو من الضآلة ما لا يمنع غير أناس قليلين، لا من يكون له بعض الوجاهة في المدينة.

إذن، يجب أن تكون الأسرة الأريستوقراطية شعبًا على قدر الإمكان، وكلما دنت الأريستوقراطية من الديموقراطية كانت أقرب إلى الكمال، وهي تبتعد عنه كلما اقتربت من الملكية.

وأشد الأريستوقراطيات نقصًا هو أن يكون فريق الشعب الطائع فيها ضمن عبودية مدينة للفريق القائد، وذلك كأريستوقراطية پولونية حيث الفلاحون عبيد لطبقة الأشراف.

هوامش

(١) انظر إلى الصفحة ١٦ من سياحات في إيطالية لمسيو أديسون.

(٢) كان القناصل في البداءة هم الذين ينصبونهم.

(٣) هذا ما قضى على الجمهورية الرومانية، انظر إلى «تأملات حول عظمة الرومان وانحطاطهم»، فصل ١٤ و١٦، باريس ١٧٥٥.

(٤) رحلة تورنفور.

(٥) ينصب الحكام في لوك لمدة شهرين.

(٦) ديودرس، الباب ١٨، الصفحة ٦٠١، طبعة رودومان.

الفصل الرابع

صلة القوانين بالطبيعة، الحكومة الملكية

تتكون من السلطات المتوسطة والتابعة والخاضعة طبيعة الحكومة الملكية؛ أي: طبيعة الحكومة التي يحكم فيها واحد بقوانين أساسية، وقد قلت السلطات المتوسطة والتابعة والخاضعة؛ لأن الأمير في الملكية هو، في الواقع، مصدر كل سلطة سياسية ومدنية، وتفترض هذه القوانين الأساسية، بحكم الضرورة، قنوات وسيطة تجري السلطة منها؛ وذلك لأنه لم يوجد في الدولة غير ما لواحد من إرادة مؤقتة تابعة لهواها لم يمكن أن يستقر فيها أمر، ومن ثم لم يمكن أن يثبت فيها أي قانون أساسي كان.

وأقرب سلطة تابعة إلى الطبيعة هي سلطة الأشراف، وهي تدخل من بعض الوجوه ضمن جوهر الملكية التي تجد مثلها الأساسي في الكلمة: «لا ملك، فلا أشراف، ولا أشراف، فلا ملك»، ولكن يوجد طاغية.

ومن الناس من تصوروا في بعض الدول بأوروبة إلغاء كل حكم للسنيورات، وهم لم يبصروا أنهم يودون أن يصنعوا ما صنع برلمان إنكلترة، فألغوا في ملكية امتيازات السنيورات وامتيازات الإكليروس والأشراف والمدن تكونوا ذوي دولة شعبية، أو دولة مستبدة، من فوركم.

وفي أوروبة دولة كبيرة ما فتئت محاكمها تصفع، منذ قرون كثيرة، قضاء السنيورات الموروث وما هو خاص بالكنيسة، ولا نرغب في لوم قضاة لهم مثل هذه الحكمة البالغة، ولكننا ندع مجالًا للقطع في مقدار ما يمكن أن يغير من نظام ذلك.

ولا أعند عند امتيازات الكنيسة مطلقًا، وإنما أود لو يحد قضاؤها ذات يوم، وليس الأمر في معرفة: هل كان من الصواب إقامة هذا القضاء، بل في معرفة: هل هو قائم، وهل هو قسم من قوانين البلد، وهل هو نسبي في كل مكان، وهل يجب أن تكون الشروط

متبادلة بين سلطتين يعترف باستقلالهما، وهل يتساوى لدى التابع الصالح أن يدافع عن قضاء الأمير أو عن حدوده المفروضة في كل وقت.

وعلى قدر خطر سلطة الإكليروس في الجمهورية تكون ملائمة في الملكية، ولا سيما الملكيات التي تسير نحو الاستبداد، وماذا يكون الحال حال إسپانية والبرتغال منذ ضياع قوانينهما لولا هذه السلطة التي تردع السلطة المرادية؟ يكون هذا الحاجز صالحًا دائمًا عند عدم وجود غيره قطعًا؛ وذلك لأن الاستبداد يورث الطبيعة البشرية مضار هائلة، فيكون الضرر الذي يقيده خيرًا.

وكما أن البحر الذي يلوح أنه يريد أن يغمر جميع الأرض يمسك بالأعشاب وبالحصى الدقيقة التي توجد على الشاطئ ترى الملوك الذين يظهر أنه لا حد لسلطانهم يوقفون بأصغر الحواجز، ويخضعون جبروتهم الطبيعي للشكاية والتوسل.

وقد نزع الإنكليز، تعزيزًا للحرية، جميع السلطات المتوسطة التي كانت تتألف منها ملكيتهم، وحق لهم أن يحافظوا على هذه الحرية، ولو أضاعوها لكانوا إحدى الأمم التي هي أشد ما في الأرض عبودية.

وعن جهل بالنظام الجمهوري والملكي معًا صار مسيو لُو من أعظم ما رأته أوروبة من عوامل الاستبداد حتى الآن، وإذا عدوت ما أوجبه من تغييرات خاطفة نابية غريبة جدًّا وجدته كان يريد إلغاء المراتب المتوسط وإبطال الهيئات السياسية، فيحل[١] الملكية بأعطياته الوهمية، ويلوح أنه يريد شرى النظام نفسه.

ولا يكفي وجود مراتب متوسطة وحدها في الملكية، بل يجب وجود مستودع للقوانين أيضًا، ولا يكون هذا المستودع في غير الهيئات السياسية التي تعلن القوانين حين وضعها وتذكر بها عندما تنسى، وما هو واقع من جهل الأشراف الطبيعي، ومن غفلة هؤلاء واستخفافهم بالحكومة المدنية يتطلب وجود هيئة تُخرج القوانين، بلا انقطاع، من التراب المدفونة فيه، وليس مجلس الأمير مستودعًا ملائمًا، فهو بطبيعته مستوع إرادة الأمير المنفذ المؤقتة، لا مستودع القوانين الأساسية، ثم إن مجلس الملك يتغير بلا انقطاع، وهو ليس دائمًا مطلقًا، ولا يمكن أن يكون حافلًا، ولا يحمل من ثقة الشعب درجة رفيعة كافية أبدًا، ولا يكون، إذن، قادرًا على تنوير الشعب في الشدائد ولا على رده إلى الطاعة.

ولا تبصر مستودع قوانين في الدول المستبدة حيث لا قوانين أساسية مطلقًا، ومن ثم سبب ما يكون للدين في هذه البلاد من قوة كبيرة عادة وكونه يؤلف ضربًا من الاستيداع والديمومة، وهنالك تراعى حرمة العادات بدلًا من القوانين إن لم يُكرم الدين.

هوامش

(١) صار ملك أرغونة فرديناند مولى كبيرًا للرتب فأفسد هذا وحده النظام.

الفصل الخامس

القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة

ينشأ عن طبيعة السلطة المستبدة كون الإنسان الواحد الذي يمارسها يجعلها تُمارس من قبل واحد أيضًا، ومن الطبيعي أن يكون الرجل الذي تحدثه كل واحدة من حواسه الخمس بأنه كل شيء، وبأن الآخرين ليسوا شيئًا، مكسالًا جاهلًا شهوانيًّا، فيهمل أعماله إذن، ولكنه إذا ما وكلها إلى كثيرين تنازعوا، ونسج كل منهم مكايد ليكون العبد الأول، فيضطر الأمير إلى التدخل في الإدارة، ويكون أبسط من هذا، إذن، أن يترك الأمر لوزير[1] يتمتع بمثل سلطانه في البداءة، فنصب وزير في هذه الدولة قانون أساسي.

ويُروى أن أحد البابوات أحس عجزه حين انتخابه فأوجب في بدء الأمر مصاعب لا حد لها، ثم جنح فسلم جميع الأمور إلى ابن عمه، ويثير هذا عجبه فيقول: «لم أظن قط أن يكون الأمر سهلًا بهذا المقدار»، وقل مثل هذا عن أمراء الشرق، فإذا ما أُخرج هؤلاء من ذلك السجن، حيث أضعفهم الخصيان قلبًا وروحًا وتركوهم ينسون حتى حالهم غالبًا، وذلك ليرفعوا على العرش، بهتوا في البداءة، ولكنهم إذا ما نصبوا وزيرًا وانقادوا لأشد الشهوات بهيمية في قصرهم، ولكنهم إذا ما اتبعوا أكثر الأهواء حماقة في بلاط كامد، لم يكونوا ليظنوا قط أن يكون الأمر سهلًا بهذا المقدار.

وكلما كانت هذه الإمبراطورية واسعة عظم البلاط وأسكر الأمير باللذات نتيجة، وهكذا كلما كان للأمير في هذه الدول رعايا كثيرون للحكم فيهم قل تفكير الأمير في الحكومة، وهكذا كلما عظمت الأمور في هذه الدول قل التشاور حول الأمور.

هوامش

(١) روى مسيو شاردان أن لملوك الشرق وزراء على الدوام.

الباب الثالث

مبادئ الحكومات الثلاث

الفصل الأول

الفرق بين طبيعة الحكومة ومبدئها

يجب أن يُرى، بعد أن بُحث في القوانين الخاصة بطبيعة كل حكومة، ما هي القوانين الخاصة بمبدئها.

يوجد بين طبيعة الحكومة ومبادئها فرق[1] قائل إن طبيعتها هي التي تجعلها كما هي، وإن مبدأها هو الذي يجعلها تسير، وأحد الأمرين هو كيانها الخاص، والأمر الآخر هو الميول البشرية التي تحركها.

والواقع أنه لا ينبغي للقوانين أن تكون أقل خصوصية بمبدإ كل حكومة مما بطبيعتها، ويجب أن يُبحث عن مبدئها إذن، وهذا ما أصنعه في هذا الباب.

هوامش

(١) هذا الفرق مهم إلى الغاية، وسأستخرج منه نتائج كثيرة، وهو مفتاح لا يحصى من القوانين.

الفصل الثاني

مبدأ مختلف الحكومات

قلت: إن طبيعة الحكومة الجمهورية هي كون السلطة ذات السيادة قبضة الشعب جملة أو قبضة بعض الأسر، وإن طبيعة الحكومة الملكية هي كون السلطة ذات السيادة قبضة الأمير، ولكن مع ممارسته إياها وفق قوانين مقررة، وإن طبيعة الحكومة المستبدة هي أن يحكم فيها واحد وفق رغائبه وأهوائه، وليس عليَّ أن أصنع كثيرًا حتى أجد مبادئ الحكومات الثلاثة، فهي تشتق منها بحكم الطبيعة، وسأبدأ بالحكومة الجمهورية، وسأتكلم عن الديموقراطية في بدء الأمر.

الفصل الثالث

مبدأ الديموقراطية

لا احتياج إلى كبير صلاح في الحكومة الملكية أو الحكومة المستبدة حتى يستقيم أمرها أو تبقى، فقوة القوانين في الأولى وذراع الأمير المرفوعة دائمًا في الأخرى تنظمان أو تمسكان كل شيء، ولكنه لا بد للحكومة الشعبية من نابض زيادة، لا بد لها من الفضيلة.

وما أقوله يؤيده التاريخ بأسره، ويلائم طبيعة الأمور كثيرًا؛ وذلك لأن من الواضح أن يحتاج في الملكية، حيث يُرى من يأمر بتنفيذ القوانين أنه فوق القوانين، إلى فضيلة أقل مما في الحكومة الشعبية حيث يشعر مَن يأمر بتنفيذ القوانين بأنه خاضع لها بنفسه وبأنه يحمل عبئها.

ومن الواضح أيضًا أن الملك الذي ينقطع عن الأمر بتنفيذ القوانين عن سوء مشورة أو عن إهمال يمكنه أن يتدارك هذا الضرر بسهولة، فليس عليه إلا أن يغير الديوان، أو أن يدع الإهمال جانبًا، ولكنه إذا ما كف عن تنفيذ القوانين في الحكومة الشعبية، وذلك ما لا ينشأ عن غير فساد الجمهورية، دل هذا على ضياع الدولة منذ زمن.

ومن المناظر التي هي على شيء من الروعة في القرن الماضي أن ترى جهود الإنكليز القاصرة عن إقامة الديموقراطية بينهم، فبما أنه لم يكن عند من اشتركوا في الأمور فضيلة قط، وبما أن طموحهم قد أثير بفوز الأكثر إقدامًا،[1] وبما أن روح العصابة لم تزجر بغير روح عصابة أخرى، فإن الحكومة كانت تتغير بلا انقطاع، وكان الشعب الحائر يبحث عن الديموقراطية فلا يجدها في أي مكان كان، ثم قضت الضرورة بأن يركن، بعد كثير من الفتن والوقائع والزعازع، إلى ذات الحكومة التي كانت قد أُبعدت.

ولما أراد سيلا أن يعيد الحرية إلى رومة لم تستطع أن تنالها، وعاد لا يكون لديها غير بقية قليلة من الفضيلة، وبما أنها ظلت ذات قليل من الفضيلة فإنها أمضت في العبودية بدلًا من أن تفيق بعد قيصر وطيبريوس وكايوس وكلوديوس ونيرون

ودوميسيان، والطغاة هم الذين أصابتهم جميع الضربات، ولم تصب الطغيان واحدة منها.

وكان سياسيو الإغريق الذين يعيشون ضمن الحكومة الشعبية لا يعترفون بغير الفضيلة قوة تستطيع أن تؤيدهم، وأما سياسيو اليوم فلا يحدثوننا عن سوى المصانع والتجارة والأموال والثروات وعن النعيم أيضًا.

ولما زالت هذه الفضيلة دخل الطموح في الأفئدة القادرة على تلقيه ودخل البخل كل شيء، وتغير الرغائب أهدافها، فيعود ما كان محبوبًا غير محبوب، ويريد المرء أن يكون حرًّا ضد القوانين بعد أن كان حرًّا بها، ويصبح كل واحد من أبناء الوطن مثل عبد هارب من منزل سيده، ويُسمى عرامة ما كان حكمة، ويُسمى عسرًا ما كان قاعدة، ويُسمى خوفًا ما كان احتراسًا، وتغدو القناعة، لا ابتغاء القِنْوَة، بخلًا هنالك، ويعد بيت المال تراث الأفراد بعد أن كان يؤلف من مال الأفراد، وتصير الجمهورية نهابًا، ولا تكون سلطتها غير سلطة بعض أبناء الوطن وتسريحًا للجميع.

وكانت أثينة تنطوي على مثل تلك القوى أيام كانت تسيطر مع كبير مجد وأيام كانت تخدم مع عظيم حياء، وكانت تشتمل على عشرين ألفًا من الأهلين[٢] عندما دافعت عن الأغارقة ضد الفرس ونازعت إسپارطة السلطان وأغارت على صقلية، وكانت تحتوي على عشرين ألفًا من الأهلين عندما أحصاهم[٣] ديمتريوس الفاليري كما يُحصى العبيد في السوق، ولما أقدم فيليب على قهر بلاد اليونان وظهر على أبواب أثينة[٤] لم تكن قد أضاعت الوقت بعد، ويمكن أن يبصر في ديموستين مقدار ما كان يجب أن يكابد من عناء حتى تستيقظ، وكان يُخشى فليب فيها عدوًّا للملاذ،[٥] لا عدوًّا للحرية، وقد غلبت هذه المدينة في كيرونه، وكان إلى الأبد غلب هذه المدينة التي قاومت كثيرًا من الهزائم ورئي بعثها بعد خرابها،[٦] وما هي قيمة تسريح فليب جميع الأسرى؟ هو لم يطلق رجالًا، وقد كان يسهل أن ينصر على قوى أثينة دائمًا بمقدار ما كان يصعب النصر على فضيلتها فيما مضى.

وكيف كان يمكن قرطاجة أن تبقى على حالها؟ ألم يذهب الحكام إلى اتهام نيبال أمام الرومان عندما صار واليًا وأراد أن يمنع القضاة من سلب الجمهورية؟ ويل لمن يريدون أن يكونوا مواطنين من غير أن يكون هنالك وطن، وأن ينالوا غناهم من أيدي هادميهم! لم تلبث رومة أن طلبت ثلاثمئة من أكابرهم رهائن، وقد حملت على تسليم الأسلحة والسفن إليها، ثم شهرت الحرب عليهم، ويمكن أن يحكم، بالأمور التي أوجبها اليأس في قرطاجة العزلاء،[٧] فيما كانت تستطيع أن تصنعه بفضيلتها حين قبضها على قواها.

هوامش

(١) كروموبل.

(٢) انظر إلى بريكلس لبلوتارك، وإلى قريسياس لأفلاطون.

(٣) كان يوجد فيها واحد وعشرون ألفًا من الأهلين، وعشرة آلاف من الأجانب، وأربعمئة ألف من العبيد، انظر إلى أتينه، باب ٦.

(٤) كانت تشتمل على عشرين ألفًا من الأهلين، انظر إلى أريستوغ لديموستين.

(٥) كانوا قد حملوا على وضع قانون يعاقب بالقتل كل من يقترح تحويل المال الخاص بالملاهي إلى أعمال الحرب.

(٦) الخراب بكسر الخاء هي جمع الخراب بفتحها، والخراب هو عكس العمار كما هو معروف.

(٧) دامت هذه الحرب ثلاث سنين.

الفصل الرابع

مبدأ الأريستوقراطية

كما أنه لا بد من الفضيلة في الحكومة الشعبية لا بد منها في الأريستوقراطية أيضًا، والواقع أنها غير لازمة في الأريستوقراطية لزومها المطلق في الحكومة الشعبية.

وبقوانين الأشراف يزجر الشعب الذي هو تجاه الأشراف كالرعية تجاه الملك، واحتياج الشعب إلى الفضيلة في الأريستوقراطية أقل، إذن، من احتياجه إليها في الديموقراطية، ولكن كيف يزجر الأشراف؟ يشعر من عليهم أن ينفذوا القوانين ضد زملائهم بأنهم يسيرون في البداءة ضد أنفسهم، وتكون الفضيلة في هذه الهيئة واجبة بطبيعة النظام إذن.

وللحكومة الأريستوقراطية بنفسها من القوة ما ليس للديموقراطية، ويتألف من الأشراف فيها هيئة تقهر الشعب بامتيازها وفي سبيل مصلحتها الخاصة، ويكفي وجود قوانين فيها حتى تنفذ من هذا الوجه.

ولكنه يصعب ارتداع هذه الهيئة[1] بنسبة سهولة ردعها الآخرين، فهذه هي طبيعة هذا النظام الذي يلوح أنه يضع العصبة نفسها تحت سلطان القوانين وينتزعها منه.

والحق أن هيئة كهذه لا يمكن أن ترتدع إلا على وجهين، وذلك إما أن يجد الأشراف أنفسهم، من بعض النواحي، مساوين لشعبهم عن فضيلة عظيمة، وهذا ما يمكن أن يؤلف جمهورية عظيمة، وإما أن يجد الأشراف أنفسهم متساوين على الأقل، وذلك عن فضيلة أقل من تلك؛ أي: عن شيء من الاعتدال، وهذا ما يوجب سلامتهم.

ويكون الاعتدال روح هذه الحكومات إذن، وبالاعتدال أقصد ما يقوم على الفضيلة، لا الاعتدال الذي ينشأ عن دناءة نفس أو بلادة روح.

هوامش

(١) يمكن العقاب على الجرائم العامة فيها، وذلك لأن هذا أمر الجميع، ولا يعاقب على الجرائم الخاصة؛ لأن من أمر الجميع ألا يجازى عليها.

الفصل الخامس

ليست الفضيلة مبدأ الحكومة الملكية مطلقًا

تحمل السياسة في الملكيات على صنع عظائم الأمور بأقل ما تستطيع من الفضيلة، وذلك كالصناعة في أجمل الآلات حيث تستخدم أقل ما يمكن من الحركات والقوى والدواليب.

وتدوم الدولة بمعزل عن حب الوطن وعن الرغبة في المجد الحقيقي وعن إنكار الذات وعن تضحية المرء بأعز مصالحه، وعن جميع هذه الفضائل البطلية التي نجدها في القدماء والتي نسمع حديثًا عنها فقط.

وتقوم القوانين فيها مقام جميع هذه الفضائل التي لا تحتاج إليها مطلقًا، فالدولة تغنيكم عنها، تغنيكم عن عمل يصنع بلا ضوضاء ويتم فيها بلا نتيجة على وجه ما.

ومع أن جميع الجرائم عامة بطبيعتها فإنه يفرق بين الجرائم العامة حقًّا والجرائم الخاصة التي يطلق عليها هذا الاسم؛ لأنها تسيء إلى الفرد أكثر مما إلى المجتمع بأسره.

والواقع أن الجرائم الخاصة في الجمهوريات أكثر عمومًا؛ أي: أنها أكثر اعتداء على نظام الدولة مما على الأفراد، والواقع أن الجرائم العامة في الملكيات أكثر خصوصًا؛ أي: أنها أكثر اعتداء على أحوال الأفراد مما على نظام الدولة نفسها.

وألتمس ألا يغتم مما قلت، فأنا أتكلم متبعًا جميع التواريخ، وأعلم جيدًا أنه ليس من النادر وجود أمراء من ذوي الفضيلة، ولكنني أقول: إن من الصعب جدًّا أن يكون الشعب ذلك في الملكية.[١]

وليقرأ ما قاله المؤرخون قديمًا وحديثًا عن بلاط الملوك، وليذكر ما صدر من أحاديث عن رجال كل بلد حول سقوط أخلاق الحاشيات، فليست هذه أمورًا نظرية مطلقة، بل أمور تجربة مؤسفة.

وتتألف، كما أرى، أخلاق معظم البطائن البارزة في كل مكان وزمان من الطموح في البطالة، والدناءة في الزهو، والرغبة في الاعتناء بلا عمل، ومقت الحقيقة، والنفاق،

والخيانة والغدر، ونبذ العهود، وازدراء واجبات المواطن، والفزع من فضيلة الأمير، والأمل في ضعفه، والاستهزاء الدائم بالفضيلة فضلًا عن ذلك، والحق أن المزعج جدًّا أن يكون أكثر أكابر الدولة فاقدي الأمانة، وأن يكون أصاغرها من أهل الصلاح، وأن يكون أولئك مخادعين، وأن يوافق هؤلاء على ألا يكونوا غير مخدوعين.

وإذا وجد في الشعب من يكون من أهل الصلاح[٢] التعساء فإن الكردينال دور يشليو يذكر في وصيته السياسية وجوب احتراس الملك من استخدامهم،[٣] وما أصدق عدم كون الفضيلة نابض هذه الحكومة! لا جرم أنها غير مجردة منها مطلقًا، ولكنها ليست نابضها.

هوامش

(١) أتكلم هنا عن الفضيلة السياسية التي هي فضيلة خلقية ضمن المعنى الذي توجه نحو الخير العام، وقل إلى الغاية وجود فضائل خاصة، ولا تجد مطلقًا هذه الفضيلة التي تتصل بالحقائق الموحى بها، ويتضح هذا جيدًا في الباب ٥، فصل ٢.

(٢) احملوا هذا على معنى التعليق السابق.

(٣) جاء فيها أنه لا ينبغي استخدام أناس من أصل دني، فهم كثيرو الزهد كثيرو الصعوبة (الوصية، فصل ٤).

الفصل السادس

كيف يُعتاض من الفضيلة في الحكومة الملكية

أسرع، وأسير بخطا واسعة، لكيلا يعتقد أنني أقدح في الحكومة الملكية، كلا، إذا كان يعوزها نابض فإن لديها نابضًا آخر، فالشرف؛ أي: سبق وهم كل شخص وحال، يقوم مقام الفضيلة السياسية التي تكلمت عنها ويمثلها في كل مكان، ويمكن الشرف أن يوحي بأطيب الأعمال، ويمكنه، مضافًا إلى القوانين، أن يسوق إلى هدف الحكومات كالفضيلة نفسها.

وهكذا يكون كل إنسان في الملكيات الحسنة التنظيم مواطنًا نافعًا تقريبًا، ومن النادر أن تجد فيها من هو حسن السيرة؛[١] وذلك لأنه يجب على من يود أن يكون حسن السيرة أن يقصد هذا،[٢] وأن يحب الدولة لذاتها أكثر مما لذاته.

هوامش

(١) لا تحمل كلمة «حسن السيرة» هنا على غير المعنى السياسي.

(٢) انظر إلى التعليق الأول من الصفحة ١٢٩ من الطبعة القديمة.

الفصل السابع

مبدأ الملكية

تفترض الحكومة الملكية، كما قلنا، وجود شِئَان ورتب، حتى وجود أشراف أصلًا، ومن طبيعة الشرف طلب التفضيل والتمييز، والشرف، إذن، هو المولى في هذه الحكومة للأمر نفسه.

والطموح مضر في الجمهورية، وللطموح نتائج طيبة في الملكية، وهو يمنح هذه الحكومة حياة، ومن فوائده عدم خطره فيها، وذلك لإمكان زجره فيها بلا انقطاع.

وقد تقولون: إن الأمر كما في نظام الكون حيث توجد قوة تبعد جميع الأجرام من المركز بلا انقطاع وقوة ثقل تردها إليه، والشرف يحرك جميع أجزاء الجرم السياسي، وهو يربطها بصنعه نفسه فيسير كل واحد نحو المصلحة المشتركة معتقدًا أنه يسير نحو مصالحه الخاصة.

وإذا ما تكلمنا فلسفيًّا وجدنا من الصحيح أن الشرف الذي يسير جميع أجزاء الدولة زائف، غير أن هذا الشرف الزائف هو من النفع للجمهور كالشرف الحقيقي للأفراد الذين يمكنهم أن يحوزوه.

أليس كثيرًا أن يحمل الناس على القيام بجميع الأعمال الصعبة التي تستلزم قوة من غير أجرٍ سوى ضوضاء هذه الأعمال؟

الفصل الثامن

الشرف ليس مبدأ الدول المستبدة مطلقًا

ليس الشرف مبدأ الدول المستبدة مطلقًا، فبما أن جميع الناس متساوون فيها فإن الإنسان لا يمكن أن يفضل على الآخرين فيها، وبما أن جميع الناس عبيد فيها فإن الإنسان لا يمكن أن يفضل على شيء فيها.

وبما أن للشرف قوانينه وقواعده، فضلًا عن ذلك، فلا يمكن أن ينثني، وبما أنه يتبع هواه الخاص، لا هوى آخر، فإنه لا يمكن أن يوجد في غير الدول ذات النظام الثابت والقوانين الصحيحة.

وكيف يصبر المستبد عليه؟ هو يباهي باحتقار الحياة، وليس لدى المستبد قوة إلا لأنه يستطيع أن ينزعها، وكيف يصبر على المستبد؟ هو ذو قواعد متبعة وأهواء مُسندة، وليس لدى المستبد قاعدة وتقوض أهواؤه جميع الأخرى.

وعلى الملكيات يسيطر الشرف المجهول لدى الدول المستبدة حيث لا تجد كلمة للتعبير عنه،[1] وهو يهب الحياة فيها لجميع الجرم السياسي وللقوانين وللفضائل نفسها.

هوامش

(١) انظر إلى بيري، صفحة ٤٤٧.

الفصل التاسع

مبدأ الحكومة المستبدة

كما أن الفضيلة ضرورية في الجمهورية والشرف ضروري في الملكية لا بد من الخوف في الحكومة المستبدة، ولا ضرورة للفضيلة فيها مطلقًا، ويكون الشرف فيها خطرًا.

وتنتقل سلطة الأمير الواسعة فيها إلى من يفوضها إليهم، فمن يقدر أن يعزز نفسه كثيرًا يستعد للقيام بثورات فيها، ومن الضروري، إذن، أن يقضي الخوف على كل شجاعة فيها، فيطفئ فيها حتى أدنى مشاعر الطموح.

ويمكن الحكومة المعتدلة، ما أرادت، أن تطلق نوابضها من غير خطر، فهي تتماسك بقوانينها، وبقوتها أيضًا، ولكن الأمير في الحكومة المستبدة إذا ما انقطع عن رفع الذات ذات ساعة، وإذا لم يستطع أن يقضي من فوره على من يشغلون أولى المناصب،[١] ضاع بعمله هذا كل شيء؛ وذلك لأن الشعب يصير غير ذي مجير عن تلاشي الخوف الذي هو نابض الحكومة.

وإلى هذا المعنى ذهب بعض القضاة، كما هو ظاهر، فرأوا أن الأمير الأكبر غير ملزم، قطعًا، بأن ينجز وعده ويفي بعهده إذا ما حدد بهذا سلطانه.[٢]

ويجب أن يحكم في الشعب بالقوانين وفي الأكابر بهوى الأمير، ويجب أن يكون رأس آخر الرعية في مأمن، وأن يكون رأس الباشوات معرضًا للخطر الدائم، ولا يحدث عن هذه الحكومات المخالفة للذوق من غير ارتجاف، وقد أبصر صوفي الفارسي، الذي خلعه مرويس في أيامنا، انهيار الحكومة قبل الفتح؛ وذلك لأنه لم يسفك من الدم ما فيه الكفاية.[٣]

ويروي لنا التاريخ أن طغيان دوميسيان الهائل بلغ من إرهاب الحكام ما صلح به حال الشعب بعض الصلاح في عهده،[٤] وهكذا ترى السيل الذي يخرب كل شيء من ناحية يدع، من ناحية أخرى، حقولًا ترى العين فيها بعض المروج من بعيد.

هوامش

(١) كما يقع في الأريستوقراطية العسكرية غالبًا.

(٢) ريكو، «الإمبراطورية العثمانية»، باب ١، فصل ٢.

(٣) انظر إلى تاريخ هذه الثورة للأب دوسيرسو.

(٤) سويتونيوس Domit، فصل ٨، وقد كانت حكومة دوميسيان عسكرية، فهي لذلك ضرب من الحكومات المستبدة.

الفصل العاشر

الفرق بين الطاعة في الحكومات المعتدلة والحكومات المستبدة

تستلزم طبيعة الحكومة في الدول المستبدة إطاعة متناهية، فإذا ما عرفت إرادة الأمير مرة كان لها من الأثر المقدر كالذي تناله الكرة من أخرى عندما تطرح عليها.

وليس هناك مزاج ولا تبديل ولا إصلاح ولا مواعيد ولا أكفاء ولا مفاوضات ولا ملاحظات مطلقًا، ولا شيء يعد ندًّا أو أصلح من سواه للاقتراح، فالإنسان مخلوق يطيع مخلوقًا يريد.

ولا يمكن المرء هنالك أن يعرض مخاوفه حول حادث قادم بأكثر من الاعتذار عن سوء نجاحه بهوى الطالع، ويقوم نصيب الناس هنالك على الغريزة والطاعة والعقاب، كما هي حال الحيوانات.

ولا يجدي نفعًا أن يعترض هنالك بالمشاعر الطبيعية واحترام الأب وعطفه على أولاده وأزواجه وبقوانين الشرف وبالحالة الصحية، فقد بلغ الأمر، وهذا يكفي.

وإذا ما حكم الملك في فارس على إنسان لم يمكن أن يخاطب في أمره، ولا أن يطلب العفو عنه، وإذا كان الملك سكران أو فاقدًا وعيه وجب تنفيذ حكمه مع ذلك،[1] وإلا ناقض نفسه بنفسه، والقانون مما يجب ألا يتناقض، وطراز التفكير هذا كان سائدًا هنالك في كل زمان، وبما أن ما أصدره أحشويروش من أمر باستئصال اليهود لم يمكن إلغاؤه فإنه رئي الإذن لهم في الدفاع عن أنفسهم.

ومع ذلك يوجد شيء يمكن أن تعارض به إرادة الأمير[2] أحيانًا؛ أي: الدين، ويمكن أن يهجر الأب، وأن يقتل أيضًا، إذا أمر الأمير بذلك، ولكنه لا يشرب خمر إذا أراد ذلك وأمر بذلك، وتعد قواعد الدين من الأحكام العليا؛ لأنها مفروضة على الأمير كما هي

مفروضة على الرعية، وغير هذا أمر الحقوق الطبيعية، فالأمير يعود غير معدود إنسانًا كما يفترض.

والسلطان في الدول الملكية والمعتدلة محدد بنابضها؛ أي: بالشرف الذي يهيمن على الأمير وعلى الشعب كذلك، ولا يسار مطلقًا إلى ذكر أحكام الدين له، ويرى النديم نفسه مضحكًا فتذكر له مبادئ الشرف دائمًا، وتنشأ عن ذلك تغييرات ضرورية في الطاعة، ومن الطبيعي أن يكون الشرف هدفًا لكثير من الغرائب، والطاعة تتبعها جميعًا.

ومع أن وجه الطاعة مختلف في هاتين الحكومتين فإن السلطة واحدة مع ذلك، ومهما تكن الجهة التي يتحول إليها الملك فإنه يرفع الميزان ويطرحه، وهو يُطاع، والخلاف كل الخلاف في وجود بصائر لدى الأمير في الملكية، وفي كون الوزراء فيها أبرع في الأمور وأمهر مما في الدولة المستبدة بما لا حد له.

هوامش

(١) انظر إلى شاردان.
(٢) المصدر نفسه.

الفصل الحادي عشر

تأمل في جميع ذلك

تلك هي مبادئ الحكومات الثلاث، وذلك لا يعني إتصافًا بالفضيلة في بعض الجمهوريات، بل وجوب هذا الاتصاف فيها، وكذلك لا يثبت اتصافًا بالشرف في بعض الملكيات، ولا وجود خوف في دولة مستبدة خاصة، بل وجوب وجود هذا، وإلا كانت الحكومة ناقصة.

الباب الرابع

وجوب مناسبة قوانين التربية لمبادئ الحكومة

الفصل الأول

قوانين التربية

قوانين التربية هي أول ما نتلقاه، وبما أنها تُعِدُّنا لنكون مواطنين فإن كل أسرة خاصة يجب أن يسيطر عليها وفق رسم الأسرة الكبرى التي تشتمل عليها جميعًا.

وإذا وُجِدَ للشعب في مجموعه مبدأٌ فإنه يكون للأجزاء التي يتألَّف منها مبدأ أيضًا؛ ولذا تختلف قوانين التربية في كلِّ نوع من الحكومات، فيكون موضوعه الشرف في المَلكيات، والفضيلة في الجمهوريات، والخوف في الاستبداد.

الفصل الثاني

التربية في الملَكيات

لا يُنَالُ مبدأ التربية في الملكيات في الدُّور العامة حيث يُؤَدَّب الصِّبا، فمتى دُخِلَ العالم بدأت التربية على وجهٍ ما، فهناك مدرسة ما يُسَمَّى «الشرف»، هذا المعلم العام الذي يجب أن يُسيِّرنا في كل مكان.

وهناك من يرى ويسمع، في كل حين، قول عن ثلاثة أمور، وهي: «وجوب إلقاء شيء من النبل في الفضائل، وإلقاء شيء من الصراحة في الطبائع، وإلقاء شيء من اللطف في الأوضاع».

وما يُبدى لنا من فضائل هنالك يدور دائمًا حول ما على الإنسان من واجب نحو الآخرين أقل مما عليه نحو نفسه، وإن شئت فقل إن هذه الفضائل لا تقوم على كون ما يدعونا نحو أبناء وطننا بمقدار ما يميزنا منهم.

ويحكم في أعمال الناس هنالك بملاحتها، لا بصلاحها، وبعظمتها، لا بعدلها، وبكونها عجيبة، لا بصوابها.

وبما أن من الممكن أن يجد الشرف فيها نبلًا فهي إما أن تكون ما يجعلها القاضي شرعية أو ما يسوغها السوفسطائي.

وهو يُبيح الدلال إذا ما اقترن بمبدأ مشاعر القلب أو بمبدأ غزو الفؤاد، وهذا السبب الحقيقي في كون الطبائع في الملكيات لم تبلغ من الصفاء قط ما بلغته في الحكومات الجمهورية.

وهو يبيح الحيلة إذا ما اقترنت بمبدأ عظمة النفس وعظمة الأعمال كما في السياسة التي لا تنافيه مكايدها.

وهو لا يحرم الملق إلا إذا فصل عن مبدأ الحظ الأكبر، ولم يقترن بغير شعور دناءته الخاصة.

وأما من حيث الطبائع فقد قلت: إن على تربية الملكيات أن تلقى فيها بعض الصراحة، وبذلك يراد، إذن، وجود حقيقة في الكلام، ولكن أيكون هذا عن حب لها؟ وإنما تراد لأن الرجل الذي تعود قولها يكون جريئًا حرًّا كما يلوح، والواقع أن رجلًا كهذا لا يخضع، على ما يظهر، لغير الأمور، لا للوجه الذي يتلقاها به آخر.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة ازدراء صراحة الشعب الذي ليس له غير الحقيقة والبساطة مطلبًا، وذلك بمقدار ما يُوصى بهذا النوع من الصراحة هنالك.

وأخيرًا تستلزم التربية في الملكيات لطفًا في الأوضاع، فالناس الذين ولدوا ليعيشوا معًا ولدوا أيضًا ليتراضوا، ومن لم يراع الآداب مؤذيًا جميع من يعيش معهم يبلغ من نقص الاعتبار ما يصبح به عاجزًا عن صنع أي خير.

بيد أن اللطف ليس من عادته استنباط أصله من منبع بالغ الصفاء، فهو ينشأ عن رغبة في التفرد، ونحن لطفاء عن زهو؛ أي: أننا نشعر بأننا ملقنا باتخاذنا أوضاعًا دالة على أننا لسنا في ضعة، وعلى أننا لم نعش مع ذلك النوع من الناس الذين هجروا في جميع الأجيال.

واللطف في الملكيات خلق في البلاط، ومن يبلغ درجة رفيعة من العظمة يجعل جميع الآخرين صغارًا، ومن ثم ما يجب من إكرام جميع الناس، ومن ثم ينشأ اللطيف الذي يملق من هم لطفاء ومن يكونون لطفاء نحوه على السواء؛ وذلك لأنه يفهم كون الرجل من البلاط أو أنه أهل ليكون منه.

ويقوم ظاهر البلاط على ترك الرجل عظمته الخاصة في سبيل عظمة مستعارة، وتملق هذه نديمًا أكثر من أن تملق عظمته نفسها، وهي تنعم بشيء من الاتضاع الزاهي الذي ينتشر بعيدًا، ولكن مع نقص زهوه شيئًا فشيئًا بنسبة البعد من منبع تلك العظمة.

وتجد في البلاط رقة ذوق في كل الأمور، صادرة عن استعمال مستمر لعبثات مال عظيم، وعما تنوع من الأمور، وعن كلال من الملاذ على الخصوص، وعن الوفرة، وعن اختلاط الأهواء التي تتقبل دائمًا إذا ما كانت مستحبة.

فعلى هذه الأمور كلها تقوم التربية لصنع ما يُسمى الرجل الصالح الحائز جميع المزايا والفضائل التي تُطلب في هذه الحكومة.

وهنالك؛ إذ يختلط الشرف في كل مكان، يدخل في جميع طرق التفكير وجميع وجوه الحس ويوجه حتى المبادئ.

وهذا الشرف العجيب لا يجعل الفضائل غير ما يريد، وهو يجعلها كما يريد أن تكون، وهو يضع من تلقاء ذاته قواعد لكل ما يفرض علينا، وهو يمد أو يحد واجباتنا وفق هواه سواء أكان مصدرها في الدين أم في السياسة أم في الأخلاق.

وليس في الملكية ما تأمر به القوانين والدين والشرف بمقدار طاعة ما يريد الأمير، ولكن مما يُملي علينا هذا الشرف أنه لا ينبغي للأمير مطلقًا أن يأمر بعمل يشيننا؛ لأن هذا العمل يجعلنا عاجزين عن خدمته.

وقد رفض غريون[1] اغتيال دوك دوغيز، ولكنه عرض على هنري الثالث أن يقاتله، ولما كتب شارل التاسع بعد سان بارتلمي إلى جميع الحكام يأمرهم بقتل الهوغنوت كتب الفيكونت دورت، الذي كان قائدًا في بايون، يقول للملك:[2] «مولاي، لم أجد بين الأهلين ورجال الحرب جلادًا، لم أجد غير مواطنين صالحين وجنود شجعان، ولذا فإنني ألتمس معهم من جلالتك استعمال ذرعاننا وحياتنا في الأمور الممكن فعلها.»، فهذه الشجاعة العظيمة الكريمة كانت تعد النذالة أمرًا مستحيلًا.

وأعظم ما يدعو الشرف به طبقة النبلاء هو خدمة الأمير في الحرب، والحق أن هذه هي المهنة الممتازة؛ وذلك لأن مخاطرها ونجاحها، ورزاياها أيضًا، تسوق إلى العظمة، ولكن الشرف، حين يفرض هذا القانون، يريد أن يكون حكمًا، وهو إذا ما صُدم تطلب، أو أجاز، الرجوع إلى البيت.

وهو يود أن يمكن ابتغاء الخدم أو رفضها على السواء، وهو يضع هذه الحرية حتى فوق الثراء.

وللشرف قواعده العليا إذن، وعلى التربية أن تطابقها، وأهم هذه القواعد هو أنه يباح لنا الاهتمام بمالنا، ولكن مع حظر ذلك تجاه حياتنا مطلقًا.

والثانية هي أننا إذا قلدنا منصبًا ذات مرة وجب علينا ألا نصنع أو نطيق ما يدل على كوننا دون هذا المنصب.

والثالثة هي أن تكون الأمور التي ينهى الشرف عنها بالغة التحريم إذا لم تبادر القوانين إلى حظرها، وأن تكون الأمور التي يتطلبها مطلوبة إلى الغاية إذا لم توجبها القوانين.

هوامش

(١) انظر إلى تاريخ أوبينيه.

(٢) يقال هنا ما هو كائن، لا ما يجب أن يكون، والشرف سبق وهم يسعى الدين أن يقوضه حينًا وأن ينظمه حينًا آخر.

الفصل الثالث

التربية في الحكومة المستبدة

كما أن التربية لا تعمل على غير رفع الفؤاد في الملكيات لا تحاول غير خفضه في الدول المستبدة، ويجب أن تكون في هذه الدول عبدية، ومن الخير، حتى في القيادة، أن تكون هكذا ما دام الرجل لا يكون طاغية فيها من غير أن يكون عبدًا في الوقت نفسه.

وتفترض الطاعة المتناهية جهلًا فيمن يطيع، حتى إنها تفترضه فيمن يقود، فليس له أن يتأمل وأن يرتاب، ولا أن يبرهن، مطلقًا، وليس له إلا أن يشاء.

وكل بيت في الدول المستبدة إمبراطورية منفصلة، وتكون التربية، القائمة هنالك على عيش الإنسان مع الآخرين خاصة، محدودة إلى الغاية إذن، وهي تقتصر على إلقاء الخوف في القلب وعلى منح الروح معرفة بعض مبادئ الدين البسيطة جدًّا، ويكون العرفان هنالك خطرًا، ويكون التنافس هنالك نحسًا، ولم يستطع أرسطو أن يعتقد وجود فضائل خاصة بالعبيد،[١] وهذا ما يحدد التربية في هذه الحكومة كثيرًا.

والتربية معدومة هنالك على وجه ما إذن، فلا بد من انتزاع كل شيء لإعطاء شيء، ومن البدء بصنع إنسان طالح لصنع عبد صالح.

والآن! لماذا تحرص التربية هنالك على تكوين مواطن صالح يُعنَى بالبؤس العام؟ إذا كان يحب الدولة فإنه يحاول إطلاق، نوابض الحكومة، وهو يزول إذا لم يوفق، وهو يعرض لخطر الزوال مع الأمير والإمبراطورية إذا ما وفق.

هوامش

(١) «السياسة»، باب ١، فصل ٣.

الفصل الرابع

اختلاف نتائج التربية عند القدماء وبيننا

كان معظم الأمم يعيش في حكومات اتخذت الفضيلة مبدأ، وعندما كانت هذه الفضيلة في تمام قوتها كان يتم هنالك من الأمور ما لا نراه اليوم وما يُورث العجب نفوسنا الصغيرة.

وكانت تربيتهم تفضل تربيتنا فضلًا آخر، وهي أنها لم تفند قط، فكان إپامينونداس يقول ويستمع ويرى في السنة الأخيرة من حياته ذات الأمور التي كان يقولها ويسمعها ويراها في السن التي بدأ يؤدب فيها.

واليوم نتلقى ثلاث تربيات مختلفة أو متناقضة؛ أي: تربية آبائنا وتربية معلمينا وتربية العالم، وما يقال لنا في الأخيرة يقلب جميع مبادئ الأوليين، وينشأ هذا، من بعض الوجوه، عما عندنا من تناقض بين وعود الدين وعهود العالم، وهذا أمر لم يعرفه القدماء.

الفصل الخامس

التربية في الحكومة الجمهورية

الحكومة الجمهورية هي التي يُحتاج فيها إلى جميع سلطان التربية، فالخوف في الحكومات المستبدة ينشأ من تلقاء نفسه بين الوعيد والعقاب، والشرف في الملكيات يعزز بالعواطف، وهو يعززها من ناحيته، غير أن الفضيلة السياسية هي إنكار الذات أي أمر شاق كثيرًا على الدوام.

ويمكن تعريف هذه الفضيلة بحب القوانين والوطن، وبما أن هذه المحبة تستلزم تفضيل المرء للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة فإنها تمنح جميع الفضائل الخاصة، وليست هذه الفضائل غير هذا التفضيل.

وهذه المحبة خاصة بالديموقراطيات خصوصًا عجيبًا، والحكومة موكولة إلى كل مواطن في الديموقراطيات وحدها، والواقع أن الحكومة كجميع أمور العالم، فيجب أن تُحب حتى تُحفظ.

ولم يُسمع قط أن الملوك لا يحبون الملكية وأن المستبدين يمقتون الاستبداد.

ويتوقف كل شيء على تمكين ذلك الحب في الجمهورية إذن، ويجب على التربية أن تهدف إلى إلقائه في النفوس، غير أن هنالك وسيلة مؤكدة يمكن الأولاد أن يحوزوه بها، وهي أن يكون الآباء أنفسهم حائزين لها.

وذاك هو العلم الذي يمنح أولاده معارفه غالبًا، وأكثر من ذلك أن يمنحوا عواطفه.

وإذا لم يحدث هذا فذلك لأن الذي يكون قد صُنع في المنزل الأبوي يمحق بانطباعات الخارج.

وليس الشعب الناشئ هو الذي يفسد مطلقًا، فهو لا يزول إلا بعد فساد الرجال البالغين أشدهم.

الفصل السادس

بعض نُظُم الأغارقة

أُشرب قدماء الأغارقة من كون الشعوب التي عاشت تحت ظل حكومة شعبية رفعت إلى الفضيلة بحكم الضرورة فوضعوا نظمًا غريبة لتلقينها، وإذا ما نظرتم، في حياة ليكورغ، إلى القوانين التي أنعم بها على الإسپارطيين ظننتم أنكم تقرءون رواية السيڤارانب، وكانت قوانين أقريطش أصل قوانين إسپارطة، وكانت قوانين أفلاطون تصحيحًا لها.

وأرجو عطف قليل نظر على مدى عبقرية هؤلاء المشترعين ليُرى أنهم أثبتوا للعالم حكمتهم بصدمهم جميع العادات الجارية ومزجهم جميع الفضائل، وقد خلط ليكورغ الاختلاس بروح العدل وأقسى الرق بأقصى الحرية وأفظع المشاعر بأعظم اعتدال فأوجب استقرار مدينته، وقد لاح أنه نزع منها جميع المجاني والفنون والتجارة والنقد والأسوار، فكان فيها من الطموح ما لا يأمل الواحد معه أن يكون خيرًا مما هو عليه، وكان فيها مشاعر طبيعية، ولم يكن فيها ولد ولا زوج ولا أب، فخلع حتى العذار من الطهر، وبهذه الطرق سيقت إسپارطة إلى العظمة والمجد، ولكن مع صدق نظم لا يظفر معه بشيء ضدها عند كسب المعارك إذا لم يوصل إلى نزع ضابطتها.[١]

وقد حُكم في أقريطش ولاكونية بهذه القوانين، وقد تخلت إسپارطة عن الأخيرة للمقدونيين، وقد كانت أقريطش[٢] آخر فريسة للرومان، وقد كان للسامنيين ذات النظم، فغدت هذه النظم لهؤلاء الرومان عامل أربعة وعشرين نصرًا.[٣]

وفي حثالة أزمنتنا الحديثة[٤] وفسادها أبصرنا هذا الأمر العجيب الذي كان يرى في نظم اليونان، وذلك أن مشترعًا صالحًا كون شعبًا يبدو الصدق فيه طبيعيًّا كالشجاعة عند الإسپارطيين، وذلك أن مستر پن هو ليكورغ حقيقي، ومع أن السلم غاية پن كما أن الحرب غاية ليكورغ فإنهما يتشابهان في السبيل الغربية التي وضعا فيها شعبيهما، وفي النفوذ الذي اتفق لهما في الأحرار، وفي الأوهام التي تغلبا عليها، وفي الأهواء التي قهراها.

وقد يكون لنا مثال آخر بالپارغواي، وذلك أنه أريد أن يجعل منها ذنب للمجتمع الذي يعد لذة القيادة متاع الحياة الوحيد، غير أن من الجميل في كل حين أن يحكم في الناس بجعلهم أكثر سعادة.[٥]

ومن المجد لها أن تكون أول من أظهر في تلك البقاع اقتران مبدأ الدين بمبدأ الإنسانية، وهي؛ إذ أصلحت ما خربه الإنسان، بدأت تشفي أحد الجروح الكبيرة التي أصيب بها النوع البشري حتى الآن.

وما يمازج هذا المجتمع من شعور طيب نحو ما يسميه شرفًا، ومن حمية نحو دين يُخشع من يسمعه أكثر ممن يعظ به، حفزه إلى القيام بأمور جليلة موفقًا، وذلك أن انتشل من الغاب شعوبًا شتى وأعطاهم غذاءً مضمونًا وكساهم، وهو؛ إذ لم يصنع بذلك غير إنماء الصناعة بين الناس، يكون قد فعل كثيرًا.

والذين يرغبون في وضع نظم مماثلة يؤسسون شركة أموال كما في جمهورية أفلاطون، ويوجبون ما كان يتطلبه هذا من احترام الآلهة، وهذا الانفصال عن الأجانب حفظًا للأخلاق، وقيام مدينة تتاجر من دون الأهلين، ويمنحون صنائعنا من غير نفائسنا، واحتياجاتنا من غير شهواتنا.

وهم يلغون النقد لما يوجب من تضخيم الثروة إلى ما وراء الحدود التي وضعتها الطبيعة فيها، ومن تعليم حفظ ما كُنز منها على غير جدوى، ومن زيادة الشهوات إلى ما لا حد له، ومن القيام مقام الطبيعة التي أنعمت علينا بوسائل محدودة كثيرًا لإثارة أهوائنا، ومن إفساد بعضنا بعضًا.

«وقد أحس الإپيدامنيون[٦] فساد أخلاقهم باتصالهم بالبرابرة فانتخبوا حاكمًا لجعل جميع الأسواق باسم المدينة ولأجل المدينة»، وبذلك لا تفسد التجارة النظام ولا يحرم النظام المجتمع فوائد التجارة.

هوامش

(١) أكره فيلوبيمن الإسبارطيين على ترك طريقة تغذية أولادهم عالمًا أنهم، من غير هذا، يكونون في كل حين ذوي نفس كبيرة وقلب عالٍ، پلوتارك، «حياة فيلوبيمن»، وانظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٣٨.

(٢) دافعت عن قوانينها وحريتها ثلاث سنين، انظر إلى الأبواب ٩٨ و٩٩ و١٠٠ من تيتوس ليفيوس، في خلاصة فلوروس، وقد أبدت مقاومة أشد مما أبدى عظماء الملوك.

(٣) فلوروس، باب ١، فصل ١٦.

(٤) In fece Romuli، شيشرون، ٢، ١ «رسائل إلى أتيكوس».

(٥) لا يخضع هنود الپاراغواي لسنيور خاص، وهم لا يدفعون غير خمس الضرائب، ولديهم أسلحة نارية للدفاع عن أنفسهم.

(٦) پلوتارك، «سؤال عن أمور يونانية»، فصل ٢٩.

الفصل السابع

في أي الأحوال يمكن هذه النظم أن تكون صالحة

يمكن أن تكون هذه الطرز من النظم صالحة في الجمهوريات؛ لأن الفضيلة السياسية هي المبدأ فيها، ولكن لا ضرورة إلى ذلك المقدار من العناية لبلوغ الشرف في الملكيات أو لإلقاء الرعب في الدول المستبدة.

ثم إن تلك النظم لا تكون في غير دولة صغيرة[1] حيث يمكن منح تربية عامة وتربية شعب بأسره كاسرة.

وتفترض قوانين مينوس وليكورغ وأفلاطون عناية بعض أبناء الوطن ببعض عناية فائقة، ولا يمكن رسم هذا بين الاختلاط والإهمال واتساع الأمور في شعب عظيم.

أجل، يجب إقصاء النقد في هذه النظم كما قيل، غير أن العدد والتنوع والارتباك وأهمية الأعمال وسهولة الشراء وبطء المقايضة أمور تستلزم مقياسًا مشتركًا في المجتمعات الكبيرة، ويجب على من يود رفع سلطته في كل مكان، أو الدفاع عنها في كل مكان، أن يكون حائزًا ما ناط الناس به السلطة في كل مكان.

هوامش

(١) كما كانت مدن بلاد اليونان.

الفصل الثامن

إيضاح رأي غريب للقدماء حول الطبائع

قال لنا پوليپ، قال لنا الرصين پوليپ ، إن الموسيقا كانت ضرورية لإلانة طبائع الأركاديين الذين كانوا يسكنون بلدًا كثيب الهواء بارده، وإن أهل السينت الذين أهملوا الموسيقا فاقوا جميع الأغارقة قسوة، وإنه لم يكن من المدن، قط، واحدة اقترف فيها من الجرائم كما في هذه، ولم يخش أفلاطون، قط، أن يقول بتعذر كل تغيير في الموسيقا لا يكون في نظام الدولة، وإن أرسطو، الذي يلوح أنه لم يضع كتاب «السياسة» إلا ليعارض مشاعر أفلاطون بمشاعره، ليتفق وإياه، مع ذلك، حول سلطان الموسيقا على الطبائع، ومثل هذا رأي ثأوفرسطس وپلوتارك[١] واسترابون[٢] وجميع القدماء، وليس هذا رأيًا أُلقي جزافًا مطلقًا، بل هو من مبادئ سياستهم،[٣] وهكذا كانوا يمنحون قوانين، وهكذا كانوا يريدون أن يحكم في المدن.

وأظنني قادرًا على إيضاح هذا، وذلك أنه يجب ألا يغيب عن البال أن جميع الأعمال وجميع المهن التي يمكن أن تؤدي إلى كسب المال كانت تعد غير لائقة بالرجل الحر في المدن اليونانية، ولا سيما المدن التي كانت الحرب غرضها الرئيس، قال إكزينوفون:[٤] «إن معظم الصناعات يفسد أجسام من يزاولونها، فهي تلزم المرء بالجلوس تحت الظل أو بالقرب من النار، فلا يكون لديه وقت لأصدقائه ولا للجمهورية.»، ولم يرتق الصناع إلى مرتبة المواطنين إلا حين فساد بعض الديموقراطيات، وهذا ما يعلمنا أرسطو[٥] إياه، وهو الذي يرى أن الجمهورية الصالحة لا تمنحهم حقوق المدينة أبدًا.[٦]

وكانت الزراعة مهنة خسيسة[٧] حينئذ، وكانت تمارس من قبل بعض الشعوب المغلوبة، كان يمارسها الإيلوث لدى الإسپارطيين والپريئسيان لدى الأقريطشيين والپسنت لدى التساليين، وأقوام عبيد آخرون[٨] في جمهوريات أخرى.

ثم إن كل تجارة خسيسة كانت أمرًا شائنًا عند الأغارقة، وذلك لما كانت تنطوي عليه من وجوب تقديم المواطن خدمًا لعبد أو مستأجر أو أجنبي؛ أي: فكرة كانت تؤذي روح الحرية اليونانية، ثم إن إفلاطون[٩] يُوصي في «قوانينه» بمجازاة المواطن الذي يتعاطى التجارة.

إذن، كان يوجد كبير ارتباك في الجمهوريات اليونانية، وكان لا يراد اشتغال الأهلين بالتجارة والزراعة والصناعات، وكذلك كان لا يراد وقوعهم في البطالة،[١٠] فكانوا يجدون ما يشغلهم في التمرينات التابعة للرياضة البدنية، والتي لها علاقة بالحرب،[١١] ولم ييسر النظام لهم أعمالًا أخرى قط، ولذا يجب عد الأغارقة مجتمعًا من المصارعين والمقاتلين، والواقع أن هذه التمرينات، الصالحة جدًّا لجعل الناس قساة متوحشين،[١٢] كانت تحتاج إلى تعديلها بتمرينات أُخر يمكنها أن تلين الطبائع، وكانت الموسيقا التي تصل إلى الروح بأعضاء البدن صالحة لهذا كثيرًا، وهي وسط بين التمرينات البدنية التي تجعل الناس قساة والعلوم النظرية التي تجعلهم نفرًا، ولا يمكن القول بأن الموسيقا أوحت بالفضيلة، ولا يمكن تصور هذا، ولكن الموسيقا كانت تحول دون تأثير قسوة النظام وتؤدي إلى جعل نصيب للروح في التربية لا يكون لها بغير ذلك مطلقًا.

وأفترض وجود مجتمع بيننا مؤلف من أناس شديدي الولع بالصيد منقطعين إليه وحده، فمن المقرر أنهم ينالون من ذلك بعض الغلظة، وإذا ما اكتسب هؤلاء الناس ذوقًا في الموسيقا لم نلبث أن نجد فرقًا في أوضاعهم وطبائعهم، ثم إن تمرينات الأغارقة كانت لا تثير فيهم غير نوع من الأهواء والقسوة والغضب والغلظة، وتثير الموسيقا كل ذلك، ويمكنها أن تورث النفس لطفًا ورأفة ورقة وسرورًا، ويشعرنا علماء الأخلاق، الذين يحرمون الملاهي بيننا، بسلطان الموسيقا على نفوسنا بما فيه الكفاية.

أليس من الصحيح أن يبلغ الهدف في المجتمع الذي تكلمت عنه عند عدم الإنغام بغير الطبول وأنغام البوق أقل مما يبلغ عند الإنغام فيه بموسيقا ناعمة؟ كان من الصواب، إذن، تفضيل القدماء نمطًا على آخر في بعض الأحوال.

ولكن أيقال لماذا تختار الموسيقا عن تفضيل؟ ذلك لأنك لا تجد بين جميع ملاذ الحواس ما يفسد النفس أقل منها، ونحمر حين نقرأ في بلوتارك[١٣] كون التيبيين وضعوا، لتلطيف طبائع فتيانهم، قوانين غرام يجب على جميع أمم العالم أن تحرمه.

هوامش

(١) «حياة بيلوبيداس».

(٢) الجزء الأول.

(٣) قال أفلاطون في الجزء الرابع من «القوانين»: إن إدارة الموسيقا والألعاب الرياضية أهم وظائف المدينة، وقال في الجزء الثالث من جمهورية: «سيحدثكم دامون عن الأنغام التي توجب دناءة النفس والوقاحة والفضائل والمعاكسة.».

(٤) الباب الخامس من «أطيب الأقوال».

(٥) «السياسة»، باب ٣، فصل ٤.

(٦) روى أرسطو في كتاب «السياسة» (باب ٢، فصل ٧) أن ديوفانت جعل من الصناع في أثينة عبيدًا للجمهور فيما مضى.

(٧) وكذلك أفلاطون وأرسطو يريدان أن يحرث العبيد الأرضين (القوانين باب ٧، والسياسة باب ٧، فصل ١٠)، والصحيح أن الزراعة لم تُمارس من قبل العبيد في كل مكان، وعلى العكس كان الأهلون في أفضل الجمهوريات الذين يقومون بذلك كما قال أرسطو (الفصل ٤ من الباب ٦ من السياسة)، ولكن هذا لم يقع إلا نتيجة فساد الحكومات القديمة التي أصبحت ديموقراطيات؛ وذلك لأن مدن اليونان كانت تقضي حياة أريستوقراطية في الأزمنة الأولى.

(٨) Cauponatio.

(٩) باب ١١.

(١٠) أرسطو «السياسة» باب ١٠.

(١١) أرسطو، السياسة، باب ٨، فصل ٣.

Ars corporum exercéndorum, gymnastica, variis certaminibus terendorum pœdotribica.

(١٢) قال أرسطو: إن أبناء الإسبارطيين الذين كانوا يبدءون بهذه التمرينات منذ نعومة أظفارهم كانوا ينشئون كثيري التوحش «السياسة»، باب ٨، فصل ٤.

(١٣) حياة بيلوبيداس، فصل ١٠.

الباب الخامس

وجوب كون القوانين التي يُصدرها المشترع مناسبة لمبدأ الحكومة

الفصل الأول

فكرة هذا الباب

رأينا وجوب مناسبة قوانين التربية لمبدأ كل حكومة، وقل مثل هذا عن القوانين التي يضعها المشترع لجميع المجتمع، وتتناول صلة القوانين بهذا المبدأ جميع نوابض الحكومة، وينال هذا المبدأ بدوره قوة جديدة من ذلك، وهذا كما في الحركات الفيزياوية حيث يعقبه رد فعل على الدوام.

وندرس هذه الصلة في كل حكومة بادئين بالدولة الجمهورية التي مبدؤها الفضيلة.

الفصل الثاني

الفضيلة في الدولة السياسية

الفضيلة في الجمهورية أمر بسيط جدًّا، فهي حب الجمهورية، وهي شعور، لا نتيجة معارف، ويمكن آخر رجال الدولة أن يكون حائزًا هذا الشعور كأولهم، ومتى كان للشعب مبادئ طيبة مرة أمسك بها مدة أطول مما يمسك من يدعون أهل الصلاح، ومن النادر أن يكون البادئ بالفساد، وفي الغالب يستنبط من معارفه المتوسطة حبًّا لما هو مقرر أقوى مما عند أولئك.

ويؤدي حب الوطن إلى صلاح الطبائع، ويؤدي صلاح الطبائع إلى حب الوطن، وكلما قل اقتدارنا على قضاء أهوائنا الخاصة أولعنا بأهوائنا العامة، ولماذا يحب الرهبان منظمتهم كثيرًا؟ ذلك لشدة وطأتها عليهم؛ وذلك لأن نظامهم يقضي بحرمانهم جميع الأمور التي تستند الأهواء العادية إليها، فلا يبقى، إذن، غير ذلك الهوى نحو ذات النظام الذي يكربهم، وهذا النظام كلما كان قاسيًا؛ أي: كلما نحت من أهوائهم، زاد ما يتركه لهم منها قوة.

الفصل الثالث

ما هو حب الجمهورية في الديمقراطية

إن حب الجمهورية في الديموقراطية هو حب للديموقراطية، وإن حب الديموقراطية هو حب للمساواة.

وإن حب الديموقراطية هو حب القناعة أيضًا، وبما أنه يجب أن يكون لكل واحد فيها السعادة ذاتها والمنافع ذاتها وجب أن يتمتع كل واحد فيها بالملاذ ذاتها، وأن يوجد فيها ذات الآمال، وهذا أمر لا ينتظر من غير القناعة العامة.

وحب المساواة في الديموقراطية يقصر طموح المرء على رغبته الوحيدة، على سعادته الوحيدة، في تقديم أعظم الخدم إلى وطنه أكثر مما يقدم أبناء الوطن الآخرون، ولا يستطيع جميع هؤلاء أن يقدموا خدمًا متساوية إلى الوطن، ولكنه يجب عليهم جميعًا أن يقدموا إليه خدمًا أيضًا، والمرء حين ولادته يوقر دينًا لوطنه لا يقدر على إيفائه مطلقًا.

وهكذا تنشأ الفروق في الديمقراطية عن مبدأ المساواة، وذلك منذ إزاحته بخدم موفقة أو قرائح فائقة كما يلوح.

وحب القناعة يقصر رغبة المرء في المال على ما يستلزمه طلب الكفاف لأسرته وطلب المزيد لوطنه، ويمنح الثراء قوة لا يستطيع المواطن أن يتمتع بها لنفسه لما لا يكون بذلك مساويًا، ويوجب الثراء نعيمًا لا ينبغي له أن يتمتع به أيضًا لما يؤدي به من الإساءة إلى المساواة أيضًا.

ثم إن الديموقراطيات الصالحة تكون قد فتحت الباب للنفقات العامة بتأييدها القناعة المنزلية، وذلك كما وقع في أثينة ورومة، وذلك لصدور النعم والسخاء عن كنز القناعة، وكما أن الدين يتطلب طهارة الأيدي تقديمًا للنذور إلى الآلهة تقتضي القوانين طبائع زاهدة ليمكن المرء أن يهب تقادم لوطنه.

ويقوم رشد الأفراد وسعادتهم، إلى حد بعيد، على توسط نبوغهم وثرواتهم، ويكون الحكم رشيدًا في الجمهورية التي تسفر قوانينها عن أناس متوسطين والتي تؤلف من أناس معتدلين، وتكون الجمهورية سعيدة جدًّا إذا ما أُلفت من أناس سعداء.

الفصل الرابع

كيف يُلقن حب المساواة وحب القناعة

يُثار حب المساواة وحب القناعة بالمساواة والقناعة جدًّا إذا ما عاش الإنسان في مجتمع يؤيد كلا الأمرين.

ولا يتطلع أحد في الملكيات إلى المساواة، حتى إن هذا لا يَرد الخاطر، وكل واحد في الملكيات يميل إلى التفوق، فلا يرغب من هم من أوضع أصل فيها أن يخرجوا من أصلهم هذا إلا ليكونوا سادة الآخرين.

وقل مثل هذا عن القناعة، ولا بد من الاستمتاع بها لحبها، وليس من أفسدهم النعيم هم الذين يحبون حياة القناعة، ولو كان هذا طبيعيًّا أو عاديًّا ما ظهر ألكبياد محل عجب العالم، وكذلك ليس من يحسدون الآخرين على ترفهم أو يعجبون به هم الذين يحبون القناعة؛ أي: إن الذين لا يرون غير الأغنياء، أو أناسًا يائسين مثلهم، يمقتون بؤسهم من غير أن يحبوه أو أن يعرفوا ما يُوجب حاله.

ومن أصدق القواعد أن يقال: إذن، إنه لا بد من تأييد القوانين للمساواة والقناعة في الجمهورية حتى يمكن حبهما فيها.

الفصل الخامس

كيف تؤيد القوانين المساواة في الديموقراطية

قسم بعض المشرعين، كليكورغ ورومولوس، الأرضين أقسامًا متساوية، ولا يمكن هذا إلا عند تأسيس جمهورية جديدة، أو عندما يبلغ القانون القديم من الفساد وتكون النفوس من الاستعداد ما يرى الفقراء معه أنهم مضطرون إلى البحث عن علاج للوضع، وما يضطر الأغنياء معه إلى الصبر على مثل هذا العلاج.

وإذا كان المشترع في مثل هذه القسمة لم يضع من القوانين ما يحفظها لم يصنع غير نظام عابر، ويدخل التفاوت من الناحية التي لم تحظرها القوانين، وتضيع الجمهورية.

ويجب في هذا الموضوع، إذن، أن تنتظم مهور النساء والهبات والمواريث والوصايا ثم طرق التعاقد؛ وذلك لأنه إذا ما أبيح للإنسان منح ماله لمن يريد وكما يريد فإن كل إرادة خاصة تربك حكم القانون الأساسي.

وقد أباح سولون للإنسان في أثينة أن يوصي بماله لمن يُريد على ألا يكون ذا ولد،[1] فناقض القوانين القديمة التي تأمر ببقاء الأموال في أسرة الموصي،[1] وهو قد ناقض قوانينه الخاصة؛ لأنه نشد المساواة بإلغائه الديون.

وكان قانونًا صالحًا للديموقراطية ذلك الذي يحرم وجود ميراثين[1] للواحد، وكان هذا القانون يستمد أصله من قسمة الأرضين بالتساوي ومن الحصص المعطاة لكل واحد من أبناء الوطن، ولم يرد القانون أن يكون للواحد حصص كثيرة.

---

[1] انظر إلى حياة سولون لپلوتارك.

وعن أصل مماثل نشأ القانون الذي يفرض على أدنى قريب أن يتزوج الوارثة، وقد سن هذا القانون لليهود بعد قسمة مماثلة، وكذلك ما وضعه أفلاطون[٢] الذي أقام قوانينه على هذه القسمة، وكان هذا قانونًا أثنيًّا.

وكان يوجد في أثينة قانون لا أعلم وقوف أحد على روحه، وذلك أنه كان يُباح زواج الأخ بأخته من جهة الأب، لا بأخته من جهة الأم،[٣] وكانت هذه العادة تستمد أصلها من الجمهوريات التي ليس من روحها أن يكون من نصيب الواحد قطعتا أرض، ومن ثم ميراثان، فمتى تزوج الرجل أخته من جهة الأب لم يستطع أن يكون غير ذي ميراث واحد؛ أي: ميراث أبيه، ولكنه إذا ما تزوج أخته من جهة الأم أمكن أن يكون أبو هذه الأخت غير ذي ولد من الذكور فيترك لها ميراثه، ومن ثم يكون لأخيها الذي تزوجها ميراثان.

ولا يُعترض عليَّ بقول فيلون:[٤] إنه وإن كان يمكن المرء في أثينة أن يتزوج أخته من جهة الأب، لا أخته من جهة الأم، كان يمكن الإسپارطي أن يتزوج أخته من جهة الأم، لا أخته من جهة الأب؛ وذلك لأن الأخت؛ إذ ما تزوجت أخاها في إسپارطة كانت تنال نصف حصة الأخ مهرًا كما ذكر استرابون،[٥] ومن الواضح أن هذا القانون الثاني وضع لتلافي نتائج القانون الأول السيئة، وذلك بأن تُعطى الأخت نصف مال الأخ مهرًا ليحال دون انتقال مال الأسرة إلى مال الأخ.

ولما تكلم سنيكا[٦] عن سيلانوس الذي تزوج أخته قال: إن الإباحة كانت ضيقة في أثينة وعامة في الإسكندرية، ولم يكن موضع بحث قط تأييد قسمة الأموال في حكومة الفرد.

وإذا ما أريد بقاء تقسيم الأرضين هذا في الديموقراطية كان من صلاح القانون أن ينص على اختيار الأب، الذي له ولد كثير، أحدهم ليعقبه في مقسمه،[٧] وأن يُعطي شخصًا آخر لا ولد له أولاده الآخرين تبينًا، وذلك ليبقى عدد أبناء الوطن مساويًا لعدد القسائم دائمًا.

وقد تمثل فالياس الكالسيدواني[٨] جعل الثروات متساوية في جمهورية ليست فيها متساوية، فود أن يهب الأغنياء للفقراء مهورًا من غير أن يأخذوا منها، وأن يأخذ الفقراء نقدًا لبناتهم من غير أن يعطوا منها، ولكنني لا أعرف جمهورية انتحلت مثل هذا النظام الذي يضع أبناء الوطن في أحوال تكون الفروق فيها من البروز ما يمقتون معه هذه المساواة التي يحاول إدخالها، ومن المستحب أحيانًا ألا تظهر القوانين سائرة رأسًا نحو الهدف الذي تقصده.

ومع أن المساواة الحقيقية هي روحُ الدولة في الديموقراطية فإن من الصعب جدًّا ألا يُقَرَّرَ عدم مناسبة شدة التدقيق من هذه الناحية في كلِّ حين، ويكفي وضع إحصاء[٩] يحول، أو يحدد، الفروق من بعض الجهات، ثم يأتي دور القوانين الخاصة لتساوي بين ما تفاوت بما تفرض من ضرائب على الأغنياء، وما تنعم به من سلوان على الفقراء، ولا تجد غير الثَّرَواتِ المتوسطة ما يستطيع أن يمنح أو يحتمل هذه الأنواعَ من التعوضات؛ وذلك لأن الثَّرَواتِ العظيمة تَعُدُّ إهانةً كلَّ ما لا يمنحها قدرة وشرفًا.

ويجب أن يستخرج كل تفاوت في الديموقراطية من طبيعة الديموقراطية ومن مبدأ المساواة نفسه، ومن ذلك ما يمكن أن يُخشى من وجود أناس في الديموقراطية يحتاجون إلى عمل مستمر ليعيشوا فيزيدون فقرًا عن حاكمية أو يهملون واجبات ذلك العمل، ومن وجود صُنَّاعٍ يزهون، ومن وجود عتقاء كثيرين يصبحون أقوى من قدماء الأهلين، ففي هذه الأحوال يمكن طَرْحُ المساواة بين أبناء الوطن[١٠] في الديموقراطية نفعًا للديموقراطية، ولكن هذه ليست غير مساواة ظاهرة تطرح؛ وذلك لأن الرجل الذي يفتقر عن حاكمية يصبح أسوأ حالًا من أبناء الوطن الآخرين، ولأن هذا الرجل الذي يُهْمِلُ واجبات عمله مضطرًّا يضع المواطنين الآخرين في حال أسوأ من حاله، وهلم جرًّا.

هوامش

(١) اشترع فيلولاوس الكورنثي في أثينة أن يكون عدد حصص الأرض وحصص التركات واحدًا، أرسطو، السياسة: باب ٢، فصل ١٢.

(٢) الجمهورية، باب ٨.

(٣) كورنيليوس نيبوس، In Prœfat، وكانت هذه العادة سائدة للأزمنة الأولى، قال إبراهيم عن سارة: «هي أختي ابنة أبي، وليست ابنة أمي.»، (إصحاح ٢٠ من سفر التكوين) وقد أدت الأسباب نفسها إلى وضع القانون نفسه لدى أمم مختلفة.

(٤) De specialibus legibus quœ pertinent ad prœcepta Decalogi.

(٥) جزء ١٠.

(٦) De morte Claudii، سنيكا، Athenis dimidium licet, Alexandriœ totum.

(٧) وضع أفلاطون مثل هذا القانون، باب ٥ من «القوانين».

(٨) أرسطو، السياسة، باب ٢، فصل ٧.

(٩) جعل سولون أربع طبقات، وتؤلف الطبقة الأولى مِمَّنْ يبلغ دخل الواحد منهم خمسمئة كيل من الحب والثمر السائل على السواء، وتؤلف الطبقة الثانية ممن يبلغ دخل الواحد منهم ثلاثمئة كيل فيستطيع أن يربي فرسًا، وتؤلف الطبقة الثالثة ممن يبلغ دخل الواحد منهم مئتي كيل، وتؤلف الطبقة الرابعة ممن يعيشون من كد ذراعهم، پلوتارك، حياة سولون.

(١٠) أعفى سولون من التكاليف جميع من هم من التعداد الرابع.

الفصل السادس

كيف يجب أن تتعهد القوانين القناعة في الديموقراطية

لا يكفي أن تكون مقاسم الأرض متساوية في الديموقراطية الصالحة، بل يجب أن تكون صغيرة كما عند الرومان، قال كوريوس لجنوده:[١] «معاذ الله أن يكون تقدير ابن الوطن قليلًا لما هو كاف من الأرض أن يقوت رجلًا.».

وكما أن تساوي الثروات يقي القناعة تحفظ القناعة تساوي الثروات، ولا يمكن بقاء أحد هذين الأمرين من غير الآخر مع اختلافهما، ويعد كل منهما العلة والمعلول معًا، فإذا ما فر أحدهما من الديموقراطية تبعه الآخر دائمًا.

ومن الصحيح أن الديموقراطية إذا ما قامت على التجارة أمكن أن يكون بعض الأفراد من ذوي الثروات الكبيرة من غير أن يتطرق الفساد إلى الأخلاق؛ وذلك لأن الروح التجارية تحمل معها قناعة واقتصادًا واعتدالًا وعملًا وحكمة وهدوءًا ونظامًا وقاعدة، وهكذا لا يكون للثروات التي تحدثها هذه الروح أثر سيئ ما بقيت هذه الروح، وإنما يأتي السوء حينما يقضي فرط الثروات على الروح التجارية هذه، فيُرى في الحال ظهور خلال[٢] التفاوت التي كان لا يُشعَر بها إلى تلك الساعة.

ويقتضي حفظ الروح التجارية أن يتعاطى التجارة أكابر أبناء الوطن بأنفسهم، وأن تسود هذه الروح وحدها، وألا تلاقيها روح أخرى وأن تيسرها جميع القوانين، وأن توزع هذه القوانين، بأحكامها، تلك الثروات كلما ضخمتها التجارة، وأن تجعل كل مواطن فقير على شيء من اليسر ليستطيع العمل كالآخرين، وأن يكون كل مواطن غني في حال من التوسط ما يحتاج معه إلى عمله ليدخر أو ليكسب.

وفي الجمهورية التجارية يكون القانون طيبًا كثيرًا إذا ما منح جميع الأولاد حصصًا متساوية في ميراث الآباء؛ وذلك لأن الأولاد يكونون أقل ثراء من أبيهم مهما كانت الثروة

التي جمعها، فيميلون إلى اجتناب الكمالي وإلى العمل مثله، ولا أتكلم عن غير الجمهوريات التجارية، وأما التي ليست من هذا الطراز فإن لدى المشترع كثيرًا من النظم الأخرى ما يضعه في سبيلها.[٣]

وكان يوجد للجمهورية نوعان في بلاد اليونان، فبعضها كان عسكريًّا كإسپارطة، وبعضها الآخر كان تجاريًّا كأثينة، وفي بعضها كان يراد أن يكون الأهلون عاطلين، وفي بعضها الآخر كان يحاول إلقاء حب للعمل فيهم، وقد جعل سولون من البطالة جرمًا طالبًا أن يبين كل مواطن طريقه كسب عيشه، والحق أنه يجب أن يحصل على الضروري كل واحد في الديموقراطية الصالحة حيث لا يجوز الإنفاق لغير الضروري، وإلا فمن أين يناله؟

هوامش

(١) كانوا يطلبون مقاسم كبيرة من الأرض المفتوحة، انظر إلى «الأعمال الخلقية وأقوال قدماء الملوك والقواد المشهورة» لپلوتارك.

(٢) الخلال: جمع الخلل، وهو الفساد.

(٣) يجب أن تحدد المهور فيها كثيرًا.

الفصل السابع

وسائل أخرى لتأييد مبدأ الديموقراطية

يتعذر تقسيم الأرضين في جميع الديموقراطيات تقسيمًا متساويًا، وذلك أن هنالك من الأحوال ما يجعل مثل هذا النظام وعرًا خطرًا فينافي حتى النظام، وليس من الضروري أن تسلك الطرق المتناهية دائمًا، فإذا رئي في الديموقراطية أن هذا التقسيم الذي يجب أن يحفظ الأخلاق لا يلائمها وجب أن يلجأ إلى وسائل أخرى.

وإذا ما أقيمت هيئة ثابتة تكون قاعدة الأخلاق بذاتها، إذا ما أُقيم سِنات يدخل إليه عن سِن وفضيلة واتزان وخدم، أوحى أعضاؤه، المعروضون على أعين الشعب كأصنام الآلهة، بمشاعر تحمل في صدر جميع الأسر.

ويجب أن يرتبط هذا السِّنات في النظم القديمة على الخصوص، وأن يصنع ما لا يحيد به الشعب والحكام عنها مطلقًا.

ويوجد ما يُكسب كثيرًا من جهة الأخلاق وما تُحفظ به العادات القديمة، وبما أن من النادر قيام الشعوب الفاسدة بأمور عظيمة، وبما أنها لم تنشئ مجتمعات ولم تؤسس مدنًا ولم تضع قوانين قط، وبما أن الشعوب ذات الأخلاق البسيطة الشديدة قد صنعت، بالعكس، معظم المؤسسات، فإن دعوة الناس إلى القواعد القديمة تنطوي على ردهم إلى الفضيلة غالبًا.

ثم إذا ما كانت هنالك ثورة ومنحت الدولة شكلًا جديدًا لم يمكن وقوع هذا بغير جهود وأعمال لا حد لها، وندر حدوث هذا عن فراغ وأخلاق فاسدة، حتى إن الذين صنعوا الثورة أرادوا إذاقتها، وهم لم يُوفقوا لهذا إلا بقوانين صالحة، ومن ثم كانت القوانين القديمة في الغالب إصلاحًا وكانت القوانين الجديدة اعتسافًا، وفي مجرى حكومة طويلة الأمد يسار إلى السوء بانحدار غير محسوس، فلا يرجع إلى الخير إلا بجهد.

ويُمارَى في ضرورة اختيار أعضاء السِّنات، الذي نتكلم عنه، لآخر الحياة أو لزمن معين، ولا مراء في ضرورة اختيارهم لآخر الحياة كما كان يعمل به في رومة[1] وإسپارطة،[2] وفي أثينة أيضًا؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يخلط بين ما يُدعى في أثينة بالسِّنات الذي كان هيئة تُبدَّل كل ثلاثة أشهر والأريوپاج الذي كان أعضاؤه يُنصبون مدى الحياة كنماذج خالدة.

وذلك مبدأ عام، ويجب أن ينتخب أعضاء السِّنات لآخر الحياة في سِنات أُقيم ليكون قاعدة؛ أي: مستودعًا للأخلاق، ويمكن تغيير الأعضاء في سِنات أُقيم لإعداد الأمور.

وقال أرسطو: إن الروح تشيب كالبدن، ولا تكون هذه الملاحظة صالحة إلا عن حاكم منفرد، ولا يمكن تطبيقها على أعضاء سِنات.

وكان يوجد في أثينة، عدا الأريوپاج، رقباء للأخلاق وحراس للقوانين،[3] وكان جميع الشيوخ في إسپارطة نظارًا، وكانت النظارة في رومة لحاكمين خاصين، وبما أن السِّنات يرقب وجب أن تكون عيون النظار ملقاة على الشعب وعلى السِّنات، ومما يجب عليهم في الجمهورية هو أن يصلحوا جميع ما يكون قد فسد، وأن يلاحظوا الفتور ويحكموا في الغفلات ويقوموا الخطيئات كما تُعاقب القوانين على الجرائم.

وكان القانون الروماني، الذي يوجب أن تكون تهمة الزنا علانية، أمرًا باهرًا في وقاية طهر الأخلاق، وكما أنه كان يُرهب النساء كان يُرهب من يجب عليهم أن يرقبوهن.

ولا شيء يحفظ الأخلاق أكثر من خضوع الشبان المتناهي للشيوخ، لما يوجبه من إلزام كل منهما، من إلزام أولئك باحترام الشيوخ، ومن إلزام هؤلاء باحترام بعضها بعضًا.

ولا شيء يمنح القوانين قوة أكثر من خضوع أبناء الوطن المتناهي للحكام، قال إكزينوفون:[4] «يقوم الفرق العظيم الذي وضعه ليكورغ بين إسپارطة والمدن الأخرى على ما فرضه من إطاعة أبناء الوطن للقوانين خاصة، وهم يسرعون إذا ما دعاهم الحاكم، ولكن الرجل الغني في أثينة يغتم ما ظُنَّ اتِّباعه للحاكم.».

وكذلك سلطان الأب عظيم الفائدة لحفظ الطبائع، وكنا قد قلنا إنه لا يوجد في الجمهورية ما في الحكومات الأخرى من قوة زاجرة، ولذا يجب على القوانين أن تُحاول صنع ما يغني عنها، وهي تبلغ ذلك بالسلطة الأبوية.

وفي رومة كان للآباء حق الحياة والموت على أولادهم،[5] وفي إسپارطة كان لكل أب أن يصلح ولد أب آخر.

وفي رومة زال سلطان الأب مع زوال الجمهورية، وفي الملكيات، حيث لا يُعرف ما يصنع بالأخلاق النقية جدًّا، يُراد عيش كل واحد تحت سلطان الحكام.

وفرضت قوانين رومة، التي عودت الشباب الطاعة، سن قصور طويلة، وقد نكون على خطأ باتخاذ هذه العادة، ففي الملكية لا يحتاج إلى هذا المقدار من القسر.

وقد تستلزم هذه الطاعة في الجمهورية أن يظل الأب مدى حياته صاحبًا لأموال أولاده كلما قُضِيَ في رومة، ولكن هذا ليس من روح الملكية.

هوامش

(١) كان الحكام ينتخبون لسنة واحدة، وكان أعضاء السِّنات لآخر الحياة.

(٢) روى إكزينوفون، في الفصل العاشر: ١ و٢ من «الجمهورية الإسبارطية»، أن ليكورغ أراد: «أن ينتخب أعضاء السِّنات من الشيوخ لكيلا يتوانوا في واجباتهم حتى آخر العمر أيضًا، وهو؛ إذ نصبهم قضاة للحكم في شجاعة الشبان، يكون قد جعل مشيب أولئك أعز من بأس هؤلاء.».

(٣) كان الأريوباج نفسه خاضعًا للرقابة.

(٤) «جمهورية إسبارطة»، فصل ٨.

(٥) يمكن أن يرى في تاريخ الرومان مقدار انتفاع الجمهورية بهذا السلطان، ولا أتكلم عن غير الزمن الذي بلغ الفساد فيه منتهاه، وبينما كان أولوس فولفيوس سائرًا ليجد كاتيلينا استدعاه أبوه وأوجب قتله، سالوست، De bello Catil، فصل ٣٩، ومثل ذلك كان نصيب كثير من المواطنين، ديون، باب ٣٧، فصل ٣٦.

الفصل الثامن

كيف يجب أن تلائم القوانين مبدأ الحكومة في الأريستوقراطية

إذا كان الشعب في الأريستوقراطية صالحًا فإنه يتمتع فيها بسعادة الحكومة الشعبية تقريبًا وتصبح الدولة قوية، ولكن بما أن من النادر أن يوجد كثير فضيلة حيث تكون ثروات الناس متفاوتة جدًّا فإن من الواجب أن تؤدي القوانين إلى روح اعتدال ما استطاعت، وأن تحاول إعادة تلك المساواة التي ينزعها نظام الدولة لا محالة.

وروح الاعتدال هي ما تُسمى الفضيلة في الأريستوقراطية حيث تقوم مقام المساواة في الحكومة الشعبية.

وإذا كان ما يحيط بالملوك من أبهة وجلال يؤلف قسمًا من سلطانهم فإن الاعتدال وبساطة الأوضاع يؤلفان قوة الأشراف الأريستوقراطيين،[1] وهؤلاء إذا لم ينتحلوا أي تفرد، وهؤلاء إذا ما اختلطوا بالشعب ولبسوا مثله، وهؤلاء إذا ما جعلوه يقاسمهم جميع مسراتهم، نسي عجزه.

ولكل حكومة طبيعتها ومبدؤها، ولذا ليس من الواجب أن تكتسب الأريستوقراطية طبيعة الملكية ومبدأها، ويحدث هذا إذا ما كان للأشراف بعض الامتيازات الشخصية والخاصة يمتازون بها مما عند هيئتهم، ويجب أن تكون الامتيازات للسِّنات والاحترام الخالص لأعضائه.

ويوجد مصدران رئيسان لما يقع في الدول الأريستوقراطية من فساد، وهما ما بين الحاكمين والمحكوم فيهم من تفاوت متناه، وما بين مختلف أعضاء الهيئة الحاكمة من تفاوت متناه أيضًا، وينشأ عن هذين التفاوتين من الأحقاد والحسد ما يجب على القوانين أن تتلافاه أو أن تقفه.

ويوجد التفاوت الأول، على الخصوص، عندما تكون امتيازات الأعيان مشرفة؛ لأنها مخزية للشعب، ومن ذلك أمر القانون الذي كان يحرم اقتران أشراف رومة وعوامهم[٢] بزواج؛ أي: الأمر الذي لم يسفر عن نتيجة غير جعل الأشراف أكثر زهوًا من ناحية وأكثر تعرضًا للمقت من ناحية أخرى، ولا بد من النظر إلى الفوائد التي نالها من ذلك محامو الشعب في خطبهم.

ويكون هذا التفاوت أيضًا إذا ما اختلف حال المواطنين في الضرائب، ويقع هذا على أربعة أوجه، وذلك عندما ينتحل الأشراف امتياز عدم دفع شيء منها، وعندما يأتون من الخداع ما يعفون منها،[٣] وعندما يدعون إليهم متعللين بالوظائف والرواتب في سبيل ما يمارسون من الخدم، ثم عندما يلزمون الشعب بدفع الضرائب فيقتسمون ما يجبونه، والوجه الأخير نادر، وتكون الأريستوقراطية في مثل هذه الحال أقسى من جميع الحكومات.

وبينما كانت رومة تميل نحو الأريستوقراطية كانت تجتنب هذه المحاذير جيدًا، وما كان الحكام ليجتنوا راتبًا من منصبهم مطلقًا، وفرضت الضرائب على أكابر الجمهورية كما تُفرض على الآخرين، حتى إنها فرضت عليهم أكثر من غيرهم، حتى إنها فرضت عليهم وحدهم في بعض الأحيان، ثم إنهم من بُعدهم من اقتسام دخل الدولة وزعوا بين الشعب، ليتجاوز عن مفاخرهم،[٤] كل ما أخذوه من بيت المال وكل ما أنعم الحظ عليه به من ثراء.

ومن المبادئ الأساسية أن يقال: إن ما يوزع على الشعب يكون ذا نتيجة حسنة في الحكومة الأريستوقراطية بنسبة ما له من نتائج سيئة في الديموقراطية، فهذا يوجب ضياع روح المواطن، وذاك يعيده إليها.

وإذا لم يوزع الدخل على الشعب وجب أن يرى الشعب حسن إدارة الدخل؛ وذلك لأن إراءته ذلك ينطوي على إمتاعه به من بعض الوجوه، فما كان يمد في البندقية من سلسلة ذهبية، وما كان يؤتى به من ثروات إلى رومة في مواكب النصر، وما كان يحفظ في معبد ساتورن من كنوز، أشياء كانت تعد أموال الشعب حقًّا.

ومن الأمور الجوهرية على الخصوص ألا تُجبى الضرائب من قبل الأشراف في الأريستوقراطية، وكانت الطبقة الأولى في رومة لا تتدخل في ذلك مطلقًا، وقد عُهد إلى الطبقة الثانية في ذلك، حتى إنه كان لهذا محاذير عظيمة فيما بعد، وتجد جميع الأفراد تابعين لهوى أصحاب الأمور في الأريستوقراطية حيث يجبي الأشراف الضرائب، وذلك

لعدم وجود محكمة عالية تؤدبهم، وكان من يفوض إليه منهم أن يزيل كل سوء استعمال يؤثر أن يتمتع بسوء الاستعمال، وهنالك يغدو الأشراف كأمراء الدول المستبدة الذين يصادرون أموال من يريدون.

ولا يلبث ما يجتنى هنالك من فوائد أن يعد تراثًا يبسط الشح نطاقه كما يهوى، فتُحط الدساكر ويصير الدخل العام إلى العدم، ومن ثم يئول بعض الدول، من غير انكسار ملحوظ، إلى وهن يدهش منه الجيران ويحار منه حتى أبناء الوطن.

ويجب على القوانين أن تحظر عليهم التجارة أيضًا، فالتجار الثقات كثيرًا يأتون ضروب الاحتكار، والتجارة هي مهنة أناس متساوين، وأشد الدول المستبدة بؤسًا هي التي يكون الأمير فيها تاجرًا.

وتحظر قوانين البندقية[٥] على الأشراف التجارة التي قد تنعم عليهم بثروات عظيمة ولو عن سلامة طوية.

ويجب على القوانين أن تتخذ أشد الوسائل تأثيرًا ليقر الأشراف بحقوق الشعب، وهي إذا لم تقم محاميًا عن الشعب وجب أن تكون محامية عنه بنفسها.

وكل ملاذ ضد تنفيذ القوانين يقضي على الأريستوقراطية، والطغيان قريب من ذلك.

ويجب على القوانين في جميع الأزمان أن ترد جماح عجب التسلط، وذلك بأن يوجد لوقت معين، أو لجميع الأوقات، حاكم يرهب الأشراف، وذلك كالنظار في إسپارطة ومفتشي الدولة في البندقية؛ أي: كهؤلاء غير الخاضعين لأي نوع من الشكليات، وتحتاج هذه الحكومة إلى نوابض عنيفة، وتشاهد في البندقية فوهة حجر[٦] تنفتح لكل واش، فهي تخبركم أنها فتحة الجبروت.

وهنالك شبه بين المناصب الجبروتية في الأريستوقراطية ومنصب الرقابة في الديموقراطية حيث لا يكون أقل استقلالًا بطبيعته، والحق أنه لا ينبغي أن يُبحث عن هؤلاء الرقباء في الأمور في أثناء رقابتهم، بل يجب أن يمنحوا ثقة، لا أن يخمد نشاطهم مطلقًا، وكان الرومان يثيرون العجب، فيمكن أن يُمارى في أمر جميع الحكام[٧] خلا الرقباء[٨] لديهم.

وفي الأريستوقراطية يوجد أمران مضران، وهما: فقر الأشراف المتناهي وثراؤهم المفرط، ويجب لتلافي فقرهم، خاصة، أن يحملوا على دفع ديونهم باكرًا، ويجب لتخفيف غناهم أن تتخذ تدابير رشيدة غير محسوسة، لا أن يصار إلى المصادرة، ولا إلى قوانين أرضية، ولا إلى إلغاء للديون؛ أي: ألا يصار إلى أمور تؤدي إلى شرور لا حد لها.

وعلى القوانين أن تُلغي البكرية بين الأشراف[9] لما يؤدي إليه تقسيم المواريث المتصل من رجوع الثروات إلى المساواة على الدوام.

ولا ينبغي وجود منابات، ولا تحويل بيع بات إلى بيع بالوفاء بعد الوفاة، ولا بكريات، ولا تبنيات، مطلقًا، ولا يمكن جميع الوسائل التي ابتدعت إدامة لعظمة الأسر في الدول الملكية أن تتخذ في الأريستوقراطية.[10]

ومتى ساوت القوانين بين الأسر بقي لها أن تحفظ ما بينها من اتحاد، ويجب أن يُقضى فيما بينها من خصومات سريعًا، وإن لم يفعل هذا تحول ما بين الأفراد من خصام إلى خصام بين الأسر، ويمكن المحكمين أن ينجزوا القضايا أو يحولوا دون وقوعها.

ثم لا ينبغي للقوانين، مطلقًا، أن تؤيد ما يوجبه الزهو من الفروق بين الأسر عن حجة كونها أعظم شرفًا أو أكثر قدمًا، ويجب أن يعد هذا من تُرَّهات الأفراد.

وليس على المرء إلا أن ينظر إلى إسپارطة ليرى كيف عرف الحكام الخمسة أن يقهروا خور الملوك والكبراء والشعب.

هوامش

(١) نظر البندقيون، وهم ممن سار بحكمة من عدة وجوه، في خصومة بين شريف بندقي ونبيل إقطاعي حول حق التصدر في إحدى الكنائس فقضوا بأنه لا حق للشريف البندقي في حق التقدم على مواطن آخر خارج البندقية.

(٢) أدرج هذا القانون في اللوحين الأخيرين من قبل الحكام الشعرة، انظر إلى دفي داليكارناس، باب ١٠.

(٣) وذلك كما في بعض أريستوقراطيات زماننا، ولا شيء يضعف الحكومة كهذا.

(٤) انظر في الباب ١٤ من استرابيون كيف كان سلوك أهل رودس من هذه الناحية.

(٥) انظر إلى الجزء ٣ من كتاب «حكومة البندقية» لأميلو دولا أوسه، وكان قانون كلوديا يحظر على أعضاء السِّنات أن يكون لهم في البحر مركب يحمل عليه أكثر من أربعين برميلًا، تيتوس ليفيوس، باب ٢١، فصل ٦٣.

(٦) يرى الوشاة بطاقاتهم فيها.

(٧) انظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٤٩، فما كان يمكن إزعاج رقيب حتى من قبل رقيب آخر، فكل رقيب كان يدون مذكرته من غير أن يستشير زميله، وإلا قلبت الرقابة رأسًا على عقب.

(٨) كان النقباء الذين يحملون الحكام في أثينة على تقديم حساب لا يقدمون مثل هذا الحساب مطلقًا.

(٩) هذا ما صار وضعه في البندقية، انظر إلى الصفحتين ٣٠ و٣١ من أميلو دولا أوسه.

(١٠) يلوح أن غرض بعض الأريستوقراطيات أقل حفظًا للدولة مما تسميه طبقة أشرافها.

الفصل التاسع

كيف ترتبط القوانين في مبدئها في الملكية

بما أن الشرف مبدأ الحكومة فإن على القوانين أن تناسبه.

ويجب أن تعمل فيها على تأييد هذه الطبقة التي يعد الشرف أباها وابنها.

ويجب أن تجعل طبقة الأشراف وراثية لتكون رابطة بين الأمير والشعب، لا لتكون حدًّا بين سلطة الأمير وضعف الشعب.

وفي هذه الحكومة تكون المنابات التي تحفظ الأموال في الأسر مفيدة إلى الغاية وإن كانت غير مناسبة في الحكومات الأخرى.

ويؤدي تحويل البيع البات إلى بيع بالوفاء بعد الوفاة إلى استرداد أسر الأشراف ما أسفر تبذير أحد أربابها عن بيعه من أرضين.

ويكون للأرضين الشريفة ما للأشخاص من امتيازات، ولا يمكن فصل مرتبة الملك عن مرتبة المملكة، وكذلك لا يمكن فصل مرتبة الشريف عن مرتبة إقطاعته مطلقًا.

وتكون جميع هذه الامتيازات خاصة بطبقة الأشراف، وهي لا تنتقل إلى الشعب أبدًا إذا لم ترد مخالفة مبدأ الحكومة، وإذا لم يرد تقليل قوة طبقة الأشراف وقوة الشعب.

وتضايق المنابات التجارة، ويوجب تحويل البيع البات إلى بيع بالوفاء بعد الوفاة ما لا حد له من الدعاوى اللازمة، ويكون جميع أراضي المملكة المباعة بلا صاحب مدة سنة على الأقل وعلى وجه ما، ومن الامتيازات الخاصة بالإقطاعات ما يمنح سلطة تُثقل من يحتملونه، وهذه هي محاذير لطبقة الأشراف خاصة تزول أمام ما توجبه هذه الطبقة من نفع عام، ولكن الشعب إذا ما أُطلع عليها كدرت جميع المبادئ بلا جدوى.

وقد يُباح للواحد في الملكيات أن يترك معظم أمواله لأحد أولاده، حتى إن هذه الإباحة لا تكون صالحة في غيرها.

ويجب على القوانين أن تعاضد التجارة التي مكن نظام هذه الحكومة أن يبيحها،[1] وذلك لتستطيع الرعية، من غير هلاك، أن تقضي حاجات الأمير وبلاطه المتجددة على الدوام.

ويجب أن تضع شيئًا من النظام في أسلوب جباية الضرائب، وذلك لكيلا يكون هذا الأسلوب أثقل من الضرائب نفسها.

ويؤدي ثقل الضرائب إلى العمل في البداءة، والعمل إلى الضنى، والضنى إلى روح الكسل.

هوامش

(١) هو لا يبيحها لغير الشعب، انظر إلى القانون الثالث الحافل بالصواب في مجموعة De comm. et mercatoribus.

الفصل العاشر

سرعة التنفيذ في الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة الجمهورية امتيازًا عظيمًا، وذلك أن الأمور تدبر فيها من قبل واحد، فتكون أكثر نشاطًا في التنفيذ، ولكن بما أن من الممكن أن يتحول هذا النشاط إلى سرعة فإن القوانين تقيده بشيء من البطء، ولا ينبغي للقوانين أن تؤيد طبيعة كل نظام فقط، بل يجب عليها أن تعالج ما ينشأ عن هذه الطبيعة من سوء استعمال أيضًا.

ويود الكردينال ريشليو[1] أن تجتنب في الملكيات مصاعب الشركات التي توجب عوائق حول كل أمر، ولو لم يحمل هذا الرجل استبدادًا في قلبه لحمله في رأسه.

ولا تطيع الهيئات المؤتمنة على القوانين بأحسن مما تصنع وقتما تسير بطيئة الخطوات؛ فتسم أمور الأمير بذلك التفكير الذي لا ينتظر مطلقًا من عدم إلقاء دار القضاء نوره على قوانين الدولة ومن استعجال مجالسه.[2]

وماذا يصبح أجمل ملكيات العالم إذا لم يقف الحكام بتهملاتهم وشكاياتهم والتماساتهم مجرى فضائل ملوكها، وذلك عندما يريد هؤلاء الملوك، الذين لا يستشيرون غير نفسهم العظيمة، أن يكافئوا مكافأة لا حد لها ما يُسدى من الخدم بشجاعة وإخلاص لا حد لهما أيضًا؟

هوامش

(١) الوصية السياسية.

(٢) Barbaris cunctatio servilis; statim exequi regium videtur تاسيت، الحوليات، باب ٥، فصل ٣٢.

الفصل الحادي عشر

سمو الحكومة الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة المستبدة امتيازًا عظيمًا، فيما أن من طبيعتها أن يوجد تحت الأمير عدة طبقات تابعة للنظام فإن الدولة تكون أكثر ثباتًا، والنظام أكثر رسوخًا، وشخص من يحكمون أكثر اطمئنانًا.

ويعتقد شيشرون[1] أن سر سلامة الجمهورية في رومة كان في منصب المحامين عن حقوق الشعب، ومن قوله: «حقًّا أن قوة الشعب الذي لا رئيس له مطلقًا تكون أكثر هولًا، فالرئيس يشعر بأنه مدار الأمر كله ويفكر فيه، غير أن الشعب في صولته لا يعرف التهلكة التي يُلقي نفسه فيها مطلقًا.»، فهذه الفكرة يمكن أن تطابق دولة مستبدة مؤلفة من شعب لا محامين عن حقوقه، وملكية يكون للشعب فيها محامون على وجه ما.

والواقع في كل مكان أن الشعب المقود بنفسه في فتن الحكومة المستبدة يسير بالأمور دائمًا إلى أبعد ما يمكن أن تسير، وأن ما يأتيه من الفوضى يجاوز الحد، وذلك مع أن من النادر في الملكيات أن تبلغ الأمور درجة الإفراط، فالرؤساء يخافون من أجل أنفسهم، وهم يخشون أن يهجروا، ولا ترغب السلطات المتوسطة التابعة[2] أن يتفوق الشعب، ومما يقل حدوثه أن تفسد طبقات الدولة تمامًا؛ وذلك لأن الأمير يتمسك بهذه الطبقات؛ وذلك لأن المشاغبين الذين لا يريدون قلب الدولة ولا يرجون ذلك لا يستطيعون ولا يريدون إسقاط الأمير.

وفي هذه الأحوال يتدخل ذوو الرشد والوجاهة من الناس، فيُوفق بين الأمور وتصلح وتقوم، ويعود إلى القوانين سلطانها ويخضع لها.

ثم إن جميع تواريخنا حافلة بالحروب الأهلية من غير ثورات، وإن تواريخ الدول المستبدة حافلة بالثورات من غير حروب أهلية.

ويُثبت من خَطُّوا تاريخ الحروب الأهلية لبعض الدول، حتى مَن أثاروها، إثباتًا كافيًا، قلة ما يجب أن يكون لدى الأمراء من شبهة تجاه السلطان التي يتركونها لبعض الطبقات من أجل خدمها؛ وذلك لأنها، حتى في ضلالها، لا تنزع إلى غير القوانين وغير واجبها، فتعوق هياج العصاة وصولتهم أكثر من أن تقدر على خدمتها.[٣]

ومن المحتمل أن يكون الكردينال ريشليو قد رأى أنه أذل طبقات الدولة كثيرًا فاستعاذ بفضائل الأمير ووزرائه[٤] لتأييده وطالبهم بأمور كثيرة لا يستطيع غير ملك، في الحقيقة، أن يقوم بما تقتضيه من انتباه وبصائر وحزم ومعارف، ولا يكاد يظن إمكان وجود أمير ووزراء مماثلين من هنا حتى إنحلال الملكيات.

وكما أن الشعوب التي تتمتع بإدارة صالحة أسعد من الشعوب التي لا نظام ولا رؤساء لها فتتيه في الغاب يكون الملوك الذين يعيشون تحت ظل قوانين أساسية أسعد من الأمراء المستبدين الذين ليس لديهم ما ينظم أفئدة شعوبهم ولا أفئدتهم.

هوامش

(١) باب ٣ من القوانين، فصل ١٠. Nimia potestas est tribunorum plebis? Quis negat? Sed vis populi multo sœvior multoque vehementior, quœ, ducem quod habet, interdum lenior est quam si nullum haberet. Dux enim suo se periculo progredi cogitate; populi impetus periculi notionem sui non habet.

(٢) انظر آنفًا إلى التعليق الأول على باب ٢، فصل ٤.

(٣) مذكرات الكردينال ريتز وتواريخ أخرى.

(٤) الوصية السياسية.

الفصل الثاني عشر

مواصلة الموضوع نفسه

ولا يُبحث عن علو الهمة في الدول المستبدة، ولا ينعم الأمير على هذه الدول بعظمة لعطله من العظمة، ولا تجد عنده مجدًا.

وفي الملكيات تقتبس الرعية أشعتها من حول الأمير كما يرى، وفي الملكيات، حيث مجال كل واحد عظيم، يمكن الإنسان أن يمارس تلك الفضائل التي تهب للنفس عظمة، لا استقلالًا.

الفصل الثالث عشر

فكرة الاستبداد

إذا ما أراد همج لوزيانة نيل ثمرة قطعوا الشجرة من أسفلها واقتطفوا الثمرة،[١] فهذه هي الحكومة المستبدة.

هوامش

(١) رسائل العبرة، مجموعة ١١، صفحة ٣١٥.

الفصل الرابع عشر

كيف تناط القوانين بمبدأ الحكومة المستبدة

الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة، ولكن لا ضرورة إلى قوانين كثيرة في سبيل الشعوب الهيابة الجاهلة الصريعة.

وكلٌّ يجب أن يسير هنالك وفق مبدأين أو ثلاثة مبادئ، ولا ضرورة إلى مبادئ جديدة إذن، وإذا ما دربتم حيوانًا احترزتم من تغيير معلمه ودرسه وجريه، واقتصرتم على ضرب دماغه بحركتين أو ثلاث حركات، ولم تزيدوا.

وإذا ما حجب الأمير لم يستطع أن يخرج من منزل الشهوة من غير أن يغم جميع من يمسكونه فيه، وهم لا يطيقون انتقال شخصه وسلطانه إلى أيدٍ أخرى، ولذا يندر أن يقوم بالحرب بنفسه، وهو لا يجرؤ أن يقوم بها بواسطة وكلائه.

وأمير كهذا متعود في قصره ألا يُلاقي أية مقاومة يشتاط غيظًا من مقاومته بالسلاح، وهو في الغالب يسير عن غضب وانتقام إذن، وذلك فضلًا عن أنه لا يمكن أن تكون لديه فكرة عن المجد الحقيقي، وهنالك يجب أن تقع الحروب بفورانها الطبيعي، إذن، وهنالك تكون حقوق الشعب أضيق مدى مما في أي مكان آخر إذن.

وأمير كهذا هو من كثرة المعايب ما يُخشى معه أن يُبدي حماقته الطبيعية ضحًى، وهو مكتوم، ولا تُعرف الحال التي يكون عليها، ومن السعادة أن يكون الناس في هذا البلد من الوضع ما لا يحتاجون معه إلى غير اسم واحد يحكم فيهم.

ولما كان شارل الثاني عشر في بندر قاومه سِنات إسوج بعض المقاومة، فكتب يقول: إنه سيرسل إليها إحدى جَزَماته[١] لتأمر، وكان لهذه الجزمة أن تأمر مثل ملك مستبد.

وإذا أُسر الأمير عُد ميتًا وجلس آخر على العرش، وصارت المعاهدات التي يعقدها الأسير باطلة فلا يوافق عليها خلفه، وبما أنه القانون والدولة والأمير في الحقيقة، وبما أنه يكون شيئًا غير مذكور عندما يعود غير أمير، إن لم يحتسب ميتًا، فإن الدولة تنهار.

وأكثر الأمور دفعًا للترك إلى عقد صلحهم المنفرد مع بطرس الأول هو قول الروس للوزير (التركي) إن ملكًا آخر رُفع إلى العرش في إسوج.[٢]

وليست سلامة الدولة غير سلامة الأمير، وإن شئت فقل سلامة القصر المحجوب فيه، وكل ما لا يهدد هذا القصر أو العاصمة رأسًا لا يؤثر في النفوس الجاهلة الشامخة المتهمة، وأما سلسلة الحوادث فلا تستطيع تعقيبها والبصر بها، حتى التفكير فيها، ولا بد من أن تكون السياسة ونوابضها وقوانينها محدودة هنالك، وكذلك الحكومة السياسية بسيطة هنالك بساطة الحكومة المدنية.[٣]

وكل شيء ينتهي إلى التوفيق بين الحكومة السياسية والمدنية مع الحكومة الأهلية، وموظفي الدولة مع السراي.

ودولة مثل هذه تكون في أحسن وضع إذا ما استطاعت أن تعد نفسها وحيدة في العالم فتكون محاطة بالصحارى ومنفصلة عن الأمم التي تدعوها برابرة، وهي؛ إذ لم تستطع أن تعتمد على المليشيا فإن من الحسن أن تهلك قسمًا من نفسها.

وبما أن الخوف مبدأ الحكومة المستبدة فإن السكون هدفها، وليس هذا سلمًا أبدًا، بل صمت هذه المدن التي يوشك العدو أن يستولي عليها.

وبما أن القوة لا تكون في الدولة، بل في الجيش الذي أقامها، فإنه يجب حفظ هذا الجيش للدفاع عن الدولة، ولكن الجيش مرهب للأمير، وكيف يوفق بين سلامة الدولة وسلامة الأمير إذن؟

وأرجو منكم أن تنظروا إلى المهارة التي حاولت الحكومة الروسية أن تخرج بها من الاستبداد الذي هو أشد وطأً عليها مما على الشعوب أيضًا، فقد حطمت كتائب كبيرة، ونزلت عقوبات الجرائم، وأنشئت محاكم، وبدئ بمعرفة القوانين، وهذبت الشعوب، ولكن يوجد من العلل الخاصة ما يرد الاستبداد إلى الكرب الذي يود الفرار منه.

وللدين في هذه الدول من التأثير ما ليس في سواها، فهو فزع مضاف إلى فزع، والشعوب في الدول الإسلامية تستمد من الدين بعض احترامها العجيب نحو أميرها.

والدين هو الذي يصلح النظام التركي بعض الإصلاح، وبقوة الدين ومبدئه يرتبط الرعايا في الدولة التي لا يرتبطون في مجدها وعظمتها عن شرف.

ومن جميع الحكومات المستبدة لا تجد واحدة تثقل كاهل نفسها أكثر من التي يعلن الأمير فيها أنه مالك جميع الأرضين ووارث جميع رعاياه، وذلك لما يؤدي إليه دائمًا من ترك الزراعة، وإذا كان الأمير تاجرًا قضَى على كل نوع من الصناعة فضلًا عن ذلك.

وفي هذه الدول لا يصلح، ولا يحسن، شيء،[٤] فلا تُبنى بيوت إلا من أجل الحياة، ولا تنشأ خنادق، ولا تغرس أشجار، ويستخلص كل شيء من الأرض، ولا يعاد إليها شيء، وكل يغدو بائرًا، وكل يكون مقفرًا.

أو تصون أن القوانين التي تبطل ملكية الأرضين وميراث الأموال تقلل بخل الأكابر وطمعهم؟ كلا، بل تزيد هذا البخل والطمع، وذلك أنه يصار إلى صنع ألف جور لما يعتقد أنه لا يُختص بغير الذهب والفضة اللذين يمكن أن يسرقا وأن يخفيا.

ومن الصالح أن يلطف طمع الأمير ببعض العادات لكيلا يضيع كل شيء، ومن ذلك أن من عادة الأمير في تركية أن يكتفي بأخذ ثلاثة في المئة من مواريث[٥] أبناء الشعب، ولكن بما أن السنيور الأكبر يهب مليشياه معظم الأرضين ويتصرف فيها كما يهوى، وبما أنه يستولي على جميع مواريث موظفي الدولة، وبما أن الملك يكون للسنيور الأكبر عند الوفاة بلا ورثة من الذكور ولا يكون للإناث غير الريع فإن مما يحدث أن يملك أكثر أموال الدولة ملكًا وقتيًّا.

ومن قانون بنتام أن يكون الميراث نصيب الملك فينال حتى المرأة والأولاد والبيت،[٦] ويضطر، لاجتناب أظلم أحكام هذا القانون، أن يزوج الأولاد في الثامنة أو التاسعة أو العاشرة من سنيهم، وفيما هو أحدث من ذلك أحيانًا، وذلك لكيلا يكونوا قسمًا بائسًا من ميراث الأب.

ولا تكون وراثة العرش ثابتة في الدول التي لا توجد فيها قوانين أساسية؛ وذلك لأن التاج يكون انتخابيًّا من قِبَل الأمير في آلِهِ أو خارج آلِهِ، ومن العبث حصر الوراثة في الأكبر ما دام الأمير قادرًا على اختيار آخرَ في كلِّ زمان، ويُعْلَن الوارثُ من قبل الأمير نفسه أو من قِبَلِ وزرائه أو نتيجةَ حرب أهلية، وهكذا يكون لدى هذه الدولة من أسباب الانحلال أكثر مما لدى الملكية.

وبما أن كل أمير من الأُسْرة المالكة مساوٍ للآخر في إمكان انتخابه فإن ما يحدث أن يَخْنُقَ الذي يجلس على العرش إخوته في البُداءة كما يقع في تركية، أو يُعْمِيَهم كما يقع في فارس، أو يجننهم كما عند المغول، أو ألا تتخذ هذه الاحتياطات مطلقًا كما في مَرَّاكُش فتعقب كل خُلُوٍّ في العرش حرب أهلية هائلة.

وفي نظم الروس[7] يمكن القيصر أن يختار خلفه، الذي يريده، من أسرته أو خارج أسرته، ونظام وراثة مثل هذا يسبب ألف ثورة ويجعل العرش مضطربًا ما ظلَّت الوراثة مُرَاديةً، وبما أن نظام الوراثة من الأمور التي يهم الشعب أن يعلمها أكثر من غيرها فإن أحسن نظام للوراثة هو الذي يقف الأبصار أكثر من سواه كالنسب وبعض مراتب النسب، ويحول مثل هذا التدبير دون المكايد ويُخْمِد الطموح فلا تُفْتَن نَفْسُ أميرٍ ضعيف، ولا يُحْفَزُ المحتضرون إلى الكلام أبدًا.

وإذا ما أُثبتت الوراثة بقانون أساسي صار الوارث أميرًا واحدًا، ولم يَغْدُ لإخوته حق حقيقي أو ظاهر في منازعته التاج، ولم تُفترض للأب، ولم تُروج له، مشيئة خاصة حول ذلك، ولذا لم يبق قول حول حبس أخي الملك أو قتله أكثر مما حول أي تابع آخر.

بيد أن من الحذر أن يقبض على إخوة الأمير في الدول المستبدة التي يعدون فيها عبيده ومنافسين له معًا، ولا سيما البلدان الإسلامية حيث يعد الدين كل نصر أو فوز حكمًا إلهيًّا فلا يكون أحد ولي أمر عن حق، بل عن أمر واقع فقط.

ويثار الطموح في الدول التي يرى الأمراء دمًا أنهم يُحبسون أو يُقتلون إذا لم يرتقوا إلى عرشها أكثر مما يُثار بيننا حيث يتمتع الأمراء دمًا بحال ملائم للرغائب المعتدلة؛ إذ لم يكن شديد المناسبة للطموح.

والأمراء في الدول المستبدة يسيئون استعمال الزواج على الدوام، فهم يكون لديهم نساء كثير غالبًا، وذلك في قسم العالم الذي يُؤلف الاستبداد فيه كآسية على الخصوص، وهم يكون لديهم ولدٌ كثير لا يمكنهم أن يحملوا حبًّا لهم كما لا يمكن هؤلاء الأولاد أن يتحابوا.

والأسرة المالكة تشابه الدولة، فهي ضعيفة جدًّا، ورئيسها قوي جدًّا، وهي تلوح واسعة، وهي تنتهي إلى العدم، ومن ذلك أن قتل أردشير[8] جميع أولاده؛ لأنهم ائتمروا به، وليس من المحتمل أن يأتمر خمسون ولدًا بأبيهم، وأقل من ذلك احتمالًا ائتمارهم به؛ لأنه لم يرد أن يتنزل عن سريته لابنه الأكبر، وأبسط من هذا أن يظن وجود بعض دسائس قصور الشرق هنالك، في هذه الأمكنة التي يسودها الكيد والخبث والخداع في صمت، والتي يغشاها ليل كثيف، والتي تشتمل على أمير مسن أصبح أكثر سخافة في كل يوم فصار أسير القصر الأول.

ويلوح، بعد جميع الذي قلناه، أن الطبيعة البشرية تثور على الحكومة المستبدة بلا انقطاع، غير أن معظم الأمم خاضع لها على الرغم من حب الناس للحرية وحقدهم على

الطغيان، ويسهل إدراك هذا، وذلك أن إقامة حكومة معتدلة تقتضي ترتيب السلطات وتنظيمها وتعديلها وجعلها تسير، ومنح إحداها من الوزن ما تقاوم به الأخرى، ويعد هذا من بدائع الاشتراع ما يندر صدوره عن المصادفة وما يندر أن يترك صنعه لذوي الحكمة، وعلى العكس يتضح أمر الحكومة المستبدة لكل ذي عينين، فهي نمطية في كل مكان، وبما أنه لا يحتاج إلى غير الأهواء في إقامتها فإن جميع العالم صالح لهذا.

هوامش

(١) Bottes.

(٢) تعقيب بوفندورف على معاهدة إسورج في «التاريخ العام»، فصل ١٠.

(٣) يرى مسيو شاردان أنه لا يوجد مجلس دولة في فارس مطلقًا.

(٤) انظر إلى الصفحة ١٩٦ من «حال الدولة العثمانية» لريكو (طبعة سنة ١٦٧٨).

(٥) انظر إلى مواريث الترك في كتاب «إسبارطة القديمة وإسبارطة الحديثة»، وانظر كذلك إلى كتاب «الدولة العثمانية» لريكو.

(٦) انظر إلى «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند» جزء ١، وقانون بيغو أقل جورًا من ذلك، فإذا وجد أولاد لم يأخذ الملك غير الثلثين إرثًا، المصدر نفسه، جزء ٣، صفحة ١.

(٧) انظر إلى مختلف النظم، ولا سيما نظام سنة ١٧٢٢.

(٨) انظر إلى جوستان.

الفصل الخامس عشر

مواصلة الموضوع نفسه

تشعر الشهوات بنفسها باكرًا في الأقاليم الحارة حيث يسود الاستبداد عادة، وهي لم تلبث أن تسكن[١] فيها، وتكون النفس فيها أكثر تقدمًا والأخطار وتبذير المال أقل مدى، ويكون التفرد فيها أقل سهولة والتجارة أقل انتشارًا بين الشبان المحبوسين في البيوت، ويتزوج فيها باكرًا، ويمكن الإنسان أن يكون فيها بالغًا بأسرع مما في أقاليمنا الأوروبية إذن، وفي تركية يبدأ البلوغ في الخامسة عشرة من السن.[٢]

ولا داعي لترك المدين أمواله لدائنيه، ففي حكومة لا يكون المرء صاحب مال مضمون فيها يقرض اعتمادًا على الشخص أكثر مما على الأموال.

ومن الطبيعي أن يكون ذلك في صميم الحكومات المعتدلة،[٣] ولا سيما الجمهوريات، وذلك عن اعتماد كبير على صدق أبناء الوطن وعن لطف يوحي به شكل حكومة وهب كل واحد نفسه لها كما يلوح.

ولو كان المشترعون في الجمهورية الرومانية قد سنوا مبدأ ترك المدين أمواله لدائنيه[٤] ما وقع كثير من الفتن والمنازعات الأهلية، ولم تكابد مخاطر الداء ولا مهالك الدواء.

ويوجب الفقر وعدم استقرار الثروات في الدول المستبدة إيلاف الربا، ما دام كل واحد فيها يزيد قيمة نقوده بحسب خطر الإدانة، ويأتي البؤس من كل ناحية، إذن، في هذه البلدان الشقية حيث يسلب كل شيء حتى مجنى القروض.

ويؤدي ذلك إلى عجز التاجر عن توسيع تجارته، ويتعيش هذا التاجر يوميًّا، وذلك أنه إذا ما أثقل كاهله بكثير من السلع خسر بالفوائد دفعًا لثمنها أكثر من أن يكسب منها، ثم إنه لا مكان لقوانين التجارة هنالك مطلقًا، وتقتصر القوانين على المخالفات.

ولا تكون الحكومة ظالمة من غير أن تكون لها أيد تمارس مظالمها، والواقع أن من المستحيل ألا تعمل هذه الأيدي في سبيل نفسها، ولذا يكون اختلاس الأموال الأميرية أمرًا طبيعيًّا في الدول المستبدة.

وبما أن هذا الجرم هو الجرم العادي هنالك فإن من المفيد أن يصار إلى المصادرة، وينطوي هذا على تعزية للشعب، ويكون المال الذي يستخلص هكذا ضريبة بالغة من الضخامة ما يصعب على الأمير أن يجبيه من رعية غارقين، حتى إنه لا يوجد في ذلك البلد آل يُراد بقاؤهم.

والأمر في الدول المعتدلة غير ذلك، وذلك أن المصادرات تجعل ملك الأموال غير ثابت، وتجرد الأولاد الأبرياء، وتهدم الأسرة عندما تكون المسألة أمر مجازاة مجرم، وتؤدي إلى الشر في الجمهوريات بمحوها المساواة، التي هي روحها، عن حرمان ابن الوطن احتياجه الطبيعي.[5]

وينص قانون روماني[6] على عدم المصادرة في غير جرم الاعتداء على الرئيس الأول، ومن الصواب البالغ في الغالب أن تتبع روح هذا القانون فيقتصر في المصادرات على بعض الجرائم، ومن الصواب البالغ قول بودان[7] ألا يصادر غير ما يدخل في شركة الزواج في البلدان التي يكون التصرف في الأموال الخارجة عن شركة الزواج من عاداتها المحلية.

هوامش

(١) انظر إلى الباب ١٤ من «القوانين»، وذلك في مطلب «العلاقة بطبيعة الإقليم».

(٢) لاغييتير، «إسبارطة القديمة والحديثة» صفحة ٤٦٣. [والواقع أن مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين، ومنتهاه في كليهما خمس عشر سنة كما جاء في المادة ٩٨٦ من مجلة الأحكام العدلية (م).]

(٣) وقل مثل ذلك عن التأجيلات في الإفلاسات عن حسن نية.

(٤) لم يوضع هذا المبدأ إلا في قانون يولية، مجموعة القوانين "De cessione bonorum"، وكان يجتنب السجن, ولم يكن ترك المدين أمواله لدائنيه أمرًا شائنًا، جزء ٢، باب ١٢.

(٥) يلوح لي أن المصادرات كانت أمرًا مستحبًا كثيرًا في جمهورية أثينة.

(٦) الصحيح، Bona damnatorum، مجموعة القوانين De bon. Proscipt. Eu damn.

(٧) «الجمهورية»، باب ٥، فصل ٣.

الفصل السادس عشر

نقل السلطة

تنتقل السلطة بأسرها في الحكومة المستبدة إلى أيدي من تُفوض إليه، والوزير هو المستبد بعينه، وكل موظف خاص هو الوزير، وتزاول السلطة في الحكومة الملكية على وجه أقبل مباشرة، ويلطفها الملك عندما يمنحها،[١] وهو يقوم بتوزيع سلطانه قيامًا لا يُعطِى من سلطانه ما لا يُمسك معه أعظم قسط منه.

وهكذا لا يتبع حكام المدن الخاصون في الدول الملكية حاكم الولاية بمقدار اتباعهم الأمير، ولا يتبع الضباط الخاصون في الفرق العسكرية القائد بمقدار اتباعهم الأمير.

ومن الحكمة في معظم الدول الملكية سَن عدم ارتباط من هم على شيء من القيادة الواسعة في أية مليشيا، وذلك بما أنهم لا قيادة لهم إلا عن مشيئة الأمير الخاصة فإنه يمكن، أو لا يمكن، استخدامهم، وإنهم يكونون في الخدمة من وجوه وخارجها من وجوه أخرى.

وهذا ما لا نظير له في الحكومات المستبدة؛ وذلك لأنه إذا كان من هم عاطلون من عمل حاضر ذوي امتيازات وألقاب مع ذلك فإن في الدولة رجالًا عظماء بأنفسهم، وهذا ما ينكد طبيعة هذه الحكومة.

وإذا كان حاكم إحدى المدن مستقلًّا عن الباشا وجب أن يتحدث في كل يوم عن وسائل للتوفيق بينهما، وهذا ضرب من المحال في الحكومة المستبدة، ثم إذا كان من الممكن ألا يطيع الحاكم الخاص فكيف يستطيع الآخر في ولايته أن يكون مؤثرًا فيه؟

ولا تمكن موازنة السلطة في هذه الحكومة، وليست سلطة أقل حاكم غير سلطة المستبد، ويظهر القانون في البلدان المعتدلة حكيمًا في كل مكان حيث يكون معلومًا ويمكن أصغر الحكام أن يتبعوه، ولكن كيف يمكن الحاكم في الاستبداد، حيث لا يكون

القانون غير إرادة الأمير، إذا كان الأمير حكيمًا، أن يتبع إرادة لا يعرفها؟ ولذا وجب أن يتبع إرادته الخاصة.

ثم بما أن القانون ليس غير ما يريد الأمير، وبما أن الأمير لا يمكنه أن يريد غير ما يعرف، فإنه يجب وجود أناس لا يحصون يريدون نيابة عنه ومثله.

ثم بما أن القانون هو إرادة للأمير عابرة فإن من الضروري أن يريد، الذين يريدون نيابة عنه، إرادة مفاجئة مثله.

هوامش

(١) «كضوء الشمس الذي يصير معتدلًا عند غروبها».

الفصل السابع عشر

الهدايا

من العادات في البلدان الاستبدادية ألا يفد الإنسان على أيٍّ كان فوقه من غير أن يقدم إليه هدية، ولو كان المُهدى إليه من الملوك، ومن ذلك أن عاهل المغول[1] لا يقبل عرائض رعاياه الذين لا يتناول منهم شيئًا، وينال هذا من هؤلاء الأمراء ما يفسدون به حتى نعمهم الخاصة.

وهذا ما يجب أن يقع في حكومة لا يعد أحد فيها مواطنًا، في حكومة حافلة بالمبدأ القائل إن الأعلى غير مدين للأدنى بشيء، في حكومة لا يعتقد الناس فيها أنهم مرتبطون في غير ما يفرضه بعضهم على بعض من العقوبات، في حكومة تكون ذات أعمال قليلة، ويندر أن يحتاج فيها إلى المثول بين يدي عظيم فتتقدم إليه رغبات وتعرض عليه شكايات.

وفي الجمهورية تكون الهدايا أمرًا كريهًا، وذلك لعدم احتياج الفضيلة إليها، وفي الملكية يكون الشرف عاملًا أقوى من الهدايا، وأما في الحكومة المستبدة، حيث لا شرف ولا فضيلة، فلا يزمع على العمل إلا عن أمل في رغد العيش.

وذهب أفلاطون،[2] عن تمسك في مبادئ الجمهورية، إلى فرض عقوبة القتل على من يقبلون هدايا ليقوموا بواجبهم، ومن قول أفلاطون: «لا يجوز أن تؤخذ الهدايا من أجل الأمور الطيبة، ولا من أجل الأمور السيئة.».

ومن القوانين السيئة ذلك القانون الروماني[3] الذي يبيح للحكام أن يأخذوا هدايا صغيرة[4] على ألا تجاوز مئة درهم في العام الواحد، فمن لم يُعطوا شيئًا لا يبتغوا شيئًا، ومن يعطوا قليلًا لم يلبثوا أن يرغبوا فيما هو أكثر قليلًا، ثم يبغون الكثير، ثم إن من السهل إقناع من لا يجوز له أن يأخذ شيئًا أن يأخذ شيئًا ما أكثر من إقناع من عليه أن يأخذ الأقل فيأخذ الأكثر فيجد في هذا السبيل حججًا وأعذارًا وعللًا وأسبابًا محتملة على الدوام.

هوامش

(١) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ١، صفحة ٨٠.

(٢) باب ١٢ من «القوانين».

(٣) قانون ٥:٦. Dig. Ad leg. Jul. repet.

(٤) Munuscula (توابل).

الفصل الثامن عشر

ما ينعم به ولي الأمر من الجوائز

ليس لدى الأمير، الذي يكافئ، غير النقد في الحكومات المستبدة حيث لا يزمع على السير إلا عن أمل في رغد العيش كما قلنا، وأما في الملكية حيث يسود الشرف وحده فإن الأمير لا يكافئ بغير الفروق إذا كانت الفروق التي يقررها الشرف غير موصولة بترف يؤدي إلى احتياجات بحكم الضرورة، ولذا يكافئ الأمير هنالك بمفاخر تؤدي إلى الثراء، وأما في الجمهورية، حيث تسود الفضيلة، والفضيلة عامل يكفي نفسه وينفي ما سواه، فإن الدولة لا تكافئ بغير دلائل على هذه الفضيلة.

ومن القواعد العامة أن الجوائز العظيمة في الملكية وفي الجمهورية دليل على انحطاطهما؛ وذلك لأنها تثبت تطرق الفساد إلى مبادئها؛ وذلك لأن مبدأ الشرف يكون قد عاد غير بالغ القوة من جهة، ولأن مزية المواطن تكون قد ضعفت من جهة أخرى.

وأسوأ أباطرة الرومان أكثرهم عطاء، ومن هؤلاء مثلًا: كاليغولا وكلوديوس ونيرون وأوتون وفيتليوس وكووديوس وهليوغابال وكراكلا، وأما أحسنهم، كأغسطس وفسبازيان وأنطونن بيوس وماركوس أوريليوس وبرتيناكس، فقد كانوا مقتصدين، وكانت الدولة في عهد الأباطرة الصالحين تعود إلى مبادئها فيغني كنز الشرف عن الكنوز الأخرى.

الفصل التاسع عشر

نتائج جديدة لمبادئ الحكومات الثلاث

لا أرى أن أختم هذا الباب قبل أن آتي ببعض تطبيقات على مبادئي الثلاثة:

المسألة الأولى: أيجب على القوانين أن تُكره ابن الوطن على قبول الخدم العامة؟ أقول: إنه يجب عليها فعل ذلك في الحكومة الجمهورية، لا في الحكومة الملكية، فأما في الأولى فإن المناصب دلائل على الفضيلة وودائع يفوضها الوطن إلى ابن له لا ينبغي أن يعيش ويسير ويفكر إلا من أجله فلا يستطيع أن يرفض تلك الخدم[1] إذن، وأما في الثانية فإن المناصب دلائل على الشرف، والواقع أن هذه هي غرابة الشرف الذي يعجبه ألا يرضى بأية خدمة إلا متى يريد، وعلى الوجه الذي يريد.

وكان ملك سردينية[2] المرحوم يجازي من يرفضون الرتب والمناصب في دولته، فيتبع بذلك مبادئ جمهورية من غير أن يشعر، ثم إن طراز حكمه يثبت إثباتًا كافيًا كون هذا ليس مقصده.

المسألة الثانية: أيعد من المبادئ الصالحة إكراه ابن الوطن أن يقبل في الجيش رتبة أدنى من التي شغلها؟ كان يُرى لدى الرومان في الغالب أن القائد يخدم بعد عام تحت إمرة نائبه،[3] فالفضيلة في الجمهوريات تقتضي استمرار تضحية المرء بنفسه وبإبائه في سبيل الدولة، وأما في الملكيات فإن الشرف، صحيحه وزائفه، لا يطيق ما يسميه ذلًّا.

وفي الحكومات المستبدة، حيث يُساء استعمال الشرف والمناصب والمراتب على السواء، يجعل من الأمير وغدًا ومن الوغد أميرًا بلا تمييز.

المسألة الثالثة: أتفوض الخدم المدنية والعسكرية إلى رأس واحد؟ يجب توحيدهما في الجمهورية وفصلهما في الملكية، ومن الخطر في الجمهوريات أن تجعل مهنة السلاح

حرفة خاصة منفصلة عن الذي يمارس الوظائف المدنية، وليس أقل من هذا خطرًا أن تجمع الوظيفتان في شخص واحد في الملكيات.

ولا يحمل السلاح في الجمهورية إلا عن صفة المدافع عن القوانين والوطن، والمرء لا يكون جنديًّا حينًا من الزمن فيها إلا لأنه ابن للوطن، وإذا ما وجدت فيها مهنتان منفصلتان أُشعر من يكون تحت السلاح، معتقدًا أنه ابن للوطن، بأنه ليس غير جندي.

ولا هدف لرجال الحرب في الملكيات غير المجد، أو الشرف أو الثراء على الأقل، وليحترز فيها من تفويض الخدم المدنية إلى أناس متماثلين، وعلى العكس يجب أن يردعوا من قبل حكام مدنيين، وألا يتمتعوا في وقت واحد بثقة الشعب وبقوة يسيئون بها استعمال هذه الثقة.[٤]

وانظروا مقدار ما تُخشى به مهنة رجال الحرب الخاصة في أمة تستتر الجمهورية فيها تحت شكل الملكية، وكيف يظل المحارب مواطنًا، حتى حاكمًا، لتكون هذه المزايا عربونًا للوطن فلا يُنسى مطلقًا.

ولم يكن تقسيم المناصب إلى مدنية وعسكرية من قبل الرومان بعد ضياع الجمهورية أمرًا مراديًّا، بل كان نتيجة تبديل نظام رومة، وكان من طبيعة الحكومة الملكية وما بدئ به في عهد أغسطس[٥] اضطر الأباطرة الذين جاءوا بعده[٦] إلى إتمامه تلطيفًا للحكومة العسكرية.

وهكذا كان پروكوپ، المنافس لڤلانس على الإمبراطورية، غير مدرك شيئًا من ذلك حينما أنعم على سليل الملك بفارس، هرمسداس، بمنصب والٍ[٧] فأعاد إلى هذا المنصب ما كان له من قيادة الجيوش فيما مضى، وذلك ما لم تكن لديه أسباب خاصة، فالرجل الذي يبغي السيادة يبحث عما ينفع الدولة أقل مما يفيد غرضه.

المسألة الرابعة: أيلائم أن تكون المناصب بثمن؟ لا يجوز أن تكون هكذا في الحكومات المستبدة حيث يولى الرعايا أو يعزلون من قبل الأمير في ساعة.

ويكون هذا البيع أمرًا حسنًا في الدول الملكية لما يؤدي إليه من جعل الشيء، الذي لا يُراد القيام به من أجل الفضيلة، مهنة أسرية، ولإعداده كل واحد لوظيفته ولجعله مراتب الدولة أكثر دوامًا، ومن الإصابة قول سويداس:[٨] إن أنستاس جعل من الإمبراطورية ضربًا من الأريستوقراطية ببيعه جميع المناصب.

وما كان أفلاطون[٩] ليطيق هذا البيع، فقد قال: «وهذا كما لو كنا في سفينة حيث يُجعل الواحد ربانًا أو ملاحًا من أجل ماله، أويمكن أن تكون القاعدة سيئة في

غير وظيفة كالحياة وأن تكون صالحة في إدارة جمهورية فقط؟.»، غير أن أفلاطون يتكلم عن جمهورية قائمة على الفضيلة، ونحن نتكلم عن ملكية، والواقع في الملكية أن الوظائف إذا لم تبع بنظام عام باعها البطائن عن عوز وجشع مع ذلك، ومن شأن العرض إعطاء توابع أفضل مما يسفر عنه خيار الأمير، ثم إن طريق الارتقاء عن ثراء يُوحي إلى الصناعة ويصونها؛ أي: يؤدي إلى أمر يحتاج إليه هذا النوع من الحكومة احتياجًا عظيمًا.[١٠]

المسألة الخامسة: في أي الحكومات يجب أن يوجد رقباء؟ يجب أن يوجدوا في الجمهورية حيث مبدأ الحكومة هو الفضيلة، وليست الجرائم وحدها هي التي تقوض الفضيلة، بل يقضي عليها الإهمال والخطايا وبعض الفتور في حب الوطن والأمثلة الخطيرة وبذور الفساد، فيجب أن يصلح الرقباء ما ينحي القوانين من غير أن يصدمها وما يضعف القوانين من غير أن يهدمها.

ومما أثار الحيرة مجازاة الأريوپاجي الذي قتل عصفورًا التجأ إليه لمطاردة باز إياه، وقد بُهت من أمر الأريوپاج بقتل صبي فقأ عيني عصفوره، ولينعم النظر في الأمر ليرى أن المسألة ليست مجازاة عن جرم، بل نتيجة حكم خلقي في جمهورية قامت على الأخلاق.

ولا ضرورة إلى الرقباء في الملكيات لقيامها على الشرف، ومن طبيعة الشرف أن يكون جميع الناس رقباء عليه، فكل إنسان يعوزه الشرف يكون عرضة لتأنيب يصدر حتى عن الذين ليس عندهم شرف مطلقًا.

وفي الملكيات يفسد الرقباء من قبل من يجب عليهم أن يصلحوهم، ولا يكونون صالحين تجاه فساد الملكية، غير أن فساد الملكية يكون بالغ القوة ضدهم.

ومما يشعر به جيدًا عدم احتياج الحكومات المستبدة إلى الرقباء مطلقًا، ويلوح نقض مثال الصين لهذه القاعدة، بيد أننا سنرى في سياق هذا الكتاب أسباب هذا النظام الغريبة.

هوامش

(١) يضع أفلاطون، في الباب الثامن من جمهوريته، هذا الرفض في عداد الدلائل على فساد الجمهورية، وذهب في الباب السادس من قوانينه إلى فرض غرامة على من يأتي هذا الرفض، والنفي جزاء من يرفض في البندقية.

(٢) فيكتور أميده.

(٣) إلتجأ بعض قواد المئة إلى الشعب التماسًا للمنصب الذي كان لهم فقال قائد مئة: «إن من الصواب، يا رفقائي، أن تعدوا جميع المناصب التي تدافعون بها عن الجمهورية أمرًا كريمًا.»، تيتوس ليڤيوس، باب ٤٢، فصل ٣٤.

(٤) Ne imperium ad optimos nobeilium transferretur senatum militia vetuit.

أوريليوس فيكتور De Caesaribus. Gallienus; etiam adire exercitum.

(٥) نزع أغسطس من أعضاء السِّنات ومن الولاة والحكام حق حمل السلاح، ديون، باب ٣٣.

(٦) قسطنطين، انظر إلى زوزيم، باب ٢.

(٧) أميان مرسلان، باب ٢٦، Et civilia, more veterum, et bella recturo.

(٨) مختارات من «السفارات» لقسطنطين لپورفيروجنيت.

(٩) «الجمهورية» باب ٨.

(١٠) يؤدي تواني إسبانية إلى منح جميع الوظائف فيها.

الباب السادس

نتائج مبادئ مختلف الحكومات من حيث بساطة القوانين المدنية والجزائية وشكل الأحكام وسن العقوبات

الفصل الأول

بساطة القوانين المدنية في مختلف الحكومات

لا تحتمل الحكومة الملكية ما تحتمله الحكومة المستبدة من بساطة القوانين، فلا بد من وجود محاكم فيها، وتصدر هذه المحاكم أحكامًا يجب حفظها والاطلاع عليها ليحكم اليوم بمثل ما حكم فيه بالأمس ولتضمن بها، وتستقر، أموال الأهلين وأرواحهم كنظام الدولة نفسه.

ودقة البحث هي ما تقتضيه في الملكية إدارة العدل الذي يقرر أمر الشرف فضلًا عن الحياة والأموال، وتزيد دقة القاضي كلما زادت ذخيرته وحكم في أعظم المصالح.

ولا يعجب المرء، إذن، من اطلاعه على قواعد وقيود وتوسعات كثيرة في قوانين هذه الدول تزيد الأحوال الخاصة، وتُحدث صناعة الحق كما يلوح.

ويؤدي ما هو مستقر في الحكومة الملكية من اختلاف المقام والأصل والنسب إلى فروق في طبيعة الأموال غالبًا، ويمكن القوانين الخاصة بنظام هذه الدولة أن تزيد هذه الفروق، وهكذا تكون الأموال بيننا خارجة عن شركة الزواج أو داخلة فيها أو مكتسبة غير موروثة، وتكون مهرية وملكًا للمرأة المتزوجة تحتفظ بإدارته، وتكون تراثًا من الأب ومن الأم، وتكون منقولة منوعة، وتكون حرة أو مبدولة، وتكون أسرية أو غير ذلك، وتكون أصيلة خالصة من كل حق إقطاعي أو تكون عامية، وتكون دخلًا عقاريًّا أو قائمة بثمن، وكل نوع من الأموال خاضع لقواعد خاصة يجب اتباعها للتصرف فيها، وهذا ما ينزع البساطة أيضًا.

وصارت الإقطاعات في حكوماتنا وراثية، فقد وجب أن يكون لطبقة الأشراف بعض المال؛ أي: أن يكون للإقطاعة بعض الثبات حتى يكون صاحبها في حال يمكنه أن يخدم الأمير معها، وقد أسفر هذا عن كثير اختلاف بحكم الضرورة، ومن ذلك أن من البلدان

ما لا يمكن تقسيم الإقطاعات فيه بين الإخوة، وأن من البلدان ما يمكن الإخوة الأصغرين أن يجدوا فيه عيشًا أكثر سعة.

ويمكن الملك العارف بجميع ولاياته أن يضع قوانين مختلفة أو أن يعاني عادات مختلفة، غير أن المستبد لا يعرف شيئًا، ولا يستطيع أن يدقق في أمر، فلا معدل له عن مسلك عام، وذلك أن يحكم بعنف متماثل في كل مكان، فيُسوَّى كل شيء تحت أقدامه.

وكلما زادت أحكام المحاكم في الملكية أثقل الفقه بقرارات متناقضة أحيانًا، وذلك عن كون القضاة الذين يتعاقبون يختلفون تفكيرًا، أو عن كون الدفاع عن الأمور المتماثلة يكون حسنًا تارة وسيئًا تارة أخرى، أو عما لا حد له من سوء الاستعمال الذي يتسرب في كل ما يعالجه الناس، وهذا ضرر ضروري يصلحه المشترع في الحين بعد الحين كأمر منافٍ حتى لروح الحكومات المعتدلة؛ وذلك لأنه يجب، عند الالتجاء إلى المحاكم عن اضطرار، أن يصدر هذا عن طبيعة النظام، لا عن المتناقضات وتردد القوانين.

ويجب أن توجد امتيازات في الحكومات التي توجد فيها فروق بين الأشخاص بحكم الضرورة، وهذا ما يقلل البساطة أيضًا ويؤدي إلى ألف استثناء.

ومن أقل الامتيازات عبئًا على المجتمع، ولا سيما الذي ينعم بها، هو أن يُرافع أمام محكمة دون الأخرى، وينطوي هذا على أمور جديدة؛ أي: على معرفة أيُّ المحاكم يجب أن يرافع أمامه.

وتكون شعوب الدول المستبدة في حال تختلف عن تلك، ولا أعرف حول أي أمر يمكن المشترع أن يقرر، والقاضي أن يحكم، في تلك البلاد، وينشأ عن كون الأرضين خاصة بالأمير عدم وجود قوانين مدنية عن ملكية الأرضين، وينشأ عن حق الأمير في الإرث عدم وجود قوانين عن المواريث أيضًا، وما يقوم به الأمير في بعض البلدان من بيع وشراء حصرًا يجعل كل نوع من القوانين التجارية أمرًا غير مجد، وما يعقد فيها من زواجات مع الإماء يؤدي إلى عدم وجود قوانين مدنية عن المهور ومتع النساء، وينشأ عن كثرة العبيد العجيبة أيضًا عدم وجود أناس لهم إرادة خاصة تقريبًا، ومن ثم غير ملزمين بالإجابة عن تصرفهم أمام القاضي، وأما معظم الأعمال الأدبية التي ليست غير إرادة الأب والزوج والسيد فتنتظم من قبل هؤلاء، لا من قبل الحكام.

وقد نسيت أن أقول: بما أن ما نسميه شرفًا لا يكاد يكون معروفًا في هذه الدول فإن جميع الأمور الخاصة بهذا الشرف الذي هو فصل بالغ بيننا لا محل لها فيها مطلقًا، فالاستبداد يكفي نفسه بنفسه، وكل شيء لا معنى له حوله، ثم إن من النادر أن يحدثنا السياح عن القوانين المدنية[١] عندما يصفون لنا البلدان التي يسودها الاستبداد.

ولذا فإن جميع دواعي الخصام والدعاوى غير موجود هنالك، وهذا ما يوجب، من بعض الوجوه، إهانة أصحاب القضايا بشدة، وذلك لظهور تعسهم على المكشوف، وذلك لعدم خفاء عسفهم وعدم استتاره واكتنافه بما لا يُحصى من القوانين.

هوامش

(١) لم يمكن اكتشاف قانون مكتوب في مازوليباتام، انظر إلى «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٤، قسم ١، صفحة ٣٩١، ولا يقوم تنظيم الهنود لأنفسهم في الأحكام على غير بعض العادات، ولا تشتمل الويدا وما ماثلها من الكتب على قوانين مدنية مطلقًا، بل على مبادئ دينية، انظر إلى «رسائل العبرة»، المجموعة الرابعة عشرة.

الفصل الثاني

بساطة القوانين الجزائية في مختلف الحكومات

يسمع بلا انقطاع قول عن ضرورة إقامة العدل في كل مكان كما في تركية، أفلا يكون أجهل جميع الأمم، إذن، قد رأى رؤية جليلة في أمر الدنيا ما يهم رجال المعرفة أكثر من غيرهم؟

وإذا ما بحثتم في شكليات العدل من حيث جهد ابن الوطن في استرداد ماله أو نيل ترضية عن إهانة وجدتم كثيرًا منها لا ريب، وإذا ما نظرتم إليها من حيث صلتها بالحرية وسلامة أبناء الوطن وجدتم قليلًا منها في الغالب، وأبصرتم الجهود والنفقات والتطويلات، حتى أخطار العدل، ثمنًا يؤديه كل مواطن في سبيل حريته.

وفي تركية، حيث يُبالَى بثروة الرعايا وحياتهم وشرفهم قليلًا، تنجز جميع الخصومات بسرعة على وجه ما، ولا اكتراث للطريقة التي تنجز بها على أن تنجز، فيوزع الباشا، المنور في البداءة، ضربات العصا على أخمص أقدام الخصوم كما يهوى، ويعيدهم إلى منازلهم.

ومن الخطر بمكان أن تسود هنالك أهواء الخصوم، لما تنطوي عليه من رغبة شديدة في أخذ الرجل حقه بيده، ومن الحقد، ومن الوقيعة في النفس، ومن دوام المطاردة؛ أي: من الأمور التي يجب أن تُجتنب في حكومة لا ينبغي أن يكون فيها غير الخوف شعورًا، في حكومة يؤدي كل شيء فيها إلى الثورات بغتة ومن غير أن تبصر مقدمًا، وعلى كل واحد أن يعلم أنه لا يجوز أن يسمع الحاكم قولًا عنه، وأن سلامته في انزوائه.

وأما في الدول المعتدلة، حيث رأس أقل مواطن عظيم، فإنه لا ينزع منه شرفه وأمواله إلا بعد بحث طويل، ولا يحرم حياته إلا عندما يهاجمه الوطن نفسه، والوطن لا يهاجمه إلا بعد أن يترك له جميع وسائل الدفاع الممكنة عنه.

وكذلك إذا ما أصبح الرجل مطلقًا[1] كان تبسيط القوانين أول ما يفكر فيه، وفي هذه الدولة تبدأ المحاذير الخاصة بوقف النظر أكثر من أن تقفها حرية الرعايا التي لا يُبالَى بها أبدًا.

ويُرى أن يكون في الجمهوريات من الشكليات كما في الملكيات على الأقل، وتزيد الشكليات في كلتا الحكومتين عن اكتراث للشرف والثروة والحياة وحرية أبناء الوطن فيهما.

والناس كلهم متساوون في الحكومة الجمهورية، وهم متساوون في الحكومة المستبدة، هم متساوون في الأولى؛ لأنهم كل شيء فيها، وهم متساوون في الثانية؛ لأنهم ليسوا شيئًا فيها.

هوامش

(١) قيصر وكرومويل وآخرون كثيرون.

الفصل الثالث

في أي الحكومات وفي أي الأحوال يجب أن يُحكم بحسب نصوص القانون الصريحة

كلما دنت الحكومة من الجمهورية أصبح طراز الحكم فيها ثابتًا، ومن عيوب جمهورية إسپارطة أن كانت أحكام قضاتها مرادية؛ أي: من غير وجود قوانين توجبهم، وكان القناصل الأولون في رومة يحكمون كقضاة إسپارطة، فشعر بمحاذير أحكامهم، ووضعت قوانين صريحة في الأمر.

ولا تجد قوانين في الدول المستبدة مطلقًا، ويكون القاضي قاعدة نفسه فيها، ويوجد قانون في الدول الملكية، وذلك أن القاضي يتبع قانون حيث يكون صريحًا وأنه يبحث عن روحه حيث لا يكون صريحًا، ومن طبيعة النظام في الحكومة الجمهورية أن يتبع القضاة نص القانون، ولا ترى مواطنًا يمكن أن يفسر قانون ضده إذا ما كان الأمر حول أمواله أو شرفه أو حياته.

وفي رومة كان القضاة ينطقون، فقط، بأن المتهم مذنب عن الجُرم، وكانت العقوبة مدونة في القانون، وذلك كما يرى في مختلف القوانين التي سنت، وكذلك في إنكلترة يحكم المحلفون بأن المتهم مذنب أو غير مذنب عن الفعل المعروض أمامهم، فإذا ما صرح بأنه مذنب نطق القاضي بالعقوبة التي يفرضها القانون عن هذا الفعل، ولذا ليس عليه إلا أن يكون ذا بصر.

الفصل الرابع

كيف تُوضع الأحكام

ومن ثم تنشأ أوجه وضع الأحكام، وفي الملكيات يتخذ القضاة طريقة المحكمين، فهم يتشاورون معًا ويتبادلون أفكارهم ويتوافقون، ويعدل الواحد منهم رأيه ليلائم رأي الآخر، وترد الآراء الأقل عددًا إلى الرأيين الأكثر جمعًا للأصوات، وليس هذا من طبيعة الجمهورية مطلقًا، وكان القضاة في رومة وفي المدن اليونانية لا يتداولون الأمور بينهم مطلقًا، وكان كل منهم يُعطي رأيه بواحدٍ من الأوجه الثلاثة الآتية، وهي: «أبرئ، أدين، التبس علي»،[1] وهذا ما كان الشعب يقضي به أو كأنه يقضي به، بيد أن الشعب ليس فقيهًا، وليست تغييرات المحكمين وتعديلاتهم تلك من شأن الشعب، وإنما يجب أن يعرض عليه موضوع واحد، فعل واحد، وفعل واحد فقط، ولم يبق عليه إلا أن يرى هل يدين أو يبرئ أو يؤجل الحكم.

وسار الرومان على غرار الأغارقة فوضعوا صيغًا للادعاء،[2] وأوجبوا توجيه كل دعوى بصيغة خاصة بها، وكان هذا لازمًا لطراز حكمهم، وكان يجب تحديد حال المسألة لتكون نصب عين الشعب في كل وقت، وإلا تبدل حال المسألة هذا في أثناء الدعوى الكبيرة باستمرار وعاد لا يُعرف.

ومن ثم كان القضاة لدى الرومان لا يجيبون غير الادعاء الصريح من غير زيادة ولا نقصان ولا تعديل، غير أن قضاة الرومان تصوروا صيغًا أخرى للادعاء دعيت بذات النية الحسنة[3] حيث يكون طراز إصدار الحكم موكولًا إلى القاضي أكثر من قبل، وكان هذا أعظم ملاءمة لروح الملكية، وكذلك يقول فقهاء فرنسة: «إن جميع الادعاءات في فرنسة هي عن حسن نية.».[4]

هوامش

(١) Non liquet.

(٢) Quas actions, ne populus, prout vellet, institueret, certgs solemnesque esse voluerunt. Leg. 2:6. Digest., de orig. fur.

(٣) حيث توضع فيها هذه الكلمة: "ex bonâ fide".

(٤) يحكم بالنفقات حتى على من يدعى عليه بأكثر مما هو ملزم به إذا لم يعرض ويودع ما هو ملزم به.

الفصل الخامس

في أي الحكومات يمكن ولي الأمر أن يكون قاضيًا

يعزو ميكافيلي[1] ضياع حرية فلورنسة إلى عدم قيام الشعب كهيئة بالحكم في جرائم الاعتداء عليه كما في رومة، وقد كان يوجد للقيام بهذا ثمانية قضاة معينون، غير أن ميكافيلي يقول: «قليل أُفسدوا بقليل.» وكنت أرضى قول هذا الرجل العظيم الجامع، ولكن بما أن المصلحة السياسية في هذه الأحوال تفسر المصلحة المدنية (وذلك لأن من الضرر أن يحكم الشعب نفسه في إهاناته) فإنه يجب لمعالجة ذلك أن تقوم القوانين بسلامة الأفراد بقدر ما فيها.

وقام مشترعوا رومة بأمرين عن هذا الرأي، وهما: أنهم أذنوا للمتهمين في الاغتراب،[2] قبل الحكم،[3] وأنهم أوجبوا صيانة أموال المحكوم عليهم لكيلا يصادرها الشعب، وسترى في الباب الحادي عشر حدود أخر قيدت بها سلطة الشعب في الحكم.

وقد أبصر سولون جيدًا إمكان إساءة الشعب استعمال سلطانه في الحكم في الجرائم فرأى أن يعيد الأريوپاج النظر في القضية، فإذا ما اعتقد أن المتهم بريء خلافًا للعدل[4] اتهمه أمام الشعب مجددًا، وإذا ما اعتقد أنه حكم عليه خلافًا للعدل[5] وقف التنفيذ وحمله على إعادة المحاكمة، فيا لهذا القانون الرائع؛ إذ يجعل الشعب خاضعًا لرقابة القضاء الذي يحترمه كثيرًا ولرقابة نفسه أيضًا!

ويحسن أن يُصاقب مثل هذه القضايا بشيء من البطء ما دام المتهم موقوفًا، وذلك ليهدأ الشعب ويحكم ساكن البال.

ويمكن الأمير أن يحكم بنفسه في الدول المستبدة، ولا يمكنه هذا في الملكيات، وذلك لما يوجبه من تقويض النظام، ومن تلاشي السلطات المتوسطة التابعة، ومن انقطاع

جميع شكليات الأحكام، ومن استيلاء الخوف على جميع النفوس، ومن اصفرار جميع الوجوه، فلا ثقة ولا شرف ولا حب ولا أمن ولا ملكية.

وإليك تأملات آخر، وذلك أن الأمير في الدول الملكية هو الفريق الذي يتعقب المتهمين ويؤدي إلى مجازاتهم أو براءتهم، فإذا ما حكم بنفسه كان الخصم والحكم.

وذلك أن المصادرات هي للأمير في هذه الدول نفسها، فإذا ما قضى بنفسه في الجرائم كان الخصم والحكم أيضًا.

ثم إنه يفقد أجمل خصائص سيادته بذلك، يفقد خاصية العفو،[٦] فمن غير الصواب أن يضع أحكامه وينقضها، وهو لا يود لذلك أن يناقض نفسه بنفسه، وزد على خلط هذا بين جميع الآراء أنه لا يعرف هل يُبَرَّأ الرجل أو ينال عفوه.

ولما أراد لويس الثالث عشر أن يكون قاضيًا في قضية دولاك لاڤالت،[٧] فدعا إلى ديوان بعض موظفي البرلمان وبعض مستشاري الدولة لهذا الغرض، قال الرئيس دو بليڤر حينما حملهم هذا الملك على عرض رأيهم في مرسوم القبض على المتهم: «إنه يرى في هذا الأمر شيئًا عجيبًا، وهو أن الأمير يدلي برأيه في قضية أحد رعاياه، فالملوك لا يحتفظون لأنفسهم بغير العفو، وهم يحيلون أمر إصدار الأحكام إلى موظفيهم، ثم إن جلالتكم تود أن ترى على كرسي المتهم أمامها رجلًا يُساق إلى القتل في ساعة واحدة! وليعرض عن هذا وجه الأمير الذي يحمل العفو، وليرفع بصره وحده محظورات الكنائس، وليخرج راضيًا من حضرة الأمير.»، ولما حكم في الأساس قال هذا الرئيس: «إن هذا الحكم لا مثيل له، فما يناقض جميع الأمثلة حتى اليوم أن ينتحا ملك فرنسة صفة القاضي فيحكم بالموت على شريف.».[٨]

وتعد الأحكام التي يصدرها الأمير منبع مظالم وسيئات لا ينضب، فالبطائن يختطفون أحكامه بإلحافهم، وأولع بعض أباطرة الرومان في القضاء بأنفسهم عن حماقة، فلم يُثر عهد حيرة العالم كما أثاروه بمظالمهم.

قال تاسيت:[٩] «انتحل كلوديوس الحكم في القضايا ووظائف الحكام فأدى ذلك إلى ضروب السلب.»، ثم أراد نيرون الذي خلف كلوديوس في الإمبراطورية أن يتألف النفوس فصرح قائلًا: «إنه سيتجنب ظهوره قاضيًا في جميع الدعاوى لكيلا يُعرض المتهِمون والمتهَمون بين جدر القصر لسلطان بعض العتقاء الجائر.».[١٠]

وقال زوزيم:[١١] «انتشر قوم المفترين في عهد أركاديوس وأحاطوا بالبلاط وأفسدوه، وكان الرجل إذا مات افترض أنه لم يترك ولدًا[١٢] وأعطيت أمواله بمرسوم؛ وذلك لأن

الأمير يكون أبله، وتكون الإمبراطورة جريئة مع الإفراط فتساعد خدمها وأمناءها على طمعهم الذي لا يشبع، فلا يرغب ذوو الاعتدال من الناس في شيء رغبتهم في الموت.».

وقال پروكوپ:[١٣] «كان يوجد قليل أناس في البلاط فيما مضى، فلما كان عهد جُوسْتِينْيَان هُجرت محاكم القضاة لعدم حريتهم في إقامة العدل، وذلك على حين كان قصر الأمير يُدوي بصراخ الخصوم الذين يلتمسون قضاياهم»، وكلٌّ يعلم كيف كانت تباع هنالك الأحكام، والقوانين أيضًا.

والقوانين هي عينا الأمير، فهو يبصر بها ما لا يستطيع أن يبصر بغيرها، أو يريد أن يقوم بوظيفة المحاكم؟ إذن، لم يعمل من أجل نفسه، بل من أجل مضلِّليه ضد نفسه.

هوامش

(١) «أحاديث عن العشر الأولى لتيتوس ليفيوس» باب ١، فصل ٧.

(٢) أوضح هذا جيدًا في خطبة شيشرون، Pro Caecina، في آخرها، فصل C.

(٣) هذا قانون أثني كما يظهر من ديموستين، وقد رفض سقراط الانتفاع به.

(٤) ديموستين، على التاج، الصفحة ٤٩٤، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤.

(٥) انظر إلى فيلوسترات، حياة السوفسطائيين، باب ١، حياة إسشين.

(٦) لا يرى أفلاطون (الرسالة الثامنة) أن الملوك، الذين هم كهنة كما قال، يستطيعون أن يحضروا الحكم الذي يدان فيه بالموت أو النفي أو السجن.

(٧) انظروا إلى قصة القضية التي أقيمت على دولاك لاڤالت، وقد طبعت في مذكرات مونتريزور، جزء ٢، صفحة ٦٢.

(٨) بدل هذا فيما بعد، انظر إلى القصة نفسها، جزء ٢، صفحة ٢٣٦.

(٩) الحوليات، باب ١١، فصل ٥.

(١٠) المصدر نفسه، باب ٨، فصل ٤.

(١١) «التاريخ»، باب ٥.

(١٢) وجد مثل هذه الفوضى في عهد ثيودوز الشاب.

(١٣) التاريخ الخفي.

الفصل السادس

لا ينبغي للوزراء في الملكية أن يقوموا بالقضاء

من المحاذير الكبيرة في المَلَكية، أيضًا، أن يحكم وزراء الأمير بأنفسهم في الخصومات، واليوم لا نزال نرى دولًا تشتمل على قضاة لا يحصون للفصل في قضايا الجبايات، دُوَلًا يريد وزراؤها، ومن يصدق! أن يحكموا فيها، والتأملات تأتي جملة، ولا أُبدي غير هذا.

ومن طبيعة الأمور أن يوجد ضرب من التناقض بين مجلس الملك ومحاكمه، ويجب أن يؤلَّف مجلس الملوك من أناس قليلين، وتستلزم مجالس القضاء أناسًا كثيرين، وسبب ذلك هو أن المسائل في الأولى يجب أن تُؤخذ مع شيء من الهوى وأن تُتعقب هكذا، وهذا ما لا يمكن أن يؤمل من غير أربعة أو خمسة، رجال يقومون بها، وعلى العكس يجب أن توجد مجالس قضاء هادئة البال تتساوى عندها جميع القضايا.

الفصل السابع

القاضي المنفرد

لا مكان لهذا القاضي في غير الحكومة المستبدة، وفي تاريخ الرومان يُرى مقدار ما يمكن القاضي المنفرد أن يسيء سلطته به، وكيف أن أپيوس لا يستخف بالقوانين في محكمته ما دام يخرق حرمة القانون الذي وضعه؟[1] ويُطلعنا تيتوس ليڤيوس على تفريق أحد الحكام العشرة الجائر، وذلك أنه نصب حارسًا رجلًا يطالب أمامه بڤرجيني أمة له، فطلب أقرباء ڤرجيني أن تُسلم إليهم حتى الحكم البات وفق قانونه، فصرح بأن قانونه لم يوضع إلا من أجل الأب، وبأنه لا محل لتطبيقه ما دام ڤرجينيوس غائبًا.[2]

هوامش

(١) انظر إلى القانون ٢:٢٤ من الديجست، De orig. Jur.

(٢) Quod pater puellae abesset, locum injuriae esse ratus تيتوس ليفيوس، عشر ١، باب ٣، فصل ٤٤.

الفصل الثامن

الاتهامات في مختلف الحكومات

كان يُسمح في رومة[1] للمواطن أن يتهم مواطنًا آخر، وقد وضع هذا وفق روح الجمهورية القائلة: إنه يجب أن يكون لدى كل مواطن من الغيرة نحو الخير العام ما لا حد له، وإن من المقدر أن تكون جميع حقوق الوطن قبضة كل واحد من أبنائه، وقد اتبعت في عهد الأباطرة قواعد الجمهورية، وأول ما رئي ظهور نوع من الرجال المشائيم وكتيبة من الوشاة، فكل من اتصف بمعايب كثيرة ومواهب كثيرة ونفس بالغة الدناءة مع روح طموح كان يبحث عن أثيم يمكن أن يروق الأمير دينه، فكانت هذه هي السبيل لنيل الشرف والثراء؛[2] أي: كانت أمرًا لا نبصره بيننا مطلقًا.

وعندنا اليوم قانون عجيب، وهو القانون الذي ينص على نصب الأمير، القائم على تنفيذ القوانين، موظفًا في كل محكمة ليتعقب باسمه جميع الجرائم حتى تكون وظيفة الوشاة مجهولة لدينا، فإذا ما ظن أن هذا المنتقم العام يسيء استعمال وكالته حمل على ذكر اسم الواشي.

وفي «قوانين» أفلاطون[3] نص على وجوب مجازاة من يتهاونون في تنبيه القضاة أو مساعدتهم، وهذا لا يلائم اليوم مطلقًا، فالمدعي العام يسهر في سبيل أبناء الوطن، ويعمل وهم مطمئنون.

هوامش

(١) وفي مدن كثيرة أخرى.

(٢) انظر في تاسيت إلى الجوائز التي كان يأخذها هؤلاء الوشاة، حوليات باب ٤، فصل ٣٠.

(٣) باب ٩.

الفصل التاسع

شدة العقوبات في مختلف الحكومات

شدة العقوبات أكثر ملاءمة للحكومة المستبدة القائمة على مبدأ الإرهاب مما للملكية والجمهورية اللتين يكون من الشرف والفضيلة نابضهما.

وفي الدول المعتدلة يكون حب الوطن والحياء والخوف من اللوم عوامل رادعة يمكن أن تحول دون وقوع كثير من الجرائم، وتكون أعظم عقوبة حول الذنب عن قناعة به، وأيسر من ذلك ما ينجم عن القوانين المدنية من إصلاح إذن، فهي لا تحتاج إلى ذلك المقدار من البأس.

وفي هذه الدول تكون عناية المشترع الصالح بالعقاب على الجرائم أقل من عنايته بمنع وقوعها، فهو يجتهد في منح أخلاق أكثر من فرض عقوبات.

ولمؤلفي الصين[1] ملاحظة دائمة قائلة: إنه كلما رئيت زيادة العقوبات في دولتهم اقتربت الثورة، والعقوبات تزاد كلما انحطت الأخلاق.

ومن السهل أن يثبت أن العقوبات زادت أو نقصت في جميع دول أوروبة أو معظمها بنسبة الاقتراب من الحرية أو الابتعاد عنها.

ومن الشقاء العظيم في البلدان المستبدة أن يُخشى الموت فيها أقل مما يؤسف على الحياة، ولذا وجب أن تكون العقوبات شديدة فيها، وأما في الدول المعتدلة فإنه يُخشى ضياع الحياة أكثر مما يُخاف الموت لذاته، ولذا تكون العقوبات التي تنزع الحياة فقط كافية فيها.

وأسعد الناس وأشقاهم محمولون على القسوة بلا فرق، وذلك كما يدل عليه الرهبان والفاتحون، ولا تجد غير التوسط واختلاط حسن الحظ وسوئه ما يُنعم بالحلم والرحمة.

وما يشاهد في الناس على الخصوص يوجد في مختلف الأمم، فتسود القسوة على السواء في الشعوب الوحشية التي تقضي حياة بالغة القسوة، وفي الشعوب ذات الحكومات

المستبدة حيث لا يوجد غير رجل واحد أسعده الحظ إلى الغاية مع هوان الآخرين، والحلم يسود الحكومات المعتدلة.

وإننا نشعر مع الألم بسوء الطبيعة البشرية حينما نطالع قصص عدالة السلاطين الفظيعة وأمثلتها.

وكل شيء في الحكومات المعتدلة يمكن أن ينفع المشترع الصالح في سن العقوبات، أليس من العجيب في إسپارطة أن يكون من أهم ما تهدف إليه العقوبات ألا يمكن الرجل إعارة زوجه من آخر، أو الحصول على زوجة آخر، أو ألا يكون الرجل في منزله إلا مع العذارى؟ والخلاصة أن كل ما يسميه القانون عقوبة هو عقوبة حقًّا.

هوامش

(١) سأبين فيما بعد أن الصين تكون جمهورية أو ملكية من هذه الناحية.

الفصل العاشر

قوانين فرنسة القديمة

توجد روح الملكية في قوانين فرنسة القديمة، وعندما تكون العقوبات نقدية يغدو غير الأشراف أقل جزاء من الأشراف،[١] والعكس في الجرائم،[٢] فالشريف يخسر شرفه وحق الجلوس في مجلس قضائي على حين يجازى الفلاح، الذي لا شرف له، في بدنه.

هوامش

(١) «وذلك كأن يلزم غير الشريف بغرامة أربعين فلسًا والشريف بستين ليرة وصولًا إلى نقض حكم»، «الحاصل الريفي»، الباب ٢، الصفحة ١٩٨، الطبعة القوطية لسنة ١٥١٢، والصفحة ٣٠٩ من الفصل ٦١ لبومانوار.

(٢) انظر إلى الفصل ١٣، ولا سيما المادة ٢٢ من «الديوان» لبيير ديفونتين.

الفصل الحادي عشر

إذا كان الشعب صالحًا وجب أن تكون العقوبات قليلة

كان لدى الشعب الروماني صلاح، وكان هذا الصلاح من القوة ما لم يحتج المشترع معه أن يدله، في الغالب، على غير الخير حتى يتبعه، وكان يلوح أن النصائح تكفيه بدلًا من القوانين.

وقد ألغيت في الجمهورية عقوبات القوانين الملكية وعقوبات الألواح الاثني عشر، وذلك نتيجة قانون ڤالريان[1] ونتيجة قانون پورشيا،[2] ولم يلاحظ كون تنظيم الجمهورية أكثر سوءًا بذلك، ولم ينشأ أي ضرر في الضابطة بذلك.

وكان قانون ڤالريان، الذي يحظر على القضاة اتخاذ أي طريق قسري ضد مواطن التجأ إلى الشعب، لا يفرض على من يخالف أحكامه غير عقوبة عَدِّه خبيثًا.

هوامش

(١) وضعه ڤالريوس بوبيكولا بعد طرد الملك، وجدد مرتين من قبل قضاة الأسرة نفسها كما روى تيتوس ليفيوس في الفصل التاسع من الباب العاشر، ولم تقصد زيادة قوته، وإنما قصد إكمال أحكامه، وقد قال تيتوس ليفيوس في الفصل نفسه: "Diligentius sanctam".

(٢) Lex porcia pto tergo civium lata وضع بعد تأسيس رومة بـ ٤٥٤ سنة.

الفصل الثاني عشر

سلطان العقوبات

دلت التجربة في البلدان التي تكون العقوبات فيها خفيفة على أن روح المواطن تصدم بها كما تصدم بالعقوبات الشديدة في البلدان الأخرى.

ويكون لبعض المحاذير تأثير في الدولة، وذلك أن الحكومة العسوف ترغب في إصلاح هذا المحذور حالًا، وذلك أنها تضع عقابًا جائرًا يقف الضرر فورًا بدلًا من أن تفكر في تنفيذ القوانين القديمة، غير أن نابض الحكومة ينتضي، وذلك أن الخيال يتعود هذا العقاب الصارم كما تعود العقاب الأصغر، وبما أن الخوف ينقص نحو هذا العقاب فإنه يضطر حالًا إلى وضع الآخر في جميع الأحوال، وقد كان قطع الطرق أمرًا شائعًا في بعض الدول فأريد منعه فاخترعت عقوبة التعذيب بالدولاب فوقفت ذلك حينًا من الزمن، ثم عاد قطع الطرق إلى ما كان عليه.

وصار الفرار أمرًا مألوفًا كثيرًا في أيامنا، فجعل القتل جزاء الفارين من غير أن يقل الفرار، وسبب ذلك طبيعي، وذلك أن الجندي الذي تعود عرض حياته كل يوم يستخف بالخطر أو يدعي أنه مستخف بالخطر، وأن هذا الجندي تعود الخوف من الخزي كل يوم، فوجب أن توضع، إذن، عقوبة[1] شائنة مدى الحياة، أجل، زُعم أن العقوبة زيدت، ولكنها نقصت بالحقيقة.

ولا ينبغي أن يؤخذ الناس بأقصى الوسائل، بل يجب أن تتخذ أساليب تنعم الطبيعة علينا بها لقيادتهم، وليبحث في سبب كل جماح ليُرى صدوره عن عدم العقاب على الجرائم، لا عن اعتدال العقوبات.

ولنتبع الطبيعة التي وهبت الحياء للناس بلية، وليكن القسم الأعظم من العقاب قائمًا على خزي احتماله.

وإذا وجد من البلدان ما لا يكون الحياء فيه نتيجة للعقاب فإن ذلك ينشأ عن البغي الذي يفرض العقوبات نفسها على الأشرار والأبرار.

وإذا كنتم ترون من البلدان ما لا يزجر الناس فيه بغير العقوبات الجائرة فاعلموا أن معظم هذا ينشأ، أيضًا، عن قسوة الحكومة التي فرضت هذه العقوبات على أخف السيئات.

وفي الغالب ترى المشترع الذي يريد تقويم الشر لا يفكر في غير هذا التقويم، فيفتح عينيه حول هذا الأمر ويغمضها عن المحاذير، وإذا ما أصلح الشر مرة فإنه لا يُرى غير قسوة المشترع بعد ذلك، بيد أنه يظل في الدولة عيب نشأ عن هذه القسوة، وذلك أن النفوس تكون قد فسدت فتعودت الاستبداد.

وينصر ليزاندر[٢] على الأثنيين، ويحاكم الأسرى، ويتهم الأثنيون بأنهم ألقوا جميع الأسرى من سفينتين، وقضوا في سواء المجلس بقطع أيدي من كانوا يأسرون، ويذبحون بأسرهم، خلا أديمانت الذي خالف ذلك الأمر، ويلوم ليزاندر فيلوكلس قبل قتله على إفساده النفوس وإلقائه دروس قسوة على جيمع بلاد اليونان.

قال پلوتارك:[٣] «ولما قتل الأرغوسيون ١٥٠٠ من أبناء بلدهم جاء الأثنيون بضحايا التكفير لتتفضل الآلهة بتحويل قلوبهم عن مثل هذه الفكرة القاسية جدًّا.».

وللفساد نوعان: فأما الأول فيكون عند عدم مراعاة الشعب للقوانين، وأما الآخر فيكون عندما تفسده القوانين، ويكون هذا داءً عضالًا، وذلك لوجوده في الدواء نفسه.

هوامش

(١) وذلك كشرم الأنف وصلم الأذنين.

(٢) إكزينفون، التاريخ، باب ٢، فصل ٢: ٢٠–٢٢.

(٣) الآثار الخلقية، من هؤلاء الذين يديرون شئون الدولة، فصل ١٤.

الفصل الثالث عشر

عجز القوانين اليابانية

قد يفسد الاستبداد نفسه بشدة العقوبات، ولنلق نظرة على اليابان.

يعاقب بالقتل تقريبًا على جميع الجرائم[1] في اليابان؛ لأن معصية إمبراطور عظيم كعاهل اليابان جرم عظيم، وليست المسألة إصلاح المذنب، بل انتقام للأمير، وقد استنبطت هذه الأفكار من مبدأ الفدادية،[2] وقد أتت هذه الأفكار، على الخصوص، من المبدأ القائل: بما أن الإمبراطور مالك لجميع الأموال فإن جميع الجرائم تُقترف ضد مصالحه رأسًا.

ويعاقب بالقتل على الأكاذيب التي يؤتى بها أمام الحكام؛[3] أي: يضع أمر مخالف للدفاع الطبيعي.

وكل ما ليس ظاهر الجرم مطلقًا يعاقب عليه بشدة هنالك، ومن ذلك أن الرجل الذي يجازف بالمال في القمار يجازى بالقتل.

ولا جرم أن أخلاق هذا الشعب العنيد التابع هواه المقدام الغريب الأطوار، والذي يقتحم جميع المخاطر والشدائد يحل مشترعيه من قسوة قوانينهم، كما يلوح أول وهلة، ولكن أيصلح، أو يردع، بمنظر العقوبات المستمر أناس يزدرون الموت عن طبيعة ويبقرون بطونهم عن أقل هوى؟ أفلا يألفونه؟

وفي الحديث عن موضوع تربية اليابانيين قول عن وجوب معاملة الأولاد برفق لعنادهم تجاه العقوبات، وعن وجوب عدم معاملة العبيد بغلظة لدفاعهم عن أنفسهم منذ البداءة، أَوَلا يمكن أن يحكم، بعد النظر إلى الروح التي يلزم أن تسود الإدارة المنزلية، فيما يجب أن يباشر في الحكومة السياسية والمدنية؟

ويستطيع المشترع الرشيد أن يحاول رد النفوس بتلطيف للعقوبات والجوائز ملائم، وبالمبادئ الفلسفية، وبقواعد الأخلاق والدين التي تناسب تلك السجايا، وبتطبق مناسب لمبادئ الشرف، وبعقوبة الخزي، وبإمتاع سعادة مستمرة ودعة ناعمة، وإذا كان المشترع

يخشى ألا تزجر بالعقوبات الخفيفة تلك النفوس التي تعودت عدم الارتداع بغير عقوبة شديدة أمكنه أن يعمل[٤] بأسلوب خفي غير محسوس، وأن يعدل عقوبة الجريمة في أكثر الأحوال الخاصة أهلًا للعفو حتى ينتهي إلى تعديلها في جميع الأحوال.

بيد أن الاستبداد لا يعرف هذه النوابض، وهو لا يسوس بهذه الطرق، وهو يستطيع أن يسيء استعمال نفسه، وهذا كل ما يستطيع صنعه، وفي اليابان بذل الاستبداد جهدًا فصار أكثر قسوة من ذاته.

ومن النفوس من جفلوا وجعلوا أشد قسوة في كل مكان فلم تمكن قيادتهم بغير قسوة أعظم من ذلك.

وذلك هو أصل قوانين اليابان، وذلك هو روحها، غير أنه كان لها من الحمق أكثر من القوة، وقد وُفِّقت لتقويض النصرانية فيها، ولكن ما بذل من جهود فريدة دليل على عجزها، وقد ودت لو تُقيم ضابطة صالحة، فاتضح ضعفها أعظم من قبل.

ولتقرأ قصة اجتماع الإمبراطور والدِّيرو في مياكو،[٥] وليس مما يصدق عدد من خنقوا وقتلوا من قبل الأشرار هنالك، وقد اختطف الفتيات والفتيان، وقد كانوا يرون في جميع الأيام معروضين في الأماكن العامة، وذلك على غير وقت، وذلك عراة مخيطين في أكياس من كتان، وذلك لكيلا يعرفوا الأمكنة التي مروا منها، وقد سُرق كل ما أريد، وقد بقرت بطون الخيل إسقاطًا لراكبيها، وقد قلبت العربات سلبًا للسيدات، ولما قيل للهولنديين: إنهم لا يستطيعون المرور ليلًا على المحالات[٦] من غير أن يذبحوا نزلوا منها … إلخ.

وأتناول أمرًا آخر مُسرعًا، وذلك أن الإمبراطور المنهمك في الملاذ الشائنة لم يتزوج قط، وأنه عُرض لخطر الموت بلا وارث، وأن الدِّيرو أرسل إليه فتاتين باهرتي الجمال، فتزوج إحداهما عن احترام، ولكن لم يعاشرها قط، وقد بحثت مرضعة له عن أجمل فتيات الإمبراطورية فكان كل ذلك على غير جدوى، ويُعجب[٧] بابنة سلاحي فيعزم وتضع له ابنًا، وتشتاط سيدات البلاط غيظًا من تفضيله عليهن شخصًا من أصل وضيع فيخنقن الطفل، ويُخفَى هذا الجرم عن الإمبراطور لما يوجبه من سفك سيل من الدماء، ومن ثم تكون قسوة القوانين مانعة من تنفيذها، فإذا ما زاد العقاب على الحد فُضل عدمه عليه.

هوامش

(١) انظر إلى كنيفر.

(٢) الفدادية: نسبة إلى الفداد، وهو ابن الأرض الذي لا يحق له أن يخرج منها.

(٣) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٣، قسم ٢، صفحة ٤٢٨.

(٤) عدوا هذا مبدأً عمليًّا في الأحوال التي فسدت فيها النفوس بعقوبات شديدة إلى الغاية.

(٥) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها لتأسيس شركة الهند» جزء ٥، صفحة ٢.

(٦) المحالة: الخشبة التي يستقر عليها الطيانون.

(٧) المصدر نفسه.

الفصل الرابع عشر

روح سِنات رومة

وضع في قنصلية أشيليوس غلابريو وبيزون قانونًا أشيليًا[1] وقفًا للمكايد، وروى ديون[2] أن السِّنات ألزم القناصل باقتراحه؛ لأن محامي الشعب ك. كورنيليوس عزم على سن عقوبات هائلة على هذا الجرم عن ميل شديد في الشعب؛ وذلك لأن السِّنات رأى أن هذه العقوبات الشديدة تُلقى هولًا في النفوس، ولكن مع تأديتها إلى عدم وجود شخص للاتهام والتجريم بدلًا من وجود قضاة ومتهمين عند اقتراح عقوبات زهيدة.

هوامش

(١) كان يحكم على المذنبين بغرامة فلا يستطيعون أن يكونوا أعضاء في السِّنات، ولا أن يعينوا في القضاء.

(٢) ديون باب ٣٦، فصل ٢١.

الفصل الخامس عشر

العقوبات في قوانين الرومان

أجدني في صميم قواعدي عندما أتناول الرومان، وأعتقد أن العقوبات تابعة لطبيعة الحكومة عندما أبصر هذا الشعب العظيم يغير قوانين مدنية كلما غير قوانين سياسية.

وكانت القوانين الملكية، التي وضعت من أجل شعب مؤلف من فُرَّار وعبيد وقطاع طريق، بالغة الشدة، وكانت روح الجمهورية تقتضي ألا يضع الحكام العشرة هذه القوانين في ألواحهم الاثني عشر، غير أن أناسًا يبتغون الطغيان كانوا يبتعدون عن اتباع روح الجمهورية.

وتكلم تيتوس ليڤيوس[1] عن معاقبة طاغية الألبه، مسيوس سوفسيوس، الذي قضى تولوس هوستيليوس بأن يجر بكارتين فقال: إن هذا أول وآخر، نكال شاهد على نسيان الإنسانية، وقد أخطأ في هذا، فقانون الألواح الاثني عشر حافل بالأحكام القاسية جدًّا.[2]

وأحسن ما يكشف عن مقصد الحكام العشرة هو جزاء القتل الذي فرض على مؤلفي الأهاجي وعلى الشعراء، وليس من مناقب الجمهورية أن يود الشعب رؤية الأكابر مهانين، وإنما وجد أناس يريدون قلب الحرية فهالهم ما يمكن أن يذكر بروح الحرية من كتب.[3]

ويُطرد الحكام العشرة فتُنحَّى، تقريبًا، جميع القوانين التي كانت تعين العقوبات، أجل، إنها لم تُنسخ صراحة، ولكن بما أن قانون پورشيا قد حظر إعدام الروماني عادت تلك القوانين لا تطبق.

وهذا هو الزمن الذي يمكن أن يذكر به قول تيتوس ليڤيوس[4] عن الرومان: إنك لا تجد شعبًا أحب اعتدال العقوبات مثلهم.

وليُضف إلى لين العقوبات ما كان للمتهم من حق الابتعاد قبل الحكم ليُرى جيدًا أن الرومان اتبعوا تلك الروح التي قلت إنها من طبائع الجمهورية.

ووضع القوانين الكورنلية سيلا الذي خلط بين الطغيان والفوضى والحرية، ولاح أنه لم يصنع أنظمة إلا ليضع جرائم، وهكذا وصف بلفظ القتل ما لا يحصيه عد من الأفعال فوجد قتلة في كل مكان، وهو، إذا أوجب منهاجًا اتُّبع كثيرًا، ونصب أشراكًا وبذر أشواكًا وفتح هوى في طريق جميع المواطنين.

ولا تحمل قوانين سيلا كلها غير حظر النقيضين تقريبًا، وقد أضاف قيصر إليها مصادرة الأموال؛[٥] وذلك لأن الأغنياء يكونون أجرأ على اقتراف الجرائم في المنفى إذا ما احتفظوا بتراثهم.

وأقام الأباطرة حكومة عسكرية فأحسوا أنها ليست أقل هولًا تجاههم مما تجاه الرعايا، فحاولوا تلطيفها، واعتقدوا وجود ضرورة إلى ما كان للقوانين من احترام وشأن.

وقد اقترب من الملكية قليلًا، فقُسمت العقوبات إلى ثلاثة أصناف،[٦] فكانت العقوبات الخاصة بأوائل رجال الدولة[٧] على شيء من اللين، وكانت العقوبات التي تفرض على من هم من الطبقة الدنيا[٨] أشد من تلك، ثم كانت أقسى العقوبات خاصة بأحوال منحطة.[٩]

وقد أثار الفظ الأحمق مكسيمين الحكومة العسكرية التي كان عليه أن يسكنها، وقد علم السِّنات، على رواية كاپيتولين[١٠] أن بعضهم صلب وأن الآخرين عرضوا على الوحوش أو وضعوا ضمن جلود حيوانات ذُبحت حديثًا من غير نظر إلى الكرامة، فكان يريد، كما يظهر، أن يمارس النظام العسكري على منهاج يزعم أنه ينظم الأمور المدنية وفقه.

وفي كتاب «تأملات حول عظمة الرومان وانحطاطهم»[١١] كيف أن قسطنطين حول الاستبداد العسكري إلى استبداد عسكري مدني فدنا من الملكية، وفي ذلك الكتاب يمكن تعقيب مختلف الثورات في هذه الدولة، وأن يُرى كيف انتُقل فيها من الشدة إلى اللين، ومن اللين إلى عدم العقاب.

هوامش

(١) باب ١، فصل ٢٨.

(٢) تجد فيها عقوبة النار وعقوبات قائلة بالقتل في كل حال تقريبًا، وكان القتل جزاء السرقة ... إلخ.

(٣) كان سيلا مشبعًا من مثل روح الحكام العشرة فزاد مثلهم ما يفرض من عقوبات على أصحاب الأهاجي.

(٤) باب ١، فصل ٢٨.

(٥) Pœnas facinorum auxit, cum locupletes eo facilius scelere se obligarent سويتون In Julio Cœsare فصل ٦٢. Quod integris patrimoniis exularent.

(٦) انظر إلى القانون ٣:٥ Legis, ad legam Cornel. De sicariis وإلى قوانين كثيرة أخرى، وإلى المجموعة والمدونة.

(٧) Sublimiores.

(٨) Medios.

(٩) Infimos. L. 3, legis, ad leg. Cornel. De sicariis.

(١٠) فصل ٨، Jul. Cap., Maximini duo.

(١١) فصل ١٧.

الفصل السادس عشر

موافقة العقوبات العادلة للجُرم

يجب أن يكون انسجام بين العقوبات؛ وذلك لأن من الضروري أن يجتنب الجرم الأكبر أكثر من اجتناب الأصغر، وأن يجتنب الذي يهاجم المجتمع أكثر من الذي يؤذيه قليلًا.

«أثار دجال،[١] كان يدعي أنه قسطنطين دوكاس، فتنة كبيرة في القسطنطينية، فقبض عليه وحكم بجلده، ولكن بما أنه اتهم أناسًا من ذوي الوجاهة فإنه حكم عليه بالحرق كمفتر.»، ومن الغرابة أن تقدر العقوبات هكذا بين جرم الاعتداء على ولي الأمر وجرم الافتراء.

ويُذكِّر هذا بكلمة لملك إنكلترة شارل الثاني، فقد رأى وهو مار رجلًا مشهرًا على عمود فسأل عن سبب وجوده هنالك، فقيل له: «ذلك لأنه هجا وزراءك يا مولاي.»، فقال الملك: «يا له من أحمق كبير! لماذا لم يكتب هجاءه ضدي؟ كان لا يُصنع به شيء لو فعل هذا.».

«وقد ائتمر سبعون رجلًا بالإمبراطور باسيل،[٢] فأمر بجلدهم، فشُيِّط شعرهم وغفارهم،[٣] وأمسكه من الزنار أيل، فاستل رجل من حاشيته سيفه وقطع زناره وأنقذه، فأمر بقطع رأسه؛ لأنه استل سيفه عليه كما قال.»، فمن ذا الذي يخطر بباله صدور هذين الحكمين في عهد الأمير نفسه؟

ومن أسوأ ما يقع بيننا أن تفرض العقوبة نفسها على من يقطع طريقًا ومن يسرق مع القتل، فمن الواضح وجوب جعل فرق في العقوبة باسم السلامة العامة.

وفي الصين يُقطع قساة اللصوص إربًا إربًا،[٤] وأما الآخرون فلا يصنع بهم هذا، ويسفر هذا الفرق عن أنه يسرق هنالك، ولكن من غير قتل.

وفي روسية، حيث عقوبة اللصوص والقتلة واحدة، يقتل دائمًا،[٥] فالأموات لا يحدثون بشيء كما يقال فيها.

وإذا كان لا يوجد فرق في العقوبة وجب وضعه في أمل العفو، ولا يقتل في إنكلترة مطلقًا؛ وذلك لأنه يمكن السارقين فيها أن يأملوا، دون القتلة، في النقل إلى المستعمرات.

وأوامر العفو من نوابض الحكومات المعتدلة، فسلطة الأمير في العفو إذا ما نفذت بحكمة أتت بأروع النتائج، وتحرم الحكومة المستبدة هذه الفوائد بمبدئها الذي لا يعفو ولا يُعفَى عنه مطلقًا.

هوامش

(١) تاريخ بطرك القسطنطينية: نيقفور.

(٢) تاريخ نيقفور.

(٣) الغفار: شعر كالزغب يكون على العنق واللحيين والقفا ونحو ذلك.

(٤) دوهالد جزء ١، صفحة ٦.

(٥) «حال روسية الحاضر» لبري.

الفصل السابع عشر

التعذيب أو استنطاق المجرمين بالعَذْراء[١]

اضطرت القوانين إلى افتراض الناس أطيب مما هم عليه؛ لأنهم خبثاء، وهكذا تكفي شهادة شاهدين للعقاب على جميع الجرائم، ويصدقهما القانون كما لو كانوا ينطقون بلسان الحقيقة، وكذلك يحكم بأن كل ولد حمل به في أثناء الزواج شرعي، فالقانون يثق بالأم كما لو كانت الطهر بعينه، غير أن استنطاق المجرمين بالعذراء ليس حالًا قسريًّا كذينك، واليوم نرى أمة[٢] بالغة التمدن تنبذ ذلك من غير محذور، فليس هذا التعذيب ضروريًّا بطبيعته إذن.[٣]

وكثير من ذوي البراعة والعبقرية كتبوا ضد هذه الطريقة، فلا أجرؤ على الكلام بعدهم، وإنما أقول: إن من الممكن أن تلائم الحكومات المستبدة حيث جميع ما يُوحي بالخوف يدخل ضمن نوابض الحكومة، وأقول: إن العبيد لدى الأغارقة ولدى الرومان … ولكنني أسمع صوت الطبيعة الذي يصرخ ضدي.

هوامش

(١) العذراء: شيء من حديد يعذب به الإنسان لإقرار بأمر أو نحوه.

(٢) الأمة الإنكليزية.

(٣) كان أهل أثينة لا يستنطقون بالعذراء (ليزياس Orat. In Argorat) إلا في جرم الاعتداء على ولي الأمر، وكان التعذيب يقع بعد الحكم بثلاثين يومًا (كوريوس فورتوناتوس، باب ٢ Rhetor. scol) وكان لا يوجد تعذيب إعدادي، وأما الرومان فكان القانون ٣ و٤ ad leg. Juliam majest (المجموعة، جزء ٩، باب ٨) يرى في الحسب

والشرف ومهنة المليشيا واقيًا من التعذيب عندهم، ما لم يكن ذلك نتيجة اعتداء على ولي الأمر، انظر إلى القيود التي تفرضها قوانين الفزيغوث في هذا السبيل.

الفصل الثامن عشر

العقوبات النقدية والعقوبات البدنية

لم يقل آباؤنا الجرمان بغير العقوبات النقدية، فقد كان هؤلاء المقاتلون الأحرار يقدرون أنه لا ينبغي أن يُراق دمهم إلا حاملين أسلحتهم، وعلى العكس ينبذ اليابانيون[١] ضروب العقوبات هذه متعللين بأن الأغنياء يتجنبون العقاب بذلك، ولكن ألا يخاف الأغنياء أن يخسروا أموالهم، أَوَلا يمكن أن تكون العقوبات النقدية على نسبة الثروات؟ وأخيرًا أَوَلا تمكن إضافة العار إلى هذه العقوبات؟

يتخذ المشترع الصالح طريقًا وسطًا فلا يضع عقوبات نقدية، ولا يفرض عقوبات بدنية في كل حال.

هوامش

(١) انظر إلى كنپفر.

الفصل التاسع عشر

قانون القصاص

تُحب الدول المستبدة ما كان بسيطًا من القوانين، فتستعمل قانون القصاص[1] كثيرًا، وتتخذه الدول المعتدلة أحيانًا، ولكن مع الفارق القائل: إن الأولى تمارسه ممارسة وثيقة، وإن الأخرى تعدله على الدوام تقريبًا.

ولا يقول قانون الألواح الاثني عشر بغير أمرين منه، وذلك أنه لا يحكم بالقصاص إلا عندما يعجز عن تسكين المشتكي،[2] ويمكن أن يعوض من الضرر[3] بعد الحكم، فيحول العقاب البدني إلى عقاب نقدي.[4]

هوامش

(١) ذلك ما اشترعه القرآن، انظر إلى سورة البقرة.

(٢) Si membrum rupit, ni cum eo pacit, talio esto أولوجل، باب ٢٠، فصل ١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر إلى قانون الفزيغوث أيضًا، جزء ٦، باب ٤: ٣ و٥.

الفصل العشرون

معاقبة الآباء من أجل أبنائهم

يعاقب الآباء في الصين عن خطيئات أبنائهم، والأمر كذلك في البيرو،[١] وقد اقتبس هذا من المبادئ المستبدة أيضًا.

ومن العبث أن قيل: إن الأب يجازى في الصين؛ لأنه لم يستعمل سلطانه الأبوي الذي أقرته الطبيعة وزادته القوانين فيها، وهذا ما يفترض في كل وقت عدم وجود شرف لدى الصينيين مطلقًا، والآباء بيننا إذا ما حكم على أبنائهم بالعقاب البدني، والأبناء[٢] بيننا إذا أصاب آباءهم هذا النصيب نفسه، نالهم أيضًا خزي كالذي ينالهم في الصين بضياع الحياة.

هوامش

(١) انظر إلى تاريخ حروب الإسپان الأهلية لغارسيلاسو.

(٢) قال أفلاطون بوجوب امتداحهم لعدم مشابهتهم آباءهم، باب ٩ من «القوانين».

الفصل الحادي والعشرون

رأفة الأمير

الرأفة صفة الملوك المميزة، وهي أقل لزومًا في الجمهورية حيث الفضيلة مبدأ، وهي أقل استعمالًا في الدولة المستبدة حيث يسود الخوف، وذلك لوجوب ردع أكابر الدولة بأمثلة الشدة، وهي أكثر لزومًا في الملكيات حيث يحكم بالشرف الذي يستلزم، في الغالب، ما ينهى عنه القانون، ويعدل زوال الحظوة فرض العقوبة فيها، وتُعد حتى شكليات الأحكام من العقوبات فيها، وذلك أن الخزي هنالك يأتي من جميع الجهات تكوينًا لأنواع خاصة من العقاب.

وتبلغ مجازاة الأكابر فيها من القسوة بزوال الخطوة وزوال ثروتهم ومنزلتهم وعاداتهم وملاذهم زوالًا خياليًّا ما يكون استعمال الشدة معه نحوهم غير ذي طائل، والشدة لا تؤدي إلى غير نزعها من الرعايا ما يحملونه من حب للأمير وما يحملونه من احترام للمناصب.

وكما أن عدم استقرار الأكابر من طبيعة الحكومة المستبدة فإن سلامتهم من طبيعة الملكية.

وللملوك من الكسب العظيم بالرأفة، ولهم من الحب البالغ الذي يعقبها، ولهم من المجد الكبير الذي ينالونه بها، ما تكون لهم معه سعادة دائمة تقريبًا في فرصة ممارستها، وهذا ما يكاد يمكن كل حين في بلادنا.

وقد ينازعون بعض فروع السلطان، ولا يكادون ينازعون السلطان كله مطلقًا، وإذا كانوا يجاهدون في سبيل التاج أحيانًا فإنهم لا يجاهدون في سبيل الحياة أبدًا.

ولكنه يقال: متى يجب العقاب؟ ومتى يجب العفو؟ هذا أمر يحس أحسن من أن يوصف، فمتى كان للرأفة أخطار بدت هذه الأخطار واضحة جدًّا، والرأفة تماز بسهولة من ذلك الضعف الذي يسوق الأمير إلى الزهد في العقاب، وإلى العجز عنه أيضًا.

وعزم القيصر موريس[1] على عدم سفك دم رعاياه مطلقًا، وكان أنستاس[2] لا يعاقب على الجرائم مطلقًا، وأقسم إسحق الملك أنه لا يأمر بقتل أحد في عهده، وقد نسي قياصرة الروم أن حملهم السيف لم يكن عبثًا.

هوامش

(١) التاريخ لإيفاغر.
(٢) نبذة عن سويداس في قسطنطين بورفيروجنيت.

الباب السابع

نتائج مختلف المبادئ للحكومات الثلاث من حيث القوانين المقيدة للترف، ومن حيث الكمالي وحال النساء

الفصل الأول

الكمالي

يكون الكمالي بنسبة تفاوت الثروات، وإذا كانت الثروات في الدولة مقسومة على التساوي فإنه لا يكون للكمالي مكان فيها مطلقًا؛ وذلك لأنه لا يقوم على غير الرفاهية التي تنال بعمل الآخرين.

وإذا ما أريد بقاء الثروات متساوية وجب ألا يمنح القانون كل واحد غير الكفاف، وإذا ما جاوز الإنسان ذلك أنفق بعض الناس وكسب آخرون وقام التفاوت.

وإذا افترض الكفاف مساويًا لمبلغ معين فإن كمالي من ليس عندهم غير الضروري يساوي صفرًا، وإن من يكون عنده الضعف يكون لديه من الكمالي ما يساوي واحدًا، وإن من يكون عنده ضعف مال هذا الأخير يكون لديه من الكمالي ما يساوي ثلاثًا، وإن من يكون عنده ضعف أيضًا يكون عنده من الكمالي ما يساوي سبعًا؛ أي: إنه يفترض كون مال الفرد التالي ضعف مال السابق دائمًا، وكون الكمالي يزيد بمقدار الضعف مع زيادة وحدة واحدة على النسبة الآتية وهي: ١، ٣، ٧، ١٥، ٣١، ٦٣، ١٢٧.

وكان يمكن حساب الكمالي بدقة في جمهورية أفلاطون،[١] فقد كان يوجد فيها أربعة أنواع من التعداد المقرر، فالتعداد الأول كان الحد الذي ينتهي فيه الفقر، وكان التعداد الثاني مضاعفًا، وكان التعداد الثالث ثلاثة أضعاف الأول، وكان التعداد الرابع أربعة أضعفاف الأول، وكان الكمالي في التعداد الأول يساوي صفرًا، وكان يساوي واحدًا في التعداد الثاني، واثنين في التعداد الثالث، وثلاثة في التعداد الرابع، وهكذا يتبع النسبة الحسابية.

وإذا ما نظر إلى الكمالي في مختلف الأمم؛ أي: في كل واحدة منها بالنسبة إلى الأخرى، وجد في كل دولة على نسبة مركبة من تفاوت الثروات بين أبناء الوطن وتفاوت الثروات في

مختلف الدول، ومن ذلك أن الثروات في پولونية متفاوتة إلى الغاية، غير أن فقر المجموع يحول دون وجود كمالي فيها بنسبة ما منه في دولة أغنى منه.

ويكون الكمالي أيضًا، على نسبة اتساع المدن، ولا سيما العاصمة، وذلك على نسبة مركبة من ثروات الدولة، وتفاوت ثروات الأفراد وعدد من الناس يُجمعون في بعض الأماكن.

وكلما وجد أناس ما تعاظموا وشعروا بنشوء ميل فيهم إلى الاشتهار بأمور صغيرة،[٢] وإذا كان عددهم من الضخامة ما لا يعرف معه بعضهم بعضًا زاد ميلهم إلى التفرد عن زيادة أمل في النجاح، وينعم الكمالي بهذا الأمل، وكل يتخذ من سمات الشرف ما يسبق لديه، ولكن الجميع يصبح متساويًا عن رغبة في التفرد فلا يمتاز أحد من أحد بعدئذ؛ أي: بما أن الجميع يريد أن يكون موضع الأبصار فإنه لا يلاحظ أحد.

وينشأ عن جميع ذلك ضيق عام، وذلك أن الذين يبرعون في مهنة يضعون الثمن الذي يريدون أجرًا لهم، ويقتدي ذوو المواهب الصغرى بهذا المثال، فلا يكون هنالك انسجام بين الاحتياجات والوسائل، وإذا ما اضطررت إلى المرافعة كان من الضروري أن أقدر على دفع أجرة إلى محامٍ، وإذا كنت مريضًا وجب أن أستطيع الحصول على طبيب.

ومن الناس من رأوا أن جمع أناس كثيرين في عاصمة يؤدي إلى نقص التجارة؛ وذلك لأن بعض الناس يعود غير بعيد من بعض، ولا أعتقد هذا، فالناس يزيدون رغائب واحتياجات وأهواء إذا كانوا معًا.

هوامش

(١) كان التعداد الأول هو النصيب الوراثي في الأرضين، وكان أفلاطون راغبًا عن تمليك أكثر من ثلاثة أضعاف النصيب الوراثي في الأموال الأخرى، انظر إلى «قوانينه»، باب ٤.

(٢) قال مؤلف «قصة النحل»، جزء ١، صفحة ١٣٣: إن الإنسان في إحدى المدن الكبيرة يلبس فوق ما تقتضيه حاله، ليزيد احترام الجمهور له، فهذه اللذة للنفس الضعيفة تكون من العظم ما يعدل جميع رغائبها.

الفصل الثاني

القوانين المقيدة للترف في الديموقراطية

قلت: إنه لا يمكن أن يوجد كمالي في الجمهوريات حيث تكون الثروات مقسمة على التساوي، وبما أن هذه المساواة في التقسيم أفضل ما في الجمهورية، كما رُئي في الباب[1] الخامس، فإن الجمهورية تزيد كمالًا كلما قل الكمالي فيها، ولا عهد للرومان الأولين، ولا للإسپارطيين، بالكمالي، وفي الجمهوريات، حيث المساواة غير مفقودة تمامًا، تجعل روح التجارة والعمل والفضيلة كل واحد قادرًا راغبًا أن يعيش من ماله الخاص، وهذا ما يؤدي إلى قلة الكمالي.

وإن ما يطلب مع الإصرار في بعض الجمهوريات من وضع قوانين حول تقسيم الحقول مجددًا يعد نافعًا بطبيعته، وهي لا تكون خطيرة إلا كعمل مفاجئ، وذلك أنها تنزع ثروات بعض الناس بغتة وتزيد ثروات أناس آخرين؛ فتحدث ثورة في كل أسرة، وتؤدي إلى ثورة عامة في الدولة لا ريب.

وكلما استقر الكمالي بالجمهورية تحولت النفس نحو المصلحة الخاصة، وأما الرجال الذين لا يحتاجون إلى غير الضروري فلا يبقى ما يرغبون فيه سوى مجد الوطن والمجد الخاص، ولكن النفس التي أفسدها الكمالي ذات رغائب كثيرة، وهي لا تلبث أن تصبح عدو القوانين التي تزعجها، وما بدأت حامية ريج تعرفه من الكمالي حفزها إلى ذبح الأهلين.

وعندما فسد الرومان اتسعت شهواتهم، ويمكن تقدير ذلك مما وضعوه ثمنًا للأشياء، ومن ذلك أن دن خمر فالرن[2] كان يباع بمئة دينار روماني، وأن ثمن برميل لحم البنطش المملح أربعمئة دينار، وأن ثمن الطاهي الماهر أربعة تلنتات، وأنه لا ثمن للخدم، وإذا ما أقبل جميع الناس على الملاذ بصولة[3] شاملة فماذا تصبح الفضيلة؟

هوامش

(١) الفصل الثالث والرابع.

(٢) نبذة من الباب ٣٦ لديودرس، نقلها كونستانس بورفيروجينت، «مقتطف من الفضائل والرذائل».

(٣) Cum maximus omnium impetus ad luxurian esset، المصدر نفسه.

الفصل الثالث

القوانين المقيدة للترف في الأريستوقراطية

للأريستوقراطية السيئة التكوين آفة كون الثروات فيها قبضة الأشراف وكونه لا ينبغي لهم أن ينفقوا، فيجب أن يقصى عنها الكمالي المنافي لروح الاعتدال، إذن، لا يوجد فيها غير أناس فقراء جدًّا فلا يستطيعون أن ينالوا، وغير أناس أغنياء جدًّا فلا يستطيعون أن ينفقوا.

والقوانين في البندقية تحمل الأشراف على الاعتدال، وقد بلغ هؤلاء من تعود الادخار ما لا تجد فيها غير الدواعر مَن يمكنه دفع نقد إليهم، ويُنتفع بتلك الوسيلة لحفظ الصناعة فيها، وأكثر النساء بؤسًا هن اللائي ينفقن فيها بلا خطر على حين يقضي ممولوهن أشد حياة الناس غموضًا.

وكان يوجد في جمهوريات اليونان الصالحة نظم تثير العجب من هذه الجهة، وذلك أن الأغنياء كانوا يستعملون فيها نقودهم في الأعياد وإجواق الموسيقا وفي العربات وخيل السباق والمناصب المرهقة، ولذا كانت الثروات فيها ثقيلة ثقل الفقر.

الفصل الرابع

القوانين المقيدة للترف في الملكيات

قال تاسيت:[1] «إن السويون، القوم الجرمان، يمجدون الثروات، وهذا ما يوجب عيشهم تحت ظل حكومة فرد.»، وهذا يعني أن الكمالي خاص بالملكيات خلافًا للعادة، ولا ضرورة إلى وضع قوانين مقيدة للترف فيها.

وبما أن من مقتضيات نظام الملكيات أن يتفاوت تقسيم الثروات فإن من الضروري أن تنطوي الملكيات على كمالي، وإذا كان الأغنياء لا ينفقون كثيرًا فيها مات الفقراء جوعًا، حتى إنه يجب على الأغنياء أن ينفقوا فيها على نسبة تفاوت الثروات، ويزيد الكمالي فيها على هذه النسبة كما قلنا، ولم تزد الثروات الخاصة فيها إلا لأنها نزعت الحاجي من قسم من أبناء الوطن فوجب إعادته إليهم.

وهكذا يجب لبقاء الدولة الملكية أن يزداد الكمالي ذاهبًا من الزارع إلى الصانع فإلى التاجر فإلى الأشراف فإلى الحكام فإلى كبراء السنيورات فإلى أهم الجباة فإلى الأمراء، وإلا هلك الجميع.

وقد اقتُرح في رومة إصلاح الأخلاق وتقويم كمالي النساء في عهد أغسطس، وذلك في السِّنات المؤلف من حكام متزنين ومن فقهاء ومن رجال مشبعين من مبدأ الأزمنة الأولى، ومن الطريف أن يُرى في ديون[2] دهاؤه في الاحتراز من مطاليب هؤلاء الأعضاء المزعجة، ووجه الطرافة أن كان يقيم ملكية ويحل جمهورية.

وفي عهد طيبريوس اقترح نظار الأبنية والملاعب في السِّنات إعادة القوانين المقيدة للترف،[3] فاعترض هذا الأمير الذي هو من ذوي البصائر بقوله: «لا تستطيع الدولة أن تبقى حيث الوضع الذي عليه الأمور، وكيف تستطيع رومة أن تعيش؟ وكيف تستطيع الولايات أن تعيش؟ كان لدينا زهد عندما كنا أهل مدينة واحدة، واليوم نستهلك ثروات

جميع العالم، ويعمل السادة والعبيد في سبيلنا.»، وهكذا كان يرى جيدًا أن القوانين المقيدة للترف عادت غير ضرورية.

ولما اقترح في عهد الإمبراطور نفسه على السِّنات أن يُحظر على الحكام جلب نسائهم إلى الولايات لما يأتون به من الفساد إليها رفض ذلك، ومما قيل: «إن مثل قسوة القدماء تبدلت إلى ما يكون العيش به أنعم وأطيب.»[٤] فقد شعر بضرورة أخلاق أخر.

والكمالي، إذن، أمر ضروري في الدول الملكية، وكذلك في الدول المستبدة، والكمالي في الأولى هو استعمال ما يملك عن حرية، وهو في الثانية سوء استعمال ما ينال من المتع عن عبودية، والواقع أن السيد إذا ما اختار عبدًا له ليجور على عبيده الآخرين لم يجد ذلك العبد، المرتاب مما في الغد من طالع كل يوم، سعادة غير إرواء زهو كل يوم ورغائبه وشهواته.

ويسفر ذلك كله عن فكرة واحدة، وهي أن الجمهوريات تنتهي بالكمالي، وأن الملكيات تنتهي بالفقر.[٥]

هوامش

(١) De moribus Germanorum، فصل ٤٤.

(٢) ديون كاسيوس، باب ٥٤، فصل ١٦.

(٣) تاسيت، حوليات، باب ٣، فصل ٣٤.

(٤) Multa duritiei veterum melius et lactius mutata تاسيت، حوليات، باب ٣، فصل ٣٤.

(٥) Opulentia paritura mox egestatem فلوروس، باب ٣، فصل ١٢.

الفصل الخامس

في أي الأحوال تكون القوانين المقيدة للترف مفيدة في الملكية

وُضعت في أرغونة في وسط القرن الثالث عشر قوانين مقيدة للترف عن روح الجمهورية أو عن أحوال خاصة، ومن ذلك أن جاك الأول أمر بألا يمكن الملك، ولا أحدًا من رعيته، أكل أكثر من نوعي لحم في كل وجبة على أن يعد كل نوع على طريقة واحدة، وذلك ما لم يكن لحم قنيصة ذبحها الطاعم بنفسه.[1]

وكذلك في أيامنا وضعت في إسوج قوانين مقيدة للترف، غير أن لها هدفًا يختلف عن قوانين أرغونة.

ويمكن الدولة أن تضع قوانين مقيدة للترف عن هدف إلى زهد مطلق، وهذه هي روح القوانين المقيدة للترف في الجمهوريات، وتدل طبيعة الأمر على أن هذا هو غرض قوانين أرغونة.

ويمكن أن يكون الزهد النسبي هدف القوانين المقيدة للترف، وذلك أن الدولة تمنع الاستيراد منعًا باتًّا عندما تشعر بأن السلع الأجنبية بالغة من ارتفاع الثمن ما يستلزم إصدار سلعها ورمانها احتياجاتها من هذه أكثر من قبل وعدم قضاء هذه الحاجات من تلك، وهذه هي روح القوانين التي سنت في إسوج[2] في أيامنا، وهذه هي القوانين المقيدة للترف والملائمة وحدها للملكيات.

ومجمل القول أن الدولة كلما كانت فقيرة خربت بكماليها النسبي، ومن ثم زاد اضطرارها إلى قوانين مقيدة للترف نسبية، وأن الدولة كلما كانت غنية أغناها كماليها النسبي فوجب احترازها من وضع القوانين النسبية المقيدة للترف، وسنوضح هذا بأحسن مما تقدم في بابنا عن التجارة،[3] ولا نعالج هنا غير الكمالي المطلق.

هوامش

(١) نظام جاك الأول لسنة ١٢٣٤، المادة ٦ في Marca Hispanica، صفحة ١٤٢٩.
(٢) حظرت فيها الخمر الفاخرة وغيرها من السلع الثمينة.
(٣) انظر إلى الفصل ٢٠ من الباب ٢٠.

الفصل السادس

الكمالي في الصين

من الأسباب الخاصة ما يستلزم قوانين مقيدة للترف في بعض الدول، ويمكن الشعب أن يصبح كثير العدد بفعل الإقليم، ويمكن، من ناحية أخرى، أن تكون وسائل عيشه من عدم الثبات ما يطيب معه تعاطيه زراعة الأرضين، والكمالي خطر في هذه الدول، ويجب أن تكون القوانين المقيدة للترف شديدة فيها، وهكذا يجب، ليعرف هل يشجع الكمالي أو يُلغَى، أن يلقي النظر إلى الصلة بين عدد الشعب وسهولة تموينه، ومن ذلك أن الأرض في إنكلترة تغل من الحب أكثر مما تتطلبه تغذية من يزرعون الأطيان وينتجون الثياب، ولذا يمكن أن تكون فيها صناعات طائشة، ومن ثم كمالي، وفي فرنسة تنبت الأرض من البر ما يكفي لغذاء الفلاحين وغذاء من يستخدمون في المصانع، ثم إن التجارة مع الأجانب قد تحول إلى أشياء طائشة كثيرًا من الأشياء الضرورية ما لا ينبغي أن يُخشى الكمالي معه مطلقًا.

وعلى العكس يبلغ النساء في الصين من كثرة الأولاد والنوع البشري من كثرة التناسل ما لا تكاد الأرضون معه تكفي لإعاشة الأهلين مهما زرعت، ولذا يكون الكمالي مضرًّا فيها وتكون روح العمل والاقتصاد واجبة فيها وجوبها في أية جمهورية كانت،[1] فيجب فيها أن يرتبط في الصناعات الضرورية وأن تجتنب صناعات الملاذ.

تلك هي روح مراسيم أباطرة الصين الجميلة، ومن قول إمبراطور من آل تانغ:[2] «إن من مبادئ قدمائنا أنه إذا وجد رجل لا يحرث وامرأة لا تغزل قاسى أناس في الإمبراطورية ألم البرد والجوع …»، وقد استند إلى هذا المبدأ فأمر بهدم ما لا يحصيه عد من الأديار البرونزية.

ويُؤتى من أحد المناجم بحجارة ثمينة إلى العاهل الثالث من الأسرة الحادية والعشرين[3] فيأمر بإغلاقه راغبًا عن إتعاب شعبه في العمل من أجل شيء لا يمكن أن يغذيه ولا أن يلبسه.

قال كياڤنتي:[4] «بلغ كمالينا من الضخامة ما يُزين الشعب معه بالوشاء أحذية الفتيان والفتيات التي يضطر إلى بيعها.»، رجال كثير يعملون لصنع ثياب لواحد، أهذا دليل على عدم وجود أناس كثيرين تعوزهم الثياب؟ أربعة رجال يأكلون غلة الأرضين في مقابل زارع، أهذا دليل على عدم وجود أناس تعوزهم الأغذية؟

هوامش

(١) وقف الكمالي فيها كل حين.
(٢) ذلك ما ورد في مرسوم نقله الأب دوهالد، جزء ٢، صفحة ٤٩٧.
(٣) تاريخ الصين، الأسرة الحادية والعشرون، في كتاب الأب دوهالد، جزء ١.
(٤) كما جاء في خطبة رواها الأب دوهالد، جزء ٢، صفحة ٤١٨.

الفصل السابع

النتيجة المقدرة للكمالي في الصين

يرى في الصين تعاقب اثنتين وعشرين أسرة مالكة؛ أي: إن الصين عانت اثنتين وعشرين ثورة عامة، عدا ما لا يُحصى من الثورات الخاصة, وقد دام عهد الأسر الثلاث الأولى طويلًا، وذلك لرشدهم في الحكم، ولأن الإمبراطورية كانت أقل اتساعًا مما اتفق لها بعدئذ، غير أن من الممكن أن يقال، على العموم، إن جميع هذه الأسر كانت ذات بداءة حسنة تقريبًا، فالفضيلة واليقظة والحذر أمور ضرورية للصين، وهي مما وجد في بداءة الأسر، وهي مما افتقر إليه في نهايتها، والواقع أن من الطبيعي أن يحافظ الأباطرة الذين نشئوا في شدائد الحروب، والذين خلعوا أسرة مالكة غارقة في الملاذ، على الفضيلة التي اختبروا فائدتها الكبيرة، وأن يخافوا الشهوات التي أبصروا شؤمها العظيم، ولكن عهد هؤلاء الأمراء الثلاثة أو الأربعة بعد أن انقضى استحوذ الفساد والكمالي والفراغ على خلفهم، فانزوى هؤلاء الخلف في القصر وضعفت نفوسهم، وقصرت حياتهم ومالت أسرتهم إلى الزوال، ويسمو الأكابر ويعتمد على الخصيان ولا يرفع على العرش غير الصبيان، ويغدو القصر عدو الدولة، والكسالى الذين يسكنونه يضعضعون من يعملون، ويقتل العاهل أو يقوض من قبل غاصب يؤسس أسرة مالكة، فيسير خلفه الثالث أو الرابع إلى القصر عينه لينزوي فيه أيضًا.

الفصل الثامن

الزهد العام

يبلغ ما يسفر عنه ضياع الفضيلة في النساء من النقائص الكثيرة، ومن الفساد الكبير في نفوسهن ومن زلل كثير غيرهن، ما يمكن أن يعد الزهد العام معه آخر بؤس في الدولة الشعبية وما يبصر معه تغيير في النظام يقينًا.

ولذلك طلب المشترعون الصالحون من النساء أن يكن على شيء من اتزان الأخلاق، وهم لم يحكموا في جمهورياتهم على الرذيلة فقط، بل على ظاهرها أيضًا، وهم قد أبطلوا حتى الدلال المؤدي إلى البطالة التي تُفسد به النساء قبل أن يفسدن، والتي تجعل لجميع الترهات ثمنًا وتخفض ما هو عظيم، والتي توجب ألا يسار على غير ما يبغي النساء توكيده من مثل الهزوء.

الفصل التاسع

حال النساء في مختلف الحكومات

اعتدال النساء قليل في الملكيات؛ وذلك لأن فرق المراتب ينادي بهن إلى البلاط، فينلن فيه من روح الحرية ما يسمح به وحده لهن تقريبًا، وكل ينتفع برضاهن وأهوائهن وصولًا إلى زيادة نصيبه، وبما أن ضعفهن لا يوجب فيهن زهوًا، بل لغوًا، فإن الكمالي يسود هنالك معهن على الدوام.

ولا يدخل النساء الكمالى إلى الدول المستبدة مطلقًا، ولكنهن غرض للكمالى بأنفسهن، وعليهن أن يكن إماء إلى الغاية، وكل يتبع روح الحكومة، ويحمل إلى منزله ما هو مستقر خارجه، وبما أن القوانين شديدة فيها وتنفذ حالًا فإنه يُخشى أن تؤدي حرية النساء إلى عمل في ذلك، ولا تكون من غير نتائج منافراتهن وقلة رصانتهن ومكارههن وميولهن وغيرتهن وفتنهن؛ أي: هذه الصناعة التي تكون لدى صغار النفوس لإغراء كبارها.

ثم بما ان الأمراء في هذه الدول يستخفون بالطبيعة البشرية فإنه يكون لهم نساء كثير، ويكون لديهم ألف سبب لاحتباسهن.

وفي الجمهوريات يكون النساء حرات بالقوانين خاضعات للعادات، وفي الجمهوريات يُقضَى الكمالي مع الفساد والنقائص.

وفي المدن اليونانية حيث كانت الحياة غير تابعة للدين القائل: إن طهارة الأخلاق جزء من الفضيلة حتى لدى الرجال، وفي المدن اليونانية حيث كانت تسود نقيصة عمياء سيادة جامحة، وحيث لم يكن للغرام غير شكل واحد لا يُجرأ على ذكره فتنزوي الصداقة الوحيدة في الزواج،[1] كانت فضيلة النساء وبساطتهن وعفتهن بالغة درجة لم ير معها، قط، شعب ذو ضابطة أحسن مما لدى أولئك القوم من هذه الناحية.[2]

هوامش

(١) قال پلوتارك: إنه لا نصيب للنساء في الغرام الحقيقي هنالك، «الآثار الخلقية»، رسالة «الغرام»، صفحة ٦٠٠، وقد تكلم كعصره، انظر إلى المحاورة المسماة «هيرون» لإكزينوفون.

(٢) كان يوجد في أثينة حاكم خاص لرقابة سلوك النساء.

الفصل العاشر

المحكمة الأهلية لدى الرومان

لم يكن لدى الرومان، كما عند اليونان، حكام خاصون لرقابة سلوك النساء، ولم يكن للرقباء نظارة عليهن كما على بقية الجمهورية، وقد قام نظام المحكمة الأهلية[1] مقام القضاء الذي أقيم عند الأغارقة.[2]

وكان الزوج يجمع أقرباء المرأة ويحكم في أمرها أمامهم،[3] وكانت هذه المحكمة تحفظ الأخلاق في الجمهورية، وكذلك كانت هذه الأخلاق تحفظ هذه المحكمة، وكان على هذه المحكمة أن تقضي في أمر انتهاك الأخلاق فضلًا عن أمر انتهاك القوانين، والواقع أنه لا بد من الأخلاق للحكم في أمر انتهاكها.

وكانت عقوبات هذه المحكمة مرادية، وكان هذا أمرها فعلًا؛ وذلك لأن كل ما هو خاص بالأخلاق وكل ما هو خاص بقواعد الحشمة لا يمكن احتواؤه في مجموعة قوانين، وإذا سهل تنظيم ما يكون الإنسان مدينًا به للآخرين فإن من الصعب اشتمال ذلك على ما يكون الإنسان مدينًا به لنفسه.

وكانت المحكمة الأهلية ترقب سلوك النساء العام، ولكنه كان يوجد جرم خاضع للاتهام العام فضلًا عن تأديب تلك المحكمة، وذلك الجرم هو زنا الأزواج؛ وذلك لأن انتهاك الأخلاق العظيم في الجمهورية هذا يهم الحكومة، ولأن دعارة المرأة يمكن أن تثير ارتيابًا حول فساد الزوج، ثم لأنه يُخشى أن يود ذوو الشرف إخفاء هذا الجرم كالعقاب عليه وجهله كالانتقام عنه.

هوامش

(١) أنشأ رومولوس هذه المحكمة كما هو ظاهر من دني داليكارناس، جزء ٢، صفحة ٩٦.

(٢) انظر إلى تيتوس ليڤيوس، باب ٣٩، حول استخدام هذه المحكمة حين مؤامرة الأعياد الباخوسية، فقد عد من المؤامرات ضد الجمهورية مجامع تفسد فيها أخلاق النساء والشباب.

(٣) يظهر من دني داليكارناس، باب ٢، أن الزوج كان، وفق نظام رومولوس، يحكم وحده في الأحوال العادية أمام أقرباء المرأة، وأنه كان يحكم في أمرها في الجرائم الكبرى مع خمسة منهم، وكذلك كان أولبيان، في الباب ٦:٩، ١٢، ١٣، يميز الجرائم الكبرى في أحكام الأخلاق من التي هي أقل خطرًا، mores graviores, mores leviores.

الفصل الحادي عشر

كيف تبدلت النظم في رومة مع الحكومة

كما أن المحكمة الأهلية تفترض أخلاقًا كان الاتهام العام يفترضها كذلك، فسقط الأمران مع الأخلاق وانتهيا مع الجمهورية.[١]

وما كان من إقامة مسائل دائمة؛ أي: تقسيم القضاء بين القضاة، ومن دخول العادة القائلة بالتدريج أن يقضي هؤلاء بأنفسهم[٢] في جميع الدعاوى، أضعف استخدام المحكمة الأهلية، وهذا ما ظهر من حيرة المؤرخين الذين يعدون من الأمور الغريبة، ومن تجديد للعادة القديمة، ما حمل طيبريوس على إصداره من الأحكام بواسطة هذه المحكمة.

وما كان من إقامة الملكية ومن تبدل الأخلاق أدى إلى زوال الاتهام العام، فقد خُشِيَ ظهور رجل غير مستقيم يغتاط من ازدراء امرأة ويغضب من امتناعها ويسخط من فضيلتها؛ فتسول له نفسه أن يُضَيِّعها، فنص قانون يولية على عدم اتهام زوجة بالزنا إلا بعد اتهام زوجها بتسهيل دعاراتها، وأوجب هذا تقييد هذا الاتهام كثيرًا ومن ثم تلاشيه.[٣]

أجل، لاح أن سيكست كنت أراد تجديد الاتهام العام،[٤] بيد أنه لا ضرورة إلى كثير تأمل ليُرى أن هذا القانون في مثل مملكته كان مستكرهًا أكثر مما في أية مملكة أخرى.

هوامش

(١) Judicio de moribus (quod antea quidem in antiquis legibus positum erat, non autem frequentabatur) penitus abolito Leg. g. Cod. (جزء ٥، باب ١٧) De repud.

(٢) Judicia extraordinaria.

(٣) أبطله قسطنطين تمامًا، وقد قال: «إن من غير اللائق أن تكدر الزواجات الهادئة بجرأة أناس من الغرباء.».

(٤) أمر سيسكت الخامس أن يعاقب بالقتل كل زوج لا يشكو إليه دعارات زوجته، انظر إلى ليتي: حياة سيكست الخامس.

الفصل الثاني عشر

الوصايا على النساء لدى الرومان

كانت نظم الرومان تضع النساء تحت وصاية دائمة ما لم يكنَّ تحت سلطان زوج،[١] وكان يُعطَى هذه الوصاية أدنى الأقرباء من الذكور، ويظهر من تعبير عامي[٢] أنهن كن في ضيق شديد، وكان هذا طيبًا في الجمهورية، غير ضروري في الملكية مطلقًا.[٣]

ويظهر من مجموعات قوانين البرابرة أن النساء لدى الجرمان الأولين كن تحت وصاية دائمة[٤] أيضًا، ثم انتقلت هذه العادة إلى ما أقاموه من ملكيات، ولكن من غير أن تدوم.

هوامش

(١) Nisi convenissent in manum viri.

(٢) Ne sis mihi patruus oro.

(٣) ينص القانون البابيني، الذي وضع في عهد أغسطس، على أن المرأة التي تضع ثلاثة أولاد تصبح غير خاضعة لهذه الوصاية.

(٤) كانت هذه الوصاية تُسمى في زمن الجرمان: Mundeburdium.

الفصل الثالث عشر

العقوبات التي وضعها الأباطرة ضد دعارات النساء

وضع قانون يولية عقوبة على زنا الأزواج، ولكن يبعد هذا القانون، وما وضع بعده من القوانين، من أن يكون دليلًا على صلاح الأخلاق، بل كانت هذه القوانين، بالعكس، برهانًا على فسادها.

وفي الملكية تغير جميع النظام السياسي تجاه النساء، وعاد لا يبحث عن توكيد طهارة الأخلاق، بل صار يبحث عن العقاب على جرائمها، وصارت لا توضع قوانين جديدة للعقاب على هذه الجرائم إلا لأنه عاد لا يعاقب على الانتهاكات التي لم تكن هذه الجرائم قط.

نعم، حمل انحلال الأخلاق الكريه كثيرًا من الأباطرة على وضع قوانين لوقف الفجور إلى حد ما، غير أنهم لم يقصدوا إصلاح الأخلاق على العموم، وما رواه المؤرخون من وقائع حقيقية يثبت، فضلًا عن ذلك، كون جميع هذه القوانين لا تثبت العكس، ويمكن أن يبصر في ديون سلوك أغسطس من هذه الناحية، وكيف أنه اجتنب ما عُرض عليه من دعاوى في قضائه ونظارته.[1]

وروى المؤرخون كثيرًا من الأحكام الشديدة التي قُضي بها في عهد أغسطس وعهد طيبريوس حول فسوق بعض النساء الرومانيات، ولكنهم إذ يطلعوننا على روح هذين العهدين يطلعوننا على روح هذه الأحكام.

وأخص ما رأى أغسطس وطيبريوس العقاب عليه هو دعارات قريباتهما، وهما لم يعاقبا على فساد الأخلاق، ولكن على جرم الكفران أو على جرم إهانة ولي الامر[2] الذي اخترعاه لفائدته في الاحترام وفائدته في انتقامهما، ومن ثم كان رفع مؤلفي الرومان لعقيرتم ضد هذا الطغيان.

وكانت عقوبة قانون يولية خفيفة،[3] وقد أراد الأباطرة أن تزاد في الأحكام عقوبة القانون الذي وضعوه، فكان هذا سبب شتائم المؤرخين، وهم لم يبحثوا في استحقاق النساء للجزاء، وإنما بحثوا في انتهاكهن القانون ليعاقبن.

ومن أهم ما أتاه طيبريوس[4] من طغيان هو سوء استعماله القوانين القديمة، ومن ذلك أنه لما أراد مجازاة امرأة رومانية بأكثر مما نص عليه قانون يولية أعاد تأليف المحكمة الأهلية[5] ضدها.

وهذه التدابير حول النساء خاصة بأسر أعضاء السِّنات، لا بأُسر الشعب، وكان يبحث عن ذرائع لاتهام الكبراء، وكان نفي النساء يجهز بما لا يُحصى من هذه الاتهامات.

ثم إن ما قلته عن كون صلاح الأخلاق ليس مبدأ حكومة الفرد لم يصح، قط، بأحسن مما في عهد هؤلاء الأباطرة الأولين، ومن كان في شك من هذا فليقرأ تاسيت وسويتون وجوڤينال ومرسيال.

هوامش

(١) أُتي إليه بشاب تزوج امرأة كان يعاشرها معاشرة فسوق قبل ذلك، فتردد طويلًا، ولم يجرؤ على استحسان هذه الأمور أو العقاب عليها، وأخيرًا يصحو ويقول: «كانت الفتن سبب أعظم الشرور فيجب أن ننساها.»، (ديون، باب ٥٤، فصل ١٦)، ولما طلب أعضاء السِّنات إليه أن يضع أنظمة حول طبائع النساء اجتنب هذا الطلب قائلًا لهم: أن يصلحوا نساءهم كما كان يصلح امرأته، وهنالك يرجون منه أن يقول لهم كيف كان يفعل ذلك مع امرأته، (وهذا سؤال بعيد من الحكمة كثيرًا كما يلوح لي).

(٢) Culpam inter viros feminas vulgatam, gravi nomine laesarum religionum, ac violatae majestatis appellando, clementiam majorum suasque ipse leges egrediebatur.

تاسيت، حوليات، باب ٣، فصل ٢٤.

(٣) أدخل هذا القانون إلى المدونة، ولكن لم توضع العقوبة فيه، ويرى أنه لم يكن غير قانون نفي، وذلك لأن قانون سفاح ذوي القرابة لم يكن غير قانون إبعاد، قانون Si quis viduam ff. De quest.

(٤) proprium id tiberio fuit scelera nuper reperta priscis verbis obiegere.

تاسيت، حوليات، باب، فصل ١٩.

(٥) Adulterii graviorem paenam deprecatus, ut, exemplo majo-rum,proptinquis suis ultra ducentesimum lapidem removeretur suasit. Adultero Manlio Italia atque Africa interdictun est.

تاسيت، حوليات، باب ٢، فصل ٥٠.

الفصل الرابع عشر

القوانين المقيدة للترف لدى الرومان

تكلمنا عن الفجور العام لارتباطه في الكماليات التي يعقبها دائمًا والتي تعقبه على الدوام، وإذا ما تركتم حركات القلب طليقة فكيف تستطيعون أن تعوقوا ضعف النفس؟

وإذا عدوت النظم العامة في رومة وجدت الرقباء قد حملوا القضاة على وضع قوانين خاصة وصولًا إلى بقاء النساء زاهدات، وقد كان هذا هدف القوانين الفانينية والليسيتنية والأوپينية، وليقرأ في تيتوس ليڤيوس[1] كيف اهتز السِّنات حينما طلبن إلغاء القانون الأوپيني، ويقرن ڤالير مكسيم دور الكمالي لدى الرومان بإلغاء هذا القانون.

هوامش

(١) العشرة ٦، الباب ٦.

الفصل الخامس عشر

المهور والعوائد الزفافية في مختلف النظم

يجب أن تكون المهور في الملكيات عظيمة على الدوام، وذلك ليستطيع الأزواج توطيد مقامهم وما هو مستقر من الكمالي، ويجب أن تكون المهور متوسطة في الجمهوريات حيث لا يجوز أن يسود الكمالي،[1] ويجب أن تكون كالعدم تقريبًا في الدول المستبدة حيث يكون النساء إماء من بعض الوجوه.

وما أدخل إلى القوانين الفرنسية من شركة الأموال بين المرء وزوجه كثير الملاءمة في الحكومة الملكية، وذلك لحمله النساء على الإكتراث للشئون المنزلية، ولأنه يدعوهن، على الرغم منهن، إلى العناية ببيوتهن، وشركة الأموال هذه أقل ملاءمة في الجمهورية حيث يكون النساء أكثر فضيلة، وهي تخالف الصواب في الدول المستبدة حيث يكون النساء قسمًا من متاع السيد.

وبما أن النساء يحملن على الزواج وفق حالهن بما فيه الكفاية فإن ما يعطيهن القانون إياه من المكاسب في أموال أزواجهن غير مجد، ولكن هذه المكاسب تكون مضرة في الجمهورية كثيرًا؛ لأن ثرواتهن الخاصة تؤدي إلى الكمالي، وأما في الدول المستبدة فيجب أن تكون مكاسب الزفاف مادة لهن، لا بد أن تزيد على ذلك.

هوامش

(١) كانت مرسيلية أكثر جمهوريات زمانها حكمة، فقد روى استرابون في الباب الرابع أن المهور كان لا يمكن أن تزيد على مئة إيكو فضة وخمسة ملابس. [ويعدل الإيكو الواحد خمسة فرنكات من فضة، والزوجة هي التي تأتي بالمهور كما هي عادات الغرب (م).]

الفصل السادس عشر

عادة جميلة لدى السامنيين

كانت لدى السامنيين عادة ذات نتائج عجيبة في جمهورية صغيرة، ولا سيما في مثل وضعهم، وذلك أن كان يجمع جميع الشبان ويحكم فيهم، فمن كان يعلن أنه أحسن الجميع اتخذ الابنة التي يريد زوجًا له، وكان لمن يليه في نيل الأصوات أن يختار أيضًا، وهلم جرًّا،[١] ومما كان يقضي بالعجب ألا يلتفت بين متاع الفتيان إلى غير الخصال الحميدة وما قدم إلى الوطن من خدم، ومن كان أغنى الجميع في هذه الأنواع من المحاسن يختار ابنة في الأمة بأسرها، فكان الحب والجمال والعفاف والاستقامة والحسب، واليسر أيضًا، مهر الفضيلة، ومن الصعب أن يتصور المرء جائزة أكثر من هذا نبلًا وأعظم قدرًا وأقل وقرًا على دولة صغيرة وأبلغ تأثيرًا في كل من الجنسين.

وكان السامنيون من سلالة الإسپارطيين، ومنح أفلاطون، الذي ليست نظمه غير إكمال لقوانين ليكورغ، مثل ذلك القانون تقريبًا.[٢]

هوامش

(١) نبذة لنقولا الدمشقي استخرجت من استوبه في مجموعة قسطنطين پورفيروجينيت.

(٢) حتى إنه أباح لهم كثرة المعاشرة.

الفصل السابع عشر

إدارة النساء

إن مما يخالف العقل والطبيعة أن يكون النساء سيدات في المنزل كما كان الأمر عند المصريين، ولكن الأمر يكون غير ذلك إذا ما كان الحكم قبضتهن في إحدى الإمبراطوريات، فمكانهن من الضعف لا يسمح لهن بالصدارة في الحال الأولى، وينعم ضعفهن عليهن بدعة واعتدال في الحال الثانية، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى حكومة صالحة أحسن مما تؤدي إليه الفضائل الصارمة الجافية.

وفي الهند يطيب الناس نفسًا من حكومة النساء، ومن النظام في الهند أن وراثة العرش تكون للبنات اللائي هن من أمٍّ ذات أصل ملكي إذا لم تكن أم الذكور من مثل هذا الأصل،[١] وهن يعطين عددًا من الأشخاص ليساعدونهن في حمل أعباء الحكومة، وعند مستر سميث[٢] أن النفوس تطيب من حكومة النساء في إفريقية، وإذا أضيف إلى هذا مثال روسية وإنكلترة رُئِيَ نجاح النساء أيضًا في الحكومة المعتدلة والحكومة المستبدة على السواء.

هوامش

(١) «رسائل العبرة»، المجموعة ١٤.

(٢) رحلة في غينية، الصفحة ١٦٥ من القسم الثاني من الترجمة، عن مملكة أنغونا، على الشاطئ الذهبي.

الباب الثامن

فساد مبادئ الحكومات الثلاث

الفصل الأول

فكرة عامة عن هذا الباب

يبدأ فساد كل حكومة بفساد المبادئ في كل وقت تقريبًا.

الفصل الثاني

فساد مبدأ الديموقراطية

لا يفسد مبدأ الديموقراطية بضياع روح المساواة فقط، بل يفسد بالإفراط في انتحال مبدأ المساواة أيضًا؛ وذلك لأن كل واحد يريد أن يساوي من اختاره ليتولى أمره، وبما أن الشعب لا يطيق بذلك ما يفوضه من السلطة فإنه يود أن يصنع كل شيء بنفسه، وأن يتشاور عن السِّنات وأن ينفذ عن الحكام وأن يجرد جميع القضاة.

تعود الفضيلة غير موجودة في الجمهورية، ويريد الشعب أن يقوم بوظائف الحكام، ويعود غير موقر لهم إذن، وتعود مناقشات السِّنات غير ذات وزن، ويعود أعضاء السِّنات، ومن ثم الشيوخ، غير مكرمين إذن، وإذا ضاع احترام الشيوخ عاد الآباء غير محترمين، وعاد الأزواج غير أهل للرعاية والسادة غير أهل للإطاعة، وجميع الناس ينتهون إلى حب الفجور ويتعب عسر القيادة كما يتعب عسر الإطاعة، ولا يخضع النساء والأولاد والعبيد لأحد، وتفقد بذلك الأخلاق وحب النظام ولا تبقى الفضيلة.

ويُرى في «وليمة» إكزينوفون وصف ساذج لجمهورية أساء الشعب فيها استعمال المساواة، ويدلي كل مدعو مناوبة بسبب رضاه عن نفسه، فقال شرميدس: «إنني راض عن نفسي لفقري، وذلك أنني كنت أيام غناي أتملق الوشاة عالمًا أنه يصيبني منهم أذى أكثر مما أصيبهم به، وذلك أن الجمهورية كانت تطالبني، دائمًا، بمبلغ جديد، وأنني كنت لا أستطيع التغيب، فلما أصبحت فقيرًا نلت سلطانًا، وصار لا يهددني أحد، وصرت أهدد الآخرين، والآن أقدر على الانصراف أو البقاء، والآن ينهض الأغنياء من أماكنهم ويصدرونني، والآن أراني ملكًا بعد أن كنت عبدًا، والآن تطعمني الجمهورية بعد أن كنت أدفع إليها ضريبة، والآن لا أخشى الخسارة، وأرجو أن أكسب.».

ويقع الشعب في هذا البؤس إذا ما حاول أن يفسده أولئك الذين ائتمنهم كتمًا لفسادهم الخاص، وهم لا يحدثونه عن غير عظمته لكيلا يبصر طموحهم، وهم لا ينقطعون عن مدح تقتيره لكيلا يرى شحهم.

ويزيد الفساد بين المفسدين، ويزيد بين من كانوا قد فسدوا، ويقتسم الشعب جميع النقد العام، وبما أنه يضيف إدارة الأمور إلى كسله فإنه يود أن يضيف لهو الكمالي إلى فقره، ولكن لا يمكن أن يكون هدفًا له غير بيت المال مع كسله وترفه.

ولا يدهش المرء إذا ما رأى الأصوات تُشترى بالمال، ولا يُعطى الشعب كثيرًا من غير أن يؤخذ منه أكثر من ذلك، ولكن لا بد من قلب الدولة ليؤخذ منه، وهو كلما بدا انتفاعه بحريته أكثر من قبل اقترب من الوقت الذي يفقدها فيه، ويتكون طغاة صغار لهم جميع عيوب الواحد، ولا يلبث ما بقي من الحرية أن يصبح أمرًا لا يطاق، فيظهر طاغية واحد، ويخسر الشعب كل شيء حتى منافع فساده.

إذن، للديموقراطية حدان مفرطان يجب اجتنابهما وهما: روح التفاوت التي تسوقها إلى الأريستوقراطية أو إلى حكومة الفرد، وروح المساواة المتناهية التي تسوقها إلى استبداد الفرد، كما أن استبداد الفرد ينتهي بغزو البلاد.

ولا مراء في أن جميع من أفسدوا الجمهوريات الإغريقية لم يصبحوا طغاة دائمًا، وذلك عن ارتباطهم في البلاغة أكثر مما في الفن العسكري، وذلك فضلًا عن وجود حقد شديد في قلوب جميع الأغارقة على الذين كانوا يقلبون الحكومة الجمهورية، وهذا ما كان يحول الفوضى إلى فناء بدلًا من أن تتحول إلى طغيان.

غير أن سرقوسة التي وجدت بين عدد كبير من الأليغارشيات[١] الصغيرة التي تحولت إلى طغيانات،[٢] غير أن سرقوسة التي كان يوجد فيها سِنات[٣] لم يذكر في التاريخ تقريبًا، قاست من البؤس ما لا يؤدي إليه الفساد العادي، ولكن هذه المدينة، التي كانت فريسة التحلل[٤] أو الاضطهاد دائمًا، والتي كانت تزعج بالحرية والعبودية على السواء، والتي كانت تتلقى كلا الأمرين كالزوبعة، والتي كانت عازمة على الثورة في كل وقت بواسطة أقل قوة خارجية على الرغم من سلطانها في الخارج، كانت تشتمل على شعب كبير ليس عنده خيار صارم في اتخاذه طاغية أو كونه طاغية بنفسه.

هوامش

(١) هي الحكومات التي تكون السلطة فيها قبضة بعض الأسر القوية.

(٢) انظر إلى حياة تيموليون وحياة ديون في بلوتارك.

(٣) هو مجلس الستمئة الذي حدث عنه ديودورس، باب ١٩، فصل ٥.

(٤) لما طردت الطغاة أصبح هؤلاء مواطنين في بلدان أجنبية وجنودًا من المرتزقة، فأدى هذا إلى حروب أهلية، «السياسة» لأرسطو، باب ٥، فصل ٣، ولما كان الشعب سبب النصر على الأثنيين تبدلت الجمهورية، المصدر نفسه، فصل ٤، وقد أسفر هوى الحاكمين الشابين، اللذين اختطف أحدهما غلامًا للآخر فأغرى هذا زوجة ذلك على الفجور، عن تغيير شكل هذه الجمهورية، المصدر نفسه، باب ٧، فصل ٦.

الفصل الثالث

روح المساواة المتناهية

تبتعد روح المساواة الحقيقية عن روح المساواة المتناهية بعد السماء من الأرض، ولا تقوم الأولى، مطلقًا، على قيام جميع الناس بالقيادة، أو على ألا يكون من الناس أحد مفقودًا، بل على إطاعة الإنسان وعلى قيادته أمثاله، وهي لا تحاول ألا يكون له سيد مطلقًا، بل ألا يكون له سيد غير أمثاله.

والناس في الحال الطبيعية يولدون متساوين، ولكنهم لا يستطيعون البقاء على هذه الحال، فالمجتمع يفقدهم المساواة، وهم لا يعودون متساوين إلا بالقوانين.

والفرق بين الديموقراطية المنظمة والديموقراطية غير المنظمة هو أن الإنسان في الأولى ليس مساويًا إلا كمواطن، وأنه في الأخرى مساوٍ أيضًا كحاكم وعضو سِنات وقاض وأب وزوج وسيد.

ومكان الفضيلة الطبيعي هو بجانب الحرية، ولكنها لا تكون بجانب الحرية المتناهية أكثر مما تكون بجانب العبودية.

الفصل الرابع

علة فساد الشعب الخاصة

يمنح النصر العظيم، ولا سيما الذي يساعد الشعب على نيله كثيرًا، هذا الشعب مقدارًا من الزهو ما تعود قيادته معه أمرًا متعذرًا، فهذا الشعب الحاسد للقضاة يصبح حاسدًا للقضاء، وهذا الشعب العدو للحكام لم يلبث أن يصير عدوًّا للنظام، وهكذا أفسد النصر الذي تم على الفرس في سلامين جمهورية أثينة،[1] وهكذا أسفر انكسار الأثنيين عن ضياع جمهورية سرقوسة.[2]

ولم تبتل جمهورية مرسيلية هذه الانتقالات الكبرى من الهوان إلى العظمة، وكذلك إنه حُكم فيها بحكمة دائمًا، وكذلك إنها حافظت على مبادئها.

هوامش

(١) أرسطو، «السياسة»، باب ٥، فصل ٤.
(٢) المصدر نفسه.

الفصل الخامس

فساد مبدأ الأريستوقراطية

تفسد الأريستوقراطية حينما تصبح سلطة الأشراف مرادية، فلا يرى فيها فضيلة لدى من يحكمون، ولا في المحكوم فيهم.

ومتى حافظت الأسر الحاكمة على القوانين نَمَّ هذا على ملكية لها ملوك كثيرون، على ملكية كثيرة الصلاحة بطبيعتها، وذلك لارتباط جميع هؤلاء الملوك تقريبًا في القوانين، ولكن تلك الأسر إذا لم تراع القوانين نَمَّ هذا على دولة مستبدة تشتمل على مستبدين كثيرين.

والجمهورية في هذه الحال لا تبقى إلا من حيث الأشراف، وبين الأشراف فقط، وهي ضمن الهيئة التي تحكم، والدولة المستبدة هي ضمن الهيئة المحكوم فيها، وهذا ما يجعل كلتا الهيئتين أكثر ما في العالم تفككًا.

ويقع أقصى الفساد عندما يصبح الأشراف وراثيين،[1] لما لا يكون لديهم اعتدال بذلك، وإذا كان عددهم قليلًا عظم سلطانهم ونقص أمنهم، وإذا كان عددهم كثيرًا قل سلطانهم وعظم أمنهم، ويزيد السلطان ويتناقص الأمن حتى يكون المستبد الذي يتجلى فيه فرط السلطان والخطر.

إذن، تؤدي كثرة الأشراف في الأريستوقراطية الوراثية إلى كون الحكومة أقل عنفًا، ولكن بما أنه يكون قليل فضيلة فإنه يستولي على الناس روح البلادة والكسل والإهمال التي تجعل الدولة عاطلة من القوة والنابض.[2]

ويمكن الأريستوقراطية أن تحتفظ بقوة مبدئها إذا كانت القوانين من الحال ما تشعر الأشراف معه بأخطار القيادة ومتاعبها أكثر مما بملاذها، وإذا كانت الدولة في وضع تخشى معه بعض الأمور، وإذا كان الأمن يأتي من الداخل والقلق من الخارج.

وكما أن بعض الثقة يؤدي إلى مجد الملكية وسلامتها يجب على الجمهورية، بالعكس، أن تخشى بعض الأمور،[3] وكان من خشية الفرس أن أُيدت القوانين لدى الأغارقة، وقد خاف كل من قرطاجة ورومة الأخرى فثبت أمرهما، ويا له من شيء عجيب! كلما زاد أمن هذه الدول كانت عرضة للفساد كالمياه الراكدة كثيرًا.

هوامش

(١) تتحول الأريستوقراطية إلى أليغارشية.

(٢) البندقية من الجمهوريات التي أصلحت بقوانينها، أحسن من سواها، محاذير الأريستوقراطية الوراثية.

(٣) يعزو جوستان زوال فضيلة أثينة إلى موت إبامينونداس، وهم إذ عاد لا يكون لديهم تنافس أنفقوا دخلهم في الأعياد، frequentius Cœnam quam castra visentes وهنالك خرج المقدونيون من غموضهم، باب ٦، فصل ٩.

الفصل السادس

فساد مبدأ الملكية

كما أن الديموقراطيات تزول عندما ينزع الشعب من السِّنات والحكام والقضاة؛ وظائفهم تفسد الملكيات عدما تنزع امتيازات الهيئات أو المدن مقدارًا فمقدارًا، ويصار في الحال الأولى إلى استبداد الجميع، ويصار في الحال الثانية إلى استبداد الفرد.

وقال صيني آخر: «إن الذي أدى إلى ضياع أسرتي اتسين وسُوِي المالكتين هو أن الأمراء أرادوا الحكم في كل أمر بأنفسهم مباشرة[1] بدلًا من أن يسيروا على غرار القدماء فيقتصروا على الرقابة العامة الخليفة بولي الأمر.»، وهنا يطلعنا المؤلف الصيني على سبب فساد جميع الملكيات تقريبًا.

وتزول الملكية حينما يعتقد أمير أنه يظهر سلطانه بتغييره نظام الأمور أكثر من اتباعه، وبنزعه الوظائف الطبيعية من فريق لينعم بها على فريق آخر عن هوى، وبظهوره أكثر ولعًا بأهوائه مما بعزائمه.

وتزول الملكية حينما يرد الأمير كل شيء إليه فقط، فيدعو الدولة إلى عاصمته والعاصمة إلى بلاطه والبلاط إلى شخصه وحده.

ثم تزول الملكية حينما يجهل الأمير سلطانه وحاله وحبه لشعوبه، وحينما لا يشعر جيدًا بأن على الملك أن يحسب نفسه في مأمن كما يحسب المستبد نفسه في خطر.

هوامش

(١) مجموعة الآثار التي تمت في عهد آل مينغ والتي ذكرها الأب دوهالد في «وصف الصين»، جزء ٢، صفحة ٦٤٨.

الفصل السابع

مواصلة الموضوع نفسه

يفسد مبدأ الملكية عندما يصبح الأكابر علام العبودية الأولى، وعندما ينزع من الأكابر احترام الشعوب، وعندما يجعل منهم آلات حقيرة للسلطة المرادية.

وهو يفسد أيضًا عندما يجعل الشرف مناقضًا لعلام الشرف، وعندما يمكن لبس العار[١] والوجاهة معًا.

وهو يفسد عندما يحول الأمير عدله إلى شدة، وعندما يسلك سبيل أباطرة الرومان فيضع رأس ميدوز على صدره،[٢] وعندما يتخذ هيئة المتوعد الهائل كالتي انتحلها كومودیوس في تماثيله.[٣]

ويفسد مبدأ المليكة عندما يباهي أصحاب النفوس الساقطة سقوطًا عجيبًا بما يمكن أن يكون لعبوديتهم من عظمة، فيحسبون أن الذي يجعل الإنسان مدينًا للأمير بكل شيء يجعله غير مدين بشيء لوطنه.

ولكن إذا صح (وهذا ما رئي في جميع الأزمنة) كون سلطان الملك كلما اتسع قل أمنه أفلا يكون إفساد هذا السلطان حتى تغيير طبيعته جُرم إهانة يُقترف ضده؟

هوامش

(١) نصبت تماثيل في عهد طيبريوس وأنعم بشارات نصر على الوشاة، وقد بلغ هذا من إسقاط علام الشرف هذه ما صار الذين استحقوها يحتقرونها معه، نبذة عن ديون، باب ٥٨، فصل ١٤، وذلك من مقتطف الفضائل والرذائل لقسطنطين بورفيروجينيت، انظر في تاسيت كيف أن نيرون أنعم على پترونيوس وتروپيليانوس ونرفا وتيجلينوس. بشارات نصر مكافأة على اكتشاف مؤامرة مزعومة وعن معاقبة عليها، الحوليات، باب

١٥، فصل ٧٢، وانظر أيضًا كيف أن القواد احتقروا القتال عن احتقار لعلام الشرف Pervulgatis triumphi insignibus باب ١٣، فصل ٥٣، من حوليات تاسيت.

(٢) وفي هذه الدولة يعرف الأمير جيدًا ما هو مبدأ حكومته.

(٣) هيروديان.

الفصل الثامن

خطر فساد مبدأ الحكومة الملكية

ليس المحذور في انتقال الدولة من حكومة معتدلة إلى حكومة معتدلة كالانتقال من الجمهورية إلى الملكية أو من الملكية إلى الجمهورية، ولكن في سقوطها وتدهورها من حكومة معتدلة إلى استبداد.

ولا يزال يُحكم في معظم شعوب أوروبة بالأخلاق، ولكن الاستبداد إذا استقر ببعض الجهات عن سوء استعمال طويل للسلطة، أو عن فتح عظيم، لم يبق ما يُمسك من أخلاق أو إقليم، وقاست الطبيعة البشرية في هذا الطرف الجميل من العالم ما يوجه إليها من الشتائم في الثلاثة الأخرى لحين على الأقل.

الفصل التاسع

مقدار ما تُحمل به طبقة الأشراف على الدفاع عن العرش

توارت طبقة الأشراف الإنكليزية مع شارل العاشر تحت أنقاض العرش، ولما سمع الفرنسيون كلمة الحرية من فليب الثاني قبل ذلك دعمت العرش دائمًا طبقة الأشراف التي تستمسك بشرف إطاعة الملك، ولكن مع عدها من الفضائح الرئيسة اقتسام السلطان مع الشعب.

وقد رئي أن الأسرة المالكة في النمسة تجاهد جهادًا مستمرًا لاضطهاد طبقة الأشراف المجرية، وكانت تجهل ماذا تكون قيمتها لها ذات يوم، وكانت تبحث عند هؤلاء الأقوام عما ليس عندهم من المال، وكانت لا تنظر إلى ما هنالك من الرجال، ولما اقتسم كثير من الأمراء بلادها انقضت أجزاء مملكتها الجامدة الساكنة بعضها على بعض، ولم تكن الحياة في غير طبقة الأشراف تلك التي تميزت من الغيظ فنسيت كل شيء لتجاهد وعدت من المجد أن تهلك وتعفو.

الفصل العاشر

فساد مبدأ الحكومة المستبدة

يفسد مبدأ الحكومة المستبدة بلا انقطاع؛ وذلك لأنه فاسد بطبيعته، وتزول الحكومات الأخرى؛ وذلك لأن من الحوادث الخاصة ما ينقض مبدأها، وهذه حكومة تزول عن عيبها الباطني عندما لا تحول بعض الأسباب العارضة دون فساد مبدئها، وهي لا تدوم، إذن، إلا حينما تحملها بعض الأحوال، المقتبسة من الإقليم والدين ووضع الشعب أو عبقريته، على اتباع نظام أو احتمال قاعدة، وتقتسر هذه الأمور طبيعتها من غير أن تغيرها، وتبقى وحشيتها، وتظل مؤنسة إلى حين.

الفصل الحادي عشر

النتائج الطبيعية لصلاح المبادئ وفسادها

إذا فسدت مبادئ الحكومة ذات مرة أصبح أحسن القوانين سيئًا وتحول ضد الدولة، وإذا ما كانت سليمة المبادئ كان لأسوأ القوانين نتائج حسنة، فقوة المبدأ تجتذب كل شيء.

وقد استعمل الأقريطشيون وسيلة غريبة، استعملوا وسيلة العصيان، لبقاء الحكام الأولين خاضعين للقوانين، وقد كان فريق من أبناء الوطن يتمرد[١] ويهزم الحكام ويحملهم على اعتزال المنصب، وكان هذا العمل يفترض نتيجة للقانون، ونظام مثل هذا، يوجب الفتنة منعًا لسوء استعمال السلطة، يقلب أية جمهورية كما يلوح، وهو لم يقض على جمهورية أقريطش، وإليك السبب:[٢]

كان القدماء، إذا ما أرادوا الحديث عن شعب يحمل أعظم حب للوطن، يذكرون الأقريطشيين، وكان أفلاطون[٣] يقول: «إن الوطن هو اسم بالغ الحنان لدى الأقريطشيين.»، وكانوا يسمونه باسم يعبر عن حب أم لأولادها،[٤] والواقع أن حب الوطن يصلح كل شيء.

ولقوانين پولونية عصيانها أيضًا، ولكن ما ينشأ عن هذا من المحاذير يدل على أن شعب أقريطش وحده هو الذي كان في حال يستعمل معها هذا العلاج بنجاح.

وليس أقل من ذلك اتباع الألعاب الرياضية لدى الأغارقة لصلاح مبدأ الحكومة، قال أفلاطون:[٥] «إن الإسپارطيين والأقريطشيين هم الذين فتحوا هذه الأكاديميات المشهورة التي نالوا بها مقامًا ممتازًا جدًّا، وقد ذعر العذار في البداءة، غير أنه أذعن للنفع العام.»، وما انفكت هذه النظم تقضي بالعجب منذ زمن أفلاطون،[٦] فقد كانت تلائم غرضًا عظيمًا، كانت تلائم الفن العسكري، ولكن عندما عاد الأغارقة غير ذوي فضيلة قوت الفن العسكري نفسه، وعاد لا ينزل إلى ميدان المبارزة للاستعداد، بل للفساد.[٧]

ويروي لنا پلوتارك[8] أن الرومان كانوا يرون في زمنه كون هذه الألعاب علة رئيسة للعبودية التي وقع فيها الأغارقة، وعلى العكس نرى أن عبودية الأغارقة هي التي أفسدت هذه التمرينات، وفي زمن پلوتارك[9] كانت الحدائق التي يصارع فيها على المكشوف، وكانت ألاعيب المصارعات، تجعل الشبان أنذالًا وتحملهم على غرام شائن، ولا تصنع منهم غير مشعوذين، وتمرينات المصارعة في زمن إپامينونداس هي التي أكسبت التبيين معركة لوكتريس.[10]

وإذا لم تخسر الدولة مبادئها كانت القوانين غير الصالحة قليلة، والأمر هو، كما قال أبيقور حين الكلام عن الثروات: «إن الشراب ليس الفاسد، بل الإناء.».

هوامش

(١) أرسطو، السياسة، باب ٢، فصل ١٠.

(٢) كانوا يتفقون ضد أعداء الخارج في البداءة، وهذا ما كان يسمى اتفاق الآراء، ص٨٨ من «الآثار الخلقية» لپلوتارك.

(٣) «الجمهورية»، باب ٩.

(٤) پلوتارك، الآثار الخلقية، في الرسالة: أَوَيجب على رجل السن أن يتدخل في الشئون العامة؟

(٥) «الجمهورية»، باب ٥.

(٦) كانت الرياضة البدنية تنقسم إلى قسمين: الرقص والمصارعة، وكانت ترى في أقريطش رقصات الكوريتس المسلحة، وفي إسپارطة رقصات كاستور وپولوكس، وفي أثينة رقصات البلاس المسلحة الصالحة كثيرًا لمن لم يبلغوا سن الذهاب إلى الحرب، والمصارعة هي صورة الحرب كما قال أفلاطون، القوانين، باب ٧، وقد أثنى على الزمن القديم؛ لأنه لم يذهب إلى غير رقصين: الهادئ والحربي، انظر كيف يطبق هذا الرقص الأخير على الفن العسكري، أفلاطون، المصدر نفسه.

(٧) Aut libidinosae.

Ledaeas Lacedemonis palestras.

(هجوية ٥٥، باب ٤، مرسيال).

(٨) الآثار الخلقية، في الرسالة: مسائل حول شئون الرومان، المسألة ٤٠.

(٩) پلوتارك، الموضوع نفسه.

(١٠) پلوتارك، الآثار الخلقية، أحاديث عن المائدة، باب ٢، مسألة ٥.

الفصل الثاني عشر

مواصلة الموضوع نفسه

كان القضاة في رومة يؤخذون في سلك أعضاء السِّنات، وقد نقل الأغارقة هذا الامتياز إلى الفرسان، وقد أنعم دروزوس بهذا الامتياز على أعضاء السِّنات والفرسان، وأنعم به سيلا على أعضاء السِّنات وحدهم، وأنعم به كوتا على أعضاء السِّنات والفرسان وخزنة الادخار، وأقصى قيصر هؤلاء الأخيرين، وجعل أنطونيوس فصائل عشرة رجال من أعضاء السِّنات والفرسان وقواد المئة.

ومتى فسدت الجمهورية لم تمكن معالجة شر ناشئ بغير دفع الفساد والعود إلى المبادئ، ويكون كل إصلاح آخر غير نافع أو شرًّا جديدًا، وأمكن الأحكام في رومة أن تكون سليمة بين أيدي أعضاء السِّنات ما حافظت رومة على مبادئها، ولكن رومة لما فسدت لم يفارقها الشر مهما كانت الهيئة التي عهد إليها في الأحكام؛ أي: سواء أكان من نقلت إليه الأحكام أعضاء سِنات أم فرسانًا أم خزنة ادخار أم اثنتين من هذه الجماعات أم هذه الجماعات الثلاث معًا أم أية جماعة أخرى، فعاد الفرسان لا يكونون ذوي فضيلة أكثر مما عاد أعضاء السِّنات، وعاد خزنة الادخار لا يكونون ذوي فضيلة أكثر مما عاد الفرسان، وعاد هؤلاء من نقص الفضيلة كما عاد قواد المئة.

ولما نال شعب رومة حق الاشتراك في قضاء الأشراف كان من الطبيعي أن يفكر في تحول متملقيه إلى محكمي الحكومة، كلا، بل رئي هذا الشعب، الذي جعل مناصب القضاء شاملة للعوام، ينتخب أناسًا من الخواص دائمًا؛ وذلك لأن الشعب إذا كان صالحًا كان عالي الهمة؛ وذلك لأن الشعب إذا كان حرًّا كان يزدري السلطة، ولكن الشعب عندما فقد مبادئه قل تدبيرًا كلما زاد سلطانًا، وذلك إلى أن خسر قوة حريته ليقع في ضعف الإباحة بعد أن صار طاغية نفسه وعبد نفسه.

الفصل الثالث عشر

أثر اليمين لدى الشعب الصالح

لا تجد قومًا، كما قال تيتوس ليڤيويوس،[١] تأخر تسرب الفساد فيهم كالرومان ودام تمجيد الاعتدال والفقر عندهم زمنًا طويلًا كهؤلاء القوم.

وقد كان للقسم لدى هذا الشعب من القوة ما عاد لا يربطه معه شيء بالقوانين، وقد أقام أدلة كثيرة على حفظ اليمين بما لم يصنعه في سبيل المجد والوطن.

ولما أراد القنصل كنتيوس سنسناتوس جمع جيش في المصر ضد الإيك والڤولك عارض محامو الشعب ذلك فقال لهم: «والآن، إن جميع الذين حلفوا اليمين لقنصل العام الماضي يسيرون تحت أعلامي.»[٢] ومن العبث أن صرخ محامو الشعب قائلين: إنه عاد لا يرتبط في هذه اليمين إلا للحين الذي حُلفت فيه، وكان كنتيوس رجلًا من الناس، وكان الشعب أكثر تدينًا من الذين يتدخلون في أمره ليسوقوه، فلم يستمع لبيانات محامي الشعب ولا إلى شروحهم.

ولما أراد الشعب نفسه أن يتقهقر إلى الجبل المقدس شعر بأنه ملزم بالقسم الذي وكد به للقناصل اتباعه إياهم إلى الحرب،[٣] ولما عزم على قتلهم أُسمع ببقاء ذلك القسم، ويمكن أن يحكم في الفكرة التي عنت له حول نقض اليمين بالجرم الذي كان يود اقترافه.

وتقع معركة كان ويذعر الشعب فيريد الالتجاء إلى صقلية، ويحلفه سپيون على البقاء في رومة، ويتغلب الخوف من نقض الأيمان على كل خوف آخر، فتبدو رومة مركبًا تمسكه في وسط الزوبعة مرساتان: الدين والأخلاق.

هوامش

(١) باب ١ (In praefat).

(٢) تيتوس ليڤيوس، باب ٣، فصل ٢٠.
(٣) بعد نحو مئة سنة.

الفصل الرابع عشر

كيف يؤدي أقل تبديل في النظام إلى نقض المبادئ

يُحدِّثنا أرسطو عن جمهورية قرطاجة كجمهورية حسنة النظام إلى الغاية، ويخبرنا بوليب بأنه كان يساور قرطاجة في الحرب اليونانية الثانية[1] محذور خسران السِّنات لجميع سلطانه تقريبًا، ويفيدنا تيتوس ليڤيوس أن أنيبال وجد عند رجوعه إلى قرطاجة تحويل القضاة ووجوه الأهلين دخل بيت المال إلى ما فيه نفعهم وسوء استعمالهم سلطانهم، ولذا سقطت فضيلة القضاة مع سلطان السِّنات، وكل شيء يشتق من مبدأ واحد.

وتعرف عجائب الرقابة لدى الرومان، وقد أتى حين أصبحت فيه ثقيلة، ولكنها أُيدت لوجود كمالي أكثر من الفساد، وقد أضعفها كلوديوس فنشأ عن هذا الزمن أن صار الفساد أعظم من الكمالي، ومن ثم كان تلاشي الرقابة[2] من تلقاء نفسها، وقد كدرت ونشدت واستردت وتركت فقطعت حتى الزمن الذي أصبحت فيه غير نافعة، أعني عهدي أغسطس وكلوديوس.

هوامش

(١) بعد نحو مئة سنة.

(٢) انظر إلى ديون، باب ٣٨، حياة شيشرون في پلوتارك، من شيشرون إلى أتيكوس، باب ٤، الرسائل ١٠ و١٥، أسكونيوس على شيشرون، De divinatione.

الفصل الخامس عشر

وسائل مؤثرة جدًّا لحفظ المبادئ الثلاثة

لا أستطيع الإفصاح عما في نفسي إلا بعد مطالعة الفصول الأربعة الآتية.

الفصل السادس عشر

خصائص الجمهورية الفارقة

من طبيعة الجمهورية ألا يكون لها غير أرض صغيرة، وهي لا تستطيع البقاء بغير هذا مطلقًا، ويوجد في الجمهورية الكبيرة أنصبة عظيمة، ومن ثم قليل اعتدال في النفوس؛ أي: أنه يوجد ودائع ضخمة توضع بين يدي ابن الوطن فتكون المنافع خاصة، ويشعر الرجل في البداءة بأن من الممكن أن يكون سعيدًا عظيمًا مجيدًا من دون وطنه، وهو لم يعتم أن يشعر بأن من الممكن أن يكون وحده عظيمًا على أنقاض وطنه.

ويُضحَّى بالمال المشترك في الجمهورية الكبيرة بين ألف داع، ويكون هذا المال خاضعًا لاستثناءات تابعًا لطوارئ، ويكون ابن الوطن في الجمهورية الصغيرة أحسن شعورًا بالمال العام وأشد اطلاعًا عليه وأكثر دنوًّا منه، فيكون سوء الاستعمال فيها أقل اتساعًا، ومن ثم أقل حماية.

والذي أوجب بقاء إسپارطة زمنًا طويلًا هو أنها التزمت أرضها، دائمًا، بعد جميع حروبها، وكانت الحرية غاية إسپارطة الوحيدة، وكان المجد فائدتها الوحيدة من حريتها.

وتقوم روح الجمهوريات الإغريقية على الاكتفاء بأرضيها كما بقوانينها، ويساور أثينة طموح وتنعم على إسپارطة بشيء منه، وذلك عن رغبة في قيادة شعوب حرة أكثر مما في السيطرة على عبيد، وذلك عن رغبة في رئاسة الاتحاد أكثر مما في نقضه، وقد ضاع كل شيء عندما قامت ملكية؛ أي: حكومة مالت نحو الاتساع.

وإذا عدوت بعض الأحوال الخاصة[1] وجدت من الصعب إمكان بقاء حكومة غير الحكومة الجمهورية في مدينة واحدة، ومن الطبيعي أن يحاول الاضطهاد أمير دولة صغيرة كهذه، وذلك لما يتفق له من سلطة كبيرة ووسائل قليلة ليتمتع بها أو ليفرض احترامها، ولذا فإنه يدوس كثيرًا من رعاياه، غير أنه يسهل اضطهاد مثل هذا الأمير بقوة خارجية، وبقوة أهلية أيضًا، فيمكن الشعب في كل حين أن يتجمع وأن يتحد ضده،

والواقع ان الأمير إذا طرد من المدينة تكون القضية قد انتهت، وأن القضية لا تكون في غير أولها إذا كانت له عدة مدن.

هوامش

(١) ذلك كأنه يدوم حال أمير صغير بين دولتين كبيرتين بفضل تحاسدهما، ولكن بقاءه لا يكون إلا وقتيًا.

الفصل السابع عشر

خصائص الملكية الفارقة

يجب أن تكون الدولة الملكية متوسطة الاتساع، فإذا كانت الدولة صغيرة تكونت كجمهورية، وإذا كانت كثيرة الاتساع أمكن ألا يطيع عظماء الدولة الذين هم كبراء بأنفسهم، لغيابهم عن عين الأمير ولكون بلاطهم خارج بلاطه ولاطمئنانهم تجاه تنفيذ القوانين والعادات السريع، وما كانوا ليخافوا عقابًا بطيئًا وبعيدًا جدًّا.

وكذلك لم يكد شارلمان يقيم دولته حتى وجب تقسيمها، فقد قضت الضرورة بتقسيم إمبراطوريته إلى ممالك كثيرة، وذلك إما عن عدم إطاعة حكام الولايات، وإما عن جعلهم أحسن إطاعة.

وتقسم إمبراطورية الإسكندر بعد موته، وكيف كان يمكن أكابر اليونان ومقدونية الطلقاء أو رؤساء الغزاة المنتشرين في أرجاء ذلك الملك الواسع أن يطيعوا؟

وتنحل إمبراطورية أتيلا بعد موته، ولم يستطع كثير من الملوك الذين عادت نفوسهم غير محصورة أن يعودوا إلى القيود.

وتعد سرعة قيام السلطة التي لا حد لها علاجًا يمكن أن يحول دون الانحلال في هذه الحال، ويا له من بلاء جديد بعد بلاء الاتساع!

وكما تجري الأنهار لتختلط بالبحر تضيع الملكيات في الاستبداد.

الفصل الثامن عشر

كانت الملكية الإسپانية في حال خاصة

ولا يستشهد بمثال إسپانية، فهو أقرب إلى إثبات ما قلته، حتى إنها أتت بما لم يأته الاستبداد احتفاظًا بأمريكة، فقد أبادت سكانها، وقد جعلت مستعمرتها خاضعة حتى لقوتها إبقاءً لها.

وقد جربت الاستبداد في هولندة، وهي لم تكد تتركه حتى زادت ورطاتها، فمن ناحية لم يرد الفالون أن يحكم الإسپان فيهم، ومن ناحية أخرى لم يرد جنود الإسپان أن يطيعوا ضباط الفالون.[١]

وهي لم تبق في إيطالية إلا عن إغنائها وخراب نفسها؛ وذلك لأن الذين كانوا يودون أن يتخلوا عن ملك إسپانية لم يكونوا من المزاج ما يتخلون معه عن ماله.

هوامش

(١) انظر إلى تاريخ الولايات المتحدة لمؤلفه مسيو لوكلير.

الفصل التاسع عشر

خصائص الحكومة المستبدة الفارقة

تفترض الإمبراطورية الكبرى تمتع القابض على زمام الحكم بسلطة مستبدة، وذلك لوجوب قيام سرعة الأوامر مقام مسافة الأماكن التي ترسل إليها، ومنع الخوف إهمال الحاكم أو القاضي القاصي، ووجود القانون في رأس واحد، وتغييره بلا انقطاع كالطوارئ التي تزيد في الدولة دائمًا على نسبة اتساعها.

الفصل العشرون

نتائج الفصول السابقة

إذا كانت خاصية الدول الصغيرة الطبيعية أن يُحكم فيها كجمهورية، وإذا كانت خاصية الدول المتوسطة أن تكون خاضعة لملك، وإذا كانت خاصية الإمبراطوريات الكبرى أن يسيطر عليها مستبد فإنه يجب إمساك الدولة ضمن الاتساع الذي كان لها سابقًا، وذلك محافظة على مبادئ الحكومة المستقرة، كما أنه يجب أن تغير هذه الدولة روحها كلما ضيقت حدودها أو وسعت.

الفصل الحادي والعشرون

إمبراطورية الصين

أُجيب، قبل أن أختم هذا الباب، على اعتراض يمكن أن يوجه إلى كل ما قلته حتى الآن.

وذلك أن مبشرينا يحدثوننا عن إمبراطورية الصين الواسعة كحكومة تثير العجب، وذلك أنها جامعة في مبدئها للخوف والشرف والفضيلة، ولذا أكون قد وضعت بيانًا باطلًا عندما قررت مبادئ الحكومات الثلاث.

إنني أجهل ما هو هذا الشرف الذي يُحَدَّث عنه لدى شعوب لا تُحمل على صنع شيء إلا بضربات العصا.[١]

ثم إن تجارنا بعيدون من بيان هذه الفضيلة التي يحدثنا عنها مبشرونا، فيمكن أن يستشاروا حول قطع موظفي الصين للسابلة.[٢]

وكذلك فإنني استشهد بالرجل العظيم اللورد ألسن.

ثم إننا نطلع برسائل الأب پارنن، حول القضية التي حمل عليها الإمبراطور ضد أمراء حديثي النعمة[٣] لم يروقوه، على خطة طغيان اتبعت بلا انقطاع، وعلى شتائم موجهة إلى الطبيعة بانتظام؛ أي: بدم بارد.

ولدينا، أيضًا، رسائل مسيو دو ميران، وكذلك رسائل الأب پارنن نفسه عن حكومة الصين، فقد زال العجب بعد أسئلة وأجوبة رصينة جدًّا.

ألا يمكن أن يكون المبشرون قد خدعوا عن نظام ظاهر، وذلك أن يكون قد وقفت نظرهم ممارسة مستمرة لإرادة فرد يحكم فيها بمثلها ويحبون كثيرًا أن يروها في بلاطات ملوك الهند؛ وذلك لأنهم لا يذهبون إلى هنالك إلا لإحداث تغييرات كبيرة، فيسهل عليهم إقناع الأمراء بأنهم يقدرون على صنع كل شيء أكثر من إقناعهم الرعايا بقدرتهم على احتمال كل شيء.[٤]

ثم يوجد بعض الحقيقة في الخطأ غالبًا، ومن الأحوال الخاصة، والوحيدة على ما يحتمل، ما يمكن أن يجعل حكومة الصين غير بالغة من الفساد ما قد تكونه، ومن الأسباب الناشئ معظمها عن طبيعة الإقليم ما قهر العلل الأدبية في ذلك البلد وأوجب ضروبًا من العجائب.

ويبلغ إقليم الصين من الحال ما يسهل معه تكاثر النوع البشري تكاثرًا عجيبًا، ويبلغ النساء فيه من قوة النسل ما لا يُرى مثله في الدنيا، ولم يقف أقسى الطغيان زيادة التناسل هنالك، ولم يستطع الأمير هنالك أن يقول كما قال فرعون: «ليكن اعتداؤنا عليهم بحكمة.»، مع أن الأجدر به أن يصير إلى توكيد رغبة نيرون القائلة بألا يكون للجنس البشري غير رأس واحد، والصين تؤهل دائمًا بقوة الإقليم، وعلى الرغم من الطغيان، والصين تنتصر دائمًا على الطغيان.

والصين عرضة لمجاعات كثيرة الوقوع كجميع البلدان التي يكثر الأرز[5] فيها، وإذا ما هلك الشعب جوعًا تفرق للبحث عن القوت، فتتألف في كل ناحية عصابات من ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، لصوص، ويباد معظمها في البداءة، وتعظم أخرى منها وتباد أيضًا، ولكن مما يحدث أن تُثري كتيبة في ولايات كثيرة بعيدة، فتتماسك وتتقوى وتتحول إلى جيش وتزحف إلى العاصمة ويجلس رئيسها على العرش.

وتلك هي طبيعة الأوامر، وذلك أن تجازى الحكومة السيئة في البداءة، وذلك أن تظهر الفوضى فيها بغتة عن افتقار هذا البلد العجيب إلى القوت، والذي يجعل الرجوع عن سوء الاستعمال أمرًا صعبًا في البلدان الأخرى هو عدم وجود نتائج محسوسة له فيها، فلا ينبه الأمير إليه بسرعة وجلاء كما هو الأمر في الصين.

وهو لا يشعر مطلقًا، وذلك كأمرائنا، بأنه يكون أقل سعادة في الحياة الأخرى، وبأنه يكون أقل قدرة وأقل ثراء في هذه الحياة، إذا كان حكمه سيئًا، وهو يعلم أنه يخسر الإمبراطورية والحياة إذا لم تكن حكومته صالحة.

وبما أن الشعب في الصين[6] يكثر دائمًا على الرغم من إهمال الأولاد فإنه لا بد فيها من العمل الذي لا يكل لتخرج الأرض ما يغتذي به، وهذا يقتضي دقة كبيرة من قبل الحكومة، وهي تُعنَى في كل حين بأن يقدر جميع الناس على العمل من غير أن يخشوا هضم متاعبهم، وهذا ما تكون به حكومة مدنية أكثر منها حكومة منزلية.

وهذا ما أدى إليه النظام الذي يحدث عنه كثيرًا، وقد أريد أن تسود القوانين مع الاستبداد، غير أن ما يتصل بالاستبداد يعود غير ذي قوة، ومن العبث أن يريد هذا

الاستبداد الذي ضغط بنكباته تقييد نفسه، فهو يتسلح بقيوده، ويصبح أكثر هولًا أيضًا.

والصين، إذن، دولة مستبدة يقوم مبدؤها على الخوف، ومن المحتمل أن كانت الحكومة في عهد الأسر المالكة الأولى منحرفة عن هذه الروح لعدم بلوغها مثل اتساعها الحاضر، بيد أن الأمر في أيامنا غيره في الماضي.

هوامش

(١) الحكم للعصا في الصين كما قال الأب دوهالد، وصف الصين، جزء ٢ صفحة ١٣٤.

(٢) انظر، فيما تنظر إليه، إلى رحلة لأنج.

(٣) من آل سورنياما، رسائل العبرة، المجموعة ١٨.

(٤) انظر في الأب دوهالد كيف أن المبشرين انتفعوا بسلطة كانهي لإسكات الموظفين الذين كانوا يقولون، دائمًا، إن قوانين البلاد لا تبيح استقرار ديانة أجنبية بالإمبراطورية.

(٥) انظر إلى الباب ٢٣، فصل ١٤، الآتي.

(٦) انظر إلى مذكرة تسونغتو عن إحياء الأرض، رسائل العبرة، المجموعة ٢١.

الباب التاسع

صلة القوانين بقوة الدفاع

الفصل الأول

كيف تدبِّر الجمهوريات سلامتها

إذا كانت الجمهوريات صغيرة قوضت بقوة أجنبية، وإذا كانت كبيرة قوضت عن عيب داخلي.

ويفسد هذا المحذور المضاعف الديموقراطيات والأريستوقراطيات على السواء، سواء أكانت صالحة أم سيئة، فالمرض في الشيء نفسه، ولا يمكن أي شكل أن يعالجه.

وهكذا توجد ظاهرة كبيرة قائلة: إن الناس كانوا يكرهون في نهاية الأمر على العيش دائمًا تحت ظل حكومة فرد لو لم يتمثلوا نظامًا مشتملًا على جميع المنافع الداخلية للحكومة الجمهورية وعلى القوة الخارجية للملكية، والجمهورية الاتحادية هي التي أتكلم عنها.

وشكل الحكومة هذا هو عهد توافق به هيئات سياسية كثيرة على أن يكونوا مواطنين لدولة أعظم من التي يريدون إقامتها، وهذا هو مجتمع المجتمعات التي يجعلون منها مجتمعًا جديدًا يمكنه أن يتسع بمجتمعات جديدة اتحدت.

وهذه الجمعيات هي التي ازدهرت بها جماعة الإغريق زمنًا طويلًا، وهذه هي التي هجم بها الرومان على العالم، وهذه هي التي دافع العالم بها ضدهم، ولما بلغت رومة غاية عظمتها استطاع البرابرة أن يقاوموها بجمعيات تابعة تألفت وراء الرين والدانوب عن هول.

ومن ثم كان عد هولندة[1] وألمانية والاتحاد السويسري جمهوريات خالدة في أوروبة.

وكانت الحاجة إلى جمعيات المدن أكثر مما في الوقت الحاضر، فكانت المدينة العاطلة من القوة عرضة لأعظم الأخطار، ولم يكن الفتح ليؤدي إلى ضياع سلطتها التنفيذية وسلطتها الاشتراعية فقط كما في أيامنا، بل كان يؤدي إلى ضياع ملك الناس[2] أيضًا.

ويمكن هذا النوع من الجمهورية القادر على مقاومة القوة الخارجية أن يظل باقيًا في عظمته من غير أن يفسد في الداخل، فشكل هذا المجتمع يتلافى جميع المحاذير.

ومن يود الاغتصاب لم يستطع، قط، أن يكون موضع ثقة لدى جميع الدول المتحدة على السواء، وهو إذا ما أصبح بالغ السلطان أرهب جميع الأخرى، وهو إذا ما أخضع قسمًا أمكن القسم الذي ظل حرًّا أن يقاومه بقوى مستقلة عن التي اغتصبها، وأن يرهقه قبل أن يتم استقراره.

وإذا حدثت فتنة لدى عضو من الأعضاء المتحدة أمكن الأخرى أن تسكنه، وإذا تطرق سوء استعمال إلى ناحية أصلح بالنواحي السليمة، ويمكن هذه الدولة أن تضمحل من جهة من غير أن تضمحل من جهة أخرى، ويمكن الاتحاد أن يحل وأن تبقى دولة الاتحاد ذات سيادة.

وتتمتع دولة الاتحاد المؤلفة من جمهوريات صغيرة بمحاسن الحكومة الدخلية لكل منها، وهي تتمتع بمنافع الملكيات الكبرى في الخارج بقوة اتحادها.

هوامش

(١) تألفت من نحو خمسين جمهورية مختلف بعضها عن بعض، دولة الولايات المتحدة، لمسيو جانيسون.

(٢) الحرية المدنية والأموال والنساء والأولاد والمعابد، والقبور أيضًا.

الفصل الثاني

وجوب تأليف النظام الاتحادي من دول ذات طبيعة واحدة، ولا سيما الدول الجمهورية

انقرض الكنعانيون؛ لأنهم كانوا مؤلفين من ملكيات صغيرة لم تتحد قط، ولم تدافع عن نفسها دفاعًا مشتركًا، وذلك عن كون الاتحاد ليس طبيعة للكماليات الصغيرة.

وتتألف جمهورية ألمانية الاتحادية من مدن حرة ومن دويلات خاضعة لأمراء، وتدل التجربة على أنها أكثر نقصًا من جمهورية هولندة وسويسرة.

والحرب والتوسع هما روح الملكية، والسلم والاعتدال هما روح الجمهورية، فلا يمكن نوعي الحكومات هذين أن يبقيا في جمهورية اتحادية إلا قسرًا.

وكذلك نرى في تاريخ الرومان أن جمهوريات توسكانة الصغيرة تركت القْيئيين عندما اختاروا لهم ملكًا، وقد ضاع كل شيء في بلاد اليونان عندما نال ملوك مقدونية مكانًا بين الأنفكتون.

وتجد سر بقاء جمهورية ألمانية الاتحادية المؤلفة من أمراء ومدن حرة في وجود رئيس لها يعد قاضيًا للاتحاد من بعض الوجوه وملكًا له من وجوه أخرى.

الفصل الثالث

أمور أخرى مطلوبة في الجمهورية الاتحادية

لا تستطيع ولاية في جمهورية هولندة أن تعقد حلفًا من غير موافقة الأخر، وهذا القانون طيب، وضروري أيضًا، في الجمهورية الاتحادية، وهو يعوز النظام الجرماني حيث كان يمكن أن يتلافى المصائب التي قد تحدث لجميع الأعضاء عن غفلة أحدها أو طموحه أو شحه، وتكون الجمهورية التي تلتحم باتحاد سياسي قد وهبت نفسها تمامًا ولم يبق عندها ما تُعطي.

ومن الصعب أن تكون الدول التي تشترك متساوية عِظَمًا وقدرة، وقد كانت جمهورية الليكيين[1] مؤلفة من ثلاث وعشرين مدينة فكان لكل من المدن الكبرى ثلاثة أصوات في المجلس العام، ولكل من المدن المتوسطة صوتان، ولكل من المدن الصغرى صوت واحد، وتؤلف جمهورية هولندة من سبع ولايات كبيرة وصغيرة تملك كل واحدة منها صوتًا واحدًا.

وكانت كل واحدة من مدن ليكية[2] تدفع تكاليفها بنسبة ما لها من الأصوات، ولا تستطيع ولايات هولندة اتباع هذه النسبة، بل تتبع نسبة قدرتها كما ينبغي.

وكان قضاة المدن وحكامها في ليكية[3] ينتخبون من قبل المجلس العام على النسبة التي تكلمنا عنها، وهم لا ينتخبون من قبل المجلس العام في هولندة مطلقًا، وإنما تختار كل مدينة حكامها، وإذا ما وجب تقديم نموذج لجمهورية اتحادية حسنة اتخذت جمهورية ليكية.

هوامش

(١) استرابون، باب ١٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

الفصل الرابع

كيف تُدبِّر الدول المستبدة سلامتها

كما أن الجمهوريات تدبر سلامتها باتحادها تدبر الدول المستبدة سلامتها بافتراقها وتماسكها وحدها، وذلك بأن تُضحي بقسم من البلد وتخرب الحدود وتحولها إلى صحارى، فيصبح جسم الإمبراطورية منيعًا.

ومن قواعد الهندسة أن الأجرام كلما اتسعت صغرت دائرتها نسبة، ولذا تكون طريقة تخريب الحدود هذه أكثر احتمالًا في الدول الكبيرة مما في الدول المتوسطة.

وتصنع هذه الدولة ضد نفسها كل سوء يمكن عدوًّا جائزًا أن يصنعه ضدها، عدوًّا لا يمكن وقفه.

وتحافظ الدولة المستبدة على حالها بنوع آخر من الافتراق يكون بوضع الولايات البعيدة قبضة أمير يغدو إقطاعيًّا، وللمغول والفرس وأباطرة الصين أمراؤهم الإقطاعيون، وقد أصاب الترك بجعلهم التتر والملداق والفلاق والترانسلڤان سابقًا، بينهم وبين أعدائهم.

الفصل الخامس

كيف تدبر الملكية سلامتها

لا تخرب الملكية نفسها كالدولة المستبدة، ولكن الدولة ذات الاتساع المتوسط يمكن أن تغزى، ولذا تكون ذات حصون للدفاع عن حدودها وذات جيوش للدفاع عن حصونها، وفيها تنازع أصغر بقعة بمهارة وشجاعة وعناد، وتقوم الدول المستبدة بغارات بعضها على بعض، ولا تقوم بالحرب غير الملكيات.

والحصون خاصة بالملكيات، وتخشى الدول المستبدة أن تكون صاحبة حصون، وهي لا تجرؤ على تفويض أمرها إلى أحد؛ وذلك لأنك لا تجد أحدًا يحب فيها الدولة والأمير.

الفصل السادس

قوة الدول الدفاعية على العموم

يجب، لتكون الدولة في منعتها، أن يكون اتساعها من الحال ما تتناسب معه السرعة التي يمكن أن تهاجم بها والسرعة التي يمكن أن تتخذها لإحباط هذا الهجوم، وبما أن الذي يهجم يمكن أن يظهر في كل مكان أول الأمر وجب ظهور المدافع في كل مكان أيضًا، ومن ثم أن يكون اتساع الدولة من الاعتدال ما يناسب درجة السرعة التي أنعمت الطبيعة بها على الناس للانتقال من محل إلى آخر.

وفرنسة وإسپانية كلتاهما من الاتساع المطلوب تمامًا، وتكون القوى من صلاح الاتصال ما تتوجه معه إلى حيث يراد، وتلتحق الجيوش هنالك وتنتقل من حد إلى آخر بسرعة، ولا يخشى فيها أي أمر يحتاج إلى بعض الزمن لينفذ.

ومن الحظ العجيب في فرنسة أن كانت العاصمة قريبة من مختلف الحدود بنسبة ضعفها، فيحسن الأمير رؤية كل قسم من بلده على قدر ما يكون معرضًا.

ولكن دولة واسعة كفارس إذا ما هوجمت وجب انقضاء أشهر حتى يمكن جيوشها المبعثرة أن تجتمع، ولا تغذ سيرها في مثل تلك المدة كما يصنع في خمسة عشر يومًا، وإذا قهر الجيش الذي على الحدود شتت، لا ريب؛ لأن مراكز رجوعه غير قريبة، ويتقدم الجيش المنصور، الذي لا يلاقي مقاومة، طاويًا المراحل، ويظهر أمام العاصمة ويحاصرها، على حين لا يكاد يمكن إنباء حكام الولايات بضروة الإمداد، ومن يبصر اقتراب الثورة يعجلها بعدم الطاعة؛ وذلك لأن من الناس من يبدون الوفاء حذر قرب العقاب فقط، ويعودون غير ذلك إذا ما رأوا بعده ويعملون في سيلل مصالحهم الخاصة، وتنحل الإمبراطورية وتسقط العاصمة وينازع الفاتح الحكام ولاياتهم.

ولا تقوم قوة الأمير الحقيقية على سهولة الفتح بمقدار ما تقوم على صعوبة مهاجمته وعلى ثباته إذا ما جاز لي قول هذا، غير أن اتساع الدول يدلها على النواحي الجديدة التي يمكن أن تؤخذ منها.

وهكذا يجب على الملوك أن يكونوا حكماء في زيادة سلطانهم، ولا ينبغي لهم أن يكونوا أقل رشدًا من ذلك في تحديدها، وهكذا يجب عليهم حين يقصون محاذير الضيق ألا ينسوا محاذير الاتساع.

الفصل السابع

تأملات

اتهم أعداء أمير عظيم، ملك زمنًا طويلًا جدًّا، هذا الأمير ألف مرة اتهامًا ناشئًا عن مخاوفهم أكثر مما عن عقولهم كما اعتقد، بأنه وضع خطة ملكية عامة وسار عليها، ولو وفق لذلك ما كان شيء أشأم من ذلك على أوروبة ورعاياه القدماء وعليه وعلى آله، وقد أسعفه الرب، الذي يعلم المنافع الصحيحة، بهزائم أحسن من انتصارات يُوفق لها، وذلك أنه جعله أقوى الجميع بدلًا من أن يجعله ملك أوروبة الوحيد.

وما كان شعبه الذي لم يحن في البلاد الأجنبية إلى غير ما غادر، والذي يعد المجد أعظم خير حين تركه بلده وأكبر مانع من الرجوع إليه حين وجوده في البلدان البعيدة، والذي يزعج حتى بمزاياه لما يجمع بينها وبين الازدراء، والذي يحتمل الجروح والأخطار والمتاعب، لا ضياع ملاذه، والذي لا يحب شيئًا كحبه لمرحه، والذي يتعزى عن خسران إحدى المعارك بتغنيه بالقائد، ما كان شعبه هذا ليقصر في بلد حتى آخر الأمر من غير أن يقصر في جميع البلدان الأخرى، ولا أن تفوته ساعة من غير أن تفوت إلى الأبد.

الفصل الثامن

الحال التي تكون قوة الدولة الدفاعية فيها أدنى من قوتها الهجومية

قال السر كوسي للملك شارل الخامس: «ليس الإنكليز من شدة الضعف ومن سهولة الغلب ما يقهرون معه في غير بلادهم.»، وهذا ما كان يقال عن الرومان، وهذا ما جربه القرطاجيون، وهذا ما يحدث لكل دولة أرسلت جيوشًا إلى البعيد لتجمع بقوة النظام والسلطان الحربي من انقسموا في بلادهم عن مصالح سياسية أو مدنية، والدول تكون ضعيفة عن مرض عضال، وتزيد ضعفًا بالدواء.

ويعد قول السر كوسي استثناء للقاعدة العامة القائلة بألا تباشر حروب بعيدة مطلقًا، ويؤيد هذا الاستثناء القاعدة جيدًا؛ لأنه لا يطبق على غير من نقضوا القاعدة.

الفصل التاسع

قوة الدول النسبية

إن كل عظمة وكل قوة وكل سلطة أمر نسبي، فيجب أن يحترز من نقص العظمة النسبية بمحاولة زيادة العظمة الحقيقية.

وقد بلغت فرنسة أقصى عظمتها النسبية في أواسط عهد لويس الرابع عشر، ولم يكن لألمانية، بعد، من عظماء الملوك غير الذين كانوا لها منذ زمن، وكانت هذه هي حال إيطالية، وكان لا يتألف من اسكتلندة وإنكلترة كتلة ملكية مطلقًا، وكان لا يتألف من أرغونة وقشتالة ذلك، فضعفت أقسام إسپانية المنفصلة بذلك، وأضعفتها، ولم تكن روسية معروفة في أوروبة أكثر من القرم.

الفصل العاشر

ضعف الدول المجاورة

إذا كانت الدول المجاورة في دور الانحطاط وجب الاحتراز من تعجيل انهيارها، وذلك لأسعد ما يكون عليه الوضع، ولأصلح ما يكون من وجود الأمير بجانب آخر يتلقى في سبيله جميع نوائب الطالع ونكبات الدهر، ومن النادر أن يسفر فتح مثل هذه الدولة عن زيادة في السلطان الحقيقي يعدل ما يفقد من السلطان النسبي.

الباب العاشر

صلة القوانين بقوة الهجوم

الفصل الأول

قوة الهجوم

تنظم قوة الهجوم بحقوق الأمم؛ أي: بالقانون السياسي للأمم من حيث صلة بعضها ببعض.

الفصل الثاني

الحرب

حياة الدول كحياة الأفراد، فكما أنه يحق للناس أن يقتلوا في حال الدفاع الطبيعي يحق للدول أن تحارب حفظًا لنفسها.

ويحق لي أن أقتل عن دفاع طبيعي؛ وذلك لأن حياتي لي كما أن حياة الذي يهجم عليَّ هي له، والدولة، كذلك، تحارب؛ لأن بقاءها حق ككل بقاء آخر.

ولا يستلزم حق الدفاع الطبيعي بين الأهلين ضرورة الهجوم مطلقًا، وليس للأهلين غير الالتجاء إلى المحاكم بدلًا من الهجوم، وهم لا يستطيعون ممارسة حق هذا الدفاع، إذن، في غير الأحوال العابرة التي يهلك فيها إذا ما انتظر عون القوانين، غير أن حق الدفاع الطبيعي بين المجتمعات يقتضي ضرورة الهجوم أحيانًا، وذلك عندما ترى أمة أن السلم الطويلة تجعل أمة أخرى في حال تقضي معه عليها فيكون الهجوم في هذا الحين وسيلة وحيدة لمنع هذا الإبادة.

ومن ثم يحق للمجتمعات الصغيرة في الغالب أن تحارب المجتمعات الكبيرة؛ وذلك لأنها تكون غالبًا، في حال تخشى معه أن تباد.

إذن، يشتق حق الحرب من الضرورة والعدل الصارم، وإذا كان من يوجهون ضمير الأمراء أو آراؤهم لا يقفون عند هذا الحد، ضاع كل شيء، وعندما يستند إلى مبادئ مرادية للمجد واللياقة والمنفعة تغمر الأرض سيول من الدماء.

ولا يُحدث عن مجد الأمير على الخصوص، فمجده يقوم على زهوه، وهذا هوى، لا حق شرعي.

نعم، قد يؤدي صيت سلطته إلى زيادة قوى دولته، غير أن شهرة عدله تزيد هذه القوى مع ذلك.

الفصل الثالث

حق الفتح

يُشتق حق الفتح من حق الحرب، وهو نتيجة له، فيجب أن يتبع روحه إذن.

وإذا ما قهر شعب اتبع حق الفاتح عليه أربعة قوانين: قانون الطبيعة التي تجعل كل شيء يميل إلى حفظ الأنواع، وقانون العرفان الطبيعي الذي يقضي بأن نفعل بالآخرين ما نود أن يُفعل بنا، والقانون الذي يوجد المجتمعات السياسية على وجه لم تحدد الطبيعة دوامه مطلقًا، ثم القانون المستنبط من الأمر نفسه، والفتح كسب، وتحمل روح الكسب معها روح الحفظ والعادة، لا روح الإبادة.

وإذا ما قهرت دولة دولة أخرى عاملتها بأحد الأساليب الأربعة الآتية وهي: أن تداوم على الحكم فيها وفق قوانينها فلا تقوم مقامها في غير ممارسة الحكومة السياسية والمدنية، أو أن تمنحها حكومة سياسية ومدنية جديدة، أو أن تهدم المجتمع وتفرقه في مجتمعات أخرى، أو أن تبيد جميع الأهلين.

فأما الأسلوب الأول فيلائم حقوق الأمم التي نتبعها اليوم، وأما الأسلوب الرابع فأكثر ملاءمة لحقوق الأمم لدى الرومان، لهذه الحقوق التي يحكم عند النظر إليها في مقدار ما أصبحنا به من حسن حال، وأقدم احترامي إلى أزمنتنا الحديثة والرشد الحاضر ودين اليوم وفلسفتنا وأخلاقنا.

وبما أن مؤلفينا في الحقوق العامة المستندين إلى التواريخ القديمة خرجوا من دائرة التشدد وقعوا في ضلال كبير؛ أي: اتبعوا الهوى، فافترضوا للفاتحين حقًّا، وأي حق، في القتل، وهذا ما أدى إلى استنباطهم نتائج هائلة كالمبدأ وإلى وضعهم قواعد لم يعمل بها الفاتحون أنفسهم، قط، عند اتصافهم بشيء من الإدراك، ومن الواضح أن الفتح إذا تم لم يعد للفاتح حق القتل ما أصبح بذلك في غير حال الدفاع الطبيعي، وصار في غير حال المحافظ على سلامته الخاصة.

والذي حملهم على ذلك التفكير هو أنهم اعتقدوا أن الفاتح كان ذا حق في تقويض المجتمع، فاستنبطوا من هذا أنه كان يحق له أن يبيد الناس الذين يتألف منهم هذا المجتمع، فهذه نتيجة فاسدة لمبدأ فاسد؛ وذلك لأنه لا يستخرج من إبادة المجتمع وجوب إبادة من يتألف منهم؛ وذلك لأن المجتمع هو اتحاد الناس، لا الناس، فصفة المواطن قد تزول، وصفة الإنسان تبقى.

وقد استنبط السياسيون حق الاستعباد من حق القتل في الفتح، غير أن النتيجة هي من الفساد كالمبدأ.

ولا يجوز الاستعباد إلا عند ضرورة المحافظة على الفتح، وغاية الفتح هي المحافظة، وليس الاستعباد غاية الفتح مطلقًا، ولكن قد يكون وسيلة لازمة للحفظ.

وإذا وقع ذلك كان دوام الاستعباد مناقضًا لطبيعة الأمور، ويجب أن يتحول الشعب المستعبد إلى رعية، والاستعباد في الفتح أمر طارئ، والاستعباد يجب انقطاعه بعد مرور زمن يلتحم فيه جميع أجزاء الدولة المفتوحة بأجزاء الدولة الفاتحة من حيث العادات والزواجات والقوانين والجمعيات وبعض الانسجام النفسي؛ وذلك لأن حقوق الفاتح لا تقوم إلا على عدم وجود تلك الأمور، وعلى وجود تباعد بين الأمتين، كأن لا تثق إحداهما بالأخرى.

وهكذا يجب على الفاتح الذي يستعبد الشعب أن يحتفظ بوسائل إخراجه من هذا الاستعباد، وهذه الوسائل مما لا يحصيه عد.

ولا أتكلم هنا عن أمور مبهمة، وعلى هذا الوجه سار آباؤنا الذين فتحوا الإمبراطورية الرومانية، فألانوا القوانين التي وضعوها بين النار والجهاد والصولة وزهو النصر، وجعلوا قوانينهم عادلة بعد أن كانت قاسية، وكان البورغون والقوط واللنبار يريدون بقاء الرومان قومًا مغلوبين، فجعلت قوانين أوريك وغوندبو وروتاريس من البربري والروماني ابني وطن واحد.[١]

ونزع شارلمان إلى قمع السكسون فنزع منهم الحرية وملك الأموال، وحررهم لويس الحليم[٢] فلم يصنع ما هو أحسن من هذا في جميع عهده، وألان الزمن والاستعباد طباعهم فجعلا منهم أناسًا صادقين على الدوام.

هوامش

(١) انظر إلى المؤلف المشكوك فيه لحياة لويس الحليم في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٢٩٦.

(٢) انظر إلى مجموعة قوانين البرابرة والباب ٢٨ الآتي.

الفصل الرابع

بعض فوائد الشعب المغلوب

يُحسن السياسيون صنعًا إذا ما تكلموا عما يمكن حق الفتح أن يأتي به إلى الشعب المغلوب من الفوائد أحيانًا بدلًا من أن يستنبطوا منه نتائج مشئومة جدًّا، وكانوا يدركون هذا بأحسن مما هم عليه لو اتبع ما عندنا من حقوق الأمم اتباعًا وثيقًا وأيد في جميع الأرض.

وليست الدول المقهورة في تمام قوة نظامها عادة، وذلك أن الفساد تسرب فيها، وعادت قوانينها لا تنفذ، وصارت الحكومة باغية، ومن ذا الذي يشك، إذن، في عدم كسب مثل هذه الدولة وانتفاعها بالفتح نفسه إذا كان هذا الفتح غير مخرب! وماذا تخسر الحكومة التي تصل إلى مرحلة يتعذر عليها إصلاح نفسها فيها من صهرها ثانية؟ ويمكن فاتحًا يقتحم شعبًا حيث ينتحل الغني، من غير أن يشعر به، ما لا يُحصى من وسائل الغصب بألف حيلة وألف مكيدة، وحيث يرى التعس الذي يئن تحول ما كان يعتقده سوء استعمال إلى قوانين فيجد أنه في سواء الضغط وأنه مخطئ في حس هذا، أقول يمكن فاتحًا كهذا أن يقلب كل شيء، فيكون الظلم الأصم أول شيء يتأذى من القهر.

ومن ذلك ما رئي من وجود دول يجور عليها ملتزمو الجباية فيكون لها فرج بالفاتح الذي لم يكن عنده ما عند الأمير الشرعي من التزامات واحتياجات، وتصلح المساوئ، حتى من غير أن يصلحها الفاتح.

ومما يحدث أحيانًا أن تسفر قناعة الأمة الفاتحة عن تركها للمغلوبين ما كان قد نزع منها في عهد الأمير الشرعي من الحاجي.

وقد يقضي الفتح على الأوهام الضارة فيضع الأمة، كما أجرؤ على القول، تحت طالع أطيب.

وأي خير كان الإسپان غير قادرين على صنعه للمكسيكيين؟ كان عليهم أن يمنحوهم دينًا لينًا فأتوهم بخرافة حمقاء، وكان يمكنهم أن يجعلوا العبيد أحرارًا فجعلوا الأحرار عبيدًا، وكانوا يستطيعون أن ينوروهم حول مساوئ الضحايا البشرية فاستأصلوهم بدلًا من ذلك، وما كنت لأختم بياني لو أردت الحديث عن جميع المحاسن التي لم يصنعوها وجميع الشرور التي صنعوها.

وعلى الفاتح أن يتلافى بعض الشرور التي صنعها، وهكذا أُعرِّف حق الفتح بقولي: إنه حق ضروري شرعي مؤسف يدع في كل حين دينًا عظيمًا يؤدَّى براءة للذمة نحو الطبيعة البشرية.

الفصل الخامس

ملك سرقوسة: جيلون

إن أجمل معاهدة حدث عنها التاريخ هي التي عقدها جيلون مع القرطاجيين على ما اعتقد، فهي تبغي إلغاءهم عادة ذبح أبنائهم،[١] يا له من شيء عجيب! لقد هزم ثلاثمئة ألف قرطاجي، فوضع شرطًا غير نافع لسواهم، وإن شئت فقل: إنه اشترط ذلك في سبيل الجنس البشري.

وكان أهل بقطريان يلقون آباءهم الشيب للكلاب حتى تأكلها، فحرَّم الإسكندر[٢] عليهم ذلك، فكان هذا نصرًا له على الخرافة.

هوامش

(١) انظر إلى مجموعة دوباربايرا (تاريخ المعاهدات القديمة، أمستردام ١٧٣٩)، مادة ١١٢.

(٢) استرابون، باب ١١.

الفصل السادس

الجمهورية الفاتحة

إن مما يخالف طبيعة الأمور في النظام الاتحادي أن تفتح دولة متحدة من الأخرى كما رأينا ذلك لدى السويسريين[1] في أيامنا، وأقل من هذا إيلامًا ما يقع في الجمهوريات الاتحادية المختلطة حيث تكون الشركة بين جمهوريات صغيرة وملكيات صغيرة.

وإن مما يخالف طبيعة الأمور أيضًا أن تفتح دولة ديموقراطية مدنًا لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق الديموقراطية، فيجب أن يقدر الشعب المقهور على التمتع بمزايا السيادة كما سنه الرومان في البداءة، ويجب قصر الفتح على عدد الأهلين الذين يقرر للديموقراطية.

وإذا غلبت الديموقراطية شعبًا لتسيطر عليه كرعية جعلت حريتها الخاصة عرضة للخطر، وذلك لمنحها مَن ترسلهم إلى الدولة المقهورة من الحكام سلطة كبيرة جدًّا.

وأي خطر لا تقع فيه جمهورية قرطاجة لو استولى أنيبال على رومة؟ وماذا كان لا يصنع في بلده بعد النصر وهو الذي أوجب فيه عدة ثورات بعد هزيمته؟[2]

ما كان هانون ليستطيع إقناع السِّنات بمنع المدد عن أنيبال لو تكلم عن حسد فقط، وما كان هذا السِّنات الذي حدثنا أرسطو عن رشده (وهذا أمر يثبته لنا ازدهار هذه الجمهورية جيدًا) ليستطيع القطع في الأمر إلا عن أسباب صائبة، وإلا كان بالغ البلاهة حتى لا يرى جيشًا بعيدًا من هنالك ثلاثمئة فرسخ يُمْنَى بخسارات ضرورية يجب تلافيها.

وكان حزب هانون يريد تسليم أنيبال إلى الرومان،[3] ولم يكن الرومان هم الذين يخشون حينئذ، بل أنيبال.

وكان لا يمكن اعتقاد انتصارات أنيبال كما قيل، ولكن كيف يشك فيها؟ وهل كان القرطاجيون المنتشرون في جميع الأرض يجهلون ما يقع في إيطالية؟ لم يرد إرسال مدد إلى أنيبال؛ لأنهم كانوا لا يجهلون.

ويصبح هانون أشد تصلبًا بعد تريبي، وبعد ترازيمن، وبعد كان، وخوفه، لا عدم تصديقه، هو الذي كان يزيد.

هوامش

(١) في سبيل توكنبرغ.

(٢) كان على رأس حزب مشاغب.

(٣) كان هانون يريد تسليم أنيبال إلى الرومان كما أراد كاتون تسليم قيصر إلى الغوليين.

الفصل السابع

مواصلة الموضوع نفسه

ويوجد محذور آخر للفتوح التي تتم للديموقراطيات، وتكون حكومتها ممقوتة من قبل الدول المغلوبة، وتكون هذه الحكومة ملكية زعمًا، وأما، في الحقيقة، فهي أقسى من الملكية، وذلك كما تدل عليه التجربة في كل زمان وكل مكان.

وتكون الشعوب المقهورة كئيبة فيها، فلا تتمتع بفوائد الجمهورية ولا بفوائد الملكية.

وما قلته عن الدولة الشعبية يمكن أن يطبق على الأريستوقراطية.

الفصل الثامن

مواصلة الموضوع نفسه

وهكذا إذا ما أخضعت جمهورية شعبًا وجب عليها أن تحاول إصلاح المحاذير التي تنشأ عن طبيعة الأمر، وذلك بأن تمنحه حقًّا سياسيًّا صالحًا وقوانين مدنية صالحة.

ومما حدث أن جمهورية إيطالية كانت تمسك أناسًا من أهل الجزر تحت سلطانها، غير أن حقوقها السياسية والمدنية كانت فاسدة نحوهم، ومما يذكر مرسوم العفو العام الذي يقضي بألا يحكم عليهم بعده بعقوبات إرهابية كما يقتضيه ضمير الحاكم[1] الخبير، ومن الرعايا من يطلبون بامتيازات في الغالب كما رئي، وهنا يمنح ولي الأمر حقوق جميع الأمم.

هوامش

(١) في ١٨ من أكتوبر سنة ١٧٣٨، طبع عند فرنشيل في جنيف، Vietamo al nostro general governatore in detta isola, di condannare in avenire sola-mente ex informatâ ex informatà conscientiâ persona alcuna nazionale in pena afflittiva. Potrâ ben si far arrestare ed incarcerare le persone che gli saranno sospette; salvo di renderne poi a noi conto sollecitamente. المادة ٦ وانظر أيضًا إلى جريدة أمستردام ٢٣ من ديسمبر سنة ١٧٣٨.

الفصل التاسع

الملكية التي تفتح ما حولها

تغدو الملكية مرهوبة إذا ما استطاعت السير طويلًا قبل أن يضعفها التوسع، وتدوم قوتها على قدر ضغط الملكيات المجاورة إياها.

ولا ينبغي لها أن تسلك سبيل الفتح، إذن، إلا إذا بقيت داخل حدود حكومتها الطبيعية، ومن الحكمة أن تقف فور مجاوزتها هذه الحدود.

وإذا وقع هذا النوع من الفتح وجب ترك الأمور كما كانت عليه؛ أي: أن تبقى المحاكم نفسها، والقوانين نفسها، والعادات نفسها، والامتيازات نفسها، فلا يغير غير الجيش واسم الملك.

وإذا ما وسعت الملكية حدودها بفتح بعض الولايات المجاورة وجب أن تعاملها بحلم عظيم.

وإذا ما جاهدت الملكية في سبيل الفتح طويلًا ديست ولاياتها القديمة كثيرًا كما هي العادة، وذلك لما عليها أن تعانيه من المساوئ الجديدة والمساوئ القديمة، ولما تؤدي إليه العاصمة الواسعة من إقفار الولايات بابتلاعها الجميع غالبًا، والواقع أن الدولة تضيع إذا ما عُوملت الشعوب المقهورة بعد الفتح حول الملك كما يعامل الرعايا الأصليون، وذلك أن الولايات المفتوحة ترسل إلى العاصمة من الضرائب ما لا يعود إليها، وأن الخراب يعم الحدود بما تصبح معه أكثر ضعفًا، وأن الرعايا يغدون أسوأ تعلقًا، وأن ميرة الجيوش التي يجب أن تبقى وأن تسير هنالك تصير أشد تقلبًا.

والحال اللازمة للملكية الفاتحة هي: ترف هائل في العاصمة، وبؤس في الولايات التي تبتعد عنها وفيض في الأطراف، والأمر كما في كرتنا من حيث كون النار في المركز والخضرة على السطح، ومن حيث وجود أرض جافة باردة جديبة بين الاثنتين.

الفصل العاشر

المملكة التي تفتح مملكة أخرى

مما يحدث أحيانًا أن تفتح مملكة مملكة أخرى، وكلما كانت هذه صغيرة حسن احتواؤها بالحصون، وكلما كانت عظيمة حسن حفظها بالمستعمرات.

الفصل الحادي عشر

عادات الشعب المغلوب

لا يكفي أن تُترك للأمة المقهورة قوانينها في تلك الفتوح، فقد يكون من الضروري أن تُترك لها عاداتها؛ وذلك لأن الشعب يعرف بعاداته ويحبها ويدافع عنها دائمًا أكثر منه حيال قوانينه.

ويقول المؤرخون:[1] إن الفرنسيين طُردوا تسع مرات من إيطالية بسبب وقاحتهم تجاه النساء والبنات، فكثير على أمة أن تحتمل زهو الغالب، ثم أن تصبر على مخالفته للأدب، وعلى بعده من الرصانة، وهذا أكثر إيلامًا لا ريب، لإفراطه في الإهانات إلى ما لا حد له.

هوامش

(١) تصفح «تاريخ العالم» لمسيو بوفندورف.

الفصل الثاني عشر

قانون لكورش

لا أعد صالحًا ذلك القانون الذي وضعه كورش فلا يستطيع اللودين أن يزاولوا به غير المهن الخسيسة أو المهن الفاضحة، وقد عُنِيَ في البداءة بما هو ألزم من غيره، فقد فكر في الفتن، لا في الغارات، ولكن الغارات لا تلبث أن تأتي، فيتحد الشعبان ويفسدان، وكنت أُفضل بقاء غلظة الشعب الغالب بالقوانين على بقاء نعومة الشعب المغلوب بها.

وحاول طاغية كوم[١] أريستودم، أن يوهن بأس الشباب فأراد أن يطلق الفتيان شعورهم كالفتيات، وأن يزينوها بالأزهار، وأن يلبسوا ثيابًا مختلفة الألوان حتى الأعقاب، فإذا ما ذهبوا إلى معلميهم في الرقص والموسيقا حمل لهم نسوة مظالَّ وعطورًا ومراوح، وإذا ما كانوا في الحمام قدمن إليهن مشاطًا ومرايا، وكانت هذه التربية تدوم إلى العشرين من العمر، وما كان هذا ليلائم غير طاغية صغير يعرض سيادته دفاعًا عن حياته.

هوامش

(١) دني داليكارناس، باب ٧.

الفصل الثالث عشر

شارل الثاني عشر

أوجب هذا الأمير، الذي لم يستعمل غير قواه قط، سقوطه بوضعه خططًا كان يتعذر تنفيذها بحرب طويلة؛ أي: بأمر كانت مملكته غير قادرة على تأييده.

ولم تكن في دور الانحطاط تلك الدولة التي حاول هدمها، بل كانت إمبراطورية ناشئة، وقد انتفع الروس بالحرب التي شنها عليهم كمدرسة، فكانوا يدنون من النصر في كل هزيمة، وكانوا يتعلمون الدفاع في الداخل حين يخسرون في الخارج.

وكان شارل يعتقد أنه سيد العالم في صحارى پولونية حيث كان يتيه، وحيث كانت تظهر إسوج منتشرة، وذلك على حين كان عدوه الرئيس يتقوى ضده، ويضيق عليه، ويستقر بالبحر البلطي ويخرب ليڤونية أو يستولي عليها.

وكانت إسوج تشابه نهرًا تقطع مياهه في منبعه على حين تغير وجهتها في مجراه.

ولم تكن پولتاڤا هي التي ضيعت شارل، فلو لم يُكسر في هذا المكان لغلب في مكان آخر، فمن السهل تدارك عوارض الطالع، ومن المتعذر اتقاء الحوادث التي تنشأ عن طبيعة الأمور باستمرار.

ولكن لم تكن الطبيعة، ولا الطالع، من القسوة عليه كنفسه.

وكان لا ينظم شئونه وفق ما تقضي به الأمور حاليًا، ولكن وفق مثال اتخذه مع سوء اتباع له، فلم يكن الإسكندر قط، ولكنه كان يمكنه أن يظهر أحسن جندي للإسكندر.

ولم تنجح خطة الإسكندر إلا لصوابها، وما كان من سوء نجاح الفرس في الغارات التي وجهوها إلى اليونان، ومن فتوح أجيزيلاس ورجوع الآلاف العشرة، دل دلالة محكمة على تفوق الأغارقة في أسلوب قتالهم ونوع سلاحهم، وقد كان يعلم أن الفرس هم من الكبر البالغ ما لا يصلحون معه أنفسهم.

وعادوا لا يستطيعون إضعاف بلاد اليونان بتفرقات، فقد اجتمعت تحت رئيس واحد لم يجد وسيلة يستر بها عبوديتها أحسن من بهرها بالقضاء على أعدائها الأزليين وبأمل فتح آسية.

وإن إمبراطورية عامرة بأمهر أمم العالم، وحارثة للأرضين عن مبدأ ديني وخصيبة غزيرة في جميع الأمور، كانت تمنح العدو كل تيسير للبقاء هنالك.

وكان يمكن أن يحكم بزهو أولئك الملوك، الذين أذلوا بهزائمهم على غير جدوى، في أنهم عجلوا سقوطهم بدوام خوضهم للمعارك وأن الملق كان يحول دون إمكان شكهم في عظمتهم.

ولم تكن الخطة حكيمة فقط، بل نفذت بإحكام أيضًا، وكان للإسكندر بسرعة أعماله، حتى بنار أهوائه، إذا كنت من الجرأة ما استعمل معه هذا التعبير، من صولة العقل ما يقوده، وما كان أولئك الذين أرادوا أن يجعلوا رواية من تاريخه والذين لهم من فساد النفس أكثر مما له ليستطيعوا أن يحجبونا، فلنحدث عنه على مهل.

الفصل الرابع عشر

الإسكندر

هو لم ينطلق إلا بعد أن ضمن مقدونية تجاه شعوب البرابرة التي كانت مجاورة لها وفرغ من إرهاق الأغارقة، وهو لم ينتفع بهذا الإرهاق إلا لتنفيذ مشروعه، وهو قد جعل غيرة الإسپارطيين، قاصرة، وهو قد هاجم الولايات البحرية، وحمل جيشه البري على اتباع شواطئ البحر لكيلا ينفصل عن أسطوله، وانتفع بالنظام أمام العدد انتفاعًا عجيبًا، ولم تعوزه الأقوات مطلقًا، وإذا كان من الحق أن النصر منحه كل شيء فإن من الحق أيضًا أنه صنع كل شيء لنيل النصر.

ولم يترك غير شيء قليل للمصادفة في بدء غزوه؛ أي: في زمن كان أقل انكسار يمكن أن يؤدي إلى انقلابه، ولما وضعه الحظ فوق جميع الحوادث كان التهور من وسائله في بعض الأحيان، ولما زحف قبل انطلاقه ضد التريباليين والإليريين قام بحرب[1] كالتي قام بها قيصر في بلاد الغول بعد زمن كما ترون، ولما عاد إلى بلاد اليونان[2] حدث استيلاؤه على تب وتخريبه إياها كما لو كان ذلك على الرغم منه، وذلك أنه كان معسكرًا قريبًا من هذه المدينة منتظرًا أن يريد التبيون عقد الصلح فعجلوا دمارهم بأيديهم، وأما مقاتلة[3] قوى الفرس البحرية فكان پارمنيون هو الذي جرؤ عليها، وكان الإسكندر هو الحكيم فيها، وقد تجلت مهارته في فصل الفرس عن شواطئ البحر، وفي حملهم على ترك بحريتهم التي كانوا متفوقين فيها بأنفسهم، وكانت صور تابعة للفرس مبدئيًّا، وما كانت لتستغني عن تجارتها وبحريتها، فخربها الإسكندر، واستولى الإسكندر على مصر التي كان دارا قد تركها بلا كتائب مع أنه كان يجمع جيوشًا كثيرة في عالم آخر.

أسفر عبور نهر غرانيك عن جعل الإسكندر سيد المستعمرات الإغريقية، وأسفرت معركة إسوس عن استيلائه على صور ومصر، وأسفرت معركة أربيل عن إعطائه جميع الأرض.

ويدع دارا يفر بعد معركة إسوس غير مكترث لغير توطيد فتوحه وتنظيمها، ويبلغ بعد معركة أربيل من تعقبه عن كثب[٤] ما لا يترك له مجالًا للرجوع في إمبراطوريته، ولا يدخل دارا مدنه وولاياته إلا ليخرج منها، ويكون الإسكندر من سرعة السير ما تظنون معه أنكم ترون إمبراطورية العالم ثمنًا للسباق؛ كما في الألعاب اليونانية، أكثر من أن تكون ثمنًا للنصر.

وهكذا قام بفتوحه، فلننظر كيف حافظ عليها.

لقد قاوم من كانوا يريدون معاملة[٥] الأغارقة سادة ومعاملة الفرس عبيدًا، وهو لم يحلم بغير توحيد الأمتين وإزالة الفروق بين الشعب الغالب والشعب المغلوب، ويترك بعد الفتح جميع المبتسرات التي أعانته عليه، وينتحل عادات الفرس لكيلا يحزنهم بحملهم على انتحال عادات الأغارقة، وهذا سر ما أبداه من احترام عظيم لزوجة دارا وأمه وما أظهره من نزاهة كبيرة، ومن هو هذا القائد الذي بكته جميع الشعوب التي قهرها؟ ومن هو هذا الغاصب الذي سكبت الأسرة الهادم لعرشها عبرات عليه؟ هذه علامة لتلك الحياة التي لا يخبرنا المؤرخون بأن قليلًا من الفاتحين يستطيع أن يباهي بها.

ولا شيء يؤكد الفتح أكثر من الاتحاد الذي يتم لأمتين بالتزاوج، فقد أخذ الإسكندر نساء من الأمة التي قهرها، وأمر بأن يأخذ رجال بلاطه[٦] من نساء المغلوبين أيضًا، وسار بقية المقدونيين على سنته، وقد أباح الفرنج والبورغون[٧] هذه الزواجات، وحرمها القوط[٨] في إسپانية ثم أباحوها، وقد ساعد عليها[٩] اللنبار فضلًا عن إباحتها، ولما أراد الرومان إضعاف مقدونية قالوا: إنه لا يمكن أن يكون اتحاد بزواج بين شعوب الولايات.

وقد حلم الإسكندر، الذي كان يحاول توحيد الشعبين، بإقامة مستعمرات يونانية كثيرة في بلاد فارس، فأنشأ ما لا يحصيه عد من المدن، وبلغ من إحكام جمع ما بين أقسام هذه الإمبراطورية الجديدة ما لم ترفع أية ولاية فارسية راية العصيان معه بعد موته، وذلك في أثناء الارتباط والاضطراب اللذين كان يؤدي إليهما أفظع الحروب الأهلية، وبعدما أهلك الأغارقة بعضهم بعضًا.

وبعث إلى الإسكندرية بجالية يهودية[١٠] لكيلا يستنزف اليونان ومقدونية، وما كان ليبالي بأية عادات تكون لدى هذه الشعوب على أن تكون مخلصة له.

وهو لم يترك للشعوب المغلوبة عاداتها فقط، بل ترك لها، أيضًا، قوانينها المدنية، حتى من وجدهم من ملوكها وحكامها غالبًا، وكان يضع المقدونيين[١١] على رأس الكتائب، ورجال البلد على رأس الحكومة مفضلًا أن يعرض نفسه لخطر خيانة خاصة (وهذا

ما كان يحدث له أحيانًا) على أن يكون عرضة لفتنة عامة، وقد احترم التقاليد القديمة وجميع آثار مجد الأمم وفخرها، وكان ملوك الفرس قد خربوا معابد الأغارقة والبابليين والمصريين فأعادها،[12] وقليل من الشعوب من خضع له فلم يأت بقرابين إلى مذابحها، وكان يلوح أنه لم يقم بالفتح إلا ليكون ملكًا خاصًّا لكل أمة والمواطن الأول في كل مدينة، وقد فتح الرومان كل شيء ليخربوا كل شيء، وقد أراد أن يفتح كل شيء ليحافظ على كل شيء، ومهما جاب من بلد اتجهت أفكاره الأولى وتصوراته الأولى، دائمًا، إلى القيام بأمر يمكن أن يؤدي إلى زيادة الرخاء والقوة، ووجد الوسائل الأولى لذلك في عظمة عبقريته، ووجد الوسائل الثانية لذلك في قناعته واقتصاده الخاص،[13] ووجد الوسائل الثالثة لذلك في سخائه الواسع من أجل جلائل الأمور، وكان يقبض يده في النفقات الخاصة وكان يبسطها في النفقات العامة، فإذا ما وجب تنظيم منزله بدا مقدونيًّا، وإذا ما وجب دفع ديون الجند وإشراك الأغارقة في فتحه وإثراء كل رجل في جيشه كان الإسكندر.

وقد عمل سيئتين؛ أي: حرَّق پرسپوليس (إصطخر) وقتل كليتوس، فجعلهما مشهورين بندمه، ولذلك نسيت أعماله الإجرامية ليذكر احترامه للفضيلة، ولذلك عُدت هذه الأعمال من الرزايا أكثر من أن تعد أمورًا خاصة به، ولذلك يجد الأعقاب جمال نفسه بجانب حدته وضعفه تقريبًا، ولذلك وجب الرثاء له وعاد لا يمكن الحقد عليه.

وأقابل بينه وبين قيصر، فلما أراد قيصر محاكاة ملوك آسية أقنط الرومان عن مباهاة صرفة، ولما أراد الإسكندر محاكاة ملوك آسية أتى أمرًا كان يدخل ضمن خطة فتحه.

هوامش

(١) انظر إلى أريان: «حملة الإسكندر» باب ١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر إلى أريان، «حملة الإسكندر»، باب ٣.

(٥) كانت هذه نصيحة أرسطو، پلوتارك «آثار خلقية: من حظ الإسكندر».

(٦) انظر إلى أريان: «حملة الإسكندر»، باب ٧.

(٧) انظر إلى قانون البورغون، فصل ١٢، مادة ٥.

(٨) انظر إلى قانون الفزيغوت، باب ٣، فصل ١:١، وهو ينسخ القانون القديم الذي يُعنَى بالفرق بين الأمم أكثر مما بالأحوال كما جاء فيه.

(٩) انظر إلى قانون اللبنار، باب ٢، فصل ٧:١ و ٢.

(١٠) ترك ملوك سورية خطة مؤسسي الإمبراطورية، فأرادوا إكراه اليهود على انتحال عادات الأغارقة، فأصابت دولتهم بهذا زعازع هائلة.

(١١) انظر إلى أريان «حملة الإسكندر»، باب ٣ وأبواب أخرى.

(١٢) انظر إلى أريان «حملة الإسكندر».

(١٣) المصدر نفسه، باب ٧.

الفصل الخامس عشر

وسائل جديدة للمحافظة على الفتح

إذا ما فتح ملك دولة كبيرة وجد منهاج عجيب صالح لتخفيف الاستبداد وحفظ الفتح على السواء، وقد اتخذه فاتحو الصين.

لقد أرادت الأسرة التترية المالكة للصين في الوقت الحاضر ألا تُدخل اليأس إلى الشعب المغلوب، وألا يزهو الغالب، وأن تحول دون تحول الحكومة إلى حكومة عسكرية، وأن تمسك كلا الشعبين ضمن الواجب فجعلت كل فيلق في الولايات مؤلفًا من صينيين وتتر مناصفة، وذلك ليمسك تحاسد الشعبين كلًا منهما ضمن الواجب، وكذلك جعلت المحاكم من صينيين وتتر مناصفة، وكان لهذا نتائج طيبة كثيرة، ومنها: (١) أن كل واحدة من الأمتين تردع الأخرى، و(٢) أن كلتا الأمتين ترقب السلطة العسكرية والسلطة المدنية فلا تقضي إحداهما على الأخرى، و(٣) أن الأمة الفاتحة تستطيع أن تنتشر في كل مكان من غير أن تضعف أو أن تزول، فتصبح قادرة على مقاومة الحروب الأهلية والأجنبية، ويبلغ هذا النظام من الصواب الكبير ما أدى عدم انتحال مثله إلى زوال جميع من فتحوا الأرض تقريبًا.

الفصل السادس عشر

الدولة المستبدة الفاتحة

إذا كان الفتح واسعًا افترض استبدادًا، وفي هذه الحال لا يكون الجيش المنتشر في الولايات كافيًا، ويجب أن يكون حول الأمير، دائمًا، فيلق أمين خاصة، مستعد لينقض، في كل حين، على قسم الإمبراطورية الذي يمكن أن يرتج، ويجب أن تزجر هذه المليشيا غيرها وأن ترهب جميع أولئك الذين ترك لهم بعض السلطان في الإمبراطورية عن ضرورة، ويوجد حول إمبراطور الصين فيلق من التتر مهيأ للحاجة على الدوام، ويوجد لدى المغول والترك واليابان فيلق فرضه[1] على الأمير فضلًا عمن يمار من غلات الأرضين، فهذه القوى الخاصة تفزع ضربات الطبول.

هوامش

(١) الفرض: ما يُعطى للجند.

الفصل السابع عشر

مواصلة الموضوع نفسه

قلنا: إن الدول التي يفتحها الملك المستبد تكون إقطاعية كما ينبغي، ولم يأل المؤرخون جهدًا في مدح كرم الفاتحين الذين أعادوا التاج إلى من قهروهم من الأمراء، ولذا كان الرومان كرماء لنصبهم في كل مكان ملوكًا يكونون آلات للعبودية،[1] وعمل مثل هذا ضروري، وذلك أن الفاتح إذا ما احتفظ بالدولة المغلوبة لم يمكن الحكام الذين يرسلهم أن يردعوا الرعايا، كما أنه لا يستطيع ردع هؤلاء الحكام فيضطر إلى تجريد تراثه القديم من الكتائب ضمانًا لتراثه الجديد، وتكون جميع رزايا الدولتين مشتركة، وتكون حرب إحداهما الأهلية حربًا أهلية للأخرى، وعلى العكس يكون للفاتح، إذا ما أعاد العرش إلى الأمير الشرعي، حليف لازم تزيد به قواه الخاصة، ونرى الشاه نادرًا يفوز بكنوز المغولي ويترك له الهندوستان.

هوامش

(١) تاسيت، Agricola فصل ١٤، Vetere ac jam pridem recepta populi romani consuetudine, ut haberent instrumenta servitutis et reges.

الباب الحادي عشر

القوانين التي تُوجد الحرية السياسية من حيث صلتها بالنظام

الفصل الأول

فكرة عامة

أميز القوانين التي توجد الحرية السياسية من حيث صلتها بالنظام من القوانين التي توجدها من حيث صلتها بالمواطن، والأولى هي موضوع هذا الباب، وسأتناول الثانية بالبحث في الباب التالي.

الفصل الثاني

ما تدل عليه كلمة الحرية من معانٍ مختلفة

لا تجد كالحرية كلمة دلت على معانٍ مختلفة ووقفت النفوس بأساليب مختلفة، فرأى بعضهم أنها تنطوي على سهولة عزل من عهدوا إليه بسلطان طاغٍ، ورأى آخرون أنها تنطوي على حق انتخاب من يجب عليهم أن يطيعوه، ورأى أناس غيرهم أنها تنطوي على حق التسلح والقدرة على ممارسة العنف، ورأى أناس سواهم أنها تنطوي على امتياز عدم الحكم في القوم من قبل من لم يكن رجلًا منهم أو بغير قوانينهم الخاصة،[١] ورأى شعب، طويل زمن، أنها تنطوي على عادة إطلاق اللحى طويلة،[٢] وقد ربط هؤلاء هذه الكلمة بشكل للحكومة مبعدين الأشكال الأخرى منه، ومن تذوقوا الحكومة الجمهورية وضعوها في هذه الحكومة، ومن تمتعوا بالحكومة الملكية وضعوها في الملكية،[٣] وأخيرًا أطلق كل كلمة الحرية على الحكومة التي كانت تلائم عاداته وأهواءه، وبما أن آلات الشرور التي يُشتكى منها لا تبدو للعيون حاضرة في الجمهورية دائمًا، وبما أن القوانين تظهر أكثر كلامًا ومنفذو القوانين أقل كلامًا فيها فإن الحرية تجعل في الجمهوريات عادة وتبعد من الملكيات، ثم بما أن الشعب في الديموقراطيات يظهر فاعلًا لما يريد تقريبًا فإن الحرية جعلت في هذه الأنواع من الحكومات، وخلط بين سلطان الشعب وحريته.

هوامش

(١) قال شيشرون: «لقد استنسخت مرسوم سيفولا الذي يبيح للأغارقة إنهاء اختلافاتهم فيما بينهم وفق قوانينهم، وهذا ما جعلهم يعدون أنفسهم شعوبًا حرة.».

(٢) لم يطق الروس حمل القيصر بطرس إياهم على حلقها.

(٣) رفض الكپدوكيون ما عرضه الرومان عليهم من نظام جمهوري.

الفصل الثالث

ما هي الحرية

حقًّا أن الشعب في الديموقراطيات يصنع ما يريد كما يظهر، غير أن الحرية السياسية لا تقوم على صنع ما يُراد مطلقًا، ولا يمكن الحرية في الدولة؛ أي: في المجتمع ذي القوانين، أن تقوم على غير القدرة على صنع ما يجب أن يُراد، وعلى عدم الإكراه على صنع ما لا يجب أن يُراد.

ويجب أن يُنْقَشَ في الذهن ما هو الاستقلال وما هي الحرية، فالحريةُ هي حق صنع جميع ما تبيحه القوانين، فإذا ما استطاع أحدُ الأهلين أن يصنع ما تُحَرِّمُه القوانين فقد الحرية، وذلك لإمكان قيام الآخرين بمثل ما صنع

الفصل الرابع

مواصلة الموضوع نفسه

ليست الديموقراطية والأريستوقراطية من الدول الحرة بطبيعتها مطلقًا، فالحرية السياسية لا توجد في غير الحكومات المعتدلة، ولكن الحرية لا تكون في الدول المعتدلة دائمًا، وهي لا تكون فيها إلا عند عدم سوء استعمال السلطة، بيد أن التجارب الأزلية أن كل إنسان ذي سلطان يميل إلى إساءة استعماله، وهو يسترسل في ذلك حتى يلاقي حدودًا، ومن يقول هذا! حتى إن الحرية تحتاج إلى حدود.

ولا بد من أن تقف السلطةُ السلطةَ عن نظام الأمور لكيلا يساء استعمال السلطان، وقد يكون النظام من الحال ما لا يكره معه شخص على فعل الأمور التي لا يُوجبها القانون عليه، وعلى عدم فعل الأمور التي يُبيحها القانون له.

الفصل الخامس

غرض مختلف الدول

مع أن لجميع الدول غرضًا واحدًا على العموم، وهو البقاء، فإن لكل دولة غرضًا خاصًّا، فقد كان التوسع غرض الرومان، والحرب غرض إسپارطة، والدين غرض الشرائع اليهودية، والتجارة غرض مرسيلية، والسكون الشامل غرض الصين،[١] والملاحة غرض قوانين أهل رودس، والحرية الطبيعية غرض ضابطة الهمج، وملاذ الأمير عمومًا غرض الدولة المستبدة، ومجد الأمير والدولة غرض الملكيات، ويكون استقلال كل فرد غرض قوانين پولونية، وضغط الجميع[٢] هو الذي ينشأ عن ذلك.

وفي العالم تُوجد كذلك أمة يقوم هدف نظامها المباشر على الحرية السياسية، وسنبحث في المبادئ التي تقيمها عليها، فإذا كانت صالحة بدت الحرية فيها كما في مرآة.

ولا ضرورة إلى كثير عناء لاكتشاف الحرية السياسية في النظام، وإذا كان من الممكن رؤيتها حيث هي، وإذا كانت قد وجدت، فلماذا يُبحث عنها؟

هوامش

(١) هذا غرض طبيعي لدولة ليس لها أعداء في الخارج مطلقًا، أو لدولة تعتقد أنها وقفتهم بحواجز.

(٢) محذور Liberum veto.

الفصل السادس

نظام إنكلترة

يوجد في كل دولة ثلاثة أنواع للسلطات، وهي السلطة الاشتراعية، وسلطة تنفيذ الأمور الخاصة لحقوق الأمم، وسلطة تنفيذ الأمور الخاضعة للحقوق المدنية.

والأمير، أو الحاكم، يضع القوانين بالسلطة الأولى لزمن معين أو لكل زمن، ويصحح أو يُلغي ما وضع منها، وهو بالثانية يقرر السلم أو الحرب ويرسل السفارات أو يتقبلها، ويوطد الأمن ويحول دون الغارات، وهو بالثالثة يعاقب على الجرائم أو يقضي فيما بين الأفراد من خصومات، وتُسمى هذه الأخيرة سلطة القضاء، وتُسمى الأخرى سلطة الدولة التنفيذية فقط.

وتقوم حرية المواطن السياسية على راحة النفس التي تنشأ عن رأي كل واحد حول سلامته، ويجب لنيل هذه الحرية[1] أن تكون الحكومة من الوضع ما لا يمكن المواطن معه أن يخشى مواطنًا آخر.

ولا تكون الحرية مطلقًا إذا ما اجتمعت السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية في شخص واحد أو في هيئة حاكمة واحدة؛ وذلك لأنه يخشى أن يضع الملك نفسه أو السِّنات نفسه قوانين جائرة لينفذها تنفيذًا جائرًا.

وكذلك لا تكون الحرية إذا لم تفصل سلطة القضاء عن السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية، وإذا كانت متحدة بالسلطة الاشتراعية كان السلطان على الحياة وحرية الأهلين أمرًا مراديًّا؛ وذلك لأن القاضي يصير مشترعًا، وإذا كانت متحدة بالسلطة التنفيذية أمكن القاضي أن يصبح صاحبًا لقدرة الباغي.

وكل شيء يضيع إذا مارس الرجل نفسه أو هيئة الأعيان، أو الأشراف أو الشعب نفسها هذه السلطات الثلاث: سلطة وضع القوانين وسلطة تنفيذ الأوامر العامة وسلطة القضاء في الجرائم أو في خصومات الأفراد.

وعدلت الحكومة في معظم ممالك أوروبة؛ وذلك لأن الأمير القابض على السلطتين الأوليين يدع لرعاياه ممارسة السلطة الثالثة، ولدى الترك، حيث السلطات الثلاث قبضة السلطان، يسود استبداد فظيع.

وفي جمهوريات إيطالية، حيث تجتمع هذه السلطات الثلاث، تكون الحرية أقل منها في ملكياتنا، وكذلك تحتاج الحكومة لبقائها إلى وسائل قاسية كوسائل الترك كما يدل على ذلك مفتشو الدولة،[2] والأرومة التي يمكن كل واش أن يُلقي فيها اتهامه ببطاقة في كل وقت.

وانظروا إلى الوضع الذي يمكن أن يكون عليه المواطن في هذه الجمهوريات، يكون للهيئة الحاكمة، كمنفذة للقوانين، جميع السلطة التي انتحلتها كمشترعة، فيمكنها أن تخرب الدولة بعزائمها العامة، وبما أنها صاحبة لسلطة القضاء فإنه يمكنها أن تُهلك كل واحد من الأهلين بعزائمها الخاصة.

والسلطة كلها واحدة هنالك، وعلى ما ليس هنالك من أبهة خارجية تنم على الأمير المستبد فإنه يشعر به في كل ساعة.

ثم إن الأمراء الذين أرادوا أن يكونوا مستبدين بدءوا بجمع جميع السلطات في شخصهم دائمًا، كما بدأ كثير من ملوك أوروبة بجمع ما في دولتهم من أعباء عظيمة في شخصهم.

واعتقد أن الأريستوقراطية الوراثية الخالصة في جمهوريات إيطالية لا تطابق استبداد آسية تمامًا، وتلطف كثرة القضاة القضاء أحيانًا، ولا يتعاون الأشراف على جميع المقاصد في كل وقت، ويؤلف هنالك من مختلف المحاكم ما يعتدل، وهكذا يكون الاشتراع في البندقية للمجلس الكبير، والتنفيذ للپريغادي، وسلطة القضاء للكارنتي، غير أن السوء في كون هذه المحاكم المختلفة مؤلفة من قضاة من هيئة واحدة، وهذا لا يدل على غير سلطة واحدة.

ولا ينبغي أن تفوض سلطة القضاء إلى سِنات دائم، بل يجب أن يمارسها أناس من الشعب[3] في زمن معين من السنة على الوجه الذي يأمر به القانون لتأليف محكمة يدوم أمرها على حسب الضرورة.

وهكذا تصبح سلطة القضاء الهائلة بين الناس خافية قاصرة لعدم ارتباطها في حال معينة أو مهنة معينة، ولا يكون قضاة أمام العيون دائمًا، ويُخشى القضاء لا القضاة.

حتى إنه يجب أن يستطيع الجاني اختيار القضاة في الاتهامات الكبرى مباراة مع القانون، أو يستطيع أن يرفض على الأقل عددًا كبيرًا من القضاة يظن معه أنه اختار من بقي منهم.

وأما السلطتان الأخريان فيمكن أن تُفوضا إلى حكام أو إلى هيئات دائمة؛ لأنهما لا تمارسان تجاه أي فرد كان، ما كانت إحداهما إرادة الدولة العامة وكانت الأخرى تنفيذ هذه الإرادة العامة.

ولكن إذا كان من الواجب ألا تكون المحاكم ثابتة وجب أن تكون الأحكام من الثبات ما تظهر معه نصًّا صريحًا للقانون، ولو كانت الأحكام رأيَ القاضي الخاص لدلت على الحياة في مجتمع لا تعرف العقود التي تعقد فيه بدقة.

حتى إنه يجب أن يكون القضاة من طبقة المتهم أو من أمثاله، وذلك لكيلا يدور في خلده أنه واقع بين أيدي أناس يميلون إلى الجور عليه.

وإذا ما تركت السلطة الاشتراعية للسلطة التنفيذية حق حبس الأهلين القادرين على تقديم كفالة عن سلوكهم لم تبق حرية ما لم يوقفوا للجواب، بلا مطل، عن تهمة جعلها القانون من تهم الإعدام، ففي هذه الحالة يكونون أحرارًا حقًّا ما داموا لم يخضعوا لغير سلطان القانون.

ولكن السلطة الاشتراعية إذا ما اعتقدت أن الخطر يحدق بها عن مؤامرة سرية ضد الدولة أو عن مواطأة مع أعداء الخارج أمكنها أن تبيح للسلطة التنفيذية، وذلك لوقت قصير محدود، أن تعتقل المواطنين المشتبه فيهم، والذين لا يخسرون حريتهم لزمن إلا ليحفظوها إلى الأبد.

وهذه هي الوسيلة الوحيدة الموافقة للعقل في القيام مقام قضاء الإيفور الاستبدادي وقضاة التفتيش في دولة البندقية الذين هم مستبدون أيضًا.

وبما أن كل رجل في الدول الحرة يفترض صاحب نفس حرة حاكمًا في نفسه بنفسه؛ فإن من الواجب أن تكون السلطة الاشتراعية قبضة الشعب جملة، ولكن بما أن هذا متعذر في الدول الكبيرة وذو محاذير كثيرة من الدول الصغيرة؛ فإنه يجب أن يصنع الشعب بواسطة ممثليه كل ما لا يقدر على صنعه بنفسه.

والرجل يعرف احتياجات مدينته أكثر من أن يعرف احتياجات المدن الأخرى، والرجل يحكم في طاقة جيرانه أكثر مما في طاقة أبناء وطنه الآخرين، فلا ينبغي، إذن، أن يستخلص أعضاء الهيئة الاشتراعية من جمهرة الشعب على العموم، بل يكون من المناسب أن يختار السكان في كل مكانٍ مهمٍّ ممثلًا لهم.

وأعظم ما يُنتفع بالممثلين هو أنهم قادرون على النقاش في الأمور، ولا يستطيع الشعب ذلك مطلقًا، وهذا من أكبر محاذير الديموقراطية.

وليس من الضروري أن يتلقى الممثلون، الذين زادوا من ناخبيهم بإرشاد عام، توجيهًا خاصًّا حول كل أمر، وذلك كما يقع في مجالس ألمانية المعروفة بالديت، أجل، إن كلام النواب على هذا الأسلوب يعبر عن صوت الأمة، غير أن هذا يوجب تطويلات لا حد لها، ويجعل من كل نائب سيد الآخرين، كما قد يجعل قوة الأمة تقف عن هوى في الأحوال الملحة إلى الغاية.

وقد أصاب مستر سيدني في قوله: إن على النواب الذين يمثلون جماعة من الشعب، كما في هولندة، أن يقدموا حسابًا إلى الذين وكلوهم، ويكون الأمر غير هذا إذا ما كانوا نوابًا عن كور كما في إنكلترة.

ويجب أن يحق لأبناء الوطن في مختلف المديريات إعطاء أصواتهم لانتخاب الممثل، وذلك خلا من يكونون من انحطاط الحال ما اشتهروا معه بأنهم لا إرادة خاصة لهم مطلقًا.

وكان يوجد عيب كبير في معظم الجمهوريات القديمة، وذلك أن كان للشعب فيها حق اتخاذ أحكام فعالة تتطلب شيئًا من التنفيذ؛ أي: إتيان أمر يعجز عنه تمامًا، وليس للشعب أن يدخل في الحكومة إلا لانتخاب ممثليه؛ أي: القيام بأمر يسهل عليه؛ وذلك لأنه إذا كان من يعلمون درجة اقتدار الرجال الحقيقية قليلين فإن كل واحد يستطيع، مع ذلك، أن يعرف، على العموم، هل الذي يختاره أعظم إدراكًا من معظم الآخرين.

وكذلك لا ينبغي أن تُنتخب الهيئة الممثلة لكي تتخذ قرارًا فعالًا، وذلك لعجزها عن صنع هذا جيدًا، بل لتضع قوانين أو لترى هل نُفذت القوانين التي وضعتها تنفيذًا حسنًا، وهذا ما تجيد صنعه، وهذا ما لا يقدر غيرها على حسن صنعه.

وفي الدولة يوجد دائمًا أناس ممتازون عن نسب أو ثراء أو شرف، ولكن هؤلاء الناس إذا ما اختلطوا بالشعب، ولم يكن لهم فيه غير صوت كالآخرين، كانت الحرية المشتركة رقًّا لهم، ولم تكن لهم أية مصلحة للدفاع عنها؛ وذلك لأن معظم القرارات تكون ضدهم، ولذا يجب أن يكون نصيبهم في الاشتراع معادلًا للمنافع التي لهم في الدولة، وهذا الذي يقع إذا ما ألفوا هيئة يحق لها وقف مشاريع الشعب كما يحق للشعب أن يقف مشاريعها.

وهكذا تُفوض السلطة الاشتراعية إلى هيئة الأشراف وإلى هيئة تنتخب لتمثيل الشعب فيكون لكل من الهيئتين مجلسها ونقاشها على حدة، ويكون لهما آراء ومصالح منفصلة.

ومن بين السلطات الثلاث التي تكلمنا عنها تظهر سلطة القضاء غفلًا من بعض الوجوه، فلا يبقى منها غير اثنتين، وبما أنهما محتاجتان إلى سلطة ناظمة تعدلهما كان قسم الهيئة الاشتراعية المؤلف من الأشراف صالحًا لبلوغ هذه النتيجة.

ويجب أن تكون هيئة الأشراف وراثية، وذلك عن طبيعتها أولًا، ثم إنه لا بد من أن تكون لها مصلحة كبيرة في المحافظة على امتيازاتها الممقوتة بذاتها، والتي تكون على خطر دائم في دولة حرة.

ولكن بما أن من الممكن أن تُغرَى السلطة الوراثية باتباع مصالحها الخاصة ونسيان مصالح الشعب وجب في الأمور التي تنطوي على مصلحة قوية في إزعاجها، كما في قوانين جباية المال، ألا يكون لها نصيب في الاشتراع غير سلطة المنع، لا سلطة القطع.

وبسلطة القطع أُسمِّي حق الأمر لذاته أو إصلاح ما أمر به آخر، وبسلطة المنع أُسمِّي حق جعل قرار أصدره آخر لاغيًا، وهذه هي السلطة التي كان يتمتع بها محامو الشعب في رومة، ومع أن من الممكن أن يكون لصاحب سلطة المنع حق الموافقة أيضًا فإن هذه الموافقة ليست غير تصريح بأنه لا يستعمل سلطته في المنع مطلقًا، وهي تشتق من هذه السلطة.

ويجب أن تكون السلطة التنفيذية قبضة ملك؛ وذلك لأن هذا القسم من الحكومة، الذي يحتاج دائمًا تقريبًا إلى عمل عابر، يدار من قبل واحد أحسن من أن يدار من قبل كثيرين، وذلك مع أن الذي هو خاص بالسلطة الاشتراعية يكون في الغالب أكثر سدادًا بأناس كثيرين مما بواحد.

وإذا لم يكن هنالك ملك قط، وإذا ما عهد بالسلطة التنفيذية إلى أناس يؤخذون من الهيئة الاشتراعية، عادت الحرية غير موجودة، وذلك لما ينطوي عليه هذا من اتحاد السلطتين، وذلك لنصيب الأشخاص أنفسهم في كلتا السلطتين أحيانًا، ولاستطاعتهم هذا دائمًا.

وتضيع الحرية عند عدم اجتماع الهيئة الاشتراعية زمنًا طويلًا؛ وذلك لأنه يحدث واحد من أمرين: أن ينقطع إصدار أي قرار اشتراعي، وهنالك تقع الدولة في الفوضى، أو أن تصدر السلطة التنفيذية هذه القرارات، وهنالك تصير هذه السلطة مطلقة.

ومن غير المفيد أن تكون الهيئة الاشتراعية دائمة الاجتماع؛ لأن في ذلك إرهاقًا للممثلين، ولأنه يشغل السلطة التنفيذية كثيرًا فلا تفكر في التنفيذ مطلقًا، بل في الدفاع عن امتيازاتها وعن حقها في التنفيذ.

ثم إذا ما كانت الهيئة الاشتراعية دائمة الاجتماع أمكن ألا يقع غير قيام نواب جدد مقام من يموتون، وإذا ما فسدت الهيئة الاشتراعية مرة في هذا الحال أصبح الداء بلا دواء، وإذا ما تعاقبت الهيئات الاشتراعية حق للشعب السيئ الرأي في الهيئة الاشتراعية الحاضرة أن يحمل آمالًا حول الهيئة التي ستأتي بعدها، ولكن إذا ما كانت الهيئة هي بعينها دائمًا انقطع رجاء الشعب من قوانينه عندما يرى فساد هذه الهيئة ذات يوم فيغدو مغاضبًا أو يصير مهملًا.

ولا ينبغي للهيئة الاشتراعية أن تجتمع بنفسها مطلقًا؛ وذلك لأن الهيئة لا تُحسب صاحبة إرادة إلا إذا اجتمعت، وهي إذا لم تجتمع بالإجماع لم يمكن أن يقال أي قسم تكونه الهيئة الاشتراعية في الحقيقة: آلقسم الذي يجتمع أم القسم الذي لا يجتمع، وهي إذا كانت صاحبة الحق في تأجيل جلساتها أمكن ألا تؤجل هذه الجلسات مطلقًا، وهذا ما ينطوي على خطر عندما تريد أن تعتدي على السلطة التنفيذية، ثم يوجد من الأوقات ما هو أصلح من الأخرى لاجتماع الهيئة الاشتراعية، فيجب، إذن، أن تكون السلطة التنفيذية هي التي تعين دورة هذه الجلسات ودوامها على حسب ما تعرف من الأحوال.

وإذا كانت السلطة التنفيذية غير ذات حق في وقف مشاريع الهيئة الاشتراعية أصبحت هذه الهيئة مستبدة، وذلك لإمكان انتحالها كل سلطة قد تخطر ببالها وقضائها بذلك على جميع السلطات الأخرى.

ولكن لا يجوز أن يكون للسلطة الاشتراعية حق وقف السلطة التنفيذية مقابلة؛ وذلك لأن من العبث تحديد التنفيذ ما دامت له حدوده بطبيعته، وذلك إلى أن السلطة التنفيذية تمارس دائمًا حول أمور عابرة، وقد كانت سلطة محامي الشعب برومة معيبة لوقفها التنفيذ فضلًا عن الاشتراع؛ أي: لتسبيبها شرورًا كبيرة.

ولكن إذا كان لا ينبغي للسلطة الاشتراعية في الدولة الحرة أن تقبض على حق وقف السلطة التنفيذية فإن لها، ويجب أن يكون لها، حق البحث في الوجه الذي ينفذ به ما وضعته من القوانين، وبها تتجلى أفضلية هذه الحكومة على حكومة أقريطش حيث كان الكوسم والإفور لا يقدمون حسابًا عن إدارتهم مطلقًا.

ولكن مهما يكن من أمر هذا البحث فإنه لا ينبغي للهيئة الاشتراعية أن تحكم في الشخص، ومن ثم في سلوك الذي ينفذ، فيجب أن يكون شخصه محترمًا، وذلك بما أنه ضروري للدولة منعًا للهيئة الاشتراعية من الطغيان فإنه إذا ما اتهم وقُضي فيه عادات الحرية غير موجودة.

وفي تلك الحال لا تكون الدولة ملكية مطلقًا، بل جمهورية غير حرة، ولكن بما أن الذي ينفذ لا يمكن أن يسيء التنفيذ من غير أن يكون مستشاروه خبثاء حاقدين على القوانين كوزراء، وإن كانت تكرمهم كأناس، فإنه يمكن أن يبحث عنهم وأن يُعاقبوا، وهذه هي أفضلية هذه الحكومة على حكومة كنيد التي كان القانون لا يسمح فيها بمحاكمة الأغفال[٤] حتى بعد إدارتهم،[٥] فكان لا يمكن الشعب أن ينتقم لنفسه من المظالم التي أُصيب بها.

ومع أنه لا ينبغي أن توحد سلطة القضاء على العموم بأي قسم من السلطة الاشتراعية؛ فإن هذا خاضع لثلاث استثناءات قائمة على المصلحة الخاصة للذي يجب أن يحاكم.

والعظماء عرضة للحسد دائمًا، فإذا ما حكم فيهم من قبل الشعب أمكن وقوعهم في خطر وحرموا الاستفادة من امتياز يتمتع به أقل واحد من الأهلين في دولة حرة، وهو أن يقضي في أمرهم من قبل أمثالهم، ويجب، إذن، أن يُدعَى الأشراف أمام ذلك القسم من الهيئة الاشتراعية المؤلف من أشراف، لا أمام محاكم الشعب العادية.

وقد يكون القانون، الذي هو بصير ضرير معًا، شديدًا جدًّا في بعض الأحيان، ولكن قضاة الأمة ليسوا، كما قلنا، غير الفم الذي ينطق بكلام القانون، ولكنهم جوامد عاجزة عن تعديل قوة القانون وشدته، ولذا يكون قسم الهيئة الاشتراعية، الذي قلنا إنه محكمة ضرورية في حال أخرى، ضروريًّا في هذه الحال، فعلى سلطان هذا القسم الأعلى أن يعدل القانون نفعًا للقانون نفسه بأن ينطق بما هو أخف من نصه.

ومما يمكن أن يحدث أيضًا أن يخرق بعض الأهلين حرمة حقوق الشعب في الأمور العامة، وأن يقترفوا من الجرائم ما لا يستطيع، أو لا يريد، الحكام الموظفون أن يعاقبوا عليه، ولكن السلطة الاشتراعية لا تستطيع القضاء على العموم، وهي إذا ما قدرت عليه كان أقل من ذلك في هذه الحال الخاصة التي تمثل بها القسم ذا العلاقة؛ أي: الشعب، ولذا لا تستطيع أن تكون غير متهمة، ولكن أمام من تتهم؟ أو تهبط أمام محاكم القانون التي هي دونها مرتبة والمؤلفة من أناس من الشعب كما هي فتجر هذه المحاكم بسلطان متهم عظيم مثلها؟ كلا، وإنما يجب أن تحفظ كرامة الشعب وسلامة الفرد بأن يتهم قسم الشعب الاشتراعي أمام قسم الأشراف الاشتراعي؛ أي: أمام هذا القسم الذي ليس عنده ذات المصالح وذات الأهواء.

وهذا ما تُفضل به هذه الحكومة على معظم الجمهوريات القديمة التي كان من عاداتها السيئة أن يظهر الشعب قاضيًا ومتهمًا في وقت واحد.

وللسلطة التنفيذية أن تشترك في الاشتراع بحق المنع كما قلنا، وإلا لم تلبث أن تجرد من امتيازاتها، ولكن إذا ما اشتركت السلطة الاشتراعية في التنفيذ ضاعت السلطة التنفيذية أيضًا.

وإذا ما اشترك الملك في الاشتراع بحق القطع فقدت الحرية، ولكن بما أنه يجب أن يشترك في الاشتراع دفاعًا، النفس على الخصوص فإنه يجب أن يشترك فيه بحق المنع.

والذي أوجب تغير الحكام في رومة هو أن السِّنات الذي كان ذا نصيب في السلطة التنفيذية، والحكام الذين كانوا أصحاب النصيب الآخر فيها لم يملكا حق المنع كالشعب.

إذن، هذا هو النظام الأساسي للحكومة التي نتكلم عنها، وبما أن الهيئة الاشتراعية مؤلفة فيها من قسمين فإن أحدهما يقيد الآخر بحقه في المنع مبادلة، ويكون كلا القسمين مرتبطًا في السلطة التنفيذية التي ترتبط في السلطة الاشتراعية.

وكان على هذه السلطات الثلاث أن توجد سكونًا أو جمودًا، ولكن بما أنها مكرهة على السير بحركة الأشياء الضرورية فإنها تسير متوافقة عن اضطرار.

وبما أن السلطة التنفيذية ليست قسمًا من السلطة الاشتراعية إلا بحق المنع فإنها لا تستطيع أن تتدخل في مناقشة الأمور، حتى إنه ليس من الضروري أن تقترح، وذلك بما أنها تستطيع أن ترفض القرارات دائمًا فإنها تقدر على نبذ ما تسفر عنه الاقتراحات من قرارات كان يمكن أن تريد عدم وضعها.

وفي بعض الجمهوريات القديمة، حيث كان يمكن الشعب أن يناقش في الأمور كهيئة، كان من الطبيعي أن تقترحها السلطة التنفيذية وأن تناقش هي والشعب حولها، وإلا لوجد في القرارات التباس غريب.

وإذا ما اتخذت السلطة التنفيذية قرارًا حول جباية الأموال العامة من غير موافقتها ضاعت الحرية؛ وذلك لأنها تصبح اشتراعية في أهم أمور الاشتراع.

وإذا ما اتخذت السلطة الاشتراعية قرارًا أبديًّا، لا مسانهةً، حول جباية الأموال العامة فإنها تخاطر بحريتها؛ وذلك لأن السلطة التنفيذية تعود غير مكترثة لها، وإذا ما حصل مثل هذا الحق إلى الأبد صار من غير المهم أن ينال من ذاته أو من غيره، ويقع مثل هذا إذا ما اتخذت قرارًا أبديًّا، لا مسانهةً، حول قوى البر والبحر التي يجب أن تفوض أمرها إلى السلطة التنفيذية.

ويجب أن تكون الجيوش التي يوفض أمرها شعبًا وأن تكون عندها روح الشعب نفسها كما في رومة حتى زمن ماريوس، وذلك لكيلا يستطيع من بيده أمر التنفيذ أن

يجور، ولا يوجد غير وسيلتين ليكون الأمر هكذا، وذلك إما أن يكون لدى من يستخدمون في الجيش ما يكفي من الخير للجواب عن سلوكهم تجاه أبناء الوطن الآخر، وألا يجندوا إلا لسنة واحدة كما كان يقع في رومة، وإما أن يوجد فيلق دائم وأن يكون جنوده من أدنى أقسام الأمة، فيجب أن تكون السلطة الاشتراعية قاردة على فضه متى أرادت، وأن يقيم الجنود مع أبناء الوطن، وألا يوجد معسكر منعزل، وألا توجد ثكن ولا حصون.

ومتى أنشئ الجيش وجب ألا يكون تابعًا للهيئة الاشتراعية حالًا، بل يجب أن يكون تابعًا للسلطة التنفيذية، وذلك عن طبيعة الأمور، وذلك لقيام أمره على العمل أكثر مما على المناقشة.

ومن ذهنية الناس أن تُقدر الشجاعة أكثر من الحياء والنشاط أكثر من الاحتراز والقوة أكثر من النصائح، ويزدري الجيش مجلس السِّنات ويحترم ضباطه دائمًا، فلا يعتبر الأوامر التي ترسل إليه من هيئة مؤلفة من أناس يعتقد أنهم خُوَّف غير أهل لقيادته، وهكذا تصبح الحكومة عسكرية فور وجود الجيش تحت إمرة هيئة اشتراعية فقط، وإذا ما حدث العكس فذلك نتيجة بعض أحوال خارقة للعادة؛ أي: ناشئ عن انعزال الجيش دائمًا، وعن تأليف الجيش من كتائب كثيرة تابعة كل واحدة منها لولايتها الخاصة، وعن كون المدن المهمة أماكن رائعة تدافع عن نفسها بموقعها فقط، فلا توجد فيها كتائب مطلقًا.

وهولندة أكثر من البندقية سلامة، فهي تغمر الكتائب وتميتها جوعًا إذا ما تمردت، وهذه الكتائب ليست في المدن التي يمكن أن تميرها، والميرة لديها أمر وقتي إذن.

وإذا كانت الهيئة الاشتراعية هي التي تدير الجيش، ووجد من الأحوال الخاصة ما يحول دون تحول الحكومة إلى حكومة عسكرية؛ فإنه لا بد من الوقوع في محاذير أخرى، لا بد من حدوث أحد الأمرين: إما أن يقضي الجيش على الحكومة وإما أن تضعف الحكومة الجيش.

ويكون لهذا الضعف علة مقدرة، وهي أنه ينشأ عن ضعف الحكومة.

ومن يرد أن يطالع كتاب تاسيت العجيب عن «عادات الجرمان»[٦] يجد الإنكليز قد اقتبسوا منهم مبدأ حكومتهم السياسية، وقد وجد هذا النظام البديع في الغاب.

وبما أن لجميع الأمور البشرية نهاية فإن الدولة التي نتكلم عنها ستفقد حريتها وستهلك، وقد هلكت رومة وإسپارطة وقرطاجة، وهي ستهلك عندما تصبح السلطة الاشتراعية أكثر من السلطة التنفيذية فسادًا.

وليس عليَّ مطلقًا أن أبحث في هل يتمتع الإنكليز بهذه الحرية أو لا، وإنما يكفيني أن أقول: إن هذه الحرية مؤيدة بقوانينهم، ولا أبحث فيما هو أكثر من هذا.

ولا أزعم بذلك، مطلقًا، أنني أخفض شأن الحكومات الخرى، ولا أنني أقول: إن هذه الحرية السياسية المتناهية مما يجب أن يُخزي الحكومات التي ليس عندها غير حرية معتدلة، وكيف أقول هذا وأنا الذي يعتقد أن فرط الصواب غير مرغوب فيه دائمًا، وأن الناس يرتضون، دائمًا تقريبًا، بالوسط من الأمور أكثر مما بالمتطرف منها.

وكذلك هارنغتن بحث في «بحره المحيط» عن أقصى حد للحرية يمكن نظام إحدى الدول أن يبلغه، ولكن يمكن أن يقال عنه: إنه لم يبحث عن هذه الحرية إلا بعد أن أنكرها وأنشأ كلسدونية واضعًا شاطئ بزنطة أمام عينيه.

هوامش

(١) إذا ما كان للإنسان في إنكلترة من الأعداء بعدد شعر رأسه لم يصبه شيء، وهذا كثير، فصحة الروح ضرورية كصحة البدن (ملاحظات حول إنكلترة).

(٢) في البندقية.

(٣) كما في أثينة.

(٤) أولئك هم حكام كان الشعب ينتخبهم في كل السنين، انظر إلى إتيان البزنطي.

(٥) كان يمكن اتهام الحكام من الرومان بعد انقضاء حكمهم، انظر إلى دني داليكارناس، باب ٩، قضية محامي الشعب جينوسيوس.

(٦) فصل ١١، De minoribus rebus principes consultant, de majoribus omnes; ita tamen ut ea quoque quorum penes plebem arbitrium est apud principes pertractentur.

الفصل السابع

الملكيات التي نعرفها

ليست الحرية في الملكيات التي نعرفها غرضًا مباشرًا كما في الملكية التي تكلمنا عنها آنفًا، ولا تهدف هذه الملكيات إلى غير مجد أبناء الوطن ومجد الدولة والأمير، غير أنه ينشأ عن هذا المجد روح حرية يمكن في هذه الدول أن يؤدي إلى أمور عظيمة، فيمكن أن يساعد على نيل السعادة كما يساعد على نيل الحرية.

وليست السلطات الثلاث موزعة مسبوكة في تلك الملكيات على مثال النظام الذي تكلمنا عنه، ولكل من هذه السلطات توزيع خاص تدنو به من الحرية السياسية تقريبًا، وهي إذا لم تدن منها انحطت الملكية إلى استبداد.

الفصل الثامن

السبب في عدم وجود فكر واضح عن الملكية لدى القدماء

كان القدماء لا يعرفون الحكومة القائمة على هيئة من الأشراف، وأقل من ذلك اطلاعهم على حكومة قائمة على هيئة اشتراعية مؤلفة من ممثلي الأمة، وكانت جمهوريات اليونان وإيطالية مدنًا مشتملة كل واحدة منها على حكومتها وجامعة كل واحدة منها أهليها داخل أسوارها، وكان لا يوجد، تقريبًا، ملك في أي مكان من إيطالية والغول وإسپانية وألماينة قبل أن يبتلع الرومان جميع الجمهوريات، وكان ذلك كله من شعوب صغيرة أو جمهوريات صغيرة، حتى إن إفريقية كانت خاضعة لجمهورية كبيرة، وكانت تشغل آسية الصغرى جاليات إغريقية، وكان لا يوجد إذن، مثال لنواب المدن ولا مجالس دول، وكان لا بد من الذهاب إلى فارس لتُرى حكومة فرد.

أجل، كانت توجد جمهوريات اتحادية، وكانت تُرسل مدن كثيرة نوابًا إلى مجلس، ولكنني أقول لم توجد ملكية على ذلك النموذج مطلقًا.

وإليك كيف كونت أول خطة للملكيات التي نعرفها، فقد كانت الأمم الجرمانية التي فتحت الإمبراطورية الرومانية حرة جدًّا كما هو معلوم، ولينظر إلى كتاب تاسيت عن «عادات الجرمان» فضلًا عن ذلك، وقد انتشر الفاتحون في البلد، وكانوا يسكنون الأرياف، وكان قليل منهم يسكنون المدن، ولما كانوا في جرمانية كان يمكن الأمة بأسرها أن تجتمع، ولما غدوا مفرقين بالفتح عادوا غير قادرين على ذلك، ومع ذلك كان يجب على الأمة أن تُناقش حول أمورها كما كانت تفعل قبل الفتح، فصنعت ذلك بواسطة ممثلين، وإليك أصل الحكومة القوطية بيننا، فقد خلطت بين الأريستوقراطية والملكية في البداءة، وقد كان من محاذيرها وجود طغام الناس عبيدًا، وقد كانت هذه الحكومة صالحة تحمل في نفسها قدرة التحول إلى ما تصبح به أحسن حالًا، ومن ذلك أن أتت العادة لتمنح

شهادات عتق فلم تلبث حرية الشعب المدنية وامتيازات الأشراف والإكليروس وسلطة الملوك أن أضحت من الانسجام ما لا أعتقد معه وجود حكومة على الأرض بالغة اعتدال هذه الحكومة في كل قسم من أوروبة في الزمن الذي عاشت فيه، ومما يثير العجب أن يسفر فساد حكومة شعب فاتح عن أحسن نوع للحكومة أمكن الناس أن يتصوروه.

الفصل التاسع

وجه تفكير أرسطو

كان ارتباط أرسطو يبدو ظاهرًا حين معالجته الملكية،[١] فقد جعل لها خمسة أنواع، وهو لم يمز بعضها من بعض بشكل النظام، بل الأمور العرضية، كفضائل الأمير وعيوبه وبالأمور الغريبة كاغتصاب الطغيان أو وراثة الطغيان.

ويضع أرسطو إمبراطور الفرس ومملكة إسپارطة في مرتبة الملكيات، ولكن من ذا الذي لا يرى أن إحداهما كانت دولة مستبدة والأخرى جمهورية؟

وما كان القدماء، الذين لم يعرفوا توزيع السلطات الثلاث في حكومة الفرد، ليستطيعوا تكوين فكر صائب عن الملكية.

هوامش

(١) السياسة، باب ٣، فصل ١٤.

الفصل العاشر

وجه تفكير السياسات الأخرى

لم يتمثل ملك إپير، أريباس،[1] غير جمهورية واحدة تعديلًا لحكومة الفرد، وقد جعل المولوس، الذين كانوا لا يعرفون كيف يحددون ذات السلطة ملكين،[2] فكانت الدولة تضعف بذلك أكثر من القيادة، وقد كان يراد وجود متنافسين، فأدى ذلك إلى وجود متعادين.

ولم يكن وجود ملكين محتملًا في غير إسپارطة، فهما لم يتألف النظام منهما فيها، بل كانا جزءًا من النظام.

هوامش

(١) انظر إلى جوستان، باب ١٧، فصل ٣، Primus leges et senatum, annuosque magistratus, et reipublicae forman composuit.

(٢) أرسطو، السياسة، باب ٥، فصل ٩.

الفصل الحادي عشر

ملوك في أزمنة الأبطال لدى الأغارقة

لقد قام في أزمنة الأبطال لدى الأغارقة نوع من الملكية لم يدم،[1] وكان أولئك الذين اخترعوا صنائع وقاتلوا في سبيل الشعب وجمعوا أناسًا مفرقين أو أعطوهم أرضين يفوزون بالملكة في سبيل أنفسهم وينقلونها إلى أولادهم، وكانوا ملوكًا وكهنة وقضاة، وهذه هي إحدى الملكيات الخمس التي يحدثنا عنها أرسطو،[2] وهذه هي المملكة الوحيدة التي يمكن أن تثير فكرة النظام الملكي، غير أن رسم هذا النظام هو على النقيض من رسم ملكياتنا الحاضرة.

وكان توزيع السلطات الثلاث قائمًا هنالك على وجه تكون به السلطة الاشتراعية للشعب[3] والسلطة التنفيذية مع سلطة القضاء للملك، وذلك بدلًا من أن تكون سلطة التنفيذ والاشتراع، أو قسم من السلطة الاشتراعية، للأمير في الملكيات التي نعرفها، ولكن من غير أن يقوم الأمير بالقضاء.

وكان توزيع السلطات الثلاث في حكومة الملوك في أزمنة الأبطال سيئًا، وما كانت هذه الملكيات لتستطيع البقاء؛ وذلك لأن الشعب، منذ صار صاحب الاشتراع،[4] كان يستطيع القضاء على الملكية عند أقل هوى وذلك كما صنع في كل مكان.

ويكون أبدع ما في الاشتراع هو أن يعرف جيدًا وضع سلطة القضاء في محلها، وذلك لدى شعب حر صاحبٍ لحق السلطة الاشتراعية، وذلك لدى شعب محصور في مدينة حيث يصبح كل أمر ممقوت أدعى إلى المقت أيضًا، ولكن أسوأ ما تكون سلطة القضاء عليه هو أن تصبح قبضة صاحب السلطة التنفيذية، وذلك لما يُصبح الملك عليه من هول منذ تلك الساعة، ولكن بما أنه لم يكن صاحب الاشتراع في الوقت نفسه لم يستطع أن يدافع عن نفسه تجاه الاشتراع، وقد كان كثير السلطان، والسلطان لم يكن عنده كافيًا.

وكان من الأمور التي لم تكتشف بعد هو أن تعيين القضاة واجب الأمير الحقيقي، لا أن يقضي بنفسه، وسياسة عكس هذه جعلت حكومة الفرد أمرًا لا يطاق، فطرد جميع هؤلاء الملوك، ولم يتصور الأغارقة توزيع السلطات الحقيقي في حكومة الفرد مطلقًا، وهم لم يتصوروها في غير حكومة الناس الكثيرين، وقد دعوا هذا النوع من النظام بالضابطة.

هوامش

(١) أرسطو، السياسة، باب ٣، فصل ١٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر إلى ما قال پلوتارك، حياة ثيزه، فصل ٨، انظر إلى توسيديد أيضًا، باب ١.

(٤) انظر إلى أرسطو، السياسة، باب ٤، فصل ٨.

الفصل الثاني عشر

حكومة ملوك رومة وكيف وُزِّعت السلطات الثلاث فيها

كانت حكومة الملوك في رومة تطابق بعض المطابقة حكومة الملوك في أزمنة الأبطال لدى الأغارقة، فقد سقطت كغيرها عن عيبها العام، وإن كانت بنفسها، وفي طبيعتها الخاصة، صالحة جدًّا.

ولكي أجعل هذه الحكومة معروفة أميز حكومة الملوك الخمسة الأولين، حكومة سرڤيوس توليوس وحكومة تاركن.

كان التاج انتخابيًّا، وكان للسِّنات في عهد الملوك الخمس الأولين أكبر نصيب في الانتخاب.

وإذا مات الملك بحث السِّنات في هل يحافظ على شكل الحكومة الذي كان قد رسم، فإذا رأى من الصواب حفظه عين حاكمًا[1] منه لانتخاب الملك، وكان على السِّنات أن يوافق على الانتخاب وعلى الشعب أن يؤيده، وعلى الطوالع أن تضمنه، وإذا لم يتم أحد هذه الشروط وجب أن يعاد الانتخاب.

وكان النظام ملكيًّا وأريستوقراطيًّا وشعبيًّا، وكانت السلطة من الانسجام ما لم ير معه حسد ولا نزاع في العهود الأولى، وكان الملك يقود الجيوش وكانت له نظارة القرابين، وسلطة الحكم في القضايا المدنية[2] والجزائية،[3] وحق دعوة السِّنات، وجمع الشعب، وتقديم بعض الشئون إليه، وتنظيم الشئون الأخرى مع السِّنات.[4]

وكان للسِّنات سلطان كبير، وكان الملوك يأخذون، في الغالب، أعضاء من السِّنات للقضاء معهم، وكانوا لا يقدمون إلى الشعب أمورًا قبل أن يناقش فيها في السِّنات.[5]

وكان للشعب حق انتخاب الحكام[6] وحق الموافقة على القوانين الجديدة، وحق شهر الحرب وعقد السلم إذا ما أذن الملك في ذلك، ولم يكن للشعب حق القضاء مطلقًا، فلما

رد تولوس هستيليوس حكم هوراس إلى الشعب كان لديه من الأسباب الخاصة ما يوجد في دني داليكارناس.[7]

وقد تبدل النظام في عهد[8] سرڤيوس توليوس، ولم يكن للسِّنات نصيب في انتخابه قط، والشعب هو الذي نادى به ملكًا، وقد تجرد من الأحكام المدنية،[9] ولم يحتفظ بغير الأحكام الجزائية، وقد نقل جميع الأمور إلى الشعب مباشرة، وقد خفف عنه الضرائب ملقيًا جميع الحمل على كاهل الأشراف، وهكذا كان يزيد سلطة الشعب كلما أضعف السلطة الملكية وسلطة السِّنات.[10]

ولم يجعل تاركن الشعب، ولا السِّنات، ناخبًا له، وقد عد سرڤيوس توليوس غاصبًا فتناول التاج كحق وراثي، وأباد معظم أعضاء السِّنات، وعاد لا يستشير من بقي منهم، وهو لم يدعهم حتى إلى أحكامه،[11] أجل، زاد سلطانه، ولكن ما كان ممقوتًا في هذه السلطة صار أكثر مقتًا من قبل، وهو قد اغتصب سلطة الشعب، ووضع قوانين من دونه، حتى إنه وضع قوانين ضده،[12] وهو كان يجمع السلطات الثلاث في شخصه، بيد أن الشعب ذكر، ذات ساعة، أنه كان مشترعًا، وأصبح تاركن غير ذلك.

هوامش

(١) دني داليكارناس، باب ٢، ص١٢٠، وباب ٤، ص٢٤٢ و٢٤٣.

(٢) انظر إلى خطبة تناكيل في تيتوس ليڤيوس، باب ١، العشر الأولى، وإلى نظام سرڤيوس توليوس في دني داليكارناس، باب ٤، ص٢٢٩.

(٣) انظر إلى دني داليكارناس، باب ٢، ص١١٨، وباب ٣، ص١٧١.

(٤) أرسل تولوس هستيليوس من يهدم ألبه وفق مرسوم من السنات، دني داليكارناس باب ٣، ص١٦٧ و١٧٢.

(٥) المصدر نفسه، باب ٤، ص٢٧٦.

(٦) المصدر نفسه، باب ٢، ومع ذلك لم يكن له أن يولى لجميع المناصب ما دام فالريوس بوبليكولا قد وضع قانونًا يحرم على كل مواطن أن يمارس أية وظيفة ما لم يكن قد نالها بتصويت الشعب.

(٧) المصدر نفسه، باب ٣، ص١٥٩.

(٨) المصدر نفسه، باب ٤.

(٩) حرم نصف السلطة الملكية كما روى دني داليكارناس، باب ٤، ص٢٢٩.

(١٠) كان يقيم حكومة شعبية لو لم يعترضه تاركن، دني داليكارناس، باب ٤، ص٢٤٣.

(١١) دني داليكارناس، باب ٤.

(١٢) المصدر نفسه.

الفصل الثالث عشر

تأملات عامة حول حال رومة بعد طرد الملوك

ما كان ليمكن ترك الرومان مطلقًا، وهكذا لا تزال القصور الجديدة في عاصمتهم تترك بحثًا عن الخرائب، وهكذا تود العين، المطمئنة إلى مينا المروج، أن ترى الصخر والجبال.

وكان لأسر الأشراف امتيازات عظيمة في كل زمان، وأصبحت هذه الفروق، الكبيرة أيام الملوك، أكثر أهمية بعد طردهم، فأثار هذا حسد العوام فأرادوا خفضها، وكانت الخصومات تصفع النظام من غير أن تُضعف الحكومة؛ وذلك لأنه كان لا يبالي بالأسرة التي ينتسب إليها الحكام على أن يصونوا سلطانهم.

وتفترض الملكية الانتخابية بحكم الضرورة، كما كانت رومة، هيئة أريستوقراطية قوية تدعمها، وإلا تحولت في البداءة إلى طغيان أو إلى دولة شعبية، غير أن الدولة الشعبية لا تحتاج إلى هذا التمييز بين الأسر لتبقى، وهذا ما جعل الأشراف الذين كانوا أعضاء لازمة لنظام عهد الملوك يتحولون إلى عضو زائد في عهد القناصل، فقد استطاع الشعب أن يخفضهم من غير هلاك، وأن يغير النظام من غير إفساد.

ولما أذل سرڤيوس توليوس الأشراف وقعت رومة من أيدي الملوك إلى أيدي الشعب، غير أن الشعب، بخفضه الأشراف، لم يكن ليخشى الوقوع في أيدي الملوك ثانية.

ويمكن الدولة أن تتغير على وجهين: إما أن يقوم النظام، وإما أن يفسد، فإذا ما حافظ على مبادئه وتغير النظام كان هذا عن إصلاحه، وإذا ما أضاع مبادئه وتغير النظام كان هذا عن فساده.

وقضت الحال بتحول رومة إلى ديموقراطية بعد طرد الملوك، وكان الشعب قابضًا على السلطة الاشتراعية قبل ذلك، وصوته الإجماعي هو الذي طرد الملوك، وهو لو لم يصر على عزمه هذا لاستطاع آل تاركن أن يعودوا في كل حين، ولم يكن من الصواب أن يزعم

أنه أراد طردهم ليقع عبدًا لبعض الأسر، وإنما كان وضع الأمور يتطلب أن تصير رومة ديمقراطية، وهي لم تكن كذلك مع ذلك، فقد وجب تعديل سلطة أكابر القوم واتجاه القوانين نحو الديموقراطية.

وتزدهر الدول في الغالب بانتقالها غير المحسوس من نظام إلى آخر أكثر مما تصنع هذا أو ذلك النظام، وهنالك تشتد نوابض الدولة كلها، وتظهر مزاعم لدى جميع الأهلين، ويصاول أو يدالى،[١] ويكون تنافس كريم بين من يدافعون عن النظام الآفل ومن يقدمون النظام القابل.

هوامش

(١) دالاه: عامله برفق ولطف، داراه.

الفصل الرابع عشر

كيف أخذ توزيع السلطات الثلاث يتحول بعد طرد الملوك

كانت تؤذي الحرية في رومة أربعة أمور على الخصوص، وذلك أن الأشراف وحدهم كانوا ينالون جميع الناصب المقدسة والسياسية والمدنية والعسكرية، وأن القنصلية كانت تخص بسلطان زائد، وأن الشعب كانت توجه إليه إهانات، ثم إنه كان لا يترك له أي تأثير في الأصوات تقريبًا، فهذه المساوئ الأربع هي التي أصلحها الشعب.

(١) حمل الشعب على إيجاد حاكميات يمكن العوام أن يطالبوا بها، وقد نال بالتدريج نصيبًا فيها كلها خلا مرتبة الملك.

(٢) فصلت القنصلية وألفت منها عدة حاكميات، فنصب قضاة[١] للحكم في القضايا الخاصة، وعين حكام[٢] للقضاء في الجرائم العامة، ونظار للضابطة، وخزنة[٣] لإدارة بيت المال، وأوجد رقباء فنزع من القناصل بهم قسم السلطة الاشتراعية الناظم لعادات أبناء الوطن والضابطة المؤقتة لمختلف هيئات الدولة، وأهم امتيازات بقيت لهم هي القيام برئاسة مجالس الدولة الكبرى[٤] وجمع السِّنات وقيادة الجيوش.

(٣) نصت القوانين المقدسة على تعيين محامين للشعب يمكنهم في كل حين أن يقفوا مشاريع الأشراف، وأن يحولوا دون القبائح العامة فضلًا عن الخاصة.

وأخيرًا زاد العوام تأثيرهم في القرارات العامة، وكان الشعب الروماني منقسمًا على ثلاثة أوجه، منقسمًا عن مئويات وفصائل وقبائل، فكان إذا ما أعطى صوته تجمع وألف واحدًا من هذه الأوجه.

ففي الوجه الأول كان للأشراف والكبراء والأغنياء والسِّنات؛ أي: لمن هم من طبقة واحدة تقريبًا، كل السلطان تقريبًا، وكانوا في الوجه الثاني أقل سلطانًا، وأقل من هذا سلطانهم في الوجه الثالث.

وكان التقسيم عن مئويات قائمًا على الضرائب والثروات أكثر مما على النفوس، وكان الشعب مقسمًا إلى ١٩٣ مئوية[٥] على أن لكل واحدة منها صوتًا واحدًا، وكانت المئويات الـ ٩٨ الأولى تتألف من الأشراف والأعيان، وكان بقية أبناء الوطن موزعين بين الـ ٩٥ الأخرى، ولذا كان الأشراف أصحاب الأصوات في هذا التقسيم.

ولم يكن للأشراف ذات الفوائد في التقسيم عن فصائل،[٦] وكانت لهم فوائد فيها مع ذلك، فكان لا بد من استشارة الطوالع التي كان الأشراف أصحابًا لها، وما كان ليؤتى باقتراح إلى الشعب قبل أن يؤتى به إلى السِّنات ويستحسن بمرسوم سناتي، وأما التقسيم عن قبائل فلا محل فيه للطوالع ولا لمراسيم السِّنات، وكان الأشراف لا يقبلون فيه.

والواقع أن الشعب حاول دائمًا أن يصنع بالفضائل ما كانت العادة تقضي أن تصنعه المئويات من المجالس، وأن يصنع بالقبائل مجالس كانت تصنع بالفصائل، وهذا ما أسفر عن انتقال الأمور من أيدي الأشراف إلى أيدي العوام.

وهكذا، لما نال العوام حق الحكم في الأشراف، وهذا ما بدئ به منذ قضية كوريولان،[٧] أراد العوام أن يحكموا فيهم بمجالس عن قبائل،[٨] لا عن فصائل، ولما أقيمت حاكميات محامي الشعب والنظار الجديدة[٩] نفعًا للشعب نال الشعب حق الاجتماع فصائل لتولية هؤلاء، ولما ثبت سلطان الشعب نال حق[١٠] توليتهم في مجلس عن قبائل.

هوامش

(١) تيتوس ليڤيوس، باب ٦.

(٢) Quaestores parricidii, Pomponius, leg. 2, 23, ff. De orig. jur.

(٣) پلوتارك، حياة بوبليكولا، فصل ٦.

(٤) Comitiis centuriatis.

(٥) وزيادة على ذلك انظر إلى تيتوس ليڤيوس باب ١، فصل ٤٣، وإلى دني داليكارناس، باب ٤ و٧.

(٦) دني داليكارناس، باب ٩، ص٥٩٨.

(٧) دني داليكارناس، باب ٧.

(٨) خلافًا للعادة كما يرى في داليكارناس، باب ٥، ص٣٢٠.

(٩) المصدر نفسه، باب ٦، ص٤١٠ و٤١١.

(١٠) المصدر نفسه، باب ٩، ص٦٠٥.

الفصل الخامس عشر

كيف خسرت رومة حريتها بغتة في دولة الجمهورية المزدهرة

طلب العوام في أثناء اضطرام النزاع بينهم وبين الأشراف، وضع قوانين ثابتة لكيلا تصدر الأحكام عن إرادة تابعة لهواها أو عن سلطة مرادية، ويذعن السِّنات لذلك بعد مقاومات كثيرة، ويعين عشرة حكام لوضع هذه القوانين، وترى ضرورة منحهم سلطانًا كبيرًا لما يجب عليهم من وضع قوانين لأحزاب متنافرة تقريبًا، ويمسك عن تعيين جميع الحكام، وينتخب هؤلاء في مجالس الشعب المعروفة بالكوميس مديرين وحيدين للجمهورية، ويتقمصون القنصلية وسلطة المحاماة عن الشعب، وتمنحهم إحدى السلطتين حق جمع السِّنات، وتمنحهم الأخرى حق جمع الشعب، ولكنهم لم يجمعوا هذا ولا ذلك، وعشرة رجال في الجمهورية فقط هم الذين صارت لهم جميع السلطة الاشتراعية وجميع السلطة التنفيذية وجميع سلطة القضاء، فرئيت رومة خاضعة لطغيان كبغي تاركن، ولما كان تاركن يزاول مظالمه كانت رومة ساخطة على السلطة التي اغتصبها، ولما زاول الحكام العشرة مظالمهم بهتت رومة من السلطة التي منحتهم إياها.

ولكن ماذا كان نظام البغي الذي أنتجه أناس لم ينالوا السلطة السياسية والعسكرية إلا عن معرفة بالأمور المدنية، والذين كانوا في مثل أحوال تلك الأزمنة محتاجين إلى جبن الأهلين في الداخل ليتركوا حاكمين وإلى جرأتهم في الخارج ليكونوا عنها مدافعين؟

وما كان من منظر موت ڤرجيني التي ذبحها أبوها عن حياء وحرية أدى إلى زوال سلطة الحكام العشرة، وذلك أن كل واحد وجد أنه حر؛ لأنه رأى أنه مهان؛ أي: أن جميع الناس غدوا أبناء وطن؛ لأن كل واحد منهم أبصر أنه أب، وقد عاد السِّنات والشعب إلى حرية كانت قد سلمت إلى طغاة مثيرين للسخرية.

وكان الشعب الروماني يهيج بالمناظر أكثر من غيره، فمنظر جسم لوكريس الدامي أدى إلى انتهاء الملكية، وأسفر منظر المدين الذي ظهر مثخنًا بالجروح في الميدان عن تغيير شكل الجمهورية، وأوجب منظر ڤرجيني طرد الحكام العشرة، واقتضى الحكم على منليوس حجب منظر الكاپيتول عن الشعب، وأعادت حلة قيصر الدامية رومة إلى العبودية.

الفصل السادس عشر

السلطة الاشتراعية في الجمهورية الرومانية

كان لا يحق أن يخاصم في عهد الحكام العشرة، ولكن لما عادت الحرية رئي رجوع أنواع الحسد فنزع العوام من الأشراف ما بقي لهم من الامتيازات.

كان لا يقع غير قليل سوء لو اكتفى العوام بحرمان الأشراف امتيازاتهم ولم يهينوهم حتى في صفتهم أبناء للوطن، ولما كان الشعب مجتمعًا فصائل ومئويات كان مؤلفًا من أعضاء سِنات ومن أشراف وعوام، وقد فاز العوام في نزاعهم بحقهم[1] من دون الأشراف والسِّنات في وضع قوانين سميت عامية كما دعيت المجالس الشعبية المعروفة بالكوميسات كوميسات عن قبائل، وهكذا وجد من الأحوال ما لم يشترك الأشراف[2] به في السلطة الاشتراعية،[3] فخضعوا لاشتراع هيئة أخرى في الدولة، وكان هذا هذيان الحرية، حتى إن الشعب صدم مبادئ الديموقراطية في سبيل إقامة الديموقراطية، فكان يلوح أن سلطة بالغة تلك الدرجة من الإفراط كادت تقضي على ما للسِّنات من الأمر، غير أنه كان لرومة من النظم يقضي بالعجب، كان لها نظامان على الخصوص، كانت السلطة الاشتراعية تنظم بالأول، وكانت تحدد بالآخر.

وكان الرقباء، والقناصل قبلهم،[4] يؤلفون، ويوجدون، هيئة الشعب في كل خمس سنين، وكانوا يمارسون الاشتراع حتى حول الهيئة التي كانت لها السلطة الاشتراعية، قال شيشرون: «نقل الرقيب طيبريوس غراكوس العتقاء إلى قبائل المدينة بكلمة وحركة، لا بقوة بلاغته، ولو لم يفعل ذلك لم نعد أصحابًا لهذه الجمهورية التي لا نكاد نؤيدها اليوم.».

وكان للسنات، من ناحية أخرى، سلطة نزع الجمهورية من أيدي الشعب، وذلك بنصب طاغية يطأطئ صاحب السيادة رأسه، وتظل أكثر القوانين شعبية صامتة، أمامه.[5]

هوامش

(١) دني داليكارناس، باب ١١، ص٧٢٥.

(٢) استطاع العوام أن يضعوا بالقوانين المقدسة مراسيم عامية وحدهم من غير أن يقبل الأشراف في مجالسهم، دني داليكارناس، باب ٦، ص٤١٠، وباب ٧، ص٤٣٠.

(٣) خضع الأشراف للمراسيم العامية وفق القانون الذي وضع بعد طرد الحكام العشرة وإن لم يستطيعوا أن يصوتوا له، تيتوس ليڤيوس، باب ٣، فصل ٥٥، ودني داليكارناس، باب ١١، ص٧٢٥، وقد تأيد هذا القانون بقانون الطاغية بوبليوس فيلو، سنة ٦١٤ رومانية، تيتوس ليڤيوس، باب ٨، فصل ١٢.

(٤) كان القناصل يقومون بالإحصاء أيضًا سنة ٣١٢ رومانية، وذلك كما يظهر من دني داليكارناس، باب ١١.

(٥) كالقوانين التي تسمح باستئناف أحكام جميع الحكام لدى الشعب.

الفصل السابع عشر

السلطة التنفيذية في الجمهورية نفسها

إذا كان الشعب غيورًا على سلطته الاشتراعية فإنه كان أقل من ذلك غيرة على سلطته التنفيذية، وهي التي تركها كلها تقريبًا للسِّنات والقناصل، فلم يحتفظ بغير حق انتخاب الحكام والموافقة على أعمال السِّنات والقواد.

وكانت لرومة أمور عظيمة دائمًا، لرومة التي كانت تهوى القيادة، والتي كانت تهدف إلى إخضاع كل شيء، والتي كانت لا تنفك تغتصب، وكان أعداؤها يأتمرون بها، أو كانت تأتمر بأعدائها.

وبما أنها كانت مضطرة إلى السير ببطولة من ناحية، وبحكمة بالغة من ناحية أخرى، فإن الأحوال كانت تقضي بأن يكون السِّنات موجهًا للأمور، وكان الشعب ينازع السِّنات جميع فروع السلطة الاشتراعية؛ لأنه كان غيورًا على حريته، وكان لا ينازعه أي فرع من السلطة التنفيذية؛ لأنه كان غيورًا على مجده.

وكان نصيب السِّنات في السلطة التنفيذية من العظم ما قال معه پوليب:[1] إن جميع الأجانب كانوا يظنون أن رومة أريستوقراطية، وكان السِّنات يتصرف في الأموال العامة، ويُعطي الغلات قبالة[2] وكان السِّنات حكمًا في أمور الحلفاء، ويقرر الحرب والسلم، فيوجه القناصل من هذه الناحية، وكان السِّنات يعين عدد الكتائب الرومانية وكتائب الحلفاء، ويوزع الولايات والجيوش بين القناصل والحكام، وكان إذا مر عام على القيادة، أمكنه أن يجعل لهم خلفًا، وكان يأذن في احتفالات النصر، ويستقبل السفراء ويرسلهم، وينصب الملوك ويكافئهم ويجازيهم ويحكم فيهم ويمنحهم لقب حلفاء الشعب الروماني أو ينزع منهم هذا اللقب.

وكان القناصل يجمعون الكتائب التي يجب أن تقوم بالحرب، وكانوا يقودون جيوش البر والبحر ويعدون الحلفاء، ويتمتعون في الولايات بجميع سلطان الجمهورية،

وكانوا ينعمون بالسلم على الأمم المقهورة، ويفرضون عليها الشروط أو يردونها إلى السِّنات.

وكان الشعب في الأزمنة الأولى، حينما كان له نصيب في أمور الحرب والسلم، يفضل ممارسة السلطة الاشتراعية على ممارسة السلطة التنفيذية، وكان لا يصنع غير تأييد ما صنعه الملوك، والقناصل أو السِّنات من بعدهم، ونرى أن القناصل، أو السِّنات، كانوا يقومون بالحرب على الرغم من معارضة محامي الشعب غالبًا، وذلك مع بعد كون الشعب حكمًا في أمر الحرب، غير أن الشعب زاد سلطانه التنفيذي في نشوة من النجاح، وهكذا أوجد[٣] الشعب نفسه محامي الكتائب الذين كان القواد يعينونهم حتى ذلك الحين، وهكذا قضى قبيل الحرب البونية الأولى بأن يكون وحده صاحب حق شهر الحرب.[٤]

هوامش

(١) باب ٦.

(٢) القبالة: اسم لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك.

(٣) سنة ٤٤٤ رومانية، تيتوس ليفيوس، العشرة الأولى، باب ٩، فصل ٣٠، ولما ظهرت محاربة برسه أمرًا مهلكًا صدر مرسوم من السِّنات يقضي بوقف هذا القانون، فوافق الشعب عليه، تيتوس ليفيوس ، العشرة الخامسة، باب ٢ (باب ٤٢، فصل ٣١).

(٤) انتزعه من السِّنات كما روى فرنشميوس، العشرة الثانية، باب ٦.

الفصل الثامن عشر

سلطة القضاء في حكومة رومة

أعطى الشعب والسِّنات والحكام وبعض القضاة سلطة القضاء، ويجب أن يُرى كيف وزعت، وأبدأ بالقضايا المدنية.

قام القناصل[١] بالقضاء بعد الملوك كما قام به الحكام بعد القناصل، وجرد سرڤيوس توليوس نفسه من الحكم في القضايا المدنية، ولم يحكم القناصل فيها أيضًا، ما لم يكن ذلك في الأحوال النادرة[٢] جدًّا التي دعيت «غير عادية»[٣] لهذا السبب، واكتفى القناصل بنصب القضاة وتأليف المحاكم التي يجب أن تقوم بالقضاء، ويظهر من خطبة أپيوس كلوديوس، التي رواها دني داليكارناس،[٤] أن ذلك عد عادة ثابتة لدى الرومان منذ سنة ٢٥٩ من التاريخ الروماني، ولا يرد ذلك إلى ما هو أبعد من سرڤيوس توليوس.

وكان الحاكم يضع في كل سنة قائمة،[٥] أو جدولًا، بأسماء من يختارهم للقيام بوظيفة القضاة في سنة حاكميته، وكان يؤخذ من ذلك عدد كافٍ لكل مسألة، ويمارس هذا في إنكلترة تقريبًا، والذي كان يجعل هذا ملائمًا للحرية[٦] إلى الغاية هو أن الحاكم يختار القضاة بموافقة[٧] الخصوم، ويرجع معظم رفض القضاة في إنكلترة في الوقت الحاضر إلى هذه العادة تقريبًا.

وكان هؤلاء القضاة لا يفصلون في غير المسائل الواقعية،[٨] ومن ذلك أنهم يقررون، هل دفع المبلغ أو لا، وهل اقترف الفعل أو لا، ولكن بما أن مسائل الفقه[٩] كانت تستلزم بعض الأهلية فإن هذه المسائل كانت ترفع إلى محكمة المئة.[١٠]

وقد احتفظ الملوك بحق الحكم في القضايا الجنائية، وقد خلفهم القناصل في ذلك، وكان من نتيجة هذه السلطة أن حكم القنصل بروتوس بقتل أولاده وجميع من ائتمروا في سبيل آل تاركن، وكانت هذه السلطة مفرطة، وبما أن السلطة العسكرية كانت قبضة

القناصل قبل ذلك فإنهم مارسوها حتى في شئون المدن، وكانت أساليبهم المجردة من الشكل والعدل أعمال عنف أكثر من أن تكون أحكامًا.

وقد أدى هذا إلى القانون الڤاليري الذي يسمح بأن تستأنف إلى الشعب جميع أحكام القناصل؛ أي: الأحكام التي تجعل حياة ابن الوطن في خطر، فعاد القناصل لا يستطيعون أن ينطقوا بعقوبة الإعدام على مواطن روماني إلا بإرادة الشعب.[١١]

ويرى في المؤامرة الأولى لإعادة آل تاركن أن القنصل بروتوس حكم على المذنبين، وقد جمع السِّنات والمجالس الشعبية للحكم[١٢] في الثانية.

وجعلت القوانين التي تُسمى «المقدسة» للعوام محامين تتألف منهم هيئة كانت لها مزاعم كبيرة في البداءة، ولا يعرف أي الأمرين أعظم من الآخر: أجرأة الطلب الدنية أم الانقياد وسهولة الموافقة في السِّنات، وكان القانون الڤاليري قد أذن في الاستئناف إلى الشعب المؤلف من أعضاء سِنات ومن أشراف وعوام، وسن العوام ضرورة تقديم الاستئناف إليهم، ولسرعان ما وضعت مسألة: هل يستطيع العوام أن يدينوا شريفًا، وقد كان هذا موضوع نزاع أسفرت عنه قضية كوريولان وانتهى بهذه القضية، فلما اتهم محامو الشعب كوريولان أمام الشعب اعترض هذا المتهم، خلافًا لروح القانون الڤاليري، بأنه شريف، وذلك أنه لا يمكن أن يحكم في أمره إلا من قبل القناصل، وقد زعم العوام، خلافًا لروح القانون نفسه، أنه لا ينبغي أن يحكم في أمره إلا من قبلهم فقط، فحكموا عليه.

وعدل قانون الألواح الاثني عشر ذلك، ومما نص عليه هذا القانون أنه لا يمكن الحكم في حياة مواطن إلا في مجالس الشعب الكبرى،[١٣] وهكذا، فإن هيئة العوام، أو المجالس الشعبية عن قبائل، وهي هي، عادت لا تحكم في غير الجرائم التي لا يعدو الجزاء فيها حد الغرامة النقدية، وصار لا بد من قانون لفرض عقوبة الإعدام، ولم يتطلب الحكم بالعقوبة النقدية غير حكم شعبي.

وكان حكم قانون الألواح الاثني عشر هذا على جانب كبير من الحكمة، فقد انطوى على توفيق عجيب بين هيئة العوام والسِّنات؛ وذلك لأن اختصاص كل منهما صار يتوقف على عظم العقوبة وطبيعة الجريمة، فوجب أن يتوافقا.

وأزال القانون الڤاليري كل ما بقي في رومة من الحكومة المطابقة لحكومة ملوك الأغارقة في أزمنة الأبطال، ووجد القناصل أنفسهم عاطلين من سلطة العقاب على الجرائم، ومع أن جميع الجرائم عامة وجب أن تماز التي هي أكثر ما يهم أبناء الوطن

فيما بينهم من التي هي أكثر ما تهم الدولة في صلتها بأمن الوطن، وسميت الأولى بالجرائم الخاصة، وسميت الثانية بالجرائم العامة، وقد قضى الشعب نفسه بالجرائم العامة، وأما الجرائم الخاصة فقد عين لكل واحدة منها، بواسطة لجنة خاصة، خازنًا للقيام بما تقتضيه من تعقيب، وقد كان هذا حاكمًا غالبًا، أو رجلًا عاديًا أحيانًا، يختاره الشعب، وكان يُسمى خازن المعتدي على الوطن، وقد ذُكر هذا في قانون الألواح الاثني عشر.[١٤]

وكان الخازن يعين ما يُسمى قاضي المسألة الذي يخرج القضاة بالقرعة، وكان يؤلف المحكمة ويرأس الحكم.[١٥]

ومما يحسن أن يلاحظ هنا نصيب السِّنات في تعيين الخازن، وذلك ليُرى كيف أن السلطات كان متوازنة من هذه الناحية، ومما كان يحدث أحيانًا أن يحمل السِّنات على نصب حاكم مطلق للقيام بوظيفة الخازن،[١٦] ومما كان يحدث أحيانًا أن يأمر السِّنات بأن يجمع الشعب أحد محاميه لتعيين خازن،[١٧] ومما كان يحدث أحيانًا أن يعين الشعب حاكمًا ليقدم تقريره إلى السِّنات عن إحدى الجرائم، وليطلب منه أن يعين خازنًا كما يرى في حكم لوسيوس سيبيون[١٨] وفق رواية تيتوس ليڤيوس.[١٩]

وجُعِل بعض هذه اللجان دائمة[٢٠] في سنة ٦٠٤ من التاريخ الروماني، وقسمت جميع المسائل الجزائية إلى أقسام مختلفة شيئًا فشيئًا، فسميت مسائل دائمة، وأحدث عدة حكام فخص كل واحد منهم ببعض هذه المسائل، ومنحوا لعام سلطة الحكم في الجرائم المتصلة بها، ثم يذهبون لإدارة ولايتهم.

وكان سِنات المئة في قرطاجة مؤلفًا من قضاة معينين للحياة كلها،[٢١] ولكن الحكام في رومة كانوا يعينون لعام واحد، حتى إن القضاة لم يكونوا لعام واحد ما داموا يؤخذون لكل قضية، وقد رئي في الفصل السادس من هذا الباب مقدار ملاءمة هذا التدبير للحرية في بعض الحكومات.

وكان القضاة يؤخذون من سلك السِّنات حتى زمن الغراكين، فلما كان طيبريوس غراكوس أمر بأخذهم من سلك الفرسان، وكان هذا التغيير من الأهمية ما باهى معه هذا المحامي الشعبي بأنه قطع أعصاب سلك أعضاء السِّنات بهذا المشروع.

ومما تجب ملاحظته إمكان توزيع السلطات الثلاث توزيعًا حسنًا من حيث صلتها بحرية النظام، وإن لم تكن كذلك في صلتها بحرية المواطن، وبما أنه كان للشعب في رومة أعظم نصيب في السلطة الاشتراعية ونصيب في السلطة التنفيذية ونصيب في سلطة

القضاء؛ فإن هذا سلطان كبير كان لا بد من موازنته بسلطان آخر، أجل، كان للسِّنات نصيب في السلطة التنفيذية، وكانت له ضلع في السلطة الاشتراعية،[٢٢] بيد أن هذا كان غير كاف لموازنة الشعب، فكان لا بد من أن يظهر ذا نصيب في سلطة القضاء، وقد كان له هذا النصيب عند اختيار القضاة من أعضاء السِّنات، ولما حرم الغراكون أعضاء السِّنات سلطة القضاء[٢٣] لم يستطع السِّنات أن يقاوم الشعب، وبذلك يكون الغراكون قد آذوا حرية النظام في سبيل حرية المواطن، غير أن هذه ضاعت مع تلك.

ونشأت عن ذلك مضار لا تحصى، فقد غير النظام في زمن كاد لا يكون فيه نظام لما كان من اشتعال نار الفتن الأهلية، وعاد الفرسان لا يكونون ذلك السلك المتوسط الذي يصل الشعب بالسنات، وقطعت سلسلة النظام.

حتى إنه كان يوجد من الأسباب الخاصة ما وجب أن يحول دون تسليم الأحكام إلى الفرسان، فقد كان نظام رومة قائمًا على المبدإ القائل إن على أولئك أن يكونوا جنودًا عندهم من الخير الكافي ما يلزمون معه بتأدية حساب عن سلوكهم تجاه الجمهورية، وكان الفرسان يؤلفون خيالة الكتائب كأعظم الأغنياء، ولما زاد قدرهم صاروا راغبين عن الخدمة في هذه المليشيا، فوجب جمع خيالة آخرين، وقبل ماريوس كل جنس من الناس في الكتائب وضاعت الجمهورية.[٢٤]

ثم إن الفرسان كانوا جباة الجمهورية، وكانوا طمعاء، وكانوا يبذرون الرزايا في الرزايا، ويولدون الاحتياجات العامة من الاحتياجات العامة، وكان، على بعد ما يناسب منح مثل هؤلاء الناس من سلطة القضاء، يحب أن يكونوا تحت عيون القضاة بلا انقطاع، ويجب أن يذكر هذا عن ثناء على القوانين الفرنسية القديمة التي شرطت على رجال الأعمال مع حذر يدخر للأعداء، ولما نقلت أعمال القضاء إلى الجباة في رومة عاد لا يكون هنالك فضيلة ولا ضابطة ولا قوانين ولا حاكمية، ولا حكام.

وتجد وصفًا بسيطًا لهذا في بعض منتخبات من ديودورس الصقلي وديون، قال ديودورس:[٢٥] «أراد موتيوس سيڤولا أن يعيد الأخلاق القديمة ويعيش من ماله الخاص مع زهد وصلاح؛ وذلك لأن سلفه خالطوا الجباة الذين أعطوا أعمال القضاء في رومة وقتئذ فملئوا الولايات بجميع أنواع الجرائم، غير أن سيڤولا عاقب العشارين وجلب إلى السجن هؤلاء الذين كانوا يجرون الآخرين.».

ويروي لنا ديون[٢٦] أن نائبه پوبليوس روتيليوس، الذي لم يكن أقل منه مقتًا عند الفرسان، اتهم من ناحيته بأنه قبل هدايا فحكم عليه بغرامة، وتخلى عن أمواله حالًا،

وظهرت براءته حينما وجد لديه من الأموال ما هو أقل كثيرًا من الذي اتهم بسرقته، وأظهر صكوك ما يملك، ولم يرد البقاء في رومة مع مثل هؤلاء الناس.

وقال ديدورس[٢٧] أيضًا: «كان الإيطاليون يشترون من صقلية أفواجًا من العبيد لحرث حقولهم والعناية بقطاعهم، وكانوا يمنعون عنهم الطعام، وكان هؤلاء المساكين يضطرون إلى قطع السابلة مسلحين بحراب ومقامع ولابسين جلود حيوان ومحاطين بكلاب كبيرة، وخربت جميع الولايات، ولم يستطع أهل البلاد أن يقولوا إنهم يملكون غير ما هو داخل المدن، وما كان يوجد والٍ ولا حاكم يستطيع، أو يريد، أن يقاوم هذه الفوضى، ويجرؤ على معاقبة هؤلاء العبيد؛ لأنهم ملك الفرسان الذين كانوا يقومون بأعمال القضاة في رومة.»[٢٨] ومع ذلك كان هذا من أسباب حرب العبيد، ولا أقول غير كلمة واحدة, وهي: كان لا ينبغي القيام بأعمال القضاء في رومة من قبل مهنة لم يكن لها هدف، ولم يمكن أن يكون لها هدف، غير الكسب، من قبل مهنة كانت طلوبًا دائمًا وكان لا يطلب منها شيء، من قبل مهنة صماء فاقدة الرحمة مفقرة للغنى، حتى البؤس.

هوامش

(١) لا يمكن الشك في أن الأحكام المدنية كانت غير خاضعة بالقناصل قبل إحداث القضاة، انظر إلى تيتوس ليڤيوس، العشرة الأولى، باب ٢، فصل ١، صفحة ١٩، دني داليكارناس باب ١٠، ص٦٢٧ وص ٦٤٥ من الباب نفسه.

(٢) كان محامو الشعب يقومون بالحكم وحدهم في الغالب، ولا شيء كان يجعلهم ممقوتين أكثر من هذا، دني داليكارناس، باب ١١، ص٧٠٩.

(٣) Judicia extraordinaira، المجموعة القانونية، باب ٤.

(٤) باب ٦، ص٣٦٠.

(٥) Album judicum.

(٦) قال شيشرون، pro Cluentio فصل ٤٣: «لم يرد أجدادنا أن يكون الرجل الذي لا تتفق عليه الطبقات قاضيًا في أقل قضية مالية فضلًا عن سمعة المواطن.».

(٧) انظر في المنتخبات من القانون السرفيلي والقانون الكورنيلي وغيرهما كيف أن هذه القوانين تعين القضاة للحكم في الجرائم التي تعاقب عليها، وكان هؤلاء القضاة يؤخذون بالخيار غالبًا، وبالقرعة أحيانًا، أو بمزج القرعة مع الخيار أخيرًا.

(٨) سنيكا، De benef. باب ٣، فصل ٧، in fine.

(٩) انظر إلى كنتيليان، باب ٤، ص٥٤، من القطع الكبير، طبعة باريس ١٥٤١.

(١٠) قانون ٢: ٢٤، ff. De orig jur كان الحكام الذين يسمون «القضاة العشرة» يقومون برئاسة الأحكام، وذلك كله تحت إدارة حاكم.

(١١) Quoniam de capite civis romani, injussu populi romani, non erat permissum consulibus jus dicere. وانظر إلى پونپونيوس، باب ٢: ٦ ff. De orig jur.

(١٢) دني داليكارناس، باب ٥، ص٣٢٢.

(١٣) المجالس عن مئويات، وكذلك حكم في قضية مانليوس كابيتولينوس من قبل هذه المجالس الشعبية، تيتوس ليڤيوس، العشرة الأولى، باب ٦، فصل ٢٠، صفحة ٦٨.

(١٤) قول پونپونيوس في القانون ٢، من المجموعة القانونية. De orig. jur.

(١٥) انظر إلى نبذة أولبيان الذي روى نبذة أخرى من القانون الكورنيلي، وهي توجد في «المقابلة بين الشرائع اليهودية والرومانية»، باب ١، De sicariis et homicidiis.

(١٦) حدث هذا على الخصوص في الجرائم التي اقترفت في إيطالية حيث كانت للسِّنات رقابة مهمة، انظر إلى تيتوس ليڤيوس، العشرة الأولى، باب ٩، فصل ٢٦، حول مكايد كابو.

(١٧) وقع هكذا في تعقيب مقتل بوستوميوس في سنة ٣٤٠ رومانية، انظر إلى تيتوس ليڤيوس، باب ٤، فصل ٥٠.

(١٨) صدر هذا الحكم في سنة ٥٦٧ رومانية.

(١٩) الباب الثامن.

(٢٠) شيشرون، in Bruto.

(٢١) يثبت هذا بكتاب تيتوس ليڤيوس، باب ٤٣، فصل ٤٦، الذي جاء فيه أن أنيبال جعل حاكميتهم سنوية.

(٢٢) كانت مراسيم السِّنات نافذة لعام واحد وإن لم يؤيدها الشعب، دني داليكارناس، باب ٩، ص٥٩٥، وباب ١١، ص٧٣٢.

(٢٣) سنة ٦٣٠.

(٢٤) Capite censos plerosque، سالوست، حرب جوغورتا، فصل ٨٤.

(٢٥) مقتطف من هذا المؤلف، باب ٣٦، في مجموعة قسطنطين بورفيروجينت، «الفضائل والرذائل».

(٢٦) قطعة من تاريخه أخذت من «مقتطف الفضائل والرذائل».

(٢٧) قطعة من الباب ٣٤٣ من «مقتطف الفضائل والرذائل».

(٢٨) Penes quos Romae tum judicia errant, atque ex equestri ordine solerent sortito judices eligi in causa praetorum et proconsulum, quibus, post administratam provinciam, dies dicta erat.

الفصل التاسع عشر

حكومة الولايات الرومانية

ذلك هو الوجه الذي كانت السلطات الثلاث موزعة به في رومة، وهيهات أن يكون الأمر كذلك في الولايات، فالحرية كانت في المركز والطغيان كان في الأطراف.

وبينما كانت رومة لا تسود في غير إيطالية كان يُسيطر على الشعوب كأمم حليفة، وكانت تتبع قوانين كل جمهورية، ولكن حينما امتد مدى الفتح إلى ما هو أبعد من ذلك، وصارت عين السِّنات لا تبلغ الولايات بعيد ذلك، وأصبح الحكام في رومة لا يستطيعون الحكم في الإمبراطورية، وجب إرسال قضاة وولاة إليها، والآن غدا ذلك الانسجام بين السلطات الثلاث غير موجود، وكان من يرسلون إليها يتمتعون بسلطة شاملة لجميع الحاكميات الرومانية، وماذا أقول؟ كانوا يتمتعون بسلطة جامعة حتى لسلطة سِنات، حتى لسلطة الشعب،[١] وكان هؤلاء حكامًا مستبدين ملائمين كثيرًا للأماكن البعيدة التي يرسلون إليها، وكانوا يمارسون السلطات الثلاث، وكانوا باشوات الجمهورية إذا جاز لي استعمال هذا اللفظ.

قلنا في مكان آخر:[٢] إن جميع المناصب المدنية والعسكرية كانت لأبناء الوطن في الجمهورية، ويعني هذا أن الجمهورية الفاتحة لا تستطيع أن تنقل طراز حكومتها إلى الدولة المغلوبة وأن تديرها وفق شكل نظامها، والواقع أن الحاكم الذي ترسله للقيام بشئون الحكم كان يتمتع بالسلطة التنفيذية والمدنية والعسكرية، فوجب أن يكون صاحبًا للسلطة الاشتراعية أيضًا، وإلا فمن ذا الذي يضع القوانين إن لم يكنه؟ وكان يجب أن يكون صاحبًا لسلطة القضاء أيضًا، وإلا فمن ذا الذي يقوم بالقضاء مستقلًّا عنه، إذن، كان يجب أن يتمتع الحاكم الذي ترسله بالسلطات الثلاث، وذلك ما حدث في الولايات الرومانية.

وقد يسهل على الملكية أن تنقل حكومتها؛ وذلك لأن بعض الموظفين الذين ترسلهم يتمتعون بالسلطة التنفيذية المدنية، ويتمتع الآخرون بالسلطة التنفيذية العسكرية، وهذا لا يجر الاستبداد وراءه.

ويعد عدم إمكان محاكمة المواطن الروماني من قبل هيئة غير الشعب امتيازًا ذا نتيجة عظيمة، وإلا لخضع في الولايات لسلطة أحد الولاة أو الحكام المرادية، فكانت المدينة (رومة) لا تشعر، مطلقًا، بالطغيان الذي كان لا يمارس إلا على الأمم المقهورة.

وهكذا كان الأحرار في العالم الروماني أحرارًا إلى الغاية كما في إسپارطة، وهكذا كان العبيد فيه عبيدًا إلى الغاية كما فيها.

وما دام أبناء الوطن هم الذين يدفعون الضرائب فإن هذه الضرائب كانت تجبى بإنصاف عظيم جدًّا، فقد كان يتبع نظام سرڤيوس توليوس الذي قضى بتقسيم جميع أبناء الوطن إلى ست طبقات وفق ترتيب ثرواتهم، والذي عين الضريبة بنسبة ما كان لكل واحد في الحكومة، ومما كان ينشأ عن ذلك أن يكابد عظم الضريبة بسبب عظم الاعتبار، فكان يُتعزى عن صغر الاعتبار بصغر الضريبة.

وكان يوجد أيضًا أمر يقضي بالعجب، وذلك أن تقسيم سرڤيوس توليوس إلى طبقات إذ كان مبدأ النظام الأساسي فإن الإنصاف في جباية الضرائب كان يرتبط في مبدأ الحكومة الأساسي، فلا يمكن أن ينحى إلا به.

ولكن بينا كانت رومة تدفع الضرائب بسهولة، أو كانت لا تدفع منها شيئًا،[٣] كان الفرسان، الذين هم جباة الجمهورية، يخربون الولايات، وقد تكلمنا عن مظالمهم، والتاريخ حافل بها.

قال مهرداد:[٤] «كانت جميع آسية تنتظرني كمنقذ ما أثارت أسلاب الولاة[٥] وتصرفات رجال الأمور ومثالب الأحكام[٦] حقدًا على الرومان.».

وذلك ما جعل قوة الولايات لا تضيف شيئًا إلى قوة الجمهورية، وذلك ما أدى إلى العكس فلم يسفر عن غير إضعافها، وذلك ما جعل الولايات تعد ضياع حرية رومة دور قيام حريتها.

هوامش

(١) كانوا يضعون مراسيمهم حين دخولهم الولايات.

(٢) باب ٥، فصل ١٩، انظر أيضًا إلى الأبواب ٢ و٣ و٤.

(٣) زالت الضرائب في رومة بعد فتح مقدونية.

(٤) كلمة أخذت عن ترونغ بونبي فنقلها جوستان، باب ٣٨، فصل ٤.

(٥) انظر إلى «مقالات ضد فيرس».

(٦) من المعلوم أن محكمة ڤاروس هي التي أثارت الجرمان.

الفصل العشرون

خاتمة هذا الباب

كنت أود أن أبحث في جميع الحكومات المعتدلة التي نعرفها عن توزيع السلطات الثلاث، وأن أحسب بذلك درجة الحرية التي تتمتع بها كل واحدة منها، غير أنه لا ينبغي أن يبلغ من استقصاء أحد الموضوعات دائمًا ما لا يترك معه شيء يعمله القارئ، فالمهم ألا يرغب في القراءة، بل في التفكير.

الباب الثاني عشر

القوانين التي تُوجد الحرية السياسية من حيث صلتها بالمواطن

الفصل الأول

فكرة هذا الباب

لا يكفي أن تعالج الحرية من حيث صلتها بالنظام، بل يجب أن تُرى من حيث صلتها بالمواطن.

وقد قلت: إنها توجد في الحال الأولى بنوع من التوزيع للسلطات الثلاث، ولكنه يجب أن ينظر إليها في الحال الثانية بفكرة أخرى، فهي تقوم على سلامة ابن الوطن أو على الرأي الذي يدور حول سلامته.

وقد يكون النظام حرًّا، ولا يكون ابن الوطن كذلك مطلقًا، وقد يكون ابن الوطن حرًّا، ولا يكون النظام حرًّا، وفي هذه الحال يكون النظام حرًّا حقوقًا لا فعلًا، ويكون ابن الوطن حرًّا فعلًا لا حقوقًا.

ولا يُرى غير نص القوانين، غير نص القوانين الأساسية نفسها، ما يوجد الحرية من حيث صلتها بالنظام، بيد أنه يمكن توليد الحرية بالعادات والأساليب والأمثلة الجارية من حيث صلتها بابن الوطن، ويمكن إعزازها بالقوانين المدنية كما نرى في هذا الباب.

ثم إن الحرية في معظم الدول إذ كانت تُعاق أو تُؤذى أو تُخمد بأكثر ما تقتضيه نظمها؛ فإن من المستحسن أن يُحدث عن القوانين الخاصة التي يمكن في كل نظام أن تُعين أو تُؤذي مبدأ الحرية الذي قد تغم به كل واحدة من تلك الدول.

الفصل الثاني

حرية المواطن

تقوم الحرية الفلسفية على ممارسة الإنسان إرادته أو على الرأي الذي يكون الإنسان عليه حين ممارسة إرادته على الأقل (إذا ما أريد القول في جميع النظم)، وتقوم الحرية السياسية على السلامة أو على الرأي الذي يكون لدى الإنسان حول سلامته على الأقل.

وأكثر ما تهاجم هذه السلامة في التهم العامة أو الخاصة، ولذا تتوقف حرية ابن الوطن على صلاح القوانين الجزائية خاصة.

ولم تكمل القوانين الجزائية دفعة واحدة، ولم توجد الحرية في كل وقت حتى في الأماكن التي بحث فيها عن الحرية أكثر مما في سواها، وقد حدثنا أرسطو[1] أن أبوى المتهم في كوم كان يمكنهما أن يكونا شاهدين، وكانت القوانين في عهد ملوك رومة من النقص ما نطق معه سرڤيوس توليوس بحكم الإعدام على أبناء أنكوس مارسيوس المتهمين بقتل حميه الملك،[2] ووضع كلوتير في عهد ملوك الفرنج قانونًا[3] ينص على عدم الحكم على متهم من غير أن يستمع إليه، وهذا يدل على وجود منهاج معاكس في بعض الأحوال الخاصة أو لدى بعض البرابرة، وكاروندا س، هو الذي أدخل الأحكام ضد شهادة الزور،[4] فإذا لم تضمن براءة أبناء الوطن ضاعت الحرية.

وما اكتسب من معارف في بعض البلدان، وما سيكتسب في بلدان أخرى، حول أضمن ما يتمسك به في الأحكام الجزائية، يهم الجنس البشري أكثر من أي أمر آخر في العالم.

ولم تمكن إقامة الحرية على غير مزاولة هذه المعارف، وإذا ما احتوت الدولة أحسن ما يمكن من القوانين في ذلك، فاتهم رجل وقضي بإعدامه في الغد كان هذا الرجل أكثر حرية من أحد الباشوات في تركية.

هوامش

(١) السياسة، باب ٢، فصل ٨.

(٢) تاركينيوس بريسكوس، انظر إلى دني داليكارناس، باب ٦.

(٣) سنة ٥٦٠.

(٤) أرسطو، السياسة، باب ٢، فصل ١٢، منح توريوم قوانينه في الدورة الرابعة والثمانين، (والدورة مؤلفة من أربع سنين، م).

الفصل الثالث

مواصلة الموضوع نفسه

وتكون القوانين، التي تقضي بهلاك الإنسان عن شهادة واحد، شؤمًا على الحرية، ويتطلب العقل شاهدين؛ وذلك لأن الشاهد الذي يثبت والمتهم الذي ينكر يوجبان انقسامًا في الرأي، فلا بد من ثالث للفصل بينهما.

وكان الأغارقة والرومان[١] يتطلبون زيادة صوت للحكم، وتقتضي قوانيننا الفرنسية صوتين، وكان الأغارقة يزعمون أن الآلهة[٢] هم الذين أقاموا عادتهم، بيد أن هذا أمر خاص بنا.

هوامش

(١) دني داليكارناس، حول محاكمة كوريولان، باب ٧.

(٢) Minervae calculus.

الفصل الرابع

إعزاز الحرية بطبيعة الحكومات ونسبتها

إن من فوز الحرية استنباط كل عقوبة من طبيعة الجرم الخاصة، فبذلك تنقطع كل مرادية، ولا تصدر العقوبة عن هوى المشترع مطلقًا، بل عن طبيعة الأمر، ولا يكون الإنسان هو الذي يقهر الإنسان أبدًا.

وللجرائم أربعة أنواع، فجرائم النوع الأول تؤذي الدين، وجرائم النوع الثاني تؤذي الآداب، وجرائم النوع الثالث تؤذي الراحة، وجرائم النوع الرابع تؤذي سلامة المواطن، وعلى العقوبات التي تفرض أن تشتق من طبيعة كل واحد من هذه الأنواع.

ولا أضع بين صنف الجرائم التي تهم الدين غير التي تحمل عليه رأسًا كجميع المدنسات للقدسيات؛ وذلك لأن الجرائم التي تكدر ممارسته هي من طبيعة الجرائم التي تقلق راحة أبناء الوطن أو سلامتهم، فيجب ردها إلى هذه الأصناف.

ولكي تكون عقوبة المدنسات للقدسيات مشتقة من طبيعة الأمر[١] يجب أن تقوم على فقدان جميع المنافع التي ينعم بها الدين، كالطرد من المعابد، والحرمان من مجتمع المؤمنين لزمن معين أو إلى الأبد، واجتناب حضورهم واللعنات والنفرات والتعزيمات.

وتكون الأفعال الخفية من اختصاص العدل البشري في الأمور التي تقلق راحة الدولة وسلامتها، وأما في الأفعال التي تضر الألوهية، حيث لا يوجد فعل علني، فلا تكون مادة إجرام مطلقًا، فكل شيء يقع بين الإنسان والرب الذي يعرف مقدار انتقامه وزمن نقمته، فإذا ما خلط الحاكم بين الأمور فبحث عن مدنسات القدسيات الخفية أيضًا يكون قد قام بتفتيش غير ضروري عن نوع من الأفعال؛ أي: يكون قد قوض حرية الأهلين بتسليحه ضدهم غيرة المشاعر الهيابة والمشاعر الفتاكة.

وقد صدر الشر عن الفكرة القائلة بضرورة الانتقام للآلهة، مع أنه يجب تمجيد الألوهية من غير أن ينتقم لها مطلقًا، وإلا متى ينتهي التنكيل إذا ما سير بهذه الفكرة

الأخيرة؟ وإذا كانت قوانين الناس تنتقم لكائن لا نهاية له فإنها تكون قد سنت حول لا نهائيته، ولا حول الطبيعة البشرية وجهالاتها وأهوائها.

ويروي مؤرخ من اليروڤنس[2] خبر أمر يصف لنا به ما يمكن أن يكون لمبدأ الانتقام للألوهية من تأثير في النفوس الضعيفة، وذلك أن يهوديًّا اتهم بأنه جدف على العذراء فحكم بسلخه، ويصعد فرسان متنكرون حاملون سكاكين في منضدة الإعدام ويطردون الجلاد منها لكي ينتقموا للعذراء بأنفسهم ... فلا أريد أن أسبق تأملات القارئ مطلقًا.

والصنف الثاني مؤلف من الجرائم المنافية للآداب، وذلك كانتهاك العفاف العام والخاص؛ أي: انتهاك الضابطة حول الوجه الذي يجب أن يتمتع به بملاذ استعمال الحواس واجتماع الأبدان، فالعقوبات على هذه الجرائم يجب أن تصدر عن طبيعة الأمر أيضًا، فيكفي لقهر تهور الجنسين أن يُحرم الجاني ما يربطه المجتمع بنقاء الآداب من المنافع، وأن تفرض عليه غرامات وأن يخزى وأن يكره على الاختفاء وأن يشهر وأن يطرد خارج المدينة أو المجتمع، وأن يعاقب بجميع العقوبات التي هي من اختصاص محاكم الجنح، والواقع أن هذه الأمور تقوم على نسيان الإنسان نفسه واستخفافه بها أكثر مما على فجورها.

ولا يقصد هنا غير الجرائم التي تهم الآداب فقط، لا الجرائم التي تؤذي السلامة العامة أيضًا كالخطف والغصب اللذين هما من النوع الرابع.

وجرائم الصنف الثالث هي التي تؤذي راحة الأهلين، فالعقوبات على هذه الجرائم يجب أن تصدر عن طبيعة الأمر، وأن تناسب هذه الراحة كالسجن والنفي والتأنيبات، وما إلى ذلك من العقوبات التي ترد النفوس القلقة وتعيدها إلى النظام الثابت.

وأقصر الجرائم ضد الراحة على الأمور التي تُصيب الضابطة بأذى بسيط؛ وذلك لأن الأفعال التي تؤذي السلامة بإقلاقها الراحة يجب أن تعد من الصنف الرابع.

وتسمى عقوبات هذه الجرائم الأخيرة بأحكام الإعدام، وهذا نوع من القصاص الذي يوجب على المجتمع أن يأبى السلامة على مواطن حرم آخر إياها أو أراد أن يحرمه إياها، وقد صدرت هذه العقوبة عن طبيعة الأمور أو إنها استنبطت من سبب الخير والشر ومن منابعهما، فابن الوطن يستحق القتل إذا بلغ من انتهاك السلامة ما نزعه معه حياة أو أقدم على نزع حياة، وتعد عقوبة القتل هذه دواء للمجتمع المريض، وإذا ما اعتدي على سلامة الأموال أمكن أن يكون من الأسباب ما يجعل العقوبة إعدامًا، ولكن الأفضل على ما يحتمل، والأقرب إلى الطبيعة، أن يكون خسران الأموال عقوبة على جرائم سلامة

الأموال، ويجب أن يقع هذا إذا كانت الثروات شاملة أو مساوية، ولكن بما أن من ليس عندهم مال هم الذين يعتدون مختارين على مال غيرهم أكثر من سواهم وجب أن يقوم العقاب البدني مقام العقاب النقدي عندما يجازون.

وكل ما قلته مستنبط من الطبيعة، وهو ملائم لحرية ابن الوطن كثيرًا.

هوامش

(١) وضع سان لوريس قوانين بالغة من الشدة ضد المجدفين ما رأى الباب معه ضرورة التحذير منها، فخفف هذا الأمير غيرته ولطف قوانينه، انظر إلى مراسيمه.

(٢) لوپ. بوجيريل.

الفصل الخامس

بعض التهم التي تقتضي اعتدالًا وحَذَرًا على الخصوص

قاعدة مهمة: يجب أن يسود احتراز عظيم في تعقيب السحر والإلحاد، ويمكن تهمة هذين الجرمين أن تؤذي الحرية إلى الغاية، وأن تكون مصدر ما لا يحصى من المظالم إذا كان المشترع لا يعرف أن يحددها، وذلك بما أنها لا تتناول أعمال المواطن مباشرة، بل أكثر ما تتناول هو الفكر المكون عن أخلاقه، فإنها تكون من الخطر بنسبة جهل الشعب، وإذ ذاك يكون المواطن في خطر دائم؛ وذلك لأن أحسن سلوك في العالم وأنقى أخلاق وممارسة جميع الواجبات أمور لا تعد ضمانات تجاه تهم هذه الجرائم.

ويتهم «المعترض»[1] في عهد مانويل كومنين بأنه ائتمر بالإمبراطور، وأنه استخدم في ذلك بعض الأسرار التي تجعل الرجال خافين عن الأعين، ومما قيل في حياة هذا الإمبراطور:[2] إن هارون فوجئ وهو يقرأ سفر سليمان الذي تسفر مطالعته عن ظهور كتائب من الجن، والواقع أنه حين يفترض في السحر وجود قدرة تجهز جهنم بالسلاح، فيُعد من يسمى ساحرًا كأقدر رجال العالم على إقلاق المجتمع وقلبه، يُجنح إلى معاقبته بلا حساب.

ويزيد الغضب عندما توضع في السحر قدرة على هدم الدين، ونعلم من تاريخ القسطنطينية،[3] وذلك عن وحي إلى أسقف، أن إحدى المعجزات قد انقطعت بسبب سحر قام به رجل، فحُكم عليه وعلى ابنه بالقتل، وما أكثر الأمور العجيبة التي ترتبط فيها هذه الجريمة! ليس من النادر وجود تنازيل، واتفاق واحد منها للأسقف، وكون هذا الوحي صادقًا، وحدوث معجزة، وانقطاع هذه المعجزة، وظهور سحر، وإمكان هذا السحر أن يقلب الدين، وأن هذا الرجل ساحر، وأنه قام بهذا العمل السحري أخيرًا!

ويعزو الإمبراطور تيودوس لاسكاريس مرضه إلى السحر، ولم يكن لدى المتهمين بذلك حيلة غير مس الحديد الحميم من دون أن يحترقوا، وقد كان يجدر بالمرء لدى الروم أن يكون ساحرًا ليتنصل من السحر، وهكذا كان من فرط بلاهتهم أن يقرنوا أكثر الأدلة محلًّا للارتياب بأكثر جرائم العالم محلًّا للارتياب.

ويطرد اليهود من فرنسة في عهد فليب الطويل عن تهمة سمهم الينابيع بواسطة البرص، ويجب أن يُلقي هذا الاتهام المستحيل شكًّا حول جميع التهم القائمة على الحقد العام.

ولم أقل هنا قط بعدم العقاب على الإلحاد، وإنما أقول بوجوب الانتباه الشديد في العقاب عليه.

هوامش

(١) نيسيتاس، حياة مانويل كومنين، باب ٤.

(٢) نيسيتاس، حياة مانويل كومنين، باب ٤.

(٣) تاريخ الإمبراطور موريس، تأليف تيوفيلاكت، فصل ١١.

الفصل السادس

الجريمة ضد الطبيعة

معاذ الله أن أريد تقليل المقت حول جريمة يستنكرها الدين والأخلاق والسياسة مناوبة، وإنما يجب القضاء عليها عندما تؤدي إلى نقل ضعف جنس إلى الآخر فقط فتعد إلى مشيب قبيح شبابًا فاضحًا، وما أقوله عنها يدع لها جميع معايبها، ولا يحمل على غير الجور الذي قد يسيء حتى استعمال المقت الذي يلزم أن يصوب إليها.

وبما أن من طبيعة هذه الجريمة أن تكون خفية فإن مما يحدث في الغالب أن يعاقب المشترعون عليها بشهادة صبي، وهذا ما يدع الباب مفتوحًا على مصراعيه للبهتان، قال پروكوپ:[١] «نشر جوستينيان قانونًا ضد هذه الجريمة، وجعل من يبحث عن المذنبين بها قبل هذا القانون وبعده، فكانت شهادة شاهد واحد، شهادة صبي أحيانًا، شهادة عبد أحيانًا، تكفي، على الخصوص، ضد الأغنياء وضد من هم من عصبة الخضر.».

ومن الغريب أن كان يعاقب بالحرق بيننا على الجرائم الثلاث: السحر والإلحاد والإجرام ضد الطبيعة، على الأولى التي يمكن إثبات عدم وجودها، وعلى الثانية التي تحتمل ما لا حد له من التفصيل والتأويل والتقييد، وعلى الثالثة التي تكون غامضة في الغالب.

وأقول: إن الجريمة ضد الطبيعة لا تستفحل في المجتمع، ما لم يحمل الشعب على ذلك ببعض العادات، كما عند الأغارقة حيث كان الشبان يقومون بجميع تمريناتهم عراة، وكما عندنا حيث التربية المنزلية تُعطَى في بعض المؤسسات خارج المنزل، وكما عند الآسيويين حيث يوجد من الأفراد من لديهم نساء كثير يزدرونهن على حين لا يستطيع آخرون أن يكون لديهم نساء، ولا تهيأ السبيل إلى هذه الجريمة مطلقًا، وليقض عليها بضابطة محكمة كما يُقضى على كل انتهاك للآداب، ليُرى أن الطبيعة لم تلبث أن تُرى مدافعة عن حقوقها أو مستردة لها، فالطبيعة اللينة اللطيفة الفتانة قد نشرت الملاذ بيد

سخية، وهي؛ إذ تفيض علينا بالنعم تعدنا، بالأولاد، لمسرات يبعثها الأولاد فينا أعظم من تلك الملاذ.

هوامش

(١) التاريخ الخفي.

الفصل السابع

الاعتداء على ولي الأمر

من أحكام قوانين الصين أن القتل جزاء من يبدي عدم احترام الإمبراطور، وبما أن هذه القوانين لم تعرف عدم الاحترام هذا فإن كل واحد يستطيع أن يجد وسيلة لنزع حياة من يريد واستئصال الأسرة التي يود.

ومن ذلك أن عهد إلى رجلين في إدارة صحيفة البلاط، فذكرا في رواية حادث أحوالًا وُجدت غير صحيحة، فقيل: إن الكذب في صحيفة البلاط يعني عدم احترام البلاط وقضى بقتلهما،[1] ومن ذلك أن أميرًا نسبًا وضع حاشية سهوًا على مذكرة موقعة من قبل الإمبراطور بقلمه الأحمر، فحُكم بأنه لم يحترم الإمبراطور وأدى هذا إلى اضطهاد هذه الأسرة بهول لم يرو التاريخ مثله.[2]

ويكفي أن يكون الاعتداء على ولي الأمر مبهمًا حتى تتحول الحكومة إلى استبداد، وسأتوسع في الموضوع أكثر من ذلك في باب «وضع القوانين».

هوامش

(١) الأب دوهالد، جزء ١، صفحة ٤٣.
(٢) رسائل الأب بارنين في «رسائل العبرة».

الفصل الثامن

التطبيق السيئ لاسم جريمة تدنيس القدسيات وجريمة الاعتداء على ولي الأمر

إن من سوء الاستعمال المؤلم أن يطلق اسم جريمة الاعتداء على ولي الأمر على فعل ليس إياها، ومن قوانين الأباطرة واحد[١] كان يعد مدنسًا للقدسيات، ويتعقب، من يجادل في حكم الأمير ويشك في أهمية من يختارون لبعض الخدم،[٢] وكان ديوان الوزراء والمقربون هم الذين وضعوا هذه الجريمة، وكان قد صرح قانون آخر بأن من يعتدون على وزراء الأمير وموظفيه مذنبون بجريمة الاعتداء على ولي الأمر كما لو اعتدوا على الأمير نفسه،[٣] ونحن مدينون بهذا القانون لأميرين[٤] مشهورين بضعفهما في التاريخ، لأميرين كانا يقادان من قبل وزرائهما كما تقاد القطاع من قبل الرعاة، لأميرين عبدين في القصر، ولدين في الديوان، غريبين عن الجيوش، لأميرين لم يحافظا على الإمبراطورية إلا لإنعامهما بها كل يوم، وقد ائتمر بعض أولئك المقربين على أباطرتهما، وقد صنعوا أكثر من ذلك؛ إذ ائتمروا بالإمبراطورية ودعوا إليها البرابرة، ولما أريد القبض عليهم كانت الدولة من الضعف ما اقتضى معه انتهاك حرمة قانونهم، وتعريض النفس لجريمة الاعتداء على ولي الأمر حتى يعاقبوا.

وإلى هذا القانون، على الخصوص، استند مقرر قضية مسيو دوسان مار[٥] عندما أراد أن يثبت أنه مذنب بجرم الاعتداء على ولي الأمر؛ لأنه عزم على طرد الكردينال دو ريشليو من أمور الدولة فقال: «إن الجريمة التي تمس وزراء الأمراء معدودة من وزن الجريمة التي تمس الأمراء كما جاء في نظم الأباطرة، فالوزير يخدم أميره ودولته، فإذا ما نزع منهما يكون كما لو حرم الأمير إحدى ذراعيه[٦] والدولة قسمًا من سلطانها.»، فما كانت العبودية لتقول غير هذا لو نزلت إلى الأرض.

ولڤالنتنينيان وتيودوز وأركاديوس قانون آخر[٧] ينص على عد مزيفي النقود مذنبين بجرم الاعتداء على ولي الأمر، ولكن ألم يكن هذا خلطًا بين مبادئ الأمور؟ أو لا يتضمن إطلاق اسم جريمة الاعتداء على ولي الأمر على جريمة أخرى تقليلًا لفظاعة جريمة الاعتداء على ولي الأمر؟

هوامش

(١) غراسان وڤالنتينيان وتيودوز، وهذا هو القانون الثالث في مجموعة الجرائم المدنسة للقدسيات.

(٢) Sacrilegii instar est dubitare an is dingus sit quem elegerit imperator, ibid اتخذ هذا القانون نموذجًا لقانون روجر في أنظمة بابل، فصل ٤.

(٣) القانون الخامس Ad leg. Jul. maj، مجموعة القوانين ٩، باب ٨.

(٤) أركاديوس وهنوريوس.

(٥) مذكرت مونتريزور، جزء ١، ص٢٣٨، طبعة كولونية ١٧٢٣.

(٦) والقانون نفسه في المجموعة القانونية. Nam ipsi pars corporis nostril sunt. [ad leg. Jul. maj].

(٧) هو التاسع في مجموعة تيودوز القانونية De falsa moneta.

الفصل التاسع

مواصلة الموضوع نفسه

عندما أخبر بولان الإمبراطور إسكندر «أن يستعد ليتعقب بجرم الاعتداء على ولي الأمر أحد القضاة الذين أصدر حكمًا على خلاف قوانينه.» أجاب الإمبراطور بقوله: «لا مكان في عصر مثل عصره لجرائم الاعتداء على ولي الأمر غير المباشرة.».[1]

وكنت فوستينيان إلى ذلك الإمبراطور يقول بما أنه أقسم بحياة الأمير أنه لن يعفو عن عبده فإنه يجد نفسه ملزمًا بإدامة غضبه لكيلا يصبح مذنبًا بجرم الاعتداء على ولي الأمر، فاسمع جواب الإمبراطور: «لقد لزمت ما لا يُجدي من الهول،[2] فأنت لا تعرف مبادئي.»،.

ونص مرسوم من السِّنات[3] على أن من يصهر من تماثيل الإمبراطور ما كان يرفض لا يعد مذنبًا بجرم الاعتداء على ولي الأمر، وكتب الإمبراطوران سيڤير وأنطونن إلى پونتيوس يقولان: إن من يبيع تماثيل الإمبراطور غير المنذورة لا يكون مقترفًا لجرم الاعتداء على ولي الأمر[4] مطلقًا، وكتب ذانك الإمبراطوران إلى يوليوس كاسيانوس يقولان: إنه لا يبنغي تعقيب من يرمي حجرًا على تمثال الإمبراطور مصادفة بجرم الاعتداء على ولي الأمر،[5] ويأتي قانون يولية بتعديلات فيعد مذنبًا بجرم الاعتداء على ولي الأمر من يصهر تماثيل الأباطرة ومن يقترف مثل هذه الأعمال؛[6] أي: يجعل هذا الجرم أمرًا مراديًّا، وعندما قُرِّرت بذلك جرائم الاعتداء على ولي الأمر وجب أن يفرق بين هذه الجرائم بحكم الضرورة، ثم إن الفقيه أُلپيان، لما قال: إن الاتهام بجرم الاعتداء على ولي الأمر لا يزول بإعدام المذنب، أضاف إلى هذا قوله: إن هذا لا يتناول جميع جرائم الاعتداء على ولي الأمر[7] التي قررها قانون يولية، بل يتناول جرم الاعتداء على الإمبراطورية، أو على حياة الإمبراطور فقط.

هوامش

(١) القانون الأول من المجموعة القانونية جزء ٩، باب ٨، Etiam ex aliis causis majestatis crimina cessant meo saeculo ad leg. Jul. maj.

(٢) Alienam sectae meae sollfcitudinem concepisti قانون ٢، من المجموعة القانونية، جزء ٣، باب ٤ ad. Leg. Jal. maj.

(٣) انظر إلى القانون ١:٤ ff. ad. Leg. Jul. maj جزء ٤٨، باب ٤.

(٤) انظر إلى القانون ٢:٥، ff. ad. Leg. Jul. maj.

(٥) المصدر نفسه: ١.

(٦) Aliudve quid simile admiserint. Leg. 6, ff. ad leg. Jul. maj.

(٧) في القانون الأخير، ff. ad. Leg. Jul. de adulteriis.

الفصل العاشر

مواصلة الموضوع نفسه

أُجيز في عهد هنري الثامن قانون إنكليزي نص فيه على عَدِّ من يُنبئ بموت الملك قبل وقوعه مذنبًا بالخيانة العظمى، وكان هذا القانون على شيء من الغموض، وكان الاستبداد من الشدة ما يدور معه حتى على ما يمارسونه، فلما أصيب ذلك الملك بمرضه الأخير لم يجرؤ الأطباء على الإخبار بأنه في خطر، وهكذا ساروا لا ريب.[١]

هوامش

(١) انظر إلى تاريخ الإصلاح لمسيو بورنه.

الفصل الحادي عشر

الأفكار

حَلَم مرسياس في نومه أنه يقطع حلق دني،[1] فقتله هذا قائلًا: إنه ما كان ليَحْلُم في هذا ليلًا لو لم يفكر فيه نهارًا، وهذا هو ظلم عظيم، وهذا لأنه لم يجرؤ عليه حتى لو فكَّر فيه،[2] فالقوانين لا تقوم بغير العقاب على الأعمال الظاهرية.

هوامش

(١) پلوتارك، حياة دني.
(٢) يجب أن يقترن الفكر بشيء من العمل.

الفصل الثاني عشر

الأقوال المخالفة للفطنة

لا شيء يجعل جريمة الاعتداء على ولي الأمر أمرًا مراديًّا أكثر مما يقع عندما تصبح الأقوال المخالفة للفطنة مادتها، ويكون الكلام من كثرة احتمال التأويل، ويكون ما بين عدم الفطنة والخبث من كثرة الاختلاف، ويكون ذلك من الخفاء في التعابير التي تتخذ ما لا يستطيع القانون معه أن يجعل الأقوال خاضعة لعقوبة الإعدام مطلقًا، وذلك ما لم ينص القانون صراحة على الأقوال التي تخضع لهذه العقوبة.[١]

ولا يتألف من الأقوال ما يدل على الجرم مطلقًا، وهي تبقى في الفكر، وهي لا تدل على شيء بنفسها في معظم الأحيان، بل تدل عليه باللهجة التي ينطق بها، وإذا ما كررت الأقوال نفسها لم تدل على المعنى نفسه في الغالب، فهذا المعنى يتوقف على ما بين الأقوال وأمور أخرى من ارتباط، ويكون السكوت أقوى من جميع الكلام تعبيرًا أحيانًا، ولا يوجد ما هو كثير الإبهام كجميع هذا، وكيف يجعل منه جرم الاعتداء على ولي الأمر إذن؟ ولا تكون الحرية مفقودة، فقط، في كل مكان يسن فيه هذا القانون، بل لا يبقى لها ظل فيه أيضًا.

وفي منشور القيصرة المرحومة الذي أصدرته ضد آل أولغوروكي[٢] حكم بإعدام أمير من هؤلاء الآل؛ لأنه تفوه بأقوال منافية للأدب ذات علاقة بشخصها، وفي منشور آخر لها بيان عن خبث تفسير تصرفاتها الرشيدة في سبيل الإمبراطورية، وعن إهانة شخصها المقدس بأقوال قليلة الاحترام.

ولا أزعم تقليل ما يجب أن يكون من سخط ضد من يريدون الحط من مجد أميرهم، وإنما أود أن أقول: إنه إذا ما أريد تخفيف الاستبداد كان فرض عقوبة تأديبية أكثر ملاءمة في هذه الأحوال من تهمة الاعتداء على ولي الأمر الهائلة دائمًا حتى في حال البراءة.[٣]

ولا تكون الأعمال كل يوم، وكثير من الناس من يلاحظون ذلك، ومن السهل إيضاح قضية باطلة حول أمور، وما يقترن بالعمل من الأقوال يكتسب طبيعة هذا العمل، وهكذا يصير الرجل الذي يذهب إلى الميدان العام ليحرض الرعية على العصيان مذنبًا بالاعتداء على ولي الأمر، وذلك لاقتران الأقوال بالأفعال واشتراكها فيها، وليست الأقوال هي التي يجازى عليها مطلقًا، بل العمل المقترف الذي تستعمل الأقوال فيه، ولا تصبح الأقوال جرائم إلا عند إعدادها عملًا إجراميًّا وملازمتها إياه واتباعها له، ويُقلب كل شيء رأسًا على عقب إذا ما جعل من الأقوال جرم إعدام بدلًا من أن تعد دليلًا على جرم إعدام.

كتب القياصرة، تيودوز وأركاديوس وهنوريوس، إلى قائد الحرس روفن يقولون له: «لا نريد مجازاة[٤] من يقول سوءًا عن شخصنا أو عن حكومتنا مطلقًا، فإذا تكلم عن خفة وجب ازدرؤاه، وإذا تكلم عن حماقة وجب الرثاء له، وإذا ما سب وجب العفو عنه، وهكذا دعوا الأمور كاملة وأطلعونا عليها حتى نحكم في الأقوال ناظرين إلى مصادرها ونفكر في هل نحيلها إلى المحاكمة أو نهملها.».

هوامش

(١) Si non tale sit delictum, in quod vel scriptura legis descendit, vel ad exemplum legis vindicandum est. كما قال موديستينوس في القانون ٣:٧. eff. Ad, leg. Jul. maj.

(٢) في سنة ١٧٤٠.

(٣) Nec lubricum linguae ad pœnam facile trahendum est. مودستن، في القانون ٣:٧ .ff. ad leg. Jul. maj.

(٤) Si id ex levitate processerit, contemnendum est; si ex insania miseratione dignissimum; si ab injuria, remittendum. Leg. Unica, Cod. Si quis imperat maled.

الفصل الثالث عشر

المكتوبات

تشتمل المكتوبات على أمور أكثر دوامًا من الأقوال، ولكنها إذا لم تعد لجرم الاعتداء على ولي الأمر لم تكن مادة لجرم الاعتداء على ولي الأمر مطلقًا.

ومع ذلك فإن أغسطس وطيبريوس جعلا لها عقوبة هذه الجريمة،[1] جعلها أغسطس بسبب بعض مكتوبات ضد رجال أجلاء ونساء شريفات، وجعلها طيبريوس بسبب ما اعتقد أنها دبجت ضده، ولم يقع ما هو أعظم شؤمًا على الحرية الرومانية من ذلك، وقد اتهم كريموسيوس كوردوس؛ لأنه دعا كاسيوس في حولياته بأنه آخر الرومان.[2]

وليست المكتوبات الهجوية معروفة في الدول المستبدة حيث الخمود من ناحية، والجهل من ناحية أخرى، لا ينعمان بما يقتضيه صنعها من نبوغ وإرادة، ولا تمنع في الديموقراطية عن مثل السبب في منعها في حكومة الفرد، وبما أنها تؤلف ضد الأقوياء عادة فإنها تداري خبث القوم الحاكمين في الديموقراطية، وهي تمنع في الملكية، ولكنه يجعل منها موضوع ضابطة أكثر من أن يجعل منها موضوع جنائي، وهي قد تُسلي الخبث العام وتُسري عن الساخطين وتقلل الحسد تجاه المقامات، وتمن على الشعب باحتمال الأذى وتجعله يضحك من أوصابه.

والأريستوقراطية هي أكثر الحكومات مطاردة للأهاجي، والحكام فيها هم أولياء صغار ليسوا من العظمة ما يزدرون معه الشتائم، وإذا ما وجه إلى الملك سهم في الملكية فإنه يكون من السمو ما لا يصل إليه مطلقًا، وسهم مثل هذا يخرق السنيور الأريستوقراطي من طرف إلى طرف، وكذلك حكام الرومان العشرة الذين كانت تتألف منهم أريستوقراطية عاقبوا بالموت على المكتوبات الهجوية.[3]

هوامش

(١) تاسيت، الحوليات، باب ١، فصل ٧٢، وقد دام هذا في العهود الآتية، انظر إلى القانون الأول من مجموعة De famosis libellis.

(٢) تاسيت، الحوليات، باب ٤، فصل ٣٤.

(٣) قانون الألواح الاثني عشر.

الفصل الرابع عشر

خلع العذار في عقوبات الجرائم

للحياة قواعد مرعية لدى جميع أمم العالم تقريبًا، ومما يخالف الصواب أن تنتهك بعقاب الجرائم الذي يجب أن يهدف إلى إعادة النظام على الدوام.

وهل أراد الشرقيون، الذين عرضوا نساء لفيلة مدربة على التعذيب الفظيع، أن ينتهكوا القانون بالقانون؟

ومن عادات الرومان القديمة تحريم قتل البنات غير البالغات، فوجد طيبريوس وسيلة اغتصابهن من قبل الجلاد قبل أن ينكل بهن،[١] فكان هذا الطاغية الدقيق الباغي يقوض الأخلاق محافظة على العادات.

ولما عرض القضاء الياباني النساء العاريات في الميادين العامة وألزمهن بالسير على نمط الحيوانات أرعش الحياء،[٢] ولكنه حينما أمر باغتصاب أمٍّ … حينما أمر باغتصاب ابنٍ … لا أستطيع أن أُتم، أرعش حتى الطبيعة.[٣]

هوامش

(١) سويتونيوس، In Tiberio فصل ٦١.
(٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٥، قسم ٢.
(٣) المصدر نفسه، صفحة ٤٩٦.

الفصل الخامس عشر

تحرير العبد لاتهام السيد

وضع أغسطس سنة بيع عبيد مَن يأتمر به من الجمهور لكي يستطيعوا أن يشهدوا على مولاهم،[1] وما كان لينبغي أن يهمل شيء مما يؤدي إلى كشف جرمٍ عظيم، وهكذا فإن من الطبيعي في الدولة ذات العبيد أن يكونوا أدلاء، ولكن من غير أن يكونوا شهودًا.

ودل ڤندكس على مؤامرة حيكت في سبيل تاركن، ولكنه لم يستطع أن يكون شاهدًا على أبناء بروتوس، وكان من العدل أن يحرر من كان يقدم مثل هذه الخدمة العظيمة إلى وطنه، ولكنه لم يُعتق لتقديمه هذه الخدمة إلى وطنه.

وكذلك الإمبراطور تاسيت أمر بألا يكون العبيد شهودًا على سيدهم حتى في جرم الاعتداء على ولي الأمر،[2] ولم يوضع هذا القانون في مجموعة جوستينيان.

هوامش

(١) ديون، في إكزيفيلين، باب ٥٥، فصل ٥.

(٢) فلافيوس فوپيسكوس، في حياة الإمبراطور، تاسيت، فصل ٩.

الفصل السادس عشر

الافتراء في جرم الاعتداء على ولي الأمر

يجب أن يقر للقياصرة بمناقبهم، فهم لم يكونوا أول من تمثل القوانين الكئيبة التي وضعوها، وسيلا[1] هو الذي علمهم عدم ضرورة مجازاة المفترين مطلقًا، ولسرعان ما ذهب إلى مكافأتهم.[2]

هوامش

(١) وضع سيلا قانونًا للجلالة حكى عنه في «خطب شيشرون»، pro Cluentio مادة ٣، In pisonem مادة ٢١، الثانية ضد فريس، مادة ٥، رسائل مألوفة، باب ٣، رسالة ٢، أدخلها قيصر وأغسطس إلى قوانين يولية، وأضاف آخرون إليها.

(٢) Et quo quis distinctior accusator, eo magis honores assequebatur, ac veluti sacrosanctus erat. تاسيت، حوليات ٤، فصل ٣٦.

الفصل السابع عشر

كشف المؤامرات

«إذا أغواك سرًّا أخوك أو ابنك أو ابنتك أو امرأة حضنك أو صاحبك الذي مثل نفسك قائلًا نذهب ونعبد آلهة آخرى ترجمه بالحجارة: يدك تكون عليه أولًا، ثم أيدي جميع الشعب أخيرًا.»، فقانون التثنية[1] هذا لا يمكن أن يكون قانونًا مدنيًّا لدى معظم الشعوب التي نعرفها، وذلك لفتحه الباب هنالك لجميع الجرائم.

وليس أقل من هذا شدة مطلقًا ذلك القانون الذي يأمر، في معظم الدول، بإفشاء المؤامرات، حتى التي لم يغتمس فيها جاعلًا عقوبة القتل جزاء من يخالفه، وإذا ما حُمل هذا القانون إلى الحكومة الملكية كان من الصواب تضييق نطاقه.

وفي هذه الحكومة لا ينبغي أن يطبق بجميع قسوته في غير جرم الاعتداء على ولي الأمر، في غير أمر الرئيس الأول، ومن الأهمية بمكان في هذه الدول ألا يخلط مطلقًا بين مختلف زعماء هذا الجرم.

وفي اليابان، حيث تقلب القوانين مبادئ العقل البشري رأسًا على عقب، يطبق جرم عدم الإفشاء على أكثر الأحوال العادية.

وفي نبأ أن آنستين أقفل عليهما في صندوق شائك حتى الموت، وذلك لقيام إحداهما بمكيدة غزلية ولعدم كشف الأخرى عن ذلك.[2]

هوامش

(١) إصحاح ١٣: عدد ٦، ٧، ٨، ٩.

(٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، صفحة ٤٢٣، باب ٥، قسم ٢.

الفصل الثامن عشر

مقدار ما تنطوي عليه من خطر شدة العقوبة في الجمهوريات على جريمة الاعتداء على ولي الأمر

إذا ما انتهت الجمهورية إلى استئصال من كانوا يريدون هدمها وجب أن يبادر إلى وضع حد للانتقامات والعقوبات والمكافآت.

ولا تفرض عقوبات عظيمة، ومن ثم لا تُؤتى تحولات كبيرة، من غير أن يوضع في أيدي نفر من الأهلين سلطان عظيم، ولذلك يكون الأصلح في هذه الحال أن يصار إلى العفو الكثير أعظم مما إلى العقاب الكثير، وأن يصار إلى النفي القليل أعظم مما إلى النفي الكثير، وأن تترك الأموال أكثر من أن تضاعف المصادرات، وذلك لقيام طغيان المنتقمين بحجة الانتقام للجمهورية، وليس الأمر أن يُقضى على المسيطر، بل على السيطرة، ويجب أن يُسرع، ما أمكن، إلى الدخول في السبيل العادية للحكومة حيث تجبر القوانين الجميع ولا تتسلح ضد أحد.

ولم يضع الأغارقة حدودًا لأنتقاماتهم من الطغاة أو من الذين يظنن أنهم طغاة، فقتلوا الأولاد،[1] وخمسة من الأقرباء أحيانًا،[2] وطردوا ما لا يحصيه عد من الأسر، وزلزلت جمهورياتهم بذلك، وقد كان الإبعاد وعود المبعدين من الأدوار الدالة على تحول النظام على الدوام.

وكان الرومان أكثر رشدًا، فلما حكم على كاسيوس بأنه طمع في الطغيان بحث في هل يقتل أولاده، فلم يحكم عليهم بأي عقاب كان، قال دني داليكارناس:[3] «يعد من الجناة من أرادوا تغيير هذا القانون في آخر حرب المارسين والحرب الأهلية، ومن أرادوا أن يبعدوا من الخدم أنباء من أطل سيلا دمهم.».

ويُرى في حروب ماريوس وسيلا مبلغ ما كانت نفوس الرومان قد أصيبت به من الفساد مقدارًا فمقدارًا، وأمور مشئومة كهذه حملت على اعتقاد عدم رؤيتها ثانية، غير أنه أريد في عهد الحكومة الثلاثية أن تكون أكثر جبروتًا وأن تظهر أقل طغيانًا، وكان من عوامل الغم أن تشاهد السفسطات التي اتخذتها القسوة، وفي أپيان[٤] تجد صيغة أوامر الهدر، وهنالك تقول إنها لا تهدف إلى غير سعادة الجمهورية ما حُدِّث فيها بقلب ثابت، وما أبديت فيها منافع، وما كانت الوسائل التي تتخذ أفضل من سواها، وما دام الأغنياء سيكونون آمنين، وما دام الأوغاد سيكونون مطمئنين، وما دام يخشى تعريض حياة الأهلين للخطر، وما دام يراد تسكين الجنود، وما دام الإنسان سيكون سعيدًا في نهاية الأمر.[٥]

وكانت رومة غارقة في الدم عندما أخضع لبيدوس إسپانية، فأمر بالابتهاج، فارضًا عقوبة الهدر[٦] عند مخالفة أمره، مخالفًا الصواب بما لا مثيل له.

هوامش

(١) دني داليكارناس، أزمنة الرومان القديمة، باب ٨.

(٢) Tyranno occiso quinque ejus proximos cognatione, magistratus necato شيشرون de Inventione، باب ٢، فصل ٢٩.

(٣) باب ٨، صفحة ٥٤٧.

(٤) الحروب الأهلية، باب ٤.

(٥) Quod felix faustumque sit.

(٦) Sacris et epulis dent hune diem: qui secus faxit, inter proscriptos esto.

الفصل التاسع عشر

كيف يُوقف حق التمتع بالحرية في الجمهورية

يوجد في أكثر الدول اكتراثًا للحرية قوانين ناقضة للحرية ضد فرد حتى تُحفظ للجميع، ومن ذلك ما يُسمى في إنكلترة بأحكام الخيانة العظمى،[1] فهذه الأحكام ترد إلى قوانين أثينة التي تحكم ضد الفرد[2] على أن تكون قد وضعت بتصوير ستة آلاف من الأهلين، وهذه الأحكام تُرد إلى تلك القوانين التي كانت توضع في رومة ضد أفراد من الأهلين، والتي كانت تُسمى بالاستثناءات، وكانت هذه القوانين لا تصنع في غير مجالس الشعب المئوية، ولكن، مهما يكن الوجه الذي كان الشعب يصدرها به، فإن شيشرون[3] أراد إلغاءها؛ وذلك لأن قوة القانون لا تقوم إلا بسريان حكمه على جميع الناس، ومع ذلك فإنني اعترف بأن استعمال الشعوب التي هي أكثر من ظهر في العالم من الأمم[4] حرية يحملني على الاعتقاد بوجود أحوال يجب أن يوضع فيها غطاء على الحرية كما تُستر تماثيل الآلهة.

هوامش

(١) لا يكفي في محاكم المملكة أن يوجد دليل يقنع به القضاة، بل يجب أن يكون هذا الدليل معينًا؛ أي: شرعيًّا، ويتطلب القانون وجود شاهدين ضد المتهم، ولا يكفي دليل آخر، والواقع أنه إذا افترض أن رجلًا مذنب بما يسمى الجناية العظمى فوجد هذا الرجل من الوسائل ما يرد معه الشهود، وصار الحكم عليه أمرًا مستحيلًا أمكن إصدار حكم بالخيانة العظمى ضده، أي: إصدار قانون فريد تجاه شخصه، ويشرع فيه كما في جميع الأحكام الأخرى، فيجب أن يمر من مجلسه وأن يوافق عليه الملك، وإلا لم يكن

هنالك حكم، ويمكن المتهم أن يتكلم ضد الحكم بواسطة محاميه، ويمكن الدفاع عن الحكم في المجلس.

(٢) Legem de singulari aliquo ne rogato nisi sex millibus ita visum. Ex Andocide وهذا هو الحكم على مذنب بالنفي من مدينة أثينة. De mysteriis.

(٣) شيشرون، De leg. باب ٣، فصل ١٩. De privis hominibus latæ.

(٤) شيشرون، المصدر نفسه، Scitum est jussum in omnes.

الفصل العشرون

القوانين الملائمة لحرية المواطن في الجمهورية

مما يحدث في الدول الشعبية غالبًا أن تكون التهم عامة، فيكون لأي إنسان أن يتهم من يريد، وقد أدى هذا إلى وضع قوانين للدفاع عن براءة أبناء الوطن، وفي أثينة كان المتهم الذي لا يحوز خمس الأصوات يدفع ألف درهم غرامة، وبهذه الغرامة حكم على إسشبن[١] الذي اتهم طيسفون، وكان المتهم الباغي يُخزى[٢] في رومة فيطبع حرف K على جبينه، وكان يحترز من المتهم لكيلا يستطيع رشو القضاة أو الشهود.[٣]

وقد تكلمت آنفًا عن ذلك القانون الأثني والروماني الذي يبيح للمتهم أن ينسحب قبل الحكم.

هوامش

(١) انظر إلى فيلوسترات، باب ١، حياة السوفسطائيين، حياة إسشين، وانظر إلى پلوتارك وفوتيوس أيضًا.

(٢) بقانون رمنيا.

(٣) پلوتارك، في الرسالة: كيف يمكن المرء أن ينال منفعة من أعدائه.

الفصل الحادي والعشرون

قسوة القوانين تجاه المَدِينين في الجمهورية

يكون المواطن قد جعل لنفسه أفضلية كبيرة على مواطن آخر بإقراضه مالًا لم يستدنه هذا إلا ليتخلص منه، ثم لم يفعل ذلك من حيث النتيجة، وماذا يحدث في الجمهورية إذا ما زادت القوانين هذه العبودية أكثر من قبل؟

كان يباح في أثينة ورومة[١] في البداءة بيع المدينين غير القادرين على الدفع، ثم أصلح سولون هذه العادة في أثينة فأمر بألا يُحجز أحد من أجل ديون مدنية، غير أن الحكام العشرة[٢] لم يُصلحوا عادة رومة على ذلك النحو، وهم، على ما كان نظام سولون أمام عيونهم، لم يريدوا اتباعه، وليس هذا هو المكان الوحيد من الألواح الاثني عشر حيث يبصر عزم الحكام العشرة على صدم روح الديموقراطية.

وقد عرَّضت هذه القوانين القاسية جمهورية الرومان للخطر غير مرة، ومن ذلك أن رجلًا مستورًا بالجروح فر من بيت دائنه وظهر في الميدان،[٣] فهاج الشعب من هذا المنظر، وخرج أهلون آخرون عاد دائنوهم لا يجرءون على إمساكهم، من حبوسهم المظلمة، ويوعدون، ويخلف الوعد، ويمضي الشعب إلى الجبل المقدس، ولم ينل إلغاء هذه القوانين، بل نال حاكمًا للدفاع عنه، ويخرج من الفوضى، ويلوح الوقوع في الطغيان، ويرى مانيلوس أن ينال حظوة لدى الشعب فينتشل من أيدي الدائنين أبناء الوطن الذين حولوهم إلى عبيد،[٤] ويسار وفق مقاصد مانيلوس، غير أن الشر يدوم، ويوضع من القوانين الخاصة ما يمنح المدينون به تسهيلات في الدفع،[٥] فلما كانت سنة ٤٢٨ رومانية حمل القناصل قانونًا[٦] ينزع من الدائنين حق استرقاق المدينين في منازلهم،[٧] وقد أراد مرابٍ اسمه پاپيريوس أن يعتدي على عفاف فتى اسمه پوبليوس كان حبيسًا لديه، وقد أدت جريمة سيكستوس إلى فوز رومة بالحرية السياسية، فأسفرت جريمة پاپيريوس عن منحها الحرية المدنية.

ومن نصيب هذه المدينة أن أيدت جرائم جديدة حرية أتتها بها جرائم قديمة، وما كان من اعتداء أپيوس على ڤرجيني رد الشعب إلى مقت الطغاة الذي أورثه إياه بؤس لوكريس، ويمر سبع وثلاثون سنة[٨] على جريمة پاپيريوس المتهتك فتدفع الشعب جريمة مماثلة[٩] إلى الانزواء فوق الجانيكول،[١٠] وتؤدي هذه الجريمة إلى تجديد قوة القانون الذي سُن من أجل سلامة المدينين.

وصار الدائنون بعد هذا الزمن يعقبون من قبل المدينين لانتهاكهم القوانين التي وضعت لمكافحة الربا أكثر من تعقيب الدائنين إياهم لعدم دفع ما عليهم.

هوامش

(١) كان كثير من المدينين يبيعون أولادهم تأدية لديونهم، پلوتارك، حياة سولون.

(٢) يظهر من التاريخ أن هذه العادة استقرت لدى الرومان قبل قانون الألواح الاثني عشر، تيتوس ليڤيوس، العشرة الأولى، باب ٢، فصل ٢٣ و٢٤.

(٣) دني داليكارناس، أزمنة الرومان القديمة، باب ٦.

(٤) پلوتارك، حياة فوريوس كاميلوس، فصل ١٨.

(٥) انظر إلى الفصل ٢٢ من الباب ٢٢ الآتي.

(٦) ١٢٠ سنة بعد قانون الألواح الاثني عشر، تيتوس ليڤيوس، باب ٨، فصل ٢٨. Eo anno plebi romanoe velut aliud initium liberatis factum est, quod necti desierunt.

(٧) Bona debitoris, non corpus obnoxium esset، المصدر نفسه.

(٨) سنة ٤٦٥ رومانية.

(٩) هي الجريمة التي اعتدى بها بلوسيوس على عفاف ڤيتوريوس، ڤالير مكسيم، باب ٦، فصل ١، مادة ٩، ولا يجوز أن يخلط بين هذين الحادثين، لاختلاف الأشخاص والأوقات.

(١٠) انظر إلى نبذة لدني داليكارناس في «مقتطفات الفضائل والرذائل»، مختصر تيتوس ليڤيوس، باب ١١، وفرنشيميوس، باب ١١.

الفصل الثاني والعشرون

الأمور التي تطارد الحرية في الملكية

أكثر الأمور عدم فائدة للأمير قد أضعف الحرية في الملكيات غالبًا، وهو: أن يعين أحيانًا وكلاء للحكم بين الأفراد.

وتكون فائدة الأمير من الوكلاء من القلة ما لا يستحق معه أن يغير نظام الأمور في هذا السبيل، ومما لا ريب فيه أدبيًّا أنه يتحلى بروح من الصلاح والإنصاف أكثر مما لدى وكلائه الذين يظنون دائمًا أنهم مزكون بأوامره، وبمصلحة غامضة للدولة، وبما كان من اختيارهم، وبمخاوفهم أيضًا.

ولما خوصم أحد اللوردات في عهد هنري الثامن قُضي في أمره من قبل وكلاء اختيروا من مجلس اللوردات، فبهذا المنهاج قُضي على جميع من أريد من اللوردات.

الفصل الثالث والعشرون

الجواسيس في الملكية

أيجب أن يوجد جواسيس في الملكية؟

ليس هذا منهاج الأمراء الصالحين العادي، فالرجل إذا كان مخلصًا للقوانين يكون قد قام بما يجب عليه تجاه الأمير، ويلزم أن يكون منزله له ملجأ، وأن يكون ما بقي من سلوكه في أمان على الأقل، أجل، قد يكون التجسس أمرًا يُطاق لو أمكن أن يمارسه أناس من ذوي الصلاح، غير أن رجس الشخص اللازم يمكن أن يُقاس برجس الشيء، فيجب على الأمير أن يسير مع رعاياه مخلصًا مطمئنًا سليم النية، فمن كان كثير الهلع والريب والفزع فهو ممثل حائر في تمثيل دوره، وهو إذا ما أبصر، على العموم، أن القوانين في كمال قوتها وأنها محترمة أمكنه أن يحكم مطمئنًا، وله بالسلوك العام جواب عن سلوك جميع الأفراد، وليزل كل خوف منه ليرى مقدار ما يحب، وَيْ! لماذا لا يحب؟ هو مصدر كل خير يُصنع تقريبًا، وتكاد جميع العقوبات تفرض على حساب القوانين، وهو لا يبدو للشعب إلا طليق الوجه، ويسري مجده إلينا ويجيرنا سلطانه، واعتماد الناس عليه دليل حبهم له، فمتى منع وزير خُيِّل إلى المرء أن الأمير يمنح، حتى إن شخص الأمير لا يتهم في المصائب العامة مطلقًا، وإنما يتوجع مما يجهل الأمير، أو مما يوسوس به إليه أناس فاسدون، ويقول الشعب: «لو كان الأمير يعرف!»، فهذه الكلمات ضرب من الاستنجاد ودليل على الثقة به.

الفصل الرابع والعشرون

أغفال[1]

يُلْزَم التتر بوضع أسمائهم على سهامهم لتعرف اليد التي تنطلق منها، ولما جرح فليپ المقدوني حين حصار إحدى المدن وجدت على المزراق هذه الكلمة: «إن أستر هو الذي حمل هذه الضربة القاتلة إلى فليپ.»،[2] ولو كان من يتهمون إنسانًا يفعلون هذا في سبيل الخير العام ما اتهموه أمام الأمير الذي يسهل تحذيره، بل أمام الحكام الذين لديهم من المبادئ ما ليس هائلًا لغير المفترين، وهم إذا لم يريدوا جعل القوانين بينهم وبين المتهم كان هذا دليلًا على أن لديهم ما يخافونه منها، ويكون أقل عقاب يفرض عليهم هو ألا يصدقوا مطلقًا، ولا يلتفت إلى ذلك في غير الأحوال التي لا تحتمل بطء العدالة العادية والتي تكون سلامة الأمير موضوعها، والآن يمكن أن يُحسب أن الذي يتهم قد بذل جهدًا لحل عقدة من لسانه فجعله ينطق، وأما في الأحوال الأخرى فيجب أن يقال مع الإمبراطور كونستانس: «لا يمكننا أن نتهم من يعوزه متهم عندما لا يعوزه عدو.».[3]

هوامش

(١) الأغفال: جمع الغفل، بضم الغين، وهو الكتاب الذي لم يسم واضعه.

(٢) پلوتارك، آثار آدبية، مقابلة بين بعض التواريخ الرومانية واليونانية، باب ٢، صفحة ٤٨٧.

(٣) Leg. ٦، مجموعة تيودوز، De famos. Libellis.

الفصل الخامس والعشرون

أسلوب الحكم في الملكية

السلطان الملكي نابض عظيم يجب أن يدور بسهولة ومن غير صوت، ويُمجد الصينيون إمبراطورًا لهم كان يحكم كالسماء كما يقولون؛ أي: على مثاله.

وتوجد أحوال يجب على السلطة أن تسير فيها بما تسع، وتوجد أحوال يجب على السلطة أن تسير فيها ضمن حدودها، ويتجلى سمو الإدارة في حسن معرفة أي قسم من السلطة يجب استعماله في مختلف الأحوال، صغيرًا كان هذا القسم أو كبيرًا.

وكل سعادة في ملكياتنا تقوم على رأي الشعب في رفق الحكومة، وإذا ما كان الوزير سيئ الدراية فإنه يريد في كل حين أن يُخطركم بأنكم عبيد، ولكن إذا ما كان هذا واقعيًّا وجب أن يحاول حمل الناس على جهله، وهو لا يعرف أن يقول لكم، أو أن يكتب إليكم، أن الأمير حيران، وأنه سيصلح الأمر، بدلًا من أن يبدي لكم أنه غضبان، ويوجد بعض التيسير في الحكم، فيجب أن يكون الأمير هو الذي ينشط، وأن تكون القوانين هي التي تهدد.[١]

هوامش

(١) قال تاستي: إن نيرڤا هو الذي زاد الإمبراطور تيسيرًا.

الفصل السادس والعشرون

يجب أن يسهل الاقتراب من الأمير في الملكية

أحسن ما يُشعر بهذا في المباينات.

قال مسيو پري:[1] «وضع القيصر بطرس الأول مرسومًا جديدًا حظر فيه تقديم عريضة إليه قبل أن تقدم اثنتان إلى مستخدميه، فإذا لم يُنْصَف الرجل قدم الثالثة إليه، ولكن من يظهر مخطئًا يفقد حياته، وهكذا لم يُوَجِّه أحدٌ عريضة إلى القيصر بعد ذلك.».

هوامش

(١) دولة روسية الكبرى، صفحة ١٧٣، طبعة باريس، ١٧١٧.

الفصل السابع والعشرون

طبائع الملك

تساعد طبائع الأمير على الحرية كمساعدة القوانين، والأمير، كالقوانين، يستطيع أن يجعل من الناس حيوانات وأن يجعل من الحيوانات أناسًا، وإذا كان الأمير يحب النفوس الحرة كانت له رعية، وإذا كان يحب النفوس السفلى كان له عبيد، وإذا أراد أن يعرف فن الحكم العظيم فليدن الشرف والفضيلة منه وليدع المزية الشخصية إليه، ويمكنه أن يُلقي الأنظار على القرائح أحيانًا، ولا يخش هؤلاء المنافسين الذين يدعون بذوي المناقب، ويكون مساويًا لهم منذ حبه لهم، وليكسب القلب، ولكن ليبتعد عن إخضاع النفس، وليغد شعبيًّا، ولفيتن بحب أقل واحد من رعاياه، فهؤلاء من الآدميين على الدوام، وما يطلبه الشعب من الرعاية هو من القلة ما يعد من الإنصاف أن يُجاب إليه، وما بين ولي الأمر والشعب من مسافة لا حد لها يحول دون مضايقته، وليكن لينًا ما شاء عند الدعاء، فهو متين لدى الادعاء، وليعلم، أن شعبه يتمتع برفضه وأن حشمه يتمتعون بلطفه.

الفصل الثامن والعشرون

ما يجب من رعاية الملوك نحو رعاياهم

يجب على الملوك أن يمسكوا عند التهكم ما أمكن، وينطوي التهكم على المداراة إذا كان معتدلًا؛ وذلك لأنه يسفر عن وسائل لدخول دائرة الأنس، غير أن التهكم اللاذع مما لا يباح لهم حتى نحو أقل رعاياهم؛ وذلك لأنهم وحدهم هم الذين يجرحون جرحًا مميتًا على الدوام.

وأقل من ذلك ما يجب أن يأتوه من شتم بَيِّنٍ نحو أحد رعاياهم، فهم قد جعلوا ليعفوا وليعاقبوا، لا ليشتموا.

وهم إذا ما شتموا رعاياهم عاملوهم بأقسى مما يعامل التركي أو الروسي ذويه بدرجات، فمتى سب هذان الأخيران أخزيا ولم يفضحا مطلقًا، وأما هم فهم يخزون ويفضحون.

وذلك هو وهم الآسيويين الذين يعدون ما يأتيه الأمير من فضوح نتيجة التفات أبوي، وأما وجه تفكيرنا فهو أننا نقرن حس الفضوح القاسي بيأس من إمكان إزالته عنا أبدًا.

وعلى الملوك أن يُسحَروا بوجود رعايا لهم يعدون الشرف أغلى من الحياة، وأنه عامل شجاعة كما أنه عامل وفاء.

ومن الممكن ذكر ما مُني به الأمراء الذين شتموا رعاياهم من تعس، من انتقامات شيريا، والخصي نارسيس، والكونت يوليان، ثم دوكة مونپاسيه التي غضبت على هنري الثالث؛ لأنه أفشى بعض معايبها الخفية، فأزعجته مدى حياته.

الفصل التاسع والعشرون

القوانين المدنية الصالحة لوضع شيء من الحرية في الحكومة المستبدة

مع أن من طبيعة الحكومة المستبدة أن تكون واحدة في كل مكان فإن من الأحوال، كالرأي الديني وسبق الوهم والأمثلة السائرة والنوادر والأوضاع والطبائع، ما يمكن أن يجعل بينها فروقًا عظيمة.

ومن الحسن أن تستقر بها بعض الأفكار، ومن ذلك أن الأمير في الصين يعد أبًا للشعب، وأن الأمير في أوائل إمبراطورية العرب كان واعظًا.[١]

ومما يناسب أن يكون فيها بعض الكتب المقدسة التي تصلح أن تكون قاعدة، كالقرآن عند العرب، وكتب زرادشت عند الفرس، وكتب الويدا عند الهنود، والكتب الكلاسية[٢] عند الصينيين، ويقوم القانون الديني مقام القانون المدني ويثبت المرادي.

وليس من السيئ في الأحوال المبهمة أن يستشير القضاة علماء الدين،[٣] حتى القضاة في تركية يسألون الملا،[٤] وإذا كانت الحال تستلزم القتل فقد يكون من المناسب أن يأخذ القاضي المختص، عند وجوده، رأي الحاكم لكي تُعدَّل السلطة المدنية والكهنوتية بالسلطة السياسية.

هوامش

(١) الخلفاء.

(٢) Classique.

(٣) تاريخ التتر، القسم الثالث، صفحة ٢٧٧، في الملاحظات.

(٤) لم يفرق مونتسكيو بين الملا والمفتي، مع أن الملا في تركية هو القاضي الأكبر.

الفصل الثلاثون

مواصلة الموضوع نفسه

من حُمق الاستبداد أن كان سقوط حظوة الأب يوجب سقوط حظوة الأولاد والنساء، وهؤلاء كانوا تعساء من غير أن يكونوا مذنبين، ثم إن على الأمير أن يدع بينه وبين الظنين شفعاء لتلطيف غضبه أو لتنوير عدله.

ومن عادات الملديق[١] الحسنة أن السنيور إذا ما فقد حظوته لزم باب الملك كل يوم حتى تعود إليه، فحضوره يُذهب غضب الأمير.

ومن الدول المستبدة[٢] ما يُرى فيه أن مخاطبة الأمير في فاقد الحظوة ينطوي على نقص فيما يجب من احترام له، فيلوح أن هؤلاء الأمراء يقومون بجميع ما عندهم من جهد ليحرموا فضيلة الرحمة.

ويصرح أركاديوس وهنوريوس، في القانون[٣] الذي تكلمت عنه كثيرًا،[٤] بأنهما لن يعفوا عمن يجرؤ على الشفاعة عندهما في المذنبين، وكان هذا القانون كثير السوء، وذلك لسوئه حتى في الاستبداد.[٥]

وعادة الفرس التي تبيح الخروج من المملكة لمن يريد حسنة جدًّا، ومع أن العادة المعاكسة تصدر عن الاستبداد حيث يعد الرعايا عبيدًا،[٦] ويعد من يخرجون عبيدًا فارين فإن طريقة فارس صالحة للاستبداد كثيرًا؛ وذلك لأن خشية فرار المذنبين أو انزوائهم مما يقف، أو يعدل، اضطهاد الباشوات والظالمين.

هوامش

(١) انظر إلى فرنسوا پيرار.

(٢) كما هي الحال في فارس اليوم على رواية مسيو شاردان، وهذه هي عادة قديمة، قال پروكوب: «وضع كاڤاد في حصن النسيان، فيوجد قانون يمنع من الكلام عمن يعتقلون فيه، حتى من ذكر أسمائهم.».

(٣) القانون ٥، في مجموعة القوانين. Ad leg. Jul. maj.

(٤) الفصل ٨ من هذا الباب.

(٥) استنسخ فردريك هذا القانون في أنظمة نابل، باب ١.

(٦) يوجد في الملكيات، عادة، قانون يحظر على من يقومون بخدم عامة أن يخرجوا من المملكة من غير إذن الأمير، ويجب وضع هذا القانون في الجمهوريات أيضًا، غير أن هذا المنع يجب أن يكون عامًّا في الجمهوريات ذات النظم الغريبة، وذلك خشية إدخال عادات أجنبية.

الباب الثالث عشر

صلة جباية الضرائب ومقدار الدخل العام بالحرية

الفصل الأول

دخل الدولة

دخل الدولة هو الجزء الذي يؤديه كل مواطن من ماله لينال سلامة الجزء الآخر، أو ليتمتع به هنيئًا.

ويجب، لتعيين هذا الدخل، أن ينظر إلى ضروريات الدولة وإلى ضروريات الأهلين، ولا يجوز أن يؤخذ من احتياجات الشعب الحقيقية مطلقًا في سبيل احتياجات الدولة الوهمية.

والاحتياجات الوهمية هي التي تقتضيها شهوات الحاكمين وضعفهم وفتون مشروع عجيب ورغبة واهية في مجد باطل، وخور نفسي تجاه الأهواء، ومما كان يقع غالبًا أن يظن من يعملون على رأس الأمور تحت إمرة الأمير بروح هلوع أن احتياجات الدولة هي احتياجات نفوسهم الصغيرة.

وليس غير الرشد والحذر ما يستطيع أن ينظم ذلك الجزء الذي يُؤخذ من الرعية وذلك الجزء الذي يُترك لها.

ولا ينبغي أن يقدر الدخل العام بما يقدر الشعب أن يدفعه، بل يجب أن يقدر بما يلزم أن يدفعه، وإذا ما قيس الدخل بما يستطيع أن يدفعه وجب أن يكون هذا بنسبة ما يمكن أن يدفعه دائمًا على الأقل.

الفصل الثاني

من سوء الرأي أن يقال إن مقدار الضرائب حسن بنفسه

رُئي، في بعض الملكيات، أن بلادًا صغيرة معفاة من الضرائب هي من البؤس كالأماكن المحيطة المثقلة بها، والسبب الرئيس في ذلك هو أن الدولة الصغيرة المحاط بها لا يمكن أن تكون ذات صناعة ومهن ومعامل، وذلك لمضايقتها من هذه الناحية بألف وجه من قبل الدول الكبيرة المحيطة بها، ويكون للدولة الكبيرة التي تحيط بها صناعة ومعامل ومهن فتضع من الأنظمة ما تنال به جميع المنافع، وتصبح الدولة الصغيرة فقيرة، إذن، بحكم الضرورة، مهما كانت الضرائب التي تُجبى فيها قليلة.

وقد استنتج من فقر هذه البلاد الصغيرة على الخصوص وجوب فرض ضرائب ثقيلة فيها حتى يكون الشعب ماهرًا، وكان الأصوب أن يستنتج من ذلك عدم وجوب ذلك؛ وذلك لأن جميع بائسي الأماكن المجاورة هم الذين يذهبون إلى تلك البلاد لكيلا يعملوا فيها شيئًا، وذلك أنهم؛ إذ يئسوا عن ثقل العمل فإنهم بنوا جميع سعادتهم على كسلهم.

ونتيجة ثروات البلد هي بذر الطموح في جميع القلوب، ونتيجة الفقر هي بذر القنوط، والطموح يزيد بالعمل، والقنوط يتعزى بالكسل.

والطبيعة عادلة نحو الناس، وهي تكافئهم على مشاقهم، وهي تجعلهم جادين؛ وذلك لأنها تعلق أعظم أجر على أعظم عمل، ولكن إذا ما نزعت السلطة المرادية مكافآت الطبيعة نُفر من العمل وظهر أن الكسل هو الخير الوحيد.

الفصل الثالث

الضرائب في البلاد التي يكون قسمٌ من الشعب فيها عبد الأرض

تقوم عبودية الأرض بعد الفتح في بعض الأحيان، وفي هذه الحال يجب أن يكون العبد الذي يحرث الأرض مزارعًا عند السيد، ولا تكون غير شركة الخسارة والربح ما يمكن أن يُوفق بين من هم معدون للعمل ومن هم معدون للتمتع.

الفصل الرابع

الجمهورية في حالٍ مماثلة

إذا ما حملت جمهورية أمة على حرث الأرضين في سبيلها وجب ألا تكابد قدرة المواطن على زيادة فريضة العبد، وكان لا يُسمح بهذا في إسپارطة مطلقًا، وذلك أنه كان يُرى أن الفدادين المعروفين بالإيلوت[1] يتقنون زراعة الأرضين إذا علموا أن عبوديتهم لا تزيد؛ وذلك لأنه كان يعتقد أن السادة يكونون مواطنين صالحين إذا رغبوا عن حيازة أكثر مما يحوزون عادة.

هوامش

(١) پلوتارك، «أقوال الإسبارطيين المعتبرة».

الفصل الخامس

الملكية في حالٍ مماثلة

إذا ما حملت طبقة الأشراف في ملكية شعبًا مقهورًا على زراعة الأرضين نفعًا لما وجب ألا تزاد الفريضة[1] أيضًا، ثم إن من الحسن أن يكتفي الأمير بملكه الخاص وبالخدمة العسكرية، بيد أنه إذا أراد جباية ضرائب نقدية من عبيد طبقة أشرافه وجب أن يكون السِّنْيُور ضامنًا[2] للضريبة، فيدفعها عن العبيد ويأخذها منهم، فإذا لم تُتَّبَعْ هذه القاعدة جار السنيور، ومن يجبون دخل الأمير، على العبد مناوبةً وقبضها كل واحد بعد الآخر ثانية حتى يهلك العبد بؤسًا أو يَفِرَّ إلى الغاب.

هوامش

(١) هذا ما جعل شارلمان يضع نظمه الجميلة عن ذلك، انظر إلى الباب ٥ من المراسيم القديمة، مادة ٣٠٣.

(٢) هذا ما تسير عليه ألمانية.

الفصل السادس

الدولة المستبدة في حالٍ مماثلة

إن ما قلته أكثر ضرورة في الدولة المستبدة، فالسنيور الذي يمكن أن يجرد من أرضيه وعبيده في كل ساعة لا يجد ما يحمله على حفظهما.

ولما أراد بطرس الأول انتحالَ أسلوب ألمانية وجباية الضرائب نقدًا وَضَعَ نظامًا بالغًا من الحكمة ما لا يزال معمولًا به في روسية حتى الآن، فالشريف يَجْبِي الضريبة من الفلاحين ويدفعها إلى القيصر، وإذا ما نقص عدد الفلاحين دفع مع ذلك، وإذا زاد لم يدفع أكثر من ذلك، ولذلك يكون حريصًا على عدم ظلم فلاحيه.

الفصل السابع

الضرائب في البلدان التي لم تقل بعبودية الأرض مطلقًا

إذا كان جميع الأفراد في الدولة مواطنين، وكان كل واحد منهم يحوز بملكه ما يحوز الأمير هنالك بدولته، فإن من الممكن أن تُفرض ضرائب على الأشخاص أو على الأرضين أو على السلع، أو على اثنين من هذه الأشياء، أو على هذه الأشياء الثلاثة معًا.

والنسبة الجائرة في الضريبة على الشخص هي التي تُتبع فيها نسبة الضريبة على الأموال تمامًا، وكان الأهلون في أثينة[1] قد قُسموا إلى أربع طبقات، فمن كانوا ينالون من أموالهم خمسمئة كيل من الأثمار السائلة أو الجافة يدفعون إلى الجمهور تلنتًا واحدًا، ومن كانوا ينالون ثلاث ثة كيل يدفعون نصف تلنت، ومن كانوا ينالون مئتي كيل يدفعون عشرة مينات أو ما يعدل سدس تلنت، ومن كان من الطبقة الرابعة لا يدفع شيئًا، وكانت الضريبة عادلة وإن لم تكن نسبية قط، فهي وإن لم تتبع نسبة الأموال، كانت تتبع نسبة الاحتياجات، وكان يُرى أن الناس متساوون احتياجًا بدنيًّا، فلا يجوز أن تفرض على هذا الحاجي ضريبة مطلقًا، ثم كان يأتي النافع فتُفرض عليه ضريبة، ولكن أقل مما على الفائض، وكانت ضخامة الضريبة على الفائض تحول دون وجود الفائض.

وتُوضع جداول مشتملة على أصناف الأرضين في ضريبتها، ولكنه يصعب جدًّا أن تُعرف هذه الفروق، وأصعب من ذلك أن يوجد أناس لا يهمهم عدم معرفتها، ويُوجد هنالك نوعان للظلم إذن: ظلم الإنسان وظلم الشيء، غير أن الضريبة إذا لم تكن مفرطة على العموم، غير أنه إذا ما ترك للشعب من الحاجي ما هو وافر، فإن ذينك الجورين الخاصين لا يكونان أمرًا يُؤبه له، وإذا ما كان العكس، فلم يترك للشعب غير ما يحتاج إليه ليعيش على أسوأ حال، فإنه يكون لأقل تفاوت أعظم نتيجة.

وإذا كان بعض الأهلين لا يدفعون ما فيه الكفاية فإن الشر لا يكون عظيمًا ما عاد يسرهم إلى الجمهور دائمًا، وإذا ما دفع بعض الأفراد كثيرًا فإن بوارهم ينقلب على الجمهور، وإذا ما جعلت الدولة مالها مناسبًا لمال الأفراد لم يلبث يسر الأفراد أن يزيد مالها، وكل شيء يتوقف على الحال، أو تبدأ الدولة بإفقار الرعية لتغتني؟ أو هل تنتظر أن يُغنيها بعض الرعايا على مهل! وهل تكون المنفعة الأولى لها أو المنفعة الثانية؟ وهل تبدأ بأن تكون غنية، أو تنتهي بأن تكون كذلك؟

والرسوم على السلع هي أقل ما تشعر به الشعوب؛ وذلك لأنها لا تُطلب منها صراحة، وهي قد تكون من حسن الإعداد ما يجهل الشعب معه أنه يؤديها تقريبًا، ولذا فإن من عظم النتيجة أن يكون بائع السلعة هو الذي يدفع الرسم، وهذا البائع يعلم أنه لا يدفع من ناحية، والمشتري الذي يدفع في الحقيقة يخلط الرسم بالثمن، ومما قال بعض المؤلفين: إن نيرون قد انتزع رسم القسم الخامس والعشرين من العبيد الذين كانوا يباعون،[٢] ونيرون لم يصنع مع ذلك غير أمره بأن البائع هو الذي يؤدي ذلك بدلًا من المشتري، فهذا النظام الذي كان يترك جميع الضريبة لاح أنه ينتزعها.

وفي أوروبة مملكتان فرضت فيهما ضرائب شديدة على المشروبات، فصانعها وحده هو الذي يؤديها في إحداهما، وهي تُجبى من الأخرى من جميع الرعايا المستهلكين بلا تمييز، ولا أحد في الأولى يشعر بشدة الضريبة، وهي تعد في الثانية ثقيلة، ولا يشعر المواطن في تلك بغير حريته في عدم الدفع، ولا يشعر المواطن في الثانية بغير الضرورة التي تكرهه على ذلك.

ثم إنه لا بد من التحريات الدائمة في منزل المواطن حتى يدفع، ولا شيء أكثر مخالفة للحرية من هذا، وليس لدى الذين يفرضون هذه الأنواع من الضرائب سعادة لقاء أحسن أنواع الإدارة من هذه الناحية.

هوامش

(١) بولوكس، باب ٨، فصل ١٠، مادة ١٣٠.

(٢) Vectigal quoque quintae et vicesimae venalium manipiorum remissum specie magis quam vi; quia cum venditor pendere juberetur, in partem pretii emptoribus accrescebat.

تاسيت، الحوليات، باب ٨، فصل ٣١.

الفصل الثامن

كيف يحافظ على الوهم

يجب أن يكون بعض الصلة بين السلعة والضريبة لكي يمتزج الرسم وثمن الشيء في ذهن الدافع، كما يجب ألا يفرض رسم مفرط على البياعة ذات القيمة القليلة، ويُرى من البلدان ما يزيد الرسم فيه على قيمة السلعة سبع عشرة مرة، وحينئذ ينزع الأمير وهم رعاياه، فيرون أنهم مقودون بما يخالف الصواب، وهذا ما يحسون به أبعد درجات عبوديتهم.

ثم يجب على الأمير، لكي يستطيع جباية رسم لا يناسب قيمة الشيء بذلك المقدار، أن يبيع السلعة بنفسه، وألا يمكن الشعب شراؤها في مكان آخر، وهذا علة ألف محذور.

وبما أن التهريب في مثل هذه الحال يكون رابحًا جدًّا فإن الجزاء الطبيعي الذي يقتضيه العقل؛ أي: مصادرة السلعة، يصبح عاجزًا عن منعه، وذلك على قدر ما تكون هذه السلعة رخيصة غالبًا، ويجب، إذن، أن تُتخذ عقوبات مخالفة للعقل ومماثلة لما يفرض على أعظم الجرائم، وهنالك ينزع جميع ما بين العقوبات من النسبة، وهنالك يُجازى كالفجار أناس لا يمكن عدهم من الأشرار، وهذا هو أكثر ما في العالم مناقضة لروح الحكومة المعتدلة.

وأضيف إلى ذلك أنه كلما جعلت للشعب فرصة مخادعة الجابي أُغني هذا وأُفقر ذلك، وذلك أنه لا بد لمنع التهريب من منح الجابي وسائل جور خارق للعادة، وهنالك كلُّ الخسران.

الفصل التاسع

نوع سيئ من الضرائب

ونحن إذ نمر نتكلم عن ضريبة فُرضت في بعض الدول حول مختلف نصوص العقود المدنية، ولا معدل عن معارف عظيمة للاحتماء من الجابي ما دامت هذه الأمور هدفًا لمناقشات دقيقة، وهنالك الجابي يُفسر أنظمة الأمير ويُمارس سلطة مرادية على الثروات، ومن التجربة يُعلم أن ضريبة على الورق التي يجب أن يُكتب العقد عليها أصلح من ذلك كثيرًا.

الفصل العاشر

يتوقف مقدار الضرائب على طبيعة الحكومة

يجب أن تكون الضرائب خفيفة كثيرًا في الحكومة المستبدة، وإلا فمن ذا الذي يحتمل مشقة زراعة الأرضين؟ ثم كيف تؤدَّى ضرائب عظيمة في حكومة لا تعوض بشيء مما يُعطي أحد الرعية؟

ولا ينبغي أن يكون إبهام حول شيء في سلطة الأمير العجيبة وفي ضعف الأمة المحير، ويجب أن تكون الضرائب من سهولة التحصيل ومن وضوح الوضع ما لا يستطيع من يجبونها أن يزيدوها أو ينقصوها معه، والضرائب الملائمة وحدها هي قسم ثمرات الأرض والجزية على الرءوس والرسم المئوي على السلع.

ومن الصالح في الحكومة المستبدة أن تكون للتجارة حماية شخصية، وأن تؤدي العادة إلى احترامهم، وإلا لبدوا بالغي الضعف فيما قد يقع من المناقشات بينهم وبين موظفي الأمير.

الفصل الحادي عشر

العقوبات الأميرية

من الأمور الخاصة في العقوبات الأميرية (المالية) أنها في أوروبة أشد منها في آسية خلافًا للعادة العامة، ففي أوروبة تصادر السلع، والسفن والعربات أحيانًا، وأما في آسية فلا يصنع شيء من هذا ولا ذاك، وذلك أن للتاجر في أوروبة قضاته الذين يمكن أن يصونوه من الجور، وأما في آسية فإن القضاة المستبدين أنفسهم هم الجائرون، وماذا يصنع التاجر تجاه الباشا الذي يمكن أن يقضي بمصادرة سلعه؟

والظلم هو الذي يغلب نفسه ويجدها ملزمة بشيء من الرفق، ولا يُجبى في تركية غير رسم دخول واحد، ثم يفتح جميع البلد للتجار، ولا تسفر البيانات الكاذبة عن مصادرة ولا عن زيادة رسوم، ولا تفتح في الصين[1] رزم من ليسوا تجارًا مطلقًا، ولا يجازِي المغول على التهريب بالمصادرة، بل بمضاعفة رسوم، ولا يكاد أمراء التتر[2] الذين يسكنون المدن بآسية يجبون شيئًا من السلع التي تمر، وإذا كان الإعدام جزاء التهريب التجاري في اليابان فلوجود أسباب لمنع كل اتصال بالأجانب، ولأن التهريب[3] فيها ينطوي على انتهاك القوانين الموضوعة من أجل سلامة الدولة أكثر مما على انتهاك قوانين التجارة.

هوامش

(١) دوهالد، جزء ٢، صفحة ٣٧.

(٢) تاريخ التتر، قسم ٣، صفحة ٢٩٠.

(٣) بما أن اليابان قد أرادت الإتجار مع الأجانب من غير اتصال بهم فقد اختارت أمتين: اختارت الأمة الهولندية للإتجار مع أوروبة، واختارت الأمة الصينية للإتجار مع آسية، واليابان تمسك العملاء والملاحين في نوع من السجن وتضايقهم حتى يفرغ صبرهم.

الفصل الثاني عشر

علاقة مقدار الضرائب بالحرية

قاعدة عامة: تمكن جباية ضرائب أكثر شدة بنسبة حرية الرعايا، ويضطر إلى تعديلها بنسبة زيادة الاستعباد، وهذا ما كان، وهذا ما يكون في كل وقت، وهذه قاعدة مستنبطة من الطبيعة التي لا تبديل لها أبدًا، وهي توجد في جميع البلدان، توجد في إنكلترة وهولندة وفي جميع الدول التي تهبط الحرية فيها مقدارًا فمقدارًا حتى تركية، ويلوح أن سويسرة تخالف هذه القاعدة لعدم دفع ضرائب فيها مطلقًا، ولكن تعرف علة ذلك الخاصة، حتى إنها تؤيد ما قلت، وذلك أن الأقوات في هذه الجبال الجديبة هي من الغلاء، وأن هذا البلد هو من كثرة الأهلين، ما تدفع سويسرة إلى الطبيعة معه أربعة أمثال ما يدفع التركي إلى السلطان.

ويستطيع شعب متغلب، كما كان الأثنيون والرومان، أن يتخلص من جميع الضرائب لسيطرته على أمم تابعة، وحينئذ لا يدفع بنسبة حريته؛ وذلك لأنه ليس شعبًا من هذه الناحية، بل ملك.

غير أن القاعدة تبقى دائمة، وذلك أنه يوجد في الدول المعتدلة تعويض من ثقل الضرائب، توجد الحرية، ويوجد في الدول المستبدة[1] ما يوازن الحرية، توجد قلة الضرائب.

وترى في بعض الملكيات بأوروبة ولايات[2] تكون أحسن حالًا من الولايات الأخرى عن طبيعة حكومتها السياسية، ويظن، دائمًا، أنها لا تدفع ما فيه الكفاية عن صلاح حكومتها مع أنها قادرة على الدفع أكثر مما تصنع، فيُرى في كل حين أن تنزع منها هذه الحكومة التي هي مصدر هذا الخير الساري، هذا الخير الذي ينتشر بعيدًا والذي يطيب أن يتمتع به.

هوامش

(١) الضرائب في روسية معتدلة، فقد زيدت منذ تعديل الاستبداد فيها، انظر إلى تاريخ التتر، قسم ٢.

(٢) بلاد الولايات (في فرنسة).

الفصل الثالث عشر

في أي الحكومات تكون الضرائب قابلة للزيادة

تمكن زيادة الضرائب في معظم الجمهوريات؛ لأن المواطن الذي يعتقد أنه يدفع إلى نفسه يدفعها مختارًا، فيكون صاحب السلطان فيها عن طبيعة الحكومة عادة.

وتمكن زيادة الضرائب في الملكية؛ لأن اعتدال الحكومة فيها يمكن أن يسفر عن ثروات، وذلك كمكافأة للأمير على احترامه للقوانين.

ولا تمكن زيادتها في الدول المستبدة، وذلك لتعذر زيادة العبودية المتناهية.

الفصل الرابع عشر

طبيعة الضرائب على حسب الحكومة

ضريبة الرءوس أقرب إلى الطبيعة في العبودية، وضريبة السلع أقرب إلى الطبيعة في الحرية، وذلك لصلة هذه الضريبة بالشخص على وجه أقل مباشرة.

ومن الطبيعي في الحكومة المستبدة ألا يُعطي الأمير ميلشياه أو رجال بلاطه نقودًا مطلقًا، بل يوزع بينهم أرضين فلا يُجبَى فيها غير قليل من الضرائب، وإذا كان الأمير يُعطي نقودًا عدت ضريبة الرءوس أقرب شيء يستطيع جبايته إلى الطبيعة، ولا يمكن هذه الضريبة أن تكون غير زهيدة، وذلك بما أنه لا يمكن أن يجعل للمكلفين هنالك عدة طبقات، لما ينشأ عن هذا من سوء استعمال بسبب ظلم الحكومة وطغيانها، فإن الضرورة تقضي بتنظيم الأمر على معدل ما يستطيع دفعه أكثر الناس بؤسًا.

والضريبة الطبيعية في الحكومة المعتدلة هي الضريبة على السلع، وبما أن المشتري هو الذي يدفع هذه الضريبة بالحقيقة، وإن كان التاجر يؤديها سلفًا، فإنها قرض يعطاه المشتري من قبل التاجر مقدمًا، وهكذا يجب أن يعد التاجر مدين الدولة العام ودائن جميع الأفراد، وهو يسلف الدولة ما يدفعه المشتري إليه ذات يوم من الرسم، وهو قد دفع عن المشتري الرسم الذي دفعه عن السلعة، ويشعر إذن، بأن الحكومة كلما كانت معتدلة وسادت روح الحرية وكانت الثروات أمينة سهل على التاجر أن يسلف الدولة ويقرض الفرد ضرائب عظيمة، والحق أن التاجر في إنكلترة يقرض الدولة خمسين أو ستين جنيهًا استرلينيًّا عن كل دن خمر يأخذه، ومن هو التاجر الذي يجرؤ أن يفعل شيئًا من هذا القبيل في بلد يُحكم فيه كتركية؟ وهو إذا جرؤ على هذا فكيف يستطيع ذلك بثروة مريبة حائرة هائرة؟

الفصل الخامس عشر

سوء استعمال الحرية

أدت منافع الحرية العظيمة إلى سوء استعمال الحرية نفسها، وتُرك الاعتدال؛ لأنه صدر عن الحكومة المعتدلة نتائج عجيبة، وأُريد استخلاص المفرط من الضرائب الكبيرة؛ لأنها استخلصت، وإذ أنكرت يد الحرية التي كانت تقدم هذه الهدية قصد إلى العبودية التي تأبى كل شيء.

وأدت الحرية إلى فرط الضرائب، غير أن معلول هذه الضرائب المفرطة هو إنتاج العبودية بدورها، وأن معلول العبودية هو إنتاج نقص الضرائب.

ولم يصدر ملوك آسية مراسيم إلا ليعفوا بعض ولايات دولتهم[١] من الضرائب في كل عام، وتكون الخيرات مظاهر إرادتهم، غير أن مراسيم الأمراء في أوروبة تُغم حتى قبل أن ينظر إليها؛ وذلك لأنهم يتكلمون فيها عن احتياجاتهم دائمًا، لا عن احتياجاتنا مطلقًا.

والشعوب، عن بلادة لا تُغتفر يكتسبها وزراء تلك البلاد من الحكومة، ومن الإقليم غالبًا، تنال فائدة عدم إرهاقها بمطاليب جديدة، فلا تزيد النفقات فيها مطلقًا لعدم وضع مشاريع جديدة فيها، وإذا ما وضعت مشاريع فيها عرضًا كانت مشاريع تُرى نهايتها، لا مشاريع مبدوءة، ومن يحكمون في الدولة هنالك لا يزعجونها؛ وذلك لأنهم لا يزعجون أنفسهم بلا انقطاع، وأما نحن فإن من المحال أن تكون لماليتنا قاعدة؛ ذلك لأننا نعلم دائمًا أننا سنقوم بشيء ما، لا الشيء الذي سنقوم به.

ولا يُسمَّى وزيرًا عظيمًا عندنا من يوزع الدخل العام بحكمة، بل الرجل المحتال الذي يجد ما يُدعَى حيلًا.

هوامش

(١) هذه هي عادة أباطرة الصين.

الفصل السادس عشر

فتوح المسلمين

لقد أدت تلك الضرائب[1] المفرطة إلى السهولة العجيبة التي وجدها المسلمون في فتوحهم، فقد وجدت الشعوب نفسها خاضعة لضريبة بسيطة تُدفع وتُجبى بسهولة بدلًا من سلسلة تلك المظالم المستمرة التي كان قد تصورها القياصرة بشحهم الدقيق، وقد رأت الشعوب أنها تكون أسعد حالًا بالخضوع لأمة غير متمدنة مما لحكومة فاسدة تُعاني فيها جميع محاذير حرية عادت لا تكون لديها، وجميع ما في العبودية الحاضرة من المكاره.

هوامش

(١) انظر في التاريخ إلى مقدار هذه الضرائب وغرابتها، وسخافتها أيضًا، وقد تصور أنستاس واحدة لاستنشاق الهواء: ut quisque pro baustu aeris penderet.

الفصل السابع عشر

زيادة الكتائب

مرض جديد انتشر في أوروبة، فأصاب أمراءنا وحملهم على إبقاء عدد من الكتائب غير مرتب، ولذلك المرض اشتداده، ويصبح معديًا بحكم الضرورة، وذلك أن إحدى الدول إذا ما زادت كتائبها لم تُعتم الأخرى أن تزيد كتائبها أيضًا، فلا يكسب من ذلك غير الخراب العام، ويعد كل ملك جميع ما يمكن أن يكون لديه من الجيوش إذا ما حاق بشعوبه خطر الإبادة، وتُسمى سلمًا هذه الحال[1] من جهود الجميع ضد الجميع، وكذلك أوروبة تبلغ من البوار ما لا يجد معه الأفراد، الذين يكونون في وضع دول هذا القسم من العالم الثلاث، وهي أكثر ما فيه ثراء، لا يجدون ما يعيشون به، وترانا فقراء مع ثروات جميع العالم وتجارته، وقريبًا لا يكون عندنا غير جنود ونكون كالتتر[2] نتيجة حيازتنا جنودًا.

ولا يكتفي كبار أمرائنا بشراء الكتائب من صغارهم، فتراهم يحاولون، في كل ناحية، ابتياع أحلاف؛ أي: يبحثون عما يخسرون به نقودهم على الدوام تقريبًا.

ونتيجة وضع مثل هذا هي زيادة الضرائب باستمرار، وهذا ما ينذر جميع الأدوية الآتية، ولا يُعتمد الدخل حينئذ، بل يحارب برأس المال، وصار من غير الغريب أن ترى دولًا ترهن أموالها حتى في زمن السلم، وأن تتخذ في سبيل خرابها من الوسائل ما تسميه غير الاعتيادي، وهي من الشدة ما لا يكاد يتصوره ابن الأسرة الأكثر انزعاجًا.

هوامش

(١) والواقع أن هذه الحال من الجهود هي التي تحفظ التوازن مبدئيًّا لما توجبه من إعياء الدول العظمى.

(٢) يجب لبلوغ هذا ترويج بدعة المليشيا التي أقيمت في جميع أوروبة تقريبًا، وأن يبالغ في اتخاذها كما صنع في الكتائب النظامية.

الفصل الثامن عشر

رد الضرائب

كان يجب أن يحمل إلى الدول الملكية مبدأ إمبراطوريات الشرق الكبرى الذي يقضي برد الضرائب إلى الولايات التي تضررت، ومن تلك الدول من قالت به، ولكنه يثقل أكثر مما لو كان غير موجود فيها؛ وذلك لأن الدولة بأجمعها تصبح ضامنة مع عدم جباية الأمير ما هو أكثر أو أقل، فإذا ما حملت قرية حسنة الدفع تخفيفًا عن قرية سيئة الدفع لم تُصلح هذه مطلقًا وقُوضت تلك، وأقنط الشعب بين ضرورة الدفع عن خوف من الجور وخطر الدفع عن خوف من الإرهاق.

وعلى الدولة الحسنة الحكومة أن تضع في أول مادة من نفقاتها مبلغًا للطوارئ، وما أمر الجمهور إلا كالأفراد الذين يفتقرون إذا ما أنفقوا دخل أرضيهم تمامًا.

وقد قيل:[1] إن من الصواب تضامن أهل القرية الواحدة، لما كان يفترض من قيامهم بمؤامرة غادرة، ولكن من أين أتى وجوب وضع أمر جائر بنفسه مؤدٍ إلى خراب الدولة استنادًا إلى افتراضات؟

هوامش

(١) انظر إلى رسالة مالية الرومان، فصل ٢، التي طبعها برياسون بباريس سنة ١٧٤٠.

الفصل التاسع عشر

أي الأمور أكثر ملاءمة للأمير والشعب أقبالة الضرائب أم إدارتها؟

الإدارة هي تدبير رب الأسرة صالح يجبي دخله باقتصاد ونظام.

والأمير، بالإدارة، هو الحكم في ملاحقة الضرائب أو تأخيرها تبعًا لاحتياجاته أو احتياجات رعاياه، والأمير، بالإدارة، يحفظ للدولة فوائد الملتزمين العظيمة، فوائد الملتزمين الذين يفقرون الدولة بما لا يحصى من الأساليب، والأمير، بالإدارة، يقي الشعب من منظر الثروات المفاجئة التي تورثه غمًا، وبالإدارة ينتقل المال الذي يُجبى بين أيدٍ قليلة، وهو يذهب إلى الأمير توًّا، ومن ثم يعود إلى الشعب سريعًا، والأمير، بالإدارة، يحفظ الشعب من قوانين سيئة كثيرة يطالبه بها شح الملتزمين المزعج، يطالبه بها هؤلاء الملتزمون الذين يظهرون نفعًا حاضرًا في أنظمة تكون مشئومة في المستقبل.

وبما أن صاحب المال يكون سيد غيره دائمًا فإن الجابي يكون مستبدًا حتى على الأمير، وهو ليس مشترعًا، ولكنه يحمله على وضع قوانين.

وأعترف بأن من المفيد أحيانًا أن يُبدأ بتفويض الضريبة الجديدة قبالة، وذلك أنه يوجد حيلة وبدع لمنع الخدائع تُوحِي بها إلى الملتزمين مصلحتُهم فلا يستطيع المديرون أن يتصوروها، وذلك أن طريقة الجباية إذا رسمت من قبل الملتزم مرة أمكن أن يصار إلى الإدارة، ومن ذلك أن إدارة ضريبة المشروبات ودخل البريد كما هي الآن في إنكلترة قد اقتبست من الملتزمين.

ويقوم دخل الدولة في الجمهوريات على الإدارة تقريبًا، ونظام عكس هذا كان عيبًا كبيرًا في حكومة رومة،[1] ويكون الرعايا في الدول المستبدة القائلة بالإدارة أحسن حالًا بمراحل كما تشهد بذلك فارس والصين،[2] وأسوأ الدول حالًا هي التي يُعطي الأمير فيها

مرافئه البحرية ومدنه التجارية قبالة، فترى تاريخ الملكيات حافلًا بالشرور التي يوجبها الجباة.

وقد أحفظت مظالم العشارين نيرون، فوضع مشروع إلغاء جميع الضرائب الكريم المتعذر، ولم تخطر الإدارة بباله قط، فسن أربعة مراسيم، وذلك أن تنشر القوانين التي وضعت ضد العشارين وبقيت مكتومة حتى ذلك الحين، وألا يستطيعوا المطالبة بما أهملوا الادعاء به في العام، وأن يعين قاضٍ للحكم في مدعياتهم بلا شكليات، وألا يدفع التجار شيئًا عن السفن،[٣] وهذه هي أحسن أيام هذا الإمبراطور.

هوامش

(١) اضطر قيصر إلى إخراج العشارين من ولاية آسية وإقامة نوع آخر للإدارة فيها كما نعلم ذلك من ديون [باب ٤٢، فصل ٦]، ويخبرنا تاسيت [في الحوليات، باب ١، فصل ٧٦] بأن الولاياتين، مقدونية وأكايي، اللتين تركهما أغسطس للشعب الروماني فكان يحكم فيهما وفق الخطة القديمة لهذا السبب، قد توصلنا إلى عدهما من الولايات التي كان الإمبراطور يحكم فيها بواسطة موظفيه.

(٢) انظر إلى شاردان، رحلة إلى فارس، جزء ٦.

(٣) تاسيت، حوليات، باب ٨، فصل ٥٠.

الفصل العشرون

الجباة

ضاع كل شيء عندما غدت مهنة الجباة الرابحة تكون بثرواتها مهنة مبجلة، وقد يكون هذا حسنًا في الدول المستبدة حيث يظهر عملهم جزءًا من وظائف الحاكمين أنفسهم في الغالب، وليس هذا حسنًا في الجمهورية، وأمر كهذا قد قضى على الجمهورية الرومانية، وليس هذا أكثر صلاحًا في الملكية، ولا شيء أعظم منه مخالفة لروح هذه الحكومات، ويعتري جميع المهن الأخرى نفور، ويخسر الشرف كل منزلة فيها، وعادت وسائل التفرد البطيئة الطبيعية لا تؤثر، فقد طعنت الحكومة في مبدئها.

وفي الأزمنة الغابرة كانت تُرى ثروات فاضحة واضحة، وهذا من بلايا حروب الخمسين سنة، ولكنها عدت مضحكة آنئذ، ونحن نُعجب بها.

ويوجد نصيب لكل مهنة، والثروات هي نصيب من يجبون الضرائب، والثروات نفسها هي مكافآت الثروات، والمجد والشرف هما لطبقة الأشراف التي لا ترى، ولا تحس، خيرًا حقيقيًّا غير الشرف والمجد، والاحترام والإكرام لأولئك الوزراء والحكام الساهرين على سعادة الإمبراطورية ليل نهار غير ملاقين سوى العمل تلو العمل.

الباب الرابع عشر

صلة القوانين بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

فكرة عامة

إذا كان من الصحيح أن سجية النفس وأهواء القلب تختلفان إلى الغاية في مختلف الأقاليم؛ فإن على القوانين أن تكون تابعة لاختلاف هذه الأهواء واختلاف هذه السجايا.

الفصل الثاني

كيف يختلف الناس في مختلف الأقاليم

الهواء البارد[١] يقبض أطراف نسائج بدننا الخارجية، ويزيد هذا نابضها، ويساعد على رجوع دم الأطراف نحو القلب، وهو ينقص طول[٢] هذه النسائج فيزيدها قوة، وعلى العكس يطلق الهواء الحار أطراف النسائج ويمدها فيقلل قوتها ونابضها.

إذن، يوجد كثير بأس في الأقاليم الباردة، ويكون فعل القلب ورد فعل أطراف النسائج أحسن حالًا، وتكون السوائل أحسن توازنًا، ويكون الدم أكثر قصدًا نحو القلب، ويكون القلب أكثر قوة مقابلة، ولا بد لهذه القوى البالغة من أن تكون ذات نتائج كثيرة، ومن ذلك كثير ثقة بالنفس؛ أي: كثير شجاعة، وكثير علم في الإنسان بأفضليته؛ أي: قليل رغبة في الانتقام، وكثير رأي في سلامته؛ أي: كثير حرية، وقليل ريب وشطارة وحيل، ثم لا بُدَّ لهذا من أن يسفر عن أخلاق مختلفة، فضعوا إنسانًا في مكان حارٍّ محصور تجدوه يألم من ضعف عظيم في القلب للأسباب التي قلتها، وأعتقد أنه إذا ما اقترح عليه أن يقوم بعمل كبير في هذه الحال وُجِدَ قليلَ استعداد لذلك، وذلك أن ضعفه الحاضر يجعل فتور هِمَّةٍ في نفسه، وهو يخشى كل شيء؛ لأنه يشعر بأنه لا يستطيع شيئًا، وترى شعوب البلاد الحارة هيابة كالشِّيب، وترى شعوب البلاد الباردة باسلة كالشبان، وإذا نظرنا إلى الحروب الأخيرة[٣] التي هي أكثر ما يقع تحت عيوننا، والتي نستطيع أن نبصر فيها بعض النتائج الخفيفة غير المنظورة من بعيد، شعرنا بأن رجال الشمال الذين نقلوا إلى الجنوب[٤] لم يقوموا بأعمال بالغة من الروعة كالتي قام بها بنو قومهم الذين حاربوا في إقليمهم الخاص متمتعين فيه بكامل شجاعتهم.

وتؤدي قوة نسائج شعوب الشمال إلى استخلاص أغلظ السوائل من الأغذية، وينشأ عن هذا أمران وهما: أن أجزاء الكَيْلُوس، أو اللِّنْفا، أصلح لتُطَبَّق، بسطحها الواسع،

على النسائج وعلى تغذيتها، وأنها أقل صلاحًا لتمنح السائل العصبي، بغلظها، بعض اللطافة، ولذلك يكون لدى هذه الشعوب أبدان كبيرة ونشاط قليل.

ويسفر كل واحد من الأعصاب التي تنتهي إلى نسيج جلدنا من كل جهة عن حزمة من الأعصاب، وليس جميع العصب هو الذي يهز عادة، بل جزء منه صغير إلى الغاية، وفي البلدان الحارة، حيث نسيج الجلد رخو، تكون أطراف الأعصاب متفتحة معرضة لأقل عمل من أقل الأمور، وفي البلدان الباردة يكون نسيج الجلد متكمشًا والحلم متقبضة واللمم الصغيرة متخلعة فلا ينتقل الإحساس إلى الدماغ إلا إذا كان قويًا جدًّا وبجميع العصب معًا، ولكن الخيال والذوق والعاطفة والنشاط أمور تتوقف على ما لا يُحصى من الإحساسات الصغيرة.

وقد أنعمت النظر في النسيج الخارجي للسان ضائن، وذلك في المكان الذي يظهر بالنظر المجرد أنه مستور بحلم، فأبصرت بالمجهر على هذه الحلم شعيرات صغيرة أو نوعًا من الزغب، وكان يوجد بين الحلم أهرام تؤلف من الطرف مثل مناقيش صغيرة، ويحتمل كثيرًا أن تكون هذه الأهرام عضو الذوق الرئيس.

وقد جمدت نصف هذا اللسان فوجدت بالنظر المجرد أن الحلم صغرت كثيرًا، حتى إنني وجدت بعض صفوف الحلم غاصت في غلافها، وقد فحصت النسيج من ذلك بالمجهر فعدت لا أبصر أهرامًا، وكلما كان اللسان يحل كانت الحلم تبرز فترى بالعين المجردة وكانت اللمم الصغيرة تبدأ بالظهور ثانية.

وتؤيد هذه الملاحظة ما قلته، وذلك أن اللمم العصبية في البلاد الباردة أقل تفتحًا، فهي تغوص في غلفها حيث تكون في حمى من الأشياء الخارجية، وتكون الإحساسات، إذن، أقل نشاطًا.

ويكون في البلاد الباردة قليل إحساس نحو الملاذ، ويكون هذا الإحساس أعظم من ذلك في البلاد المعتدلة، وهو يبلغ الغاية في البلاد الحارة، وكما أنه يفرق بين الأقاليم بدرجات العرض يُفرق بينها بدرجات الإحساس أيضًا، ومن ذلك أنني شاهدت أُپرات إنكلترة وإيطالية، والروايات هي هي، والممثلون هم هم، غير أنه كان للموسيقا الواحدة من اختلاف التأثير في كل من الأمتين ما كنت ترى معه أن إحداهما من الهدوء البالغ والأخرى من الخفة البالغة ما لا يتصوره العقل كما يلوح.

وقل مثل هذا عن الألم، فالألم يثار فينا بتمزق بعض نسائج جسمنا، وقضى صانع الطبيعة بأن يزيد هذا الألم كلما عظم الزعج، ومن الواضح في الواقع أن أجسام شعوب

الشمال الكبيرة ونسائجهم الغليظة أقل استعدادًا للانزعاج من نسائج شعوب البلاد الحارة الدقيقة، ولذا تكون النفس هناك أقل تقبلًا للألم، فيجب سلخ الروسي حتى يحقن بإحساس.

وما في البلاد الحارة من دقة إحساس الأعضاء هذه يجعل النفس هائجة جدًّا بكل ما له علاقة باتصال الجنسين، وكل شيء يؤدي إلى هذا الغرض.

ولا تكاد طبيعة الحب في أقاليم الشمال تكون من القوة ما تصبح معه على شيء كبير من الإحساس، ويصبح الحب، المصحوب بألف لاحقة، في البلاد المعتدلة لذيذًا بأمور تلوح أنها بعينه في البداءة، ولما تكنه، ويُحب الحب لنفسه في البلاد الأكثر حرارة، فهو سبب السعادة الوحيد، وهو الحياة.

وفي بلاد الجنوب آلة لطيفة ضعيفة، ولكن مع إحساس، تسلم نفسها إلى حب يولد في سراي ويهدأ بلا انقطاع، أو إلى حب يدعُ النساء لأعظم حرية فيكون عرضة لألف كدر، وفي بلاد الشمال آلة سليمة حسنة الجهاز، ولكن مع ثقل، تجد ملاذها في كل ما يمكن أن يرد النفوس إلى الحركة، كالصيد والرحلات والحرب والخمر، وفي أقاليم الشمال شعوب ذات معايب قليلة وفضائل كافية وكثير من الإخلاص والحرية، واقتربوا من بلاد الجنوب تروا أنكم تبتعدون حتى عن الأخلاق، فالأهواء الحادة تُكثر الجرائم، وكلٌّ يحاول أن يأخذ على الآخرين جميع المنافع التي قد تعين على هذه الأهواء نفسها، وترون في البلاد المعتدلة شعوبًا متقلبة في أوضاعها، وفي رذائلها وفضائلها، فليس للإقليم صفة معينة بدرجة الكفاية حتى تُثبتها نفسها.

وقد تكون حرارة الإقليم من الشدة ما يكون الجسم معه بلا قوة مطلقًا، وحينئذ ينتقل انحطاط القوة إلى الروح، فلا يكون حب اطلاع ولا مشروع كريم ولا شعور فياض، وهنالك تكون الميول سلبية تمامًا، وهنالك يكون الكسل سعادة، وهنالك يكون معظم الأعذبة[٥] أسهل احتمالًا من عمل الروح والعبودية أسهل احتمالًا من قوة الروح التي هي ضرورية ليُسَيِّر الإنسان نفسه بنفسه.

هوامش

(١) يظهر هذا حتى عند النظر، فالإنسان في البرد يبدو نحيفًا.

(٢) من المعلوم أن هذا يقصر الحديد.

(٣) الحروب في سبيل وراثة إسبانية.

(٤) كما في إسبانية.
(٥) الأعذبة: جمع العذب.

الفصل الثالث

تناقض في أخلاق بعض شعوب الجنوب

ليس عند الهنود[1] شجاعة بحكم الطبيعة، حتى إن أبناء[2] الأوروبيين الذين يولدون في الهند يخسرون شجاعة إقليمهم، ولكن كيف يوفق بين هذا وبين أعمالهم القاسية وعاداتهم وتوباتهم الفظيعة؟ يخضع الرجال هنالك لشرور لا تصدق، ويحرق النساء هنالك أنفسهن، فهذه قوة كثيرة مقابلة لذلك المقدار من الضعف.

وإن الطبيعة التي منحت هذه الشعوب ضعفًا تكون به هيابة منحتها، أيضًا، خيالًا بالغًا من الشدة ما يطرقها معه بإفراط، وكما أن دقة الأعضاء هذه تجعلها تخشى الموت تؤدي، أيضًا، إلى جعلها تخشى ألف شيء أكثر من الموت، وهذا الإحساس القوي نفسه هو الذي يجعلها تفر من جميع الأخطار ويجعلها تقتحمها أيضًا.

وكما أن التربية الصالحة ألزم للأولاد مما لذوي الرشاد تحتاج شعوب هذه الأقاليم إلى مشترع حكيم أكثر من احتياج شعوب إقليمنا إليه، وكلما طرق الإنسان بسهولة وقوة وجب وقوع هذا بما يلائم، فلا تتقبل الأوهام، ويسار بالعقل.

وكانت شعوب شمال أوروبة في زمن الرومان تعيش بلا صناعات وتربية، وبلا قوانين تقريبًا، وهي، مع ذلك، قد استطاعت، بفضل استقامة رشدها المدينة به للنسائج الغليظة في تلك الأقاليم، أن تبقى على حالها، مع حكمة عجيبة، ضد السلطة الرومانية إلى أن خرجت من غابها لتقضي عليها.

هوامش

(١) قال تافرنيه: «لم يكن مئة جندي من أوروبة ليجدوا كبير مشقة في قهر ألف جندي من الهنود.».

(٢) حتى إن الفرس الذين استقروا بالهند اتصفوا في الجيل الثالث بتخنث الهنود وجبنهم، انظر إلى برنيه، حول المغول، جزء ١، صفحة ٢٨٢.

الفصل الرابع

سبب ثبات الدين والعادات والأوضاع والقوانين في بلاد الشرق

إذا ما أضفتم إلى ذلك الضعف في الأعضاء، الذي يجعل شعوب الشرق تتقبل أقوى انطباعات العالم، بعض الكسل في النفس المرتبط في كل البدن بحكم الطبيعة، والذي يجعل هذه النفس عاجزة عن أي عمل وجهد وجدال، أدركتم أن النفس تعود غير قادرة على تغيير الانطباعات بعد أن تتقبلها، وهذا ما يجعل القوانين والعادات[1] والأوضاع، حتى التي تلوح خلية كطراز اللباس، في الوقت الحاضر كما كانت عليه منذ ألف سنة.

هوامش

(١) نعلم من نبذة لنقولا الدمشقي، اقتطفها قسطنطين پورفيروجينيت، أن من عادات الشرق القديمة إرسال من يخنق حاكمًا مكروهًا، وهذه العادة من زمن الماديين.

الفصل الخامس

كون أردياء المشترعين هم الذين سهلوا معايب الإقليم وكون صالحيهم هم الذين قاوموا ذلك

يعتقد الهنود أن السكون والعدم أساس كل شيء والغاية التي ينتهي إليها كل شيء، وهم يعدون، إذن، أن السكون التام أكمل حال لرغائبهم وغرض لها، وهم يلقبون الكائن الأعلى[١] بالساكن، ويعتقد أهل سيام أن السعادة الغائية[٢] تقوم على عدم إلزام الإنسان بتسيير آلة أو تحريك جسم.

وشدة الحرارة في تلك البلاد توهن وترهق، ويكون السكون من العذوبة والحركة من العناء ما يبدو معه هذا النظام اللاهوتي طبيعيًّا، وقد اتبع مشترع الهند فويه[٣] ما كان يحس عندما وضع الناس في حال سلبية إلى الغاية، غير أن مذهبه الذي نشأ في كل الإقليم، فساعد على هذا الكسل بدوره، أدى إلى ألف شر.

وأثبت مشترعو الصين أنهم أكثر صوابًا عندما نظروا إلى الناس من حيث الحركة الخاصة التي تجعلهم يقومون بواجبات الحياة فجعلوا ديانتهم وفلسفتهم وقوانينهم عملية تمامًا، لا من حيث السكون الذي سيصيرون إليه ذات يوم، فالناس، كلما حملتهم العوامل الطبيعية إلى السكون، وجب أن تبعدهم العوامل الخلقية عنه.

هوامش

(١) يناماناك، انظر إلى كيرشير.

(٢) لالوبير، رحلة إلى سيام، صفحة ٤٤٦.

(٣) يريد فويه أن يحول القلب إلى خواء خالص، «فلنا عيون وآذان، غير أن الكمال في عدم الرؤية والسمع، ولنا فم وأيد، إلخ. والكمال في سكون هذه الأعضاء»، وهذا ما استخرج من محاورة فيلسوف صيني نقلها الأب دوهالد، جزء ٣.

الفصل السادس

زراعة الأرضين في الأقاليم الحارة

زراعة الأرضين أعظم عمل يقوم به الناس، وكلما حملهم الإقليم على الفرار من هذا العمل وجب على الدين والقوانين أن تحثاهم عليه، وهكذا فإن قوانين الهند التي تهب الأرضين للأمراء وتنزع من الأفراد روح التملك تزيد معلولات الإقليم سوءًا؛ أي: تزيد الكسل الطبيعي.

الفصل السابع

الرهبانية

تؤدي الرهبانية هنالك إلى الشرور عينها، والرهبانية نشأت في بلاد الشرق الحارة حيث الإنسان محمول على النظر أكثر مما على العمل.

ويلوح أن عدد الدراويش، أو الرهبان، في آسية يزيد بحرارة الإقليم، وتكتظ بهم الهند حيث الحرارة مفرطة، ويوجد هذا الفرق نفسه في أوروبة.

ويقتضي التغلب على كسل الإقليم محاولة القوانين نزع جميع وسائل العيش بلا عمل، ولكن العكس هو الذي تقوم به القوانين في جنوب أوروبة، فهي تنعم على من يودون أن يكونوا بطالين بأماكن صالحة للحياة النظرية حابسة عليها ثروات واسعة، ومن الصواب أن يجود هؤلاء الناس، الذين يعيشون عن سعة أتخموا بها، بفضالتهم على الطبقة الدنيا التي خسرت تملكها للأموال فيعوضونها منها بالبطالة التي يتمتعون بها، فتنتهي حتى بحب بؤسها.

الفصل الثامن

عادة الصين الطيبة

تُخبرنا الرحلات[١] إلى الصين عن الاحتفال[٢] بشق الأرضين الذي يقوم به العاهل في كل عام، وقد أريد بهذا العمل العام الرسمي حض الرعايا على الفلاحة.

ثم إن العاهل ينبأ في كل سنة عن الحارث[٣] الذي امتاز من غيره في صنعته، فيجعله موظفًا من الدرجة الثامنة.

وكان ملوك قدماء الفرس،[٤] في اليوم الثامن من الشهر المعروف بخرم روز،[٥] يدعون أبهتهم جانبًا ليأكلوا مع الحراثين، فهذه النظم باهرة في تشجيع الزراعة.

هوامش

(١) الأب دوهالد، تاريخ الصين، جزء ٢، صفحة ٧٢.

(٢) كثير من ملوك الهند يصنعون مثل ذلك. رحلة إلى مملكة سيام، تأليف لالوبير، صفحة ٦٩.

(٣) حرث الإمبراطور الثالث من الأسرة الثالثة، فني، الأرض بيده، وحمل الإمبراطورة ونساءه على صنع الحرير في قصره، تاريخ الصين.

(٤) مسيو هيد، ديانة الفرس.

(٥) اليوم البهيج.

الفصل التاسع

وسائل تشجيع الصناعة

سأبين في الباب التاسع عشر أن الأمم الكسلى ذات زهو عادة، ويمكن رد المعلول ضد العلة والقضاء على الكسل بالزهو، ويحسن في جنوب أوروبة، حيث الشعوب ذات نخوة، أن ينعم بجوائز على الزراع الذين يزرعون حقولهم أحسن من سواهم، أو على العمال الذين تقدموا بصناعتهم إلى مدى بعيد، ويكتب النجاح لهذه الطريقة في جميع البلدان أيضًا، ومن ذلك أنها أدت في إيرلندة في أيامنا إلى إقامة مصنع نسيج من أهم ما وجد في أوروبة.

الفصل العاشر

القوانين ذات الصلة بقناعة الشعوب

بالعرق[1] يتبدد قسم الدم المائي كثيرًا في البلاد الحارة، فيجب أن يعوض منه بسائل مماثل إذن، والماء ذو استعمال عجيب هنالك، والمشروبات القوية هنالك تجمد كريات[2] الدم التي تبقى بعد تبدد الأقسام المائية.

ويبخر القسم المائي بالعرق قليلًا في البلاد الباردة، وهو يظل وافرًا، ويمكن إذن، استعمال المشروبات الروحية من غير أن يجمد الدم، والدم هنالك مملوء سوائل، ويمكن أن تكون المشروبات القوية التي تمنح الدم حركة سائغة هنالك.

وإن شريعة محمد التي تحظر شرب الخمر هي قانون إقليم جزيرة العرب إذن، ثم إن الماء قبل محمد كان شراب العرب العام، وكذلك القانون الذي كان يحرم على القرطاجيين[3] شرب الخمر هو قانون الإقليم، والحق أن إقليم ذينك البلدين واحد تقريبًا.

وقانون مثل هذا لا يكون صالحًا في البلاد الباردة حيث الإقليم يحمل على شيء من ثمل الأمة الذي هو غير ثمل الشخص كما يلوح، والثمل يوجد في جميع الأرض على نسبة البرد ورطوبة الإقليم، ومُرُّوا من خط الاستواء حتى قطبنا لتروا أن الثمل يزيد مع درجات العرض، ومروا من خط الاستواء إلى القطب المعاكس تجدوا الثمل يسير نحو الجنوب[4] كما يسير من هذه الناحية نحو الشمال.

ومن الطبيعي في البلد الذي تكون الخمر فيه مخالفة للإقليم، ومن ثم للصحة، أن يُجازَى على الإفراط في الشرب بأشد مما يُجازَى عليه في البلد الذي يكون للثمل فيه نتائج سيئة قليلة في الشخص والمجتمع، والذي لا يؤدي الثمل فيه إلى جعل الناس حماقًا مطلقًا، بل يجعلهم أغبياء، وهكذا فإن القوانين[5] التي عاقبت الإنسان السكران على الإثم الذي اقترفه وعلى الخمار لم تكن لتطبق على غير الثمل الشخصي، لا على الثمل القومي، ويشرب الألماني عن عادة، ويشرب الإسباني عن خيار.

وفي البلاد الحارة يؤدي ارتخاء النسائج إلى ترشح السوائل كثيرًا، غير أن تبدد الأجزاء الجامدة يكون أقل من ذلك، ولا يتطرق البِلَى، مطلقًا، إلى النسائج التي ليس لها غير عمل ضعيف جدًّا، ونابض قليل، وإنما تحتاج إلى قليل من السائل المغذي لتعويضها، ولا يؤكل غير قليل هنالك إذن.

وتلك هي الاحتياجات المختلفة في مختلف الأقاليم التي أوجبت مختلف طرز الحياة، وهذه الطرز المختلفة للحياة أوجبت مختلف أنواع القوانين، وإذا كان تواصل الناس في الأمة كثيرًا أصبح لا معدل عن بعض القوانين، ولا بد من قوانين أخرى لدى شعب لا يتواصل فيه مطلقًا.

هوامش

(١) ساح مسيو برنيه من لاهور إلى كشمير فكتب يقول: «إن جسمي غربال، فلا أكاد أبلع قدح ماء حتى أرى خروج طل من جميع أعضائي إلى طرف أصابعي، وأشرب عشرة أقداح كبيرة في اليوم الواحد، فلا يوجب هذا ضررًا لي مطلقًا، رحلة برنيه، جزء ٢، صفحة ٢٦١.

(٢) يوجد في الدم كريات حمر وأجزاء ليفية وكريات بيض وماء يسبح فيه جميع هذا.

(٣) أفلاطون، الباب الثاني من القوانين، أرسطو، العناية بالأمور المنزلية، باب ١، فصل ٥ أوزيب، Pré. érang باب ١٢، فصل ١٧.

(٤) يرى هذا لدى الهوتنتو ولدى شعوب رأس الشيلي التي هي أقرب إلى الجنوب.

(٥) كما صنع بيتاكوس وذكره أرسطو في كتاب السياسة، باب ٢، فصل ٣، فقد كان يعيش في إقليم ليس الثمل فيه عيبًا قوميًّا.

الفصل الحادي عشر

القوانين ذات الصلة بأمراض الإقليم

يقول لنا هيرودوتس:[1] إن شرائع اليهود حول الجذام مقتبسة من منهاج المصريين، والواقع أن الأمراض نفسها تقتضي الأدوية نفسها، وكانت هذه القوانين مجهولة لدى الأغارقة، ولدى الرومان الأولين، جهلهم للمرض، ثم جعلها إقليم مصر وفلسطين أمرًا ضروريًّا، وما كان من سهولة انتشار هذا المرض يجعلنا نشعر بحكمة هذه القوانين وحيطتها.

وقد اختبرنا نتائجها بأنفسنا، فقد أتتنا الحروب الصليبية بالجذام، وما وضع من أنظمة رشيدة حال دون إصابة جميع الشعب به.

ومن قانون اللنبار[2] يعلم أن هذا المرض كان منتشرًا في إيطالية قبل الحروب الصليبية، وأنه استحق عناية المشترعين، ومن ذلك أن روتاريس أمر بألا يستطيع المجذوم الذي طرد من منزله، وأقصي إلى مكان خاص، أن يتصرف بأمواله؛ وذلك لأنه يفترض موته من الساعة التي يؤخذ فيها من منزله، وقد جعل المجذومون قاصرين عن العقود المدنية منعًا لكل اتصال بهم.

وأرى أن هذا المرض جُلب إلى إيطالية بفتوح قياصرة الروم الذين يحتمل وجود مليشيات من فلسطين ومصر في جيوشهم، ومهما يكن من أمر فإن تقدم هذا المرض وقف حتى زمن الحروب الصليبية.

ويقال: إن جنود پونپي جلبوا مرضًا مماثلًا للجذام تقريبًا حين عودتهم من سورية، ولم ينته إلينا أي نظام وضع في ذلك الحين حول ذلك، ولكن الظواهر تدل على وجود مثل هذا النظام ما دام هذا المرض قد وقف إلى زمن اللنبار.

ومنذ قرنين انتقل من العالم الجديد إلى عالمنا مرض[3] كان مجهولًا لدى آبائنا، فهاجم الطبيعة البشرية حتى المنبع من الحياة واللذات، وذلك أن معظم الأسر العظيمة

في جنوب أوروبة تهلك، كما رُئي، في شر أصبح من الشيوع الكثير ما عاد معه غير فاضح وغير مشئوم، والتعطش إلى الذهاب هو الذي أدام ذلك المرض، فالقوم يذهبون إلى أمريكة بلا انقطاع ويأتون بخمائر جديدة منه على الدوام.

ومن أسباب التقوَى ما اقتضى المطالبة بترك العقاب على هذا الجرم، غير أن هذه الجائحة كانت قد دخلت في صميم الزواج، وأفسدت الطفولة نفسها.

وبما أن السهر على صحة الأهلين من حكمة المشترعين فإن من الصواب البالغ وقف هذا الاتصال بقوانين تُوضع على نمط الشرائع الموسوية.

والطاعون شر أسرع تخريبًا وأمضى فتكًا، ومصر هي مقره الرئيس، ومن مصر ينتشر في جميع العالم، وفي معظم دول أوروبة وضعت أنظمة صالحة جدًّا لمنع سريانه إليها، وفي أيامنا تمثلت وسائل عجيبة لوقفه، وذلك أن ضرب نطاق من الكتائب حول البلد الموبوء منعًا لكل اتصال.

ويرى الترك[٤] الذين ليس لديهم ضابطة من هذه الناحية أن النصارى في المصر عينه ينجون من الخطر، وأنهم وحدهم هم الذين يهلكون، وهم يشترون ثياب المصابين بالطاعون ويلبسونها وما زالوا يفعلون، ويجعل مذهب القدر الشديد، الناظم لكل شيء، من الحاكم شاهد عيان هادئًا مفكرًا بأن الله صنع كل شيء من الأزل، مقدرًا أنه لا يستطيع صنع شيء تجاه ذلك.

هوامش

(١) باب ٢.

(٢) باب ٢، فصل ١:٣، وفصل ١٨:١.

(٣) الفرنجي أو الزهري.

(٤) ريكو، الدولة العثمانية (طبعة سنة ١٦٧٨، من قطع ١٢، صفحة ٢٨٤).

الفصل الثاني عشر

القوانين التي توضع ضد من يقتلون أنفسهم[1]

لا نرى في التواريخ قتل الرومان أنفسهم بلا داعٍ، غير أن الإنكليز يقتلون أنفسهم من غير أن يتصور سبب يحملهم على ذلك، حتى إنهم يقتلون أنفسهم وهم في صميم السعادة، وهذا العمل لدى الرومان كان نتيجة التربية، وهو قد كان ذا ارتباط في طراز تفكيرهم وفي عاداتهم، وهذا العمل لدى الإنكليز نتيجة مرض،[2] وهو ذو ارتباط في حال البنية الطبيعي، وهو مستقل عن كل سبب آخر.

ويدل الظاهر على أن هذا نقص في ترشح السائل العصبي، فالآلة العاطلة قواها المحركة من الحركة في كل حين تسأم من نفسها، ولا تشعر النفس بألم مطلقًا، بل ببعض مصاعب الحياة، والألم سوء موضعي يجعلنا راغبين في زوال هذا الألم، وعيب الحياة سوء لا مكان خاصًّا له مطلقًا، وهو يجعلنا راغبين في نهاية هذه الحياة.

ومن الواضح أن يكون لدى القوانين المدنية في بعض البلدان من الأسباب ما يعيب الانتحار، بيد أنه عاد لا يمكن العقاب عليه في إنكلترة، كما لا يُعاقب على نتائج الجنون.

هوامش

(١) عمل من يقتلون أنفسهم مخالف للقانون الطبيعي وللدين المنزل.

(٢) يمكن أن يكون مقترنًا بفساد الدم الذي يجعل الإنسان، في بعض البلدان على الخصوص، غريب الأطوار ثقيلًا على نفسه، سياحة فرنسوا پيرار، قسم ٢، فصل ٢١.

الفصل الثالث عشر

ما ينشأ عن إقليم إنكلترة من النتائج

في شعب يغم مرض الإقليم روحه بذلك المقدار، فيمكن أن يحمل نفورًا من كل شيء حتى الحياة، ترى الحكومة التي تلائم جيدًا أناسًا يكون كل شيء ثقيلًا عليهم هي التي لا يستطيعون الارتباط بأحد فيها بسبب كروبهم، وهي التي تسيطر القوانين فيها أكثر من الرجال، فلا بد من طرح هذه القوانين لتغيير الدولة.

وإذا كانت تلك الأمة قد اقتبست من الإقليم خلق عدم الصبر الذي لا يدعها تحتمل الأمور نفسها زمنًا طويلًا فإنه يرى جيدًا أن تلك الحكومة تكون أكثر ما يلائم أيضًا.

وليس خلق عدم الصبر ذلك عظيمًا بذاته، غير أن من الممكن أن يعظم كثيرًا إذا ما أضيف إلى الشجاعة.

ويختلف ذلك الخلق عن الخفة التي توجب الإقدام على عمل وتركه بلا داعٍ، وهو يدنو من العناد؛ لأنه ينشأ عن شعور بالمتاعب بالغ من القوة ما لا يضعف حتى بتعود معاناتها.

ويصلح هذا الخلق في الأمة الحرة جيدًا لربك خطط الطغيان[1] الذي يكون، دائمًا، بطيئًا ضعيفًا في أوائله، كما يكون نزقًا شديدًا في آخره، والذي لا يظهر غير يد للمساعدة في البداءة، ثم يجور بما لا يُحصَى من الأيدي.

وبالرقاد تبدأ العبودية دائمًا، غير أنه لا سبيل للنوم إلى شعب لا يعرف السكون في أي وضع كان، إلى شعب يبحث عن حاله بلا انقطاع فيجد جميع المواضع الأليمة.

والسياسة مبرد لا يسمع صوت برده، مبرد يبلى ويلاقي في نهايته على مهل، والواقع أن الرجال الذين تكلمنا عنهم لم يكونوا ليطيقوا المماطلات والتفصيلات وتؤدة المفاوضات، ولم يكونوا ليفوزوا فيها فوز الأمم الأخرى في الغالب، خاسرين بمعاهداتهم ما كانوا ينالون بأسلحتهم.

هوامش

(١) اتخذ هذه الكلمة هنا لمقصد قلب السلطة القائمة، ولا سيما الديموقراطية، وهذا هو المعنى الذي كان يطلقه عليها اليونان والرومان.

الفصل الرابع عشر

معلولات الإقليم الأخرى

كان أجدادنا الجرمان الأقدمون يقيمون بإقليم تسكن الشهوات فيه إلى الغاية، وكانت قوانينهم لا تجد في الأشياء غير ما ترى، ولا تتصور أكثر من هذا، وبما أنها كانت تحكم في الشتائم الموجهة إلى الرجال بعظم الجروح فإنها لم تبالغ في أمر الاعتداءات التي تصوب إلى النساء، وقانون الألمان[1] بالغ الغرابة فضلًا عن ذلك، فإذا ما كشفت امرأة من الرأس دفعت ستة أفلس غرامة، ويدفع مثل هذه الغرامة إذا كان الكشف من الساق حتى الركبة، ويدفع ضعفها إذا كان الكشف عما فوق الركبة. ويظهر أن القانون كان يقيس عظم الاعتداءات على شخص النساء كما يقاس أحد الأشكال الهندسية، وما كان القانون ليعاقب على جرم التصور، بل على جرم العيون، غير أن شعبًا جرمانيًّا عندما انتقل إلى إسپانية وجد الإقليم قوانين كثيرة جدًّا، فقد حظر قانون الڤزيغوت على الأطباء فصد امرأة حرة ما لم يكن أبوها وأمها أو أخوها أو عمها حاضرًا، وذلك أن خيال الشعب قد اضطرم وخيال المشترعين قد اتقد، فارتاب القانون من كل شيء في سبيل شعب كان يمكنه الشك في كل شيء.

إذن، صارت القوانين بالغة اليقظة حول الجنسين، ولكن القوانين في العقوبات التي نصت عليها رأت، كما يظهر، أن تداري الانتقام الخاص أكثر من ممارسة الانتقام العام، وهكذا كانت تجعل المدنيين ضمن عبودية الأقرباء أو الزوج المهان، وكانت المرأة الحرة[2] التي تسلم نفسها إلى رجل متزوج ترد إلى إلى سلطان زوجته لتتصرف فيها كما تشاء، وكانت القوانين تلزم العبيد[3] بأن يقيدوا الزوجة التي يفاجئونها في حال الزنا ويقدموها إلى الزوج، وكانت تُبيح لأولادها[4] أن يتهموها وأن يستنطقوا عبيدها مع التعذيب إثباتًا للتهمة، وكذلك بالغت في تمحيص بعض نواحي الشرف أكثر مما صنعت في تأليف ضابطة صالحة، ولا ينبغي أن يحار من ذهاب الكونت يوليان إلى أن إهانة

من هذا النوع تقتضي ضياع وطنه وملكه، ولا ينبغي أن يحار، مع مثل هذه الموافقة في الطبائع، من السهولة التي لاقاها العرب في الاستقرار بإسپانية والبقاء فيها وتأخير سقوط إمبراطوريتهم عنها.

هوامش

(١) فصل ١:٥٨ و٢.
(٢) قانون القوط، باب ٣، فصل ٤:٩.
(٣) المصدر نفسه، باب ٣، فصل ٤:٦.
(٤) المصدر نفسه، باب ٣، فصل ٤:١٣.

الفصل الخامس عشر

اختلاف ثقة القوانين بالشعب على حسب الأقاليم

بلغ الشعب الياباني من قسوة الخلق ما لم يستطع معه أن يكون موضع ثقة لدى مشترعيه وحكامه، وهؤلاء لم يضعوا أمام عيونه غير قضاة وتهديدات وعقوبات، وهؤلاء قد جعلوه في كل خطوة خاضعًا لرقابة الضابطة، وهذه القوانين جعلت من كل خمسة من أرباب الأسرة حاكمًا على الأربعة الآخرين، وهذه القوانين التي تعاقب جميع الأسرة أو جميع الحي على جرم واحد، وهذه القوانين التي لا تجد أبرياء حيث يكون مذنب واحد، قد وُضعت لكي يحترز بعض الناس من بعض، ولكي يبحث كل واحد عن سلوك الآخر فيكون رقيبه وشاهده وقاضيه.

وعلى العكس تجد شعب الهنود لينًا[١] رقيقًا عطوفًا، وكذلك مشترعوه كانوا يثقون به ثقة عظيمة، فوضعوا له عقوبات قليلة[٢] غير شديدة، حتى إن هذه العقوبات لم تنفذ بدقة، وقد أُعطي الأعمام في الهند أبناء الأخ وأُعطي الأوصياء الأيتام كما يعطاهم الآباء في موضع آخر، وقد نظموا الوراثة وفق مزية الوارث؛ أي: رأوا، كما يلوح، أن كل واحد من الأهلين يجب أن يعتمد على صلاح الآخرين الطبيعي.

وسهل عليهم تحرير عبيدهم،[٣] وزوجوهم وعاملوهم كما يعاملون أولادهم،[٤] ويا لبركة إقليم ينتج سلامة طوية في الطبائع ورفقًا في القوانين!

هوامش

(١) انظر إلى بيرنيه، جزء ٢، صفحة ١٤٠.

(٢) انظر في المجموعة الرابعة عشرة من الرسائل المعتبرة (صفحة ٤٠٣) إلى قوانين شعوب الهند أو عاداتها في شبه الجزيرة الواقعة وراء الغنج.

(٣) الرسائل المعتبرة، المجموعة التاسعة، صفحة ٣٧٨.

(٤) كنت أظن أن الرفق بالرقيق في الهند هو الذي جعل ديودرس يقول بعدم وجود سادة وعبيد في الهند، غير أن ديودرس عزا إلى جميع الهند ما وجده استرابون (باب ١٥) خاصًّا بشعب مخصوص فقط.

الباب الخامس عشر

صلة قوانين الرق المدني بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

الرق المدني

الرق، في معناه الصحيح، هو وضع حق يبلغ من جعل إنسان ملكًا لآخر ما يكون به هذا سيد حياته وأمواله المطلق، وليس الرق طيبًا بطبيعته، فهو غير مفيد للسيد ولا للعبد، غير مفيد لهذا؛ لأنه لا يستطيع صنع شيء عن فضيلة، غير مفيد لذلك؛ لأنه يألف مع عبيده جميع أنواع العادات السيئة؛ لأنه يتعود من حيث لا يشعر فقدان جميع الفضائل الخلقية؛ لأنه يصبح عاتيًا متسرعًا قاسيًا غضوبًا شهوانيًّا جائرًا.

وفي البلدان المستبدة، حيث الناس خاضعون لرق سياسي، يكون الرق المدني أكثر احتمالًا مما في مكان آخر، فيجب على كل واحد هنالك أن يكون راضيًا رضاء كافيًا بنيله عيشه وحياته، وهكذا لا يكون حال العبد هنالك أثقل من حال أحد الرعية.

ولكن لا ينبغي أن يوجد عبيد في الحكومة الملكية حيث لا يجوز أن تخمد الطبيعة البشرية أو تذل، ويكون وجود العبيد مخالفًا لروح النظام في الديموقراطية حيث يتساوى جميع الناس، وفي الأريستوقراطية حيث يجب أن تبذل القوانين كل جهد ليكون جميع الناس متساوين على ما تسمح به طبيعة الحكومة، فالعبيد لا يصلحون لغير منح أبناء الوطن سلطانًا وترفًا لا ينبغي أن يكونا عندهم مطلقًا.

الفصل الثاني

مصدر حق الرق لدى فقهاء الرومان

ليس مما يصدق مطلقًا أن يكون الرق قد نشأ عن الشفقة، وأن يكون قد أخذ به من ثلاثة أوجه[1] إذن.

ذهبت حقوق الأمم إلى جعل الأسارى عبيدًا لكيلا يُقتلوا، وقد أباح قانون الرومان المدني للمدينين، الذين يمكن دائنيهم أن يضطهدوهم، بيع أنفسهم، وقد أراد الحق الطبيعي أن يقع في الرق مثل أبيهم العبد أبناؤه الذين لا يستطيع تغذيتهم.

ليست هذه الأسباب التي أدلى بها الفقهاء موافقة للصواب مطلقًا، وذلك:

أولًا: إن من الخطأ أن يباح القتل في الحرب في غير حال الضرورة، ولكن الرجل إذا جعل رجلًا آخر عبدًا لم يمكن أن يقال: إنه كان في ضرورة قتله ما دام لم يصنع ذلك، وكان حق يمكن الحرب أن تفرضه على الأسارى هو أن يطمأن إلى أنهم عادوا غير قادرين على إيقاع الضرر، وما يقترفه الجنود من التقتيل بعد حرارة الجهاد، عن اعتدال دم أمر نبذته أمم العالم[2] كلها.

ثانيًا: ليس من الصحيح أن يستطيع الرجل الحر بيع نفسه، فالبيع يفترض ثمنًا، فإذا ما باع العبد نفسه أصبحت جميع أمواله ملك سيده، فلا السيد يدفع شيئًا ولا العبد يقبض شيئًا، وقد يقال: إن له ما يدخره، غير أن هذا الادخار تابع للشخص، وإذا كان لا يجوز للرجل أن يقتل نفسه لتملصه بهذا من وطنه فإنه لا يباح له أن يبيع نفسه أيضًا، فحرية كل مواطن جزء من الحرية العامة، حتى إن هذه الصفة في الحكومة الشعبية قسم من السيادة، ويعد بيع الإنسان صفة المواطن فيه عملًا[3] بالغًا من الحماقة ما لا يفترض وجوده فيه، وإذا كانت الحرية ثمنًا لمن يشتريها فإنها بلا ثمن لمن يبيعها، ولم يستطع القانون المدني الذي أجاز للناس قسمة الأموال أن يضع

بين الأموال قسمًا من الآدميين الذين يجب أن تقوم بهم هذه القسمة، ولم يستطع القانون المدني الذي يحل من العقود المشتملة على بعض الضرر أن يمسك عن حل عقد مشتمل على أفدح الأضرار.

ثالثًا: الولادة، وهذا ما يسقط مع الوجهين الآخرين، فإذا كان الرجل لا يستطيع بيع نفسه كانت قدرته على بيع ابنه الذي لم يُولد أقل من ذلك، وإذا كان لا يمكن تحويل أسير الحرب إلى عبد كان إمكان تحويل أولاده إلى عبيد أقل من ذلك.

والذي يجعل قتل المجرم جائزًا شرعًا هو أن القانون الذي يجازيه كان قد وُضع نفعًا له؛ وذلك لأن القاتل، مثلًا، انتفع بالقانون الذي يحكم عليه، فحفظ له حياته في كل حين، ولذلك لا يمكنه أن يحتج عليه، وغير هذا حال العبد، فلم يمكن أن يكون قانون الرق نافعًا له قط، فهو ضده في جميع الأحوال، وذلك من غير أن يكون له مطلقًا، وهذا يناقض مبدأ جميع المجتمعات الأساسي.

وقد يقال: إنه أمكن أن يكون نافعًا له ما دام السيد قد أنعم عليه بالغذاء، إذن يجب قصر الرق على العاجزين عن كسب عيشهم، غير أنه لا يراد عبيد من هذا الطراز، وأما الأولاد فإن الطبيعة التي أنعمت على الأمهات باللبن تداركت غذاءهم، وأما بقية طفولتهم فهي من قرب السن التي يحوزون فيها أعظم أهلية تجعلهم نافعين ما لا يقال معه إن الذي يغذيهم، ليكون مولاهم، قد أعطاهم شيئًا.

ثم إن الرق مخالف للحقوق المدنية كمخالفته للحقوق الطبيعية، وأي قانون مدني يمكنه أن يحول دون فرار عبد، وهذا العبد لا يُحسب في المجتمع مطلقًا ولا يخصه أي قانون مدني كان؟ هو لا يمكن أن يحجز عليه بغير قانون الأسرة؛ أي: بقانون سيده.

هوامش

(١) قانون جوستينيان، باب ١.

(٢) إذا لم يرد ذكر الأمم التي تأكل أسراها.

(٣) أتكلم عن الرق، على التحقيق، كما كان عند الرومان، وكما أقيم في مستعمراتنا.

الفصل الثالث

مصدر آخر لحق الرق

وكذلك أود أن أقول: إن حق الرق ينشأ عما تضمره أمة من ازدراء أمة أخرى قائم على اختلاف العادات.

قال لوپز دغومار:[١] «وَجد الإسپان بالقرب من سنت مرت سلالًا مشتملة على أغذية للأهلين؛ أي: على سرطانات وحلزونات وزيزان[٢] وجنادب، فجعل الغالبون ذلك جريمة المغلوب.»، ويعترف المؤلف بأن هذا هو الأساس الذي بُني عليه حق جعل الأمريكيين عبيدًا للإسپان، وذلك فضلًا عن تدخينهم تبغًا وعدم إطلاق لحاهم على الطريقة الإسپانية.

والمعارف تجعل الناس ودعاء، والعقل يحملهم على الإنسانية، وليس سوى سبق الأوهام ما يصرفهم عنها.

هوامش

(١) Biblioth. Angl، جزء ١٣، قسم ٢، مادة ٣.

(٢) الزيز: دويبة تطير وتقف طويلًا على الشجر ولها صوت كأنها تقول: «زيز» فسميت به.

الفصل الرابع

مصدر آخر لحق الرق

وكذلك أود أن أقول: إن الدين يمنح من يعتنقونه حق استرقاق من لا يعتنقونه ليسهل العمل في سبيل نشره.

وطراز التفكير هذا هو الذي شجع مخربي أمريكة على جرائمهم،[١] وعلى هذه الفكرة بنوا حق استرقاق كثير من الشعوب؛ وذلك لأن قطاع السابلة هؤلاء، الذين كانوا يريدون أن يكونوا لصوصًا ونصارى على الإطلاق، كانوا أتقياء إلى الغاية.

أجل، أَلِمَ لويس الثالث عشر[٢] كثيرًا من القانون الذي يجعل زنوج مستعمراته عبيدًا، غير أنه وافق عليه عندما أُلقي في روعه أنه أضمن وسيلة لهدايتهم إلى النصرانية.

هوامش

(١) انظر إلى تاريخ فتح المكسيك لسوليس وإلى تاريخ فتح البيرو لغارسيلاسو دولا فيغا.

(٢) الأب لابا، سياحة جديدة إلى جزائر أمريكة، جزء ٤، صفحة ١١٤، سنة ١٧٢٢، قطع ١٢.

الفصل الخامس

استرقاق الزنوج

لو كان عليَّ أن أؤيد الحق الذي انتحلناه في جعل الزنوج عبيدًا لقلت:

بما أن شعوب أوروبة أبادت شعوب أمريكة فإنها اضطرت إلى استرقاق شعوب إفريقية استخدامًا لها في إحياء كثير من الأرضين.

ويصبح السكر غاليًا جدًّا إذا لم يزرع النبات الذي ينتجه من قبل عبيد.

وهؤلاء، الذين هم موضع البحث، سود من الأرجل حتى الرأس، وهم من قصر الأنوف ما يتعذر معه الرثاء لهم تقريبًا.

ولا يلقَى في الذهن كون الله البالغ الحكمة قد وضع روحًا، روحًا طيبة على الخصوص، في جسم تام السواد.

ومن الطبيعي أن يُفكر في كون اللون هو الذي يقوم عليه جوهر الإنسانية، وكون شعوب آسية التي تصنع خصيانًا تمنع السود دائمًا من صلتهم بنا على وجه أكثر بروزًا.

ويمكن أن يحكم في لون الجلد بلون الشعور التي كان لها عند المصريين، وهم أحسن فلاسفة العالم، من النتائج العظيمة ما كانوا يقتلون معه جميع من يقعون بين أيديهم من الآدميين الشقر.

ومن الأدلة على عطل الزنوج من الرشد العام كونهم يُفضلون القلادة الزجاجية على القلادة الذهبية ذات القيمة العظيمة جدًّا لدى الشعوب المتمدنة.

ومن المحال أن نفترض هؤلاء الآدميين من الناس؛ وذلك لأننا إذا ما افترضناهم أناسًا أخذنا نعتقد أننا غير نصارى.

ومن ذوي النفوس الصغيرة من يغرقون في بيان الجور الذي يُسام به الإفريقيون؛ وذلك لأن الجور إذا كان كما يقولون أفلا يخطر ببال أمراء أوروبة الذين يعقدون فيما بينهم عهودًا غير مجدية أن يضعوا عهدًا عامًّا في ذلك عن رحمة ورأفة؟

الفصل السادس

مصدر حق الرق الحقيقي

حان وقت البحث عن المصدر الحقيقي لحق الاسترقاق، وهو الحق الذي يجب أن يقوم على طبيعة الأمور، ولننظر هل يوجد من الأحوال ما يشتق منه؟

يجد الإنسان في كل حكومة مستبدة سهولة عظيمة لبيع نفسه، والرق السياسي في هذه الحكومة هو الذي يقضي على الحرية المدنية من بعض الوجوه.

ويقول مسيو پري:[1] إن الروس يبيعون أنفسهم بسهولة عظيمة، وأعرف السبب جيدًا، وهو أنه لا قيمة لحريتهم مطلقًا.

ويحاول جميع الناس في أشيم بيع أنفسهم، وليس عند كل واحد من بعض السنيورات[2] البارزين أقل من ألف عبد يعدون تجارًا بارزين ذوي عبيد كثير تابعين لهم، ذوي عبيد، كثير لهم عبيد تابعون لهم، ومن العبيد من يورثون ومن يحملون على التجارة، وفي هذه الدول يحاول الأحرار، الضعاف كثيرًا تجاه الحكومة، أن يكونوا عبيد مَن يطغون على الحكومة.

ومما يطابق العقل أن يكون ذلك مصدر حق الاسترقاق الواقع الذي يُرى لينًا جدًّا في بعض البلدان، ويجب أن يكون لينًا؛ لأنه قائم على خيار حر صادر عن رجل يجعل له سيدًا عن منفعة له، وهذا ما يؤلف عهدًا متبادلًا بين الفريقين.

هوامش

(١) حال روسية الكبرى الحاضر لجان بري، باريس ١٧١٧، قطع ١٢.

(٢) سياحة جديدة حول العالم لدانبير، جزء ٣، امستردام ١٧١١.

الفصل السابع

مصدر آخر لحق الرق

وإليك مصدرًا آخر لحق الرق، حتى لهذا الرق الجائر الذي يُرى بين الناس:

يوجد بين البلدان ما تُوهن الحرارة فيه البدن وتضعف الشجاعة كثيرًا، فلا يقوم الناس بواجب شاقٍّ فيه إلا عن خوف من العقاب، ولذلك يطرق الرق العقل هناك أكثر مما هنالك، وبما أن السيد هناك يكون جبانًا تجاه أميره جبن عبده نحوه فإن الرق المدني هناك يكون قرينًا للرق السياسي أيضًا.

ويريد أرسطو[1] إثبات وجود عبيد عن طبيعة، وما قاله لا يُثبت ذلك مطلقًا، وأعتقد أنه إذا وُجد مثل هؤلاء العبيد كانوا من أولئك الذين تكلمت عنهم آنفًا.

ولكن، بما أن جميع الناس يولدون متساوين فإن من الواجب أن يقال: إن الرق مضاد للطبيعة، وإن قام في بعض البلدان عن سبب طبيعي، ويجب أن يُفرق بين هذه البلدان والبلدان التي ترفضه الأسباب الطبيعية فيها كبلاد أوروبة التي كان من حسن التوفيق إلغاؤه فيها.

ويقول لنا پلوتارك في حياة نوما: إنه كان لا يوجد سيد ولا عبد من زمن ساتورن، فالنصرانية قد أعادت هذا العهد في أقاليمنا.

هوامش

(١) السياسة، باب ١، فصل ١.

الفصل الثامن

عدم فائدة الرق بيننا

إذن، يجب قصر الرق الطبيعي على بعض بلدان العالم، ويلوح لي أن الأعمال التي يقتضيها المجتمع في جميع البلدان الأخرى مهما تكن شاقة يمكن الرجال الأحرار أن يقوموا بها.

والذي يجعلني أفكر هكذا هو أن أعمال المناجم كانت، قبل أن تُلغي النصرانية العبودية المدنية في أوروبة، تعد من الأمور الشاقة جدًّا ما يعتقد معه أن العبيد أو المجرمين وحدهم هم الذين يقومون بها، بيد أنه يُعرف اليوم أن الرجال الذين يستخدمون فيها يعيشون سعداء،[1] وقد شُجعت هذه المهنة بامتيازات زهيدة، وذلك أن قرنت زيادة العمل بزيادة الكسب فانتهى إلى تحبيب حالهم إليهم أكثر مما في كل مهنة أخرى كان يمكنهم مزاولتها.

ولا يوجد عمل، مهما كان شاقًّا، لا يمكن تعديله وفق قوة من يقوم به، وذلك على أن يكون العقل، لا البخل، هو الذي ينظمه، ويمكن أن يستعان بيسر الآلات التي يخترعها، أو يطبقها، الفن، فيعوض من العمل الشاق الذي يحمل العبيد على القيام به في مواضع أخرى، وكانت مناجم الترك على حدود تمشوار أغنى من مناجم هنغارية وكانت لا تنتج مثلها؛ وذلك لأنهم كانوا لا يتصورون غير سواعد عبيدهم.

ولا أدري هل العقل أو القلب هو الذي يُملي عليَّ هذا المقال، ومن المحتمل أنه لا يوجد على الأرض إقليم لا يمكن حمل أحرار الناس على العمل فيه؛ وذلك لأن القوانين كانت سيئة فوجد أناس كسالى؛ وذلك لأن هؤلاء الناس كانوا كسالى فاستعبدوا.

هوامش

(١) يمكن الاطلاع على ما يتم من هذه الناحية في مناجم الهارتز بألمانية الدنيا وفي مناجم هنغارية.

الفصل التاسع

الأمم التي أُيِّدت الحرية المدنية فيها على العموم

يُسمع كل يوم أن من الصالح وجود عبيد بيننا.

غير أن حسن الحكم في هذا يقتضي ألا يبحث في هل يكونون نافعين للفريق الصغير الغني الشهواني من كل أمة، وهم يكونون نافعين له لا ريب، وإنما اعتقد أنه، إذا ما اتخذت وجهة نظر أخرى، لا يوجد واحد من الذين تتألف منهم الأمة يريد الالتجاء إلى القرعة ليعرف من يجب أن يتألف منه قسم الأمة الذي يكون حرًّا وقسم الأمة الذي يكون عبدًا، والقائلون بالرق هم أكثر الناس مقتًا له، وكذلك أشد الناس بؤسًا هم أكثر الناس كرهًا له، ولذلك يعد الهتاف للرق هتافًا للترف والشهوة، لا هتافًا للسعادة العامة، ومن ذا الذي يشك في أن كل رجل، على انفراد، لا يسر كثيرًا بأن يكون صاحب أموال الآخرين وولي شرفهم وحياتهم، وفي أن جميع أهوائه لا تنتبه عند هذه الفكرة أول وهلة؟ إذا أردتم أن تعرفوا هل رغائب كل واحد مشروعة في هذه الأمور فابحثوا في رغائب الجميع.

الفصل العاشر

أنواع الرق الكثيرة

يوجد للعبودية نوعان: العبودية الحقيقية والعبودية الشخصية، فأما الحقيقية فهي التي تربط العبد بالأرض، وهذه هي الحال التي كان عليها العبيد عند الجرمان كما روى تاسيت،[1] ولم يكن لهم عمل في المنزل مطلقًا، وإنما كانوا يؤدون إلى مولاهم مقدارًا من البر أو الماشية أو النسيج، وما كان رقهم ليذهب إلى ما هو أبعد من هذا، ولا يزال هذا النوع من العبودية سائدًا لهنغارية وبوهيمية وأماكن كثيرة أخرى من ألمانية الدنيا.

وأما العبودية الشخصية فهي خاصة بخدمة المنزل، وهي ترجع إلى شخص السيد.

ويتجلى سوء استعمال الرق المتناهي عندما يكون شخصيًّا وحقيقيًّا في وقت واحد، وهذا ما كانت عليه عبودية الإيلوت لدى الإسپارطيين، فقد كانوا خاضعين لجميع الأعمال خارج المنزل وجميع الإهانات داخل المنزل، وهذه الإيلوتية مخالفة لطبيعة الأمور، وليس لدى الشعوب البسيطة غير رق حقيقي[2] لقيام نسائها وأولادها بالأعمال المنزلية، ويكون عند الشعوب الشهوانية رق شخصي، وذلك لاقتضاء الترف خدمة العبيد في المنزل، والواقع إن الإيلوتية تجمع في الأشخاص أنفسهم بين الرق القائم عند الشعوب الشهوانية والرق القائم عند الأمم البسيطة.

هوامش

(١) De moribus German، فصل ٢٥.

(٢) لا تستطيعون كما قال تاسيت في «طبائع الجرمان» (فصل ٢٠) أن تميزوا سيد العبد بنعيم الحياة.

الفصل الحادي عشر

ماذا يجب على القوانين أن تصنع تجاه الرق

ولكن مهما تكن طبيعة الرق فإنه يجب على القوانين المدنية أن تحاول وقايته من سوء الاستعمال من ناحية، ومن الأخطار من ناحية أخرى.

الفصل الثاني عشر

سوء استعمال الرق

لا يكون السيد في الدول الإسلامية[1] وليًّا لحياة الإماء وأموالهن فقط، بل يكون مصاحبًا لما يُسمَّى عصمتهن وشرفهن أيضًا، وإن من مصائب هذه البلدان أن يكون أكبر قسم في الأمة قد خُلِقَ ليكون خادمًا لشهوة الآخر، وتُكافأ هذه العبودية بالكسل الذي يمتع به مثل هؤلاء العبيد، وهذا بلاء جديد على الدولة أيضًا.

وهذا الكسل هو الذي يجعل قصور الشرق[2] أماكن نعيم حتى لمن أنشئت ضدهم، ومن الممكن أن يجد أناس، لا يخشون غير العمل، سعادتهم، في هذه الأماكن الهادئة، ولكنه يرى بذلك أنه يؤذي حتى روح إنشاء الرق.

ويقضي العقل بألا يمتد سلطان السيد، مطلقًا، إلى ما وراء الأمور القائمة على خدمته، ويجب أن يكون الرق للفائدة لا للشهوة، فقوانين العفاف هي من الحقوق الطبيعية، ويجب أن يشعر بها من قبل جميع أمم العالم.

وإذا كان القانون الذي يحافظ على طُهر العبيد صالحًا في الدول التي تستخف فيها السلطة، التي لا حد لها، بكل شيء فماذا يكون مداه في الملكيات؟ وماذا يكون مداه في الدول الجمهورية؟

وفي قانون اللنبار[3] نص يلوح صلاحه لجميع الحكومات، وهو «أن السيد إذا ما فجر بامرأة عبده أصبح الاثنان حرين.»، فهذا تدبير عجيب لتدارك شبق السادة أو وقفه من غير كبير عنف.

ولا أرى أنه كان لدى الرومان ضابطة صالحة من هذه الناحية، فقد أرخوا العنان لشبق السادة، حتى إنهم حرموا عبيدهم حق الزواج من بعض الوجوه، أجل، كان هذا أرذل قسم في الأمة، ولكن مهما كان هذا القسم من الحقارة فقد كان من الحسن وجود عادات له، ثم إن زواجات أبناء الوطن كانت تفسد بقطع الزواجات عنه.

هوامش

(١) انظر إلى شاردان، رحلة إلى فارس.
(٢) انظر إلى شاردان، جزء ٢، في وصفه لسوق إيزاغور.
(٣) باب ١، فصل ٢٢:٥.

الفصل الثالث عشر

خطر كثرة العبيد

لكثرة العبيد نتائج مختلفة في مختلف الحكومات، وليست هذه الكثرة ثقيلة في الحكومة المستبدة، فما هو مستقر في جسم الدولة من رق سياسي يشعر بالرق المدني قليلًا، ومن يسمون أحرارًا ليسوا أكثر حرية ممن لا يدعون بهذا اللقب، وبما أن هؤلاء قابضون على جميع الأمور تقريبًا بصفتهم خصيانًا أو عتقاء أو عبيدًا، فإن كلًّا من حال الحر وحال العبد يتصل بالآخر عن كثب إلى الغاية، ولذلك يكون مما لا يبالَى به تقريبًا أن يعيش في الرق هنالك قليل من الناس أو كثير منهم.

ولكن من الأهمية بمكان ألا يوجد عبيد كثير في الحكومات المعتدلة، فالحرية السياسية تجعل الحرية المدنية أمرًا ثمينًا فيها، وذلك أن من يحرم هذه يحرم تلك أيضًا، وذلك أن هذا يرى مجتمعًا سعيدًا ليس جزءًا منه، وأنه يرى السلامة قائمة للآخرين، لا لنفسه، وأنه يشعر بوجود روح لمولاه يمكن أن تعظم وبأن روحه ملزمة بالهبوط بلا انقطاع، ولا شيء يُقرب من حال الحيوان أكثر من أن يُرى، دائمًا، أناس أحرار وآخرون غير أحرار، وأناس كهؤلاء أعداء طبيعيون للمجتمع، وتكون كثرتهم أمرًا خطيرًا.

وليس من العجيب، إذن، أن تكدر الدولة في الحكومات المعتدلة بعصيان العبيد، وأن ينذر[1] حدوث هذا العصيان في الدول المستبدة.

هوامش

(١) كان عصيان المماليك حالًا خاصة، فلم يكن الامير غير هيئة من المليشيا اغتصبت الدولة.

الفصل الرابع عشر

العبيد المسلحون

تسلح العبيد في الملكية أقل خطرًا مما في الجمهوريات، وذلك أنك تجد أمة مقاتلة وطبقة أشراف تزجران هؤلاء العبيد المسلحين بما فيه الكفاية، وذلك أنك تجد في الجمهورية أناسًا يعدون وحدهم أبناء للوطن فلا يستطيعون ردع أناس مسلحين يكونون مساوين لهم.

وقد انتشر القوط، الذين فتحوا إسپانية، في البلاد، وهم لم يلبثوا أن وجدوا أنفسهم ضعافًا إلى الغاية، وهم قد وضعوا ثلاثة أنظمة عظيمة، وهي: أنهم ألغوا العادة القديمة التي تحظر مصاهرة الرومان بزواج،[1] وأنهم فرضوا على المعفين[2] من الأميري أن يذهبوا إلى الحرب معاقبين بالعبودية من لم يفعل ذلك، وأنهم ألزموا كل قوطي بتسليح عُشْر[3] عبيده وجلبهم إلى الحرب، وكان هذا العدد غير كبير بالنسبة إلى من يبقون، ثم إن هؤلاء العبيد الذين كان يأتي بهم سادتهم إلى الحرب لم يؤلفوا فرقة منفصلة، بل كانوا في الجيش؛ أي: يبقون في الأسرة من بعض الوجوه.

هوامش

(١) قانون القوط، باب ٣، فصل ١: ١.
(٢) المصدر نفسه، باب ٥، فصل ٧: ٢٠.
(٣) قانون القوط، باب ٩، فصل ٢: ٩.

الفصل الخامس عشر

مواصلة الموضوع نفسه

يكون العبيد المسلحون أقل إرهابًا إذا كانت الأمة بأسرها مقاتلة.

وكان قانون الألمان[1] يقضي بمعاقبة العبد الذي يسرق شيئًا مودعًا بمثل العقاب الذي يُفرض على الحر، ولكنه كان لا يلزم بردِّه إذا ما أخذه غصبًا،[2] فلم تكن الأعمال التي تقوم على الشجاعة والقوة لدى الألمان أمرًا كريهًا مطلقًا، وكان الألمان يستخدمون عبيدهم في حروبهم، وكان يحاول في معظم الجمهوريات أن يُقضَى على بسالة العبيد دائمًا، وكان الشعب الألماني، الواثق بنفسه، يفكر في زيادة إقدام عبيده، وكان الشعب الألماني، المسلح دائمًا، لا يخشى شيئًا منهم، فقد كانوا آلات لقطعه الطرق أو مجده.

هوامش

(١) قانون الألمان، فصل ٥: ٣.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٥: ٥، Per virtutem.

الفصل السادس عشر

ما يجب اتخاذه من حذر في الحكومة المعتدلة

يمكن الرفق بالعبيد أن يحول في الدول المعتدلة دون ما يُخشى من كثرة عددهم، فالناس يتعودون كل شيء، يتعودون حتى العبودية، على ألا يكون السيد أقسى من العبودية، وكان الأثنيون يعاملون عبيدهم بالحسنى فلم ير، قط، أنهم أزعجوا دولة أثينة كما زعزعوا دولة إسپارطة.

ولم ير، قط، كالرومان الأولين من كانت لهم هموم بسبب عبيدهم، وقد كان هذا عندما نزعوا من أنفسهم كل شعور إنساني فأدى هذا إلى تلك الحروب الأهلية التي قيست بالحروب اليونية.[1]

ويكون لدى الأمم البسيطة التي ترتبط في العمل بنفسها من الحلم نحو عبيدها عادة أكثر من التي عدلت عنه، وكان الرومان الأولون يعيشون ويعملون ويأكلون مع عبيدهم، وكانوا ذوي كثير رفق وإنصاف تجاههم، وكان أعظم جزاء فرضوه عليهم هو إلزامهم بالمرور أمام جيرانهم حاملين على ظهورهم قطعة من الخشب المشعب، وكانت الأخلاق كافية لحفظ وفاء العبيد، ولم يُفتقر إلى القوانين مطلقًا.

ولكن الرومان لما عظم أمرهم، وعاد عبيدهم لا يكونون رفقاء عملهم، بل أدوات ترفهم وزهوهم، ولما فُقدت الأخلاق تمامًا قضت الضرورة حتى بوضع قوانين هائلة حفظًا لسلامة هؤلاء السادة القساة الذين كانوا كمن يعيشون بين أعدائهم.

ومن ذلك أن وضع مرسوم سناتي سيلاني[2] وقوانين أخرى نص فيهما على أن سيدًا إذا ما قُتل حكم بالموت على جميع العبيد الذين يكونون تحت سقف واحد أو في مكان بالغ من قرب المنزل ما يمكن أن يسمع منه صوت إنسان، ومن كان في مثل هذه الحال يؤوي عبدًا إنقاذًا له عوقب كالقتلة،[3] حتى إنه كان يعد مذنبًا من يأمر مولاه بأن

يقتله[٤] فيطيعه، حتى إنه كان يعاقب[٥] أيضًا من لم يمنع سيده من قتل نفسه، وكان السيد إذا ما قُتل في أثناء سفر قُتل[٦] من بقي معه ومن فر من حوله، وكانت جميع هذه القوانين نافذة حتى ضد من تثبت براءتهم، وكانت تهدف إلى إلزام العبيد باحترام عجيب لسيدهم، ولم تكن لتتوقف على الحكومة المدنية، بل على عيب، أو نقص، في الحكومة المدنية، ولم تُشتق من إنصاف القوانين المدنية مطلقًا ما دامت مناقضة لمبادئ القوانين المدنية، وكانت قائمة على مبدأ الحرب تمامًا، وإن كانت قريبًا من وسط الدولة أكثر من قرب الأعداء، وكان المرسوم السيلاني يشتق من حقوق الأمم التي تقضي بأن يحفظ المجتمع نفسه ولو كان ناقصًا.

ومن رزايا الحكومة أن يرى جهاز حكمها نفسه ملزمًا بوضع قوانين جائرة على ذلك الوجه، ولم يضطر إلى تشديد عقوبة عدم الطاعة أو إلى اتهام الوفاء إلا لظهور الطاعة أمرًا صعبًا، ويحول المشترع الحذر دون بلاء تحوله إلى مشترع هائل، ولم يستطع القانون أن يطمئن إلى العبيد، لدى الرومان، إلا لعدم استطاعتهم أن يطمئنوا إليه.

هوامش

(١) قال فلوروس: «خربت صقلية بالحرب العبدية بأقسى مما بالحرب اليونية.»، باب ٣، فصل ١٩.

(٢) انظر إلى جميع فصل. De senat, consult, Sillan. Au ff.

(٣) L. Si quis, 12, au ff. De senat. Consult Sillan.

(٤) لم يكن أمر أنطونيوس لابروس بأن يقتله أمرًا بأن يقتله، بل أن يقتل نفسه بنفسه، وذلك لأنه كان يعاقب مثل قاتل لمولاه لو أطاعه.

(٥) L. I: 22, De senat. consult Sillan.

(٦) lib 29. Tit. V. المصدر نفسه. L. I: 3I. ff.

الفصل السابع عشر

تنظيم ما بين السيد والعبيد

يجب على الحاكم أن يسهر على نيل العبد غذاءه ولباسه، ويجب أن ينظم هذا بقانون.

ويجب على القوانين أن تُعنَى بأمر العبيد في أمراضهم ومشيبهم، ومن ذلك أن كلوديوس[١] أمر بأن يصبح العبيد، الذين يتركهم سادتهم وهم مرضى، أحرارًا إذا شفوا، فهذا القانون كان ضامنًا لحريتهم، وكان من الواجب أن يكون ضامنًا لحياتهم أيضًا.

وإذا كان القانون يبيح للسيد نزع حياة عبده وجب على هذا السيد أن يمارس هذا الحق قاضيًا، لا سيدًا، فعلى القانون أن يأمر بشكليات قاطعة للشك في عمل قاس.

ولما أصبح غير مباح للآباء في رومة أن يقتلوا أولادهم صار الحكام يفرضون العقوبة[٢] التي يريد الأب تعيينها، وعادة مثل هذه بين السيد والعبيد تناسب البلدان التي يكون للسادة فيها حق الحياة والموت.

وكانت شريعة موسى جافية، و«إذا ضرب إنسان عبده أو أمته بالعصا فمات تحت يده يُنتقم منه، لكن إن بقي يومًا أو يومين لا يُنتقم منه؛ لأنه ماله.»[٣] فيا لهذا الشعب الذي كان يجب أن يسفر القانون المدني فيه عن القانون الطبيعي!

ويقول قانون يوناني[٤] بأن العبيد الذين يعاملون بغلظة شديدة من قبل سادتهم يمكنهم أن يطلبوا بيعهم من آخر، وكان يوجد في رومة[٥] قانون مماثل في الأزمنة الأخيرة، فلا بد من تفريق ما بين سيد هائج على عبده وعبد هائج على سيده.

وإذا ما أهان مواطن عبدًا لآخر وجب أن يستطيع هذا مراجعة القاضي، فقوانين أفلاطون[٦] وقوانين معظم الشعوب تنزع الدفاع الطبيعي من العبيد، فيجب أن يمنحوا الدفاع المدني إذن.

وكان لا يمكن الانتصاف للعبيد في إسپارطة تجاه ما يوجه إليهم من الشتائم والإهانات، وكان من فرط بؤسهم أنهم عبيد للجمهور فضلًا عن كونهم عبيدًا لأحد

الأهلين، فهم كانوا ملكًا للجميع ولواحد، وفي رومة كان لا ينظر إلى غير مصلحة السيد[٧] عند الاعتداء على عبد، فكان يُخلط في القانون الأكليني بين جرح الحيوان وجرح العبد ولا ينتبه إلى غير نقص الثمن، وفي أثينة[٨] كان يجازَى بشدة، كان يجازَى بالموت أحيانًا، من يضهد عبد غيره، فقد كان قانون أثينة على حق في رغبته عن إضافة ضياع السلامة إلى ضياع الحرية.

هوامش

(١) إكزيفيلين In Claudio.

(٢) انظر إلى القانون الثالث من مجموعة De patriz potestate، الذي هو من الإمبراطور إسكندر (سيفير).

(٣) سفر الخروج، إصحاح ٢١:٢١–٢٢.

(٤) پلوتارك: الخرافة.

(٥) انظر إلى نظام أنطونن بيوس، القانون، باب ١، فصل ٧.

(٦) القوانين، باب ٩.

(٧) وفي الغالب كانت هذه روح قوانين الأمم التي خرجت من جرمانية كما يظهر ذلك من قوانينها.

(٨) ديموستين، Orat. Contror Midiam، صفحة ٦١٠، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤.

الفصل الثامن عشر

الإعتاق

يشعر جيدًا بأنه إذا ملك عبيد كثير في الحكومة الجمهورية وجب تحرير عدد كبير منهم، والضرر في أنه إذا ملك عبيد كثير لم يمكن زجرهم، وأنه إذا وجد عتقاء كثير لم يستطيعوا العيش وغدوا عبئًا على الجمهورية، وذلك فضلًا عن إمكان الخطر على الجمهورية من كثرة العتقاء وكثرة العبيد، ولذا يجب أن يكون للقوانين عين على هذين المحذورين.

وما وُضع في رومة من قوانين ومراسيم سناتية مختلفة للعبيد وعليهم، عوقًا لتحريرهم حينًا وتسهيلًا له حينًا آخر، يدل على ما كان يسود من ارتباك في ذلك، وكان يوجد من الأوقات ما لم يُجرأ فيه على وضع قوانين أيضًا، فلما طلب من السِّنات في عهد نيرون[١] أن يؤذن للسادة في رد العتقاء الناكري الجميل إلى العبودية كتب هذا الإمبراطور يقول بضرورة الحكم في القضايا الخاصة، لا أن يُقضَى بحكم جامع.

ولا أرى أن أبين ما هي الأنظمة التي يجب على الجمهورية الصالحة أن تضعها حول ذلك، فهذا يتوقف على الأحوال كثيرًا، وإليك بعض التأملات:

لا ينبغي أن يؤتى بعدد عظيم من الإعتاق بغتة وبقانون عام، فمن المعلوم عند القولسينيين[٢] أن العتقاء الذين أضحوا سادة التصويت وضعوا قانونًا كريهًا يبيح لهم أن يكونوا أول المضاجعين للبنات اللائي يتزوجن أحرارًا.

وتوجد أساليب مختلفة لقبول مواطنين جدد في الجمهورية على وجه غير محسوس، ومن ذلك أنه يمكن القوانين أن تُسهل اقتناء العبيد مالًا، وأن تجعل العبيد في حال يستطيعون معها اشتراء حريتهم، ومن ذلك أنه يمكن القوانين أن تُعين أجلًا للعبودية كشرائع موسى التي جعلت مدة رق العبيد العبريين ست سنين،[٣] ومن ذلك أنه يسهل في كل سنة إعتاق عدد من العبيد بين من يكون لديهم وسيلة عيش بسنهم وصحتهم

وصنعتهم، حتى إنه يمكن الشفاء من أساس الشر، وذلك بما أن عدد العبيد الكبير مرتبط في مختلف الخدم التي يعطونها فإن نقل قسم من هذه الخدم إلى الأحرار، كالتجارة أو الملاحة مثلًا، يعني تقليلًا لعدد العبيد.

وإذا وجد عتقاء كثير وجب على القوانين المدنية أن تعين ما يجب عليهم تجاه مولاهم، أو وجب على عقد الإعتاق أن يحدد هذه الواجبات بسببها.

ويشعر بأنه يجب أن يكون وضعهم في الحال المدنية أيسر مما في الحال السياسية؛ وذلك لأنه لا يجوز أن تكون السلطة قبضة السوقة حتى في الحكومة الشعبية.

وفي رومة، حيث كان العتقاء كثيرًا، كانت القوانين السياسية رائعة نحوهم، فقد أعطوا قليلًا ولم يمنعوا شيئًا، أجل، كان لهم نصيب في الاشتراع، غير أنهم لم يكونوا مؤثرين، قط، فيما يمكن أن يتخذ من القرارات، أجل، كان يمكنهم أن يتمتعوا بنصيب في المناصب، حتى في الكهنوت،[٤] غير أن هذا الامتياز كان لغوًا من بعض الوجوه بسبب قصورهم في الانتخابات، أجل، كان يحق لهم أن يدخلوا المليشيا، غير أنه كان لا بد من إحصاء ما حتى يكون المرء جنديًّا، أجل، ما كان ليمنع العتقاء[٥] شيء من مصاهرة الأسرة الحرة، غير أنه كان لا يباح لهم أن يصاهروا أسر أعضاء السِّنات، ثم كان أبناؤهم أحرارًا، وإن لم يكونوا أنفسهم كذلك.

هوامش

(١) تاسيت، الحوليات، باب ١٣، فصل ٢٧.

(٢) ملحق فرنشيميوس، العشرة ٢، باب ٥.

(٣) سفر الخروج، إصحاح ٢١: ٢.

(٤) تاسيت، حوليات، باب ١٣، فصل ٢٧.

(٥) خطبة أغسطس، في ديون، باب ٥٦.

الفصل التاسع عشر

العتقاء والخِصيان

وهكذا فإن من المفيد في حكومة جملة الناس، في الغالب، أن يكون وضع العتقاء دون وضع الأحرار قليلًا، وأن تعمل الحكومة على نزع ضجرهم من حالهم، بيد أن الترف والسلطان المرادي في حكومة الفرد إذا ما سادا لم يكن ما يُعمل في الأمر من هذه الناحية، ويظهر العتقاء فوق الأحرار دائمًا تقريبًا، فهم يسيطرون على بلاط الأمير وقصور الكبراء، وبما أنهم يكونون دارسين لضعف مولاهم من دون فضائله فإنهم يجعلونه مسيطرًا بضعفه، لا بفضائله، وهذا ما كان عليه العتقاء في رومة أيام الأباطرة.

وإذا كان أهم العبيد خصيانًا فإنه لا ينظر إليهم كعتقاء مطلقًا مهما أعطوا من امتياز، وذلك بما أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أصحاب أسرة فإنهم يرتبطون في أسرة ما بطبيعتهم، وهم لا يعدون مواطنين إلا بنوع من الوهم.

ومع ذلك يوجد من البلدان ما يمنحهم جميع الحاكميات، قال دانپير:[1] «إن جميع الحكام المدنيين والعسكريين في تونكين[2] من الخصيان.»، وهم ليس لهم أسر مطلقًا، وهم، وإن كانوا بخلاء عن طبيعة، يستفيد المولى والأمير حتى من بخلهم في نهاية الأمر.

ويخبرنا دانپير[3] نفسه بأن الخصيان في ذلك البلد لا يستغنون عن النساء وأنهم يتزوجون، ولا يمكن القانون الذي يبيح لهم الزواج أن يقوم، من ناحية، على غير ما يكون لمثل هؤلاء الناس هنالك من الاعتبار، وأن يقوم، من ناحية أخرى، على ما ينظر به إلى النساء هنالك من ازدراء.

وهكذا توكل الحاكميات إلى هؤلاء الناس؛ لأنه ليس لهم أسرة مطلقًا، وهكذا يباح لهم الزواج، من ناحية أخرى؛ لأنهم قابضون على الحاكميات.

وحينئذ تريد الحواس التي تبقى أن تقوم، بعناد، مقام ما فُقد، وحينئذ تكون محاولات اليأس ضربًا من الاستمتاع، وهكذا يجد ملتن أن هذه النفس التي لا يبقى لها غير الرغائب والتي تطلع على تعطلها تُريد أن تتمتع بعجزها ذاته.

وترى في تاريخ الصين قوانين كثيرة وضعت لنزع جميع المناصب المدنية والعسكرية من الخصيان، غير أنهم يعودون دائمًا، فيظهر أن الخصيان في الشرق شر لا بد منه.

هوامش

(١) جزء ٣، صفحة ٩١.

(٢) ومثل هذا كان سائدًا للصين فيما مضى، فكان العربيان المسلمان اللذان ساحا في القرن التاسع يستعملان كلمة الخصي عند الكلام عن الحاكم في إحدى المدن.

(٣) جزء ٣، صفحة ٩١.

الباب

كيف تكون لقوانين الرق المنزلي صلة بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

العبودية المنزلية

جُعل العبيد في سبيل الأسرة أكثر من أن يكونوا في الأسرة، وهكذا أميز عبوديتهم من عبودية النساء في بعض البلدان فأدعوها العبودية المنزلية.

الفصل الثاني

يوجد في بلاد الجنوب تفاوت طبيعي بين الجنسين

يكون النساء في الأقاليم الحارة بالغات[1] في الثامنة والتاسعة والعاشرة من سنيهن، وهكذا تسير الطفولة والزواج معًا فيها، ويشيب النساء في العشرين من عمرهن، ولذا لا يجتمع العقل والجمال فيهن مطلقًا، ومتى تطلب الجمال أن يكون السلطان له صدَّه العقل عن ذلك، ومتى أمكن العقل نيل ذلك عاد الجمال غير موجود، ويجب أن يكون النساء تابعات؛ وذلك لأن العقل لا يستطيع أن يجعل لهن سلطانًا مطلقًا في مشيبهن لم ينعم الجمال عليهن به في شبابهن، ولذلك يكون من الأمور البسيطة جدًّا أن يترك الرجل امرأته، عند عدم معارضة الدين، لينال امرأة أخرى، وأن يُصار إلى تعدد الزوجات.

وفي البلاد المعتدلة، حيث تكون ملاحات النساء أحسن حفظًا لنفسها، وحيث يتأخر بلوغهن، وحيث يصبحن ذوات أولاد في سن أكثر تقدمًا، يتبع مشيب أزواجهن مشيبهن من بعض الوجوه، وبما أنهن يكن أكبر عقلًا وأعظم معرفة حين زواجهن عن تقدم في السن، فإن من الطبيعي أن يُقبل نوع من المساواة بين الجنسين ومن ثم قانون الاقتصار على امرأة واحدة.

وفي البلاد الباردة يؤدي استعمال المشروبات القوية عن ضرورة تقريبًا إلى إفراط الرجال، ولذا تفضلهم النساء عقلًا عن اعتدال طبيعي لما يجب عليهن من الاحتراز.

ولم تضع الطبيعة التي ميزت الرجال بالقوة والعقل حدًّا لسلطانهم غير حد هذه القوة وهذا العقل، وقد أنعمت على النساء بالملاحات وأرادت أن يقف نفوذهن عند هذه الملاحات، بيد أن هذه الملاحات لا تكون في البلاد الحارة إلا في بدء الأمر، لا في أثناء حياتهن مطلقًا.

وهكذا يناسب القانون الذي لا يبيح غير الزواج بامرأة واحدة طبيعة إقليم أوروبة أكثر من أن يناسب طبيعة إقليم آسية، وهذا من الأسباب التي وجد الإسلام بها سهولة كبيرة في الاستقرار بآسية وصعوبة عظيمة في الانتشار بأوروبة، وهذا من الأسباب التي بقيت النصرانية بها في أوروبة وانهارت بها في آسية، والتي تقدم المسلمون بها في الصين كثيرًا والتي تقدم النصارى بها في الصين قليلًا، فالعوامل البشرية تتبع، دائمًا، هذا السبب الأعلى الذي يفعل كل ما يريد وينتفع بكل ما يريد.

ومن الأسباب الخاصة بڤلانتينيان[2] ما جعله يبيح تعدد الزوجات في الإمبراطورية، فهذا القانون الثقيل في أقاليمنا قد أُزيل[3] من قبل تيودوز وأركاديوس وهنوريوس.

هوامش

(١) تزوج محمد خديجة في الخامسة من سنيها، وبنى عليها في الثامن من عمرها، ويكون البنات في بلاد العرب والهند الحارة بالغات في الثامنة من سنيهن، ويضعن في السنة القابلة، بريدو، حياة محمد، وترى في ممالك الجزائر نساء يلدن في التاسع والعاشر والحادي عشر من أعمارهن، لوجيه دوتاسيس، تاريخ مملكة الجزائر، صفحة ٦١ [كانت السيدة خديجة في الأربعين من عمرها حينما تزوجها السيد الرسول، وأما السيدة عائشة فهي التي تزوجها صغيرة (م)].

(٢) انظر إلى جورنانديس De regno et tempor, success وإلى المؤرخين الكنسيين.

(٣) انظر إلى القانون ٧ من مجموعة De Idœis et cœlicolis، وإلى الملحق ١٨، فصل ٧.

الفصل الثالث

يتوقف تعدد النساء كثيرًا على معاشهن

مع أن تعدد الزوجات يتوقف كثيرًا على ثروات الزوج في البلدان القائلة به فإنه لا يمكن أن يقال: إن الثروات هي التي توجب تعدد الزوجات في الدولة، فالفقر يمكن أن يؤدي إلى النتيجة نفسها كما أبين ذلك عند الكلام عن الهمج.

ويكون تعدد الزوجات أقل زينة من نهزة الترف الأكبر لدى الأمم القوية، وتكون الاحتياجات[1] قليلة في الأقاليم الحارة، وهي أقل تكليفًا لإعالة المرأة والأولاد فيها، ولذا يمكن أن يُحاز عدد كبير من النساء فيها.

هوامش

(١) يعيش الرجل في سيلان بعشرة أفلس في كل شهر، ولا يؤكل فيها غير الأرز والسمك، «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٢، قسم ١.

الفصل الرابع

تعدد الزوجات وأحواله المختلفة

تدل الإحصائيات في مختلف أماكن أوروبة أنه يولد فيها ذكورًا أكثر من الإناث،[١] وعلى العكس تخبرنا الرحلات إلى آسية[٢] وإفريقية[٣] أنه يولد فيهما إناث أكثر من الذكور بدرجات، ولذا تكون للقانون القائل بالاقتصار على زوجة واحدة في أوروبة، وللقانون الذي يبيح عدة نساء في آسية وإفريقية، صلة بالإقليم.

وفي الأقاليم الباردة بآسية يُولد، كما في أوروبة، ذكور أكثر من الإناث، ويقول اللاما:[٤] إن هذا سبب قانونهم الذي يبيح للمرأة أن تتزوج رجالًا كثيرًا.[٥]

ولكنني لا أعتقد وجود بلاد كثيرة يكون فيها من تفاوت النسبة ما يتطلب وضع قانون يبيح تعدد الزوجات أو وضع قانون يبيح تعدد الأزواج، وبهذا أعني أن كثرة النساء أو كثرة الرجال يبتعد عن الطبيعة في بعض البلدان أقل مما يبتعد عنها في بلدان أخرى.

وأعترف بأنه إذا كان صحيحًا ما تخبرنا به كتب الرحلات من وجود عشر نساء في مقابل رجل واحد في بنتام[٦] كان هذا حالًا خاصًّا حول تعدد الزوجات.

ولا أُسوِّغ العادات بهذا، بل أبين أسبابها.

هوامش

(١) يجد مسيو أربوتنو أن عدد الذكور يزيد على عدد الإناث في إنكلترة، ومن الخطأ أن يستنتج أن هذا هو ما يقع في جميع الأقاليم.

(٢) انظر إلى كنپفر الذي يروي لنا خبر إحصاء وقع في مياكو حيث يوجد ١٨٢٠٧٢ من الذكور و٢٢٣٥٧٥ من الإناث.

(٣) انظر إلى رحلة مستر سميث إلى غينية، القسم الثاني حول بلاد أنته.

(٤) دوهالد، مذكرات عن الصين، جزء ٤، صفحة ٤٦.

(٥) أبو زيد حسن هو أحد المسلمين العربيين اللذين سافرا إلى الهند والصين في القرن التاسع، فعد هذه العادة بغاء، فلا شيء يؤذي المبادئ الإسلامية كهذا الأمر.

(٦) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ١.

الفصل الخامس

سبب قانون في ملبار

لا يستطيع الرجل من قبيلة النابر[1] على شاطئ ملبار أن يتزوج غير امرأة واحدة، وعلى العكس يمكن أن يكون للمرأة الواحدة من هذه القبيلة أزواج كثيرون، وأرى إمكان كشف مصدر هذه العادة، فالنابر هم قبيلة الأشراف الذين هم جنود جميع تلك الشعوب، وفي أوروبة يمنع الجنود من الزواج، وفي ملبار، حيث يتطلب الإقليم الزيادة، يُكتفى بجعل الزواج لهم أقل غوائل ما أمكن، فجُعل لكل امرأة عدة رجال، وهذا ما يقلل الارتباط في أسرة والعناية بتدبير منزل، فيدع الروح العسكرية لهؤلاء الناس.

هوامش

(١) رحلات فرنسوا پيرار، فصل ٢٧، رسائل العبرة، المجموعة الثالثة والعاشرة عن مليامي، في ساحل ملبار، وقد عد هذا إفسادًا للمهنة العسكرية، والمرأة من قبيلة البرامين لا تتزوج عدة أزواج كما قال پيرار.

الفصل السادس

تعدد الزوجات في نفسه

إذا نُظر إلى تعدد الزوجات على العموم، إذا نُظر إليه مستقلًّا عن الأحوال التي قد تجعله محتملًا، وُجد غير نافع للجنس البشري مطلقًا، وُجد غير نافع لأي من الجنسين، للذي يُسيء استعماله منهما، وللذي يُساء إليه منهما، وُجد غير نافع للأولاد أيضًا، ويُرَى من محاذيره الكبرى أن الأب والأم لا يقدران على حمل ذات الحب لأولادهما، وأن الأب لا يستطيع حب عشرين ولدًا له كما تُحب الأم اثنين منهم، وشرٌّ من ذلك أن يكون للمرأة أزواج كثير، وذلك لاقتصار الحب الأبوي حينئذ على الرأي القائل: إن الاب يمكنه أن يعتقد، إذا أراد، أن بعض الأولاد له، أو أن الآخرين يمكنهم أن يعتقدوا أن بعض الأولاد لهم.

ويقال: إن ملك مراكش يحوز في سرايه نساء بيضًا ونساء سودًا ونساء صفرًا، فلم يكد هذا المسكين يعوزه لون!

ولا تحول حيازة نساء كثير دون اشتهاء[1] امرأة رجل آخر دائمًا، وما الشبق إلا كالبخل زيادة تعطش إلى تحصيل ذخائر.

وضايقت النصرانية كثيرًا من الفلاسفة في عهد جوستينيان فلجئوا إلى كسرى بفارس، وكان أكثر شيء وقف نظرهم، على رواية أغاتياس،[2] هو أن تعدد الزوجات كان مباحًا لأناس لم يمتنعوا حتى عن الزنا.

ويُؤدي تعدد النساء، ومن يقول، إلى ذلك الغرام الذي تأباه الطبيعة، وذلك أن الدعارة تستدعي دعارةً أخرى، وجاء في الروايات أن الشعب لم يجد امرأة في منزل الكهيا حين نَهَبَه في الفتنة التي وقعت في الآستانة عند خلع السلطان أحمد، ويقال: إنه بُلِغَ في الجزائر[3] من هذه الناحية ما لم يُبلغ في معظم القصور.

هوامش

(١) هذا ما يؤدي إلى حجاب نساء الشرق بعناية عظيمة.

(٢) حياة جوستينيان وأعماله، صفحة ٤٠٣.

(٣) لوجيه دوتاسيس، تاريخ الجزائر.

الفصل السابع

العدل عند تعدد الزوجات

ويتبع قانون المساواة في المعاملة قانون تعدد الزوجات، ويأمر محمد الذي أباح الزواج بأربع أن يتساوين في كل شيء، في الطعام والثياب والواجب الزوجي، وقد سُنَّ هذ القانون أيضًا في الملديق[1] حيث يمكن الزواج بثلاث.

وتأمر شريعة موسى[2] بألا يُنقص شيء من ثياب الأمة وطعامها ومعاشرتها إذا ما زَوَّج رجل ابنه بها فتزوج حرة بعد ذلك، أجل، كان يمكن أن تُعطى الزوجة الجديدة زيادة، غير أنه لا ينبغي أن تنقص الأولى شيئًا مما كان عندها.

هوامش

(١) رحلات فرنسوا پيرار، فصل ١٢.

(٢) سفر الخروج، إصحاح ٢١: ١٠ و١١.

الفصل الثامن

فصل النساء عن الرجال

من نتائج تعدد الزوجات أن يُحاز في الأمم ذات الغُلْمة[1] والغنى نساء كثير، ومن الطبيعي أن يعقب هذه الكثرة انفصالهن عن الرجال وانزواؤهن، ويتطلب النظام المنزلي ذلك مثل هذا وهو: أن المدين المعسر يحاول أن يأمن مطاردات دائنيه، ومن الأقاليم ما تكون الطبيعة البشرية فيه بالغة القوة فلا تعمل الأخلاق فيها شيئًا، فدعوا رجلًا مع امرأة، وهنالك تكون الشهوات مهابط فيكون الهجوم أكيدًا والدفاع مفقودًا، ففي هذه البلاد لا بد من المتاريس بدلًا من التعاليم.

ويعد كتاب كلاسي[2] صيني أن معجزة الفضيلة وجود رجل مع امرأة في منزل منعزل من غير أن يغصبها.

هوامش

(١) الغلمة: الانقياد إلى الشهوة.

(٢) «ويكون وسيلة اختبار عجيب أن يوجد في مكان قصي كنز يعرف صاحبه، أو أن توجد امرأة حسناء في منزل منعزل، وأن يسمع الرجل صوت عدو له يهلك إذا لم يساعده.»، ترجمة كتاب صيني عن الأخلاق في الأدب دوهالد، جزء ٣، صفحة ١٥١.

الفصل التاسع

صلة الإدارة المنزلية بالسياسة

حال الأهلين في الجمهورية محدد ممهد حلو معتدل، وكلٌّ يشعر بالحرية العامة هنالك، ولا يمكن أن يمارس سلطان وثيق عل النساء هنالك، وإذا تطلب الإقليم هذا السلطان كانت حكومة الفرد أكثر ملاءمة، وهذا سبب جعل إقامة حكومة شعبية في الشرق أمرًا صعبًا.

وعلى العكس ترى عبودية النساء كثيرة الملاءمة لخصائص الحكومة المستبدة التي ترغب في إساءة استعمال كل شيء، ثم إن مما رُئي في جميع الأزمان بآسية سير العبودية المنزلية والحكومة المستبدة على قدم المساواة.

ويجب عزل النساء في الحكومة التي يُطلب فيها السكون على الخصوص، والتي يُدعى الخضوع فيها سلمًا، وتكون مكايدهن أمرًا مقدرًا على الزوج، وترتاب الحكومة، التي ليس لديها من الوقت ما ترقب فيه سلوك رعاياها، من هذا السلوك عن تراءٍ وتأثير.

ومَن هو رب الأسرة الذي يستطيع أن يقر عينًا ساعةً في الشرق عند افتراضنا ذات حينٍ انتقال خفة نسائنا وعدم رصانتهن، وأذواقهن ونفورهن، وما كبر وصغر من أهوائهن، إلى حكومة شرقية، فيكن في مثل ما يتمتعن به من نشاط وحرية بيننا؟ أناس متهمون في كل مكان، أعداء في كل مكان، وترتج الدولة ويشاهد سيل أمواج من الدماء.

الفصل العاشر

مبدأ الأخلاق في الشرق

كلما عادت الأسرة، عند تعدد الزوجات، غير واحدة وجب على القوانين أن تجمع هذه الأجزاء المنفصلة، وكلما اختلفت المصالح حسن بالقوانين أن تردها إلى مصلحة واحدة.

ويقع هذا بالسياج على الخصوص، ولا ينبغي للنساء أن يُفصلن عن الرجال بسياج المنزل فقط، بل يجب أن يُفصلن ضمن هذا السياج أيضًا، فيؤلفن أسرة خاصة في الأسرة، ومن ثم يُشتق مبدأ الأخلاق للنساء؛ أي: الحياء والعفاف والرصانة والصمت والسلام والطاعة والاحترام والحب، ثم توجيه المشاعر العام نحو أحسن ما في الدنيا بطبيعته، وهو التعلق الوحيد بالأسرة.

ومن الطبيعي أن يقوم النساء بواجبات كثيرة خاصة بهن لا يمكن فصلها عن كل ما قد يمنحهن أفكارًا أخرى، عن كل ما يُحسب ألهيات، عن كل ما يُسمَّى حاجات.

وفي مختلف دول الشرق توجد أخلاق أكثر صفاء، وذلك بنسبة إحكام سياج النساء، ويوجد في الدول الكبرى سادة كبراء بحكم الضرورة، وكلما كان عند هؤلاء وسائل عظيمة أُمسك النساء ضمن سياج محكم ومنعن من دخول المجتمع، ولذا تُثير العجب أخلاق النساء في دول الترك والفرس والمغول والصين واليابان.

ولا يقال ذلك عن بلاد الهند التي أسفر وضع أرضها وما لا يُحصَى من جزائرها عن تقسيمها إلى دول صغيرة كثيرة جعلها مستبدة ما ليس لديَّ من الوقت أن أذكره هنا من العوامل.

ولا يوجد هناك غير بائسين نهابين وغير بائسين منهوبين، ولا يوجد غير وسائل صغيرة عند من يدعون كبراء، ولا يوجد عند من يدعون أغنياء غير قوتهم، فلا يمكن سياج النساء هناك أن يكون محكمًا كذلك، ولا يمكن أن يُتخذ من الحذر ما يُزجرن به، ولذلك لا يدرك العقل مقدار ما يسود أخلاقهن من دعارة.

وهناك يُرى مقدار ما تؤدي إليه من الفوضى معايب الإقليم إذا ما تُركت طليقة، وهنا يكون للطبيعة من القوة وللحشمة من الضعف ما لا يمكن إدراكه، وفي پاتن[١] يبلغ شبق[٢] النساء من الشدة ما يضطر الرجال معه إلى اتخاذ عُدَدٍ يحترزون بها من محاولاتهن، وعند مستر سميث[٣] لا تسير الأمور بأحسن من هذا في ممالك غينية الصغيرة، فيلوح أن الجنسين في تلك البلاد يفقدان حتى نواميسهما الخاصة.

هوامش

(١) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٢، قسم ٢، صفحة ١٩٦.

(٢) يزوج الآباء في الملديق بناتهم في العاشرة أو الحادية عشرة من سنيهن؛ وذلك لأنهم يقولون: إن من الإثم أن يتركن محتاجات إلى الرجال، رحلات فرنسوا پيرار، فصل ١٢، وفي بنتام إذا بلغت البنت الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من سنيها وجب تزويجها خشية أن تقضي حياة دعارة، «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، صفحة ٣٤٨.

(٣) «رحلة إلى غينية»، القسم الثاني، صفحة ١٩٢ من الترجمة، قال: «إذا ما لاقت النساء رجلًا أمسكنه وهددنه بالوشاية به إلى زوجهن ما لم يذعن، وهن يتسربن في فراش الرجل ويوقظنه، فإن لم يفعل هددنه بأن يؤخذن في ذات الفعل.».

الفصل الحادي عشر

العبودية المنزلية المستقلة عن تعدد الزوجات

الإقليم، لا تعدد الزوجات وحده، هو الذي يستلزم حصرهن في بعض أماكن بالشرق، ومن يطلع على الفضائح والخدائع والجرائم والسخام والسمام والمقاتل التي أدت إليها حرية النساء في غُوَا وفي مؤسسات البرتغاليين بالهند حيث لا يبيح الدين غير الزواج بواحدة فيقابل بينها وبين طُهْر أخلاق النساء في تركية وفارس والمغول والصين واليابان وصفائها، يجد جيدًا ضرورة فصلهن عن الرجال سواء اقتصر على واحدة أم اقترن بكثيرات.

والإقليم هو الذي يجب أن يَقطع في هذه الأمور، وماذا ينفع حجب النساء في بلادنا الشمالية حيث تكون أخلاقهن صالحة بحكم الطبيعة، وحيث تكون جميع أهوائهن هادئة، عاملة قليلًا، دقيقة قليلًا، وحيث يكون للحب سلطانٌ على الفؤاد منظم فيكفي أقل ضابطةٍ لقيادتهن؟

ومن السعادة أن يعيش الإنسان في هذه الأقاليم التي تُجيز تواصل الناس، والتي يلوح أن الجنس الأكثر ملاحةً زينةٌ للمجتمع فيها، والتي يصلح النساء فيها لتسلية المجتمع مع بقائهن وقفًا على نعيمٍ واحدٍ.

الفصل الثاني عشر

الحياء الطبيعي

أجمعت جميع الأمم على ازدراء شَبَق النساء، وذلك عن مخاطبة الطبيعة جميع الأمم، والطبيعة سنت الدفاع وسنت الهجوم، والطبيعة جعلت مُنًى في الجبهتين فجعلت التهور في إحداهما وجعلت الحياء في الأخرى، وأنعمت على الأفراد ببرهات[1] للحفظ وبهنيهات للبقاء.

وليس من الصحيح، إذن، أن يتبع الشبق نواميس الطبيعة، وهو، على العكس، يُبصرها، والحياء والاعتدال، هما اللذان يتبعان هذه النواميس.

ثم إن من طبيعة الموجودات العاقلة أن تشعر بنقصانها، والطبيعة، إذن، قد جعلت الحياء فينا؛ أي: الخجل من نقصاننا.

إذن، متى خالفت قدرة بعض الأقاليم الطبيعية ناموس الجنسين الطبيعي وناموس الموجودات العاقلة؛ وجب على المشترع أن يضع قوانين مدنية قاهرة لطبيعة الإقليم ومجددة للنواميس الأصلية.

هوامش

(١) البرهة: قطعة من الزمان طويلة.

الفصل الثالث عشر

الغَيْرة

يجب أن تُماز غيرة الشهوة عند الأمم من غير العادة والأخلاق والقوانين، فإحداهما حمى ملتهبة تلتهم، والأخرى فاترة، ولكنها هائلة أحيانًا فيمكنها أن تقترن بعدم الاكتراث وبالازدراء.

وإحداهما إساءة استعمال للحب فتصدر عن الحب نفسه، والأخرى تتبع، فقط، طبائع الأمة وأوضاعها وقوانين البلاد والأخلاق، حتى الدين[1] في بعض الأحيان.

وهي نتيجة قوة الإقليم الطبيعية على الدوام تقريبًا، وهي دواء هذه القوة الطبيعية.

هوامش

(١) أمر محمد أتباعه بحجب نسائهم، ومثل هذا ما قاله بعض الأئمة عند وفاته، ولم يكن أقل من هذا المذهب ما وعظ به كونفوشيوس.

الفصل الرابع عشر

إدارة المنزل في الشرق

يبلغ تغيير النساء في الشرق من الوقوع في الغالب ما لا يكن معه صواحب الإدارة المنزلية، ويُفوَّض أمرها، إذن، إلى الخِصيان، وتُسلم المفاتيح إليهم ويقومون بأمور المنزل، قال مسيو شاردان: «يُعطَى النساء في فارس ثيابهن كما يُصنع مع الأولاد.»، وهكذا ليس لهن شيء في هذه العناية التي يلوح أنها تلائمهن جيدًا، في هذه العناية التي هي أول ما يُقمن به في كل مكان آخر.

الفصل الخامس عشر

الطلاق والرَّدُّ

الفرق بين الطلاق والرَّد هو أن الطلاق يتم بتراضي الطرفين عند تنافرهما، وأن الرَّد يتم بإرادة أحد الطرفين ونفعًا له، وذلك بقطع النظر عن إرادة الطرف الآخر ونفعه.

ويكون النساء من ضرورة الرَّد أحيانًا، ويكن من الكدر في صنع هذا دائمًا، ما يظهر القانون معه جائرًا بمنحه هذا الحق للرجال دون النساء، وذلك أن الرجل سيد المنزل، وأن لديه ألف وسيلة لإمساك نسائه ضمن الواجب أو إعادتهن إليه، فيلوح أن الرَّد في يده ليس غير إساءة استعمال جديدة لسلطانه، ولكن المرأة لا تمارس بالرَّد غير دواء كامد، ومن البلاء العظيم للمرأة، دائمًا، أن تبحث عن زوج ثانٍ بعدما تكون قد أضاعت معظم ملاحاتها عند زوج آخر، ومن فوائد فتون الشباب في النساء أن يتجه الزوج، إذا ما تقدم في السن، إلى حسن العاطفة بذكرى ملاذه.

ومن القواعد العامة، إذن، وجوب منح المرأة حق الرَّد في جميع البلدان التي يمنح القانون فيها الرجال حق الرَّد، وذلك فضلًا عن أنه يجب في الأقاليم التي تعيش المرأة فيها ضمن رقٍّ منزلي أن يبيح القانون للنساء، كما يلوح، حق الرَّد، وأن يبيح للأزواج حق الطلاق فقط.

ومتى كان النساء في سراي فإن الزوج لا يستطيع أن يرد عن تنافر الطبائع، فمن خطأ الزوج أن تتنافر الطبائع.

ولا ينبغي أن ينشأ الرَّد عن عقم المرأة إلا إذا كانت واحدة،[١] فإذا تعدد النساء لم يكن هذا السبب مهمًّا للرجل قط.

ويبيح قانون الملديق[٢] استرداد امرأة ردت، وكان قانون المكسيك[٣] يخطر الاقتران ثانية جاعلًا القتل جزاء من يخالف، وكان قانون المكسيك أكثر صوابًا من قانون الملديق،

فقد كان يهدف إلى خلود الزواج في زمن الحل أيضًا، وذلك بدلًا من قانون الملديق الذي يلوح أنه يعبث بالزواج والرَّد على السواء.

وكان قانون المكسيك لا يُبيح غير الطلاق، وكان هذا سببًا جديدًا في عدم السماح لأناس افترقوا طوعًا أن يقترنوا ثانية، ويظهر أن الرَّد أكثر ما يصدر عن سرعة الذهن وعن شيء من هوى النفس، ويظهر أن الطلاق أثر تشاور.

وللطلاق فائدة سياسية كبيرة عادة، وأما من حيث الفائدة المدنية فقد شُرع في سبيل الزوج والمرأة، وهو ليس ملائمًا للأولاد دائمًا.

هوامش

(١) لا يقصد بهذا أن يكون الرد بسبب العقم مباحًا في النصرانية.

(٢) رحلة فرنسوا پيرار، يفضل استردادها على الزواج بغيرها لما يقتضي هذا من قلة النفقات.

(٣) «تاريخ فتحها»، تأليف سوليس، صفحة ٤٩٩.

الفصل السادس عشر

الطلاق والرَّد عند الرومان

أباح رومولوس للزوج رد امرأته إذا ما اقترفت زنى أو أعدت سُمًّا أو زيفت مفاتيح، وهو لم يمنح النساء حق رد أزواجهن، يدعو پلوتارك[١] هذا القانون بالقانون القاسي جدًّا.

وبما أن قانون أثينة[٢] كان يمنح المرأة والزوج حق الرَّد على السواء، وبما أنه رُئي نيل النساء هذا الحق لدى الرومان الأولين على الرغم من قانون رومولوس، فإن من الواضح أن كان هذا النظام من النظم التي جلبها نواب رومة من أثينة وأدخلت إلى قوانين الألواح الاثني عشر.

ويقول شيشرون:[٣] إن علل الرَّد كانت تأتي من قانون الألواح الاثني عشر، ولا يشك، إذن، في كون هذا القانون لم يزد عدد علل الرَّد التي قررها رومولوس.

وغدا حق الطلاق تدبيرًا، أو نتيجة على الأقل، لقانون الألواح الاثني عشر، وذلك بما أنه كان لكل من الزوجين حق الرَّد على انفراد فإن من الأجدر أن يستطيعا الافتراق عن اتفاق وتراضٍ.

وكان القانون لا يتطلب إبداء علل للطلاق؛[٤] وذلك لأن طبيعة الأمر تقضي بوجود علل للرَّد وبعدم وجود علل للطلاق مطلقًا؛ وذلك لأن التنافر يكون أقوى العلل حيث يضع القانون عللًا قد تحل بها عقدة النكاح.

ويروي دني داليكارناس[٥] وڤاليرمكسيم[٦] وأولوجل[٧] أمرًا يلوح لي عدم احتماله، وذلك أنه، وإن كان يحق للزوج أن يرد زوجته، كان يُحمل للطوالع احترام كبير، فلم يستعمل أحد هذا الحق مدة ٥٢٠ سنة،[٨] وذلك إلى أن رد كارڤيليوس روغا زوجته لعقمها، غير أن معرفة الروح البشرية تكفي ليرى أية معجزة تلك التي لا يستعمل بها أحد مثل ذلك الحق مع منح القانون إياه شعبًا بأسره، ولما ذهب كوريولان إلى منفاه نصح[٩] امرأته بأن تتزوج رجلًا أسعد حالًا منه، وقد رأينا أن قانون الألواح الاثني عشر

وعادات الرومان وسعت مدى قانون رومولوس كثيرًا، ولِمَ هذا التوسيع إذا كان حق الرَّد لم يستعمل قط؟ ثم إذا كان لدى الأهلين مثل ذلك الاحترام للطوالع فلم يستعملوا حق الرَّد قط فلماذا كان مشترعو رومة أقل احترامًا لها؟ وكيف كان القانون يفسد العادات بلا انقطاع؟

وإذا قابلنا بين نصين لپلوتارك أبصرنا زوال تلك الأعجوبة، وذلك أن القانون الملكي[١٠] كان يبيح للزوج أن يرد في الأحوال الثلاث التي تكلمنا عنها، قال پلوتارك:[١١] «وكان يُقضَى بأن من يرد في أحوال أخرى يُعطي زوجته نصف أمواله، وبأن يوقف النصف الآخر على سيرس.»، وكان يمكن الرَّد في جميع الأحوال، إذن، مع الخضوع للجزاء، ولم يصنع ذلك أحد قبل كارڤيليوس روغا[١٢] «الذي رد امرأته بسبب العقم بعد ٢٣٠ سنة من رومولوس» كما قال پلوتارك[١٣] أيضًا؛ أي: إنه ردها قبل ٧١ سنة من قانون الألواح الاثني عشر الذي وسع سلطة الرَّد وعلله.

ويقول المؤلفون الذين ذكرتهم إن كارڤيليوس روغا كان يحب امرأته، غير أن الرقباء حملوه على القسم بأن يردها ليهب للجمهورية أولادًا، فجعله هذا ممقوتًا لدى الشعب، وليعرف خلق الشعب الروماني مَن يرغب في كشف السبب الحقيقي لما كان يحمل من حقد على كارڤيليوس، ولم يفقد كارڤيليوس حظوته لدى الشعب عن رده امرأته، ما دام هذا الأمر لا يزعج الشعب، وإنما نشأ هذا عن حلف كارڤيليوس يمينًا للرقباء بأن يرد امرأته العقيم ليهب للجمهورية أولادًا، فقد كان هذا نِيرًا رأى الشعب أن الرقباء يضعونه عليه، وسنرى في فصل آت من هذا الكتاب[١٤] ما كان من مقت الشعب مثل هذه النظم، ولكن من أين يمكن أن يأتي مثل هذا التناقض بين هؤلاء المؤلفين؟ ها هو ذا پلوتارك قد درس حادثًا، وها هم أولاء قد ذكروا معجزة.

هوامش

(١) حياة رومولوس، فصل ١١.

(٢) كان هذا من قوانين سولون.

(٣) Mimam res suas sibi habere jussit, ex duodecim tabulis causam addidit فليب ٢، فصل ٦٩.

(٤) غير جوستينيان هذا، الملحق ١١٧، فصل ١٠.

(٥) باب ٢.

(٦) باب ٢، فصل ٤.

(٧) باب ٤، فصل ٣.

(٨) على رواية دني داليكارناس وڤاليرمكسيم، و٥٢٣ سنة على رواية أولوجل، وكذلك فإنهم لم يذكروا القناصل أنفسهم.

(٩) انظر إلى خطبة ڤيتوري في دني داليكارناس، باب ٨.

(١٠) پلوتارك، حياة رومولوس.

(١١) پلوتارك، حياة رومولوس.

(١٢) والواقع أن سبب العقم لم يكن في قانون رومولوس، ويدل ظاهر الحال على أنه لم يكن عامل مصادرة قط ما دام تابعًا لأمر الحكام.

(١٣) في المقابلة بين تيزه ورومولوس.

(١٤) باب ٢٣، فصل ٢١.

الباب

كيف تكون صلة قوانين العبودية السياسية بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

العبودية السياسية

ليست العبودية السياسية أقل توقفًا على طبيعة الإقليم من توقف العبودية المدنية والعبودية المنزلية عليه كما يُرى ذلك فيما بعد.

الفصل الثاني

الفرق بين الشعوب من حيث الشجاعة

قلنا فيما تقدم: إن شدة الحرارة كانت توهن قوة الناس وشجاعتهم، وإنه كان يوجد في الأقاليم الباردة قوة في الجسم والروح تجعل الناس قادرين على القيام بأعمال طويلة شاقة عظيمة جريئة، ولا يلاحظ هذا بين أمة وأمة فقط، بل يلاحظ أيضًا بين قسم وقسم في البلد الواحد، وتعد شعوب شمال الصين أكثر شجاعة من شعوب جنوبها،[1] وليست شعوب جنوب كورية[2] مثل شعوب شمالها بسالة.

ولا ينبغي أن يُحار، إذن، من أن جبن شعوب الأقاليم الحارة جعلها عبيدًا دائمًا تقريبًا، وأن شجاعة شعوب الأقاليم الباردة أبقتها أحرارًا، فهذه نتيجة تنشأ عن علتها الطبيعية.

ووجد مصداق ذلك في أمريكه أيضًا، فقد كانت إمبراطوريتا المكسيك والبيرو المستبدتان واقعتين نحو خط الاستواء، وكنت جميع الشعوب الحرة الصغيرة تقريبًا، ولا تزال، قائمة نحو القطبين.

هوامش

(١) الأب دوهالد، جزء ١، صفحة ١١٢.

(٢) وهذا ما تقوله كتب الصين، المصدر نفسه، جزء ٤، صفحة ٤٤٨.

الفصل الثالث

إقليم آسية

جاء في كتب الرحلة:[1] «أن شمال آسية، وهو البر الواسع الذي يبدأ من الدرجة الأربعين، أو نحوها، حتى القطب ومن حدود روسية حتى البحر الشمالي، إقليم بارد جدًّا، وأن هذه الأرض الواسعة مقسومة من الغرب إلى الشرق بسلسلة من الجبال التي تدع سيبرية في الشمال وبلاد التتر الكبرى في الجنوب، وأن إقليم سيبرية هو من شدة البرد ما تمكن معه زراعتها مع استثناء بعض بقاعها، وأن الروس، وإن كانوا ذوي ممتلكات على طول الإرتيس، لا يزرعون هنالك شيئًا، وأن هذه البلاد لا تخرج غير قليل من الصنوبر والشجر القصير، وأن أهل البلاد الأصليين مقسومون إلى عشائر حقيرة كعشائر كندة، وأن هذا البرد ينشأ عن ارتفاع الأرض من ناحية، وعن استهضاب الجبال[2] كلما ذهب من الجنوب إلى الشمال فتخفق ريح الشمال في كل مكان من غير أن تجد حواجز، وأن هذه الريح، التي تجعل زنبل الجديدة غير صالحة للسكنى، تهب في سيبرية فتجعلها بائرة، وأن جبال نوروج ولاپونية هي متاريس عجيبة تقي بلاد الشمال من هذه الريح، وأن هذا يجعل الأرض في استوكهلم، الواقعة على الدرجة التاسعة والخمسين من العرض أو نحوها، تنتج فواكه وحبوبًا وأشجارًا، وأنه يوجد حول أبو الواقعة على الدرجة الحادية والستين، كما يوجد نحو الدرجتين الثالثة والستين والرابعة والستين، مناجم فضة مع شيء من الخصب.».

ونرى في كتب السياحة أيضًا: «أن بلاد التتر الكبرى الواقعة في جنوب سيبرية هي كذلك باردة جدًّا، وأنها لا تزرع أبدًا، وأنه لا يوجد فيها غير مراعٍ للقطاع، وأنه لا ينبت فيها شجر، بل قليل عوسج كما في إيسلندة، وأنه يوجد بالقرب من الصين ومنغولية بلاد ينبت فيها نوع من الدخن، ولكن مع عدم إمكان نضج البر والأرز، وأنه لا يوجد أماكن في بلاد التتر الصينية؛ أي: في الدرجات ٤٣ و٤٤ و٤٥، لا يدوم الجليد فيها سبعة أشهر

أو ثمانية أشهر من السنة، فيكون البرد كما في إيسلندة وإن وجب أن تكون أكثر حرًّا من جنوب فرنسة، وأنه لا يوجد من المدن غير أربع أو خمس نحو البحر الشرقي وغير بضع مدن أقامها الصينيون بالقرب من الصين عن أسباب سياسية، وأنه لا يوجد في بقية بلاد التتر الكبرى غير مدن قليلة قائمة في بخارى وتركستان وخوارزم، وأن سبب هذا البرد المتناهي ينشأ عن طبيعة الأرض النطرونية الرملية المملوءة ملح بارود، ثم عن ارتفاع الأرض، وكان الأب ڤربيست قد وجد مكانًا واقعًا شمال السور الأكبر بعيدًا منه ثمانين فرسخًا نحو منبع كاراكورم مرتفعًا عن سطح الأرض بالقرب من بكين ما يزيد على ثلاثة آلاف قدم هندسية، وأن هذا الارتفاع[٣] علة عدم مائه مع ذلك فلا يمكن السكن في غير القرب من الأنهار والبحيرات وإن كان منبع جميع الأنهار الكبرى بآسية في هذا البلد».

وإني، بعد وضع هذه الوقائع، أقول عن رؤية: إن آسية غير مشتملة، مطلقًا، على منطقة معتدلة تمامًا، وإن الأماكن الواقعة في إقليم شديد البرد تمس الأماكن الواقعة في إقليم شديد الحر مسًّا مباشرًا؛ أي: تركية وفارس ومغولية والصين وكورية واليابان.

وعلى العكس ترى المنطقة المعتدلة في أوروبة عظيمة الاتساع وإن كانت واقعة في أقاليم كثيرة الاختلاف فيما بينها، فلا صلة بين أقاليم إسپانية وإيطالية وأقاليم نوروج وإسوج، ولكن بما أن الإقليم هنالك يكون باردًا مقدارًا فمقدارًا ذاهبًا من الجنوب إلى الشمال، وذلك بنسبة عرض كل بلد تقريبًا، فإن كل بلد يماثل البلد المجاور تقريبًا، ولا يكون هنالك فرق يستحق الذكر، وتكون المنطقة المعتدلة واسعة إلى الغاية كما قلت.

ومن ثم تتعارض الأمم في آسية تعارض القوي والضعيف، وتتماس الشعوب المحاربة الباسلة النشيطة والشعوب المخنثة المتوانية الهيابة تماسًا مباشرًا، فيكون بعضها مفتتحًا وبعضها الآخر فاتحًا إذن، وعلى العكس تتعارض الأمم في أوروبة تعارض القوي والقوي، ويكون لدى المتماس منها نفس الشجاعة تقريبًا، وهذا أعظم سبب في ضعف آسية وقوة أوروبة، وفي حرية أوروبة وعبودية آسية؛ أي: السبب الذي لا أعلم أنه لوحظ حتى الآن، وهذا ما يحول دون زيادة الحرية في آسية أبدًا، وهذا مع زيادة الحرية ونقصها في أوروبة على حسب الأحوال.

وإذا كانت طبقة الأشراف الروسية قد استُعبدت من قبل أحد أمرائها فإنه يُرى هنالك من علامات عدم الصبر دائمًا ما لا تُؤدي إليه أقاليم الجنوب مطلقًا، ألم نر هنالك قيام الحكومة الأريستوقراطية في بضعة أيام؟ وإذا كانت قد أضاعت مملكة أخرى في الشمال قوانينها فإنه يمكن الركون إلى الإقليم، فهي لم تضعها ضياعًا تامًّا.

هوامش

(١) انظر إلى «رحلات الشمال»، جزء ٨، «تاريخ التتر» والمجلد الرابع من: «الصين»، تأليف الأب دوهالد.

(٢) استهضب الجبل، صار هضبة، والهضبة هي الجبل المنبسط على وجه الأرض.

(٣) بلاد التتر هي هضبة إذن.

الفصل الرابع

نتيجة هذا

يطابق ما قلناه حوادث التاريخ، فقد أُخضعت آسية ثلاث عشرة مرة، إحدى عشرة مرة من قبل أمم الشمال، ومرتين من قبل أمم الجنوب، وقد فتحها السيت ثلاث مرات في أقدم الأزمان، ثم فتحها كل من الماديين والفرس مرة واحدة، وقد فتحها الأغارقة والعرب والمغول والترك والتتر والفرس والأفغان، ولا أتكلم عن غير آسية العليا، ولا أتكلم شيئًا عن الغزوات التي تمت في بقية الجنوب من هذا القسم من العالم الذي عانى باستمرار فتنًا عظيمة إلى الغاية.

وعلى العكس لا نعرف في أوروبة غير أربعة انقلابات عظيمة منذ قيام المستعمرات الإغريقية والفينيقية، فأما الأول فقد نشأ عن فتوح الرومان، وأما الثاني فقد نشأ عن غارات البرابرة الذين قضوا على هؤلاء الرومان، وأما الثالث فقد نشأ عن انتصارات شارلمان، وأما الرابع فقد نشأ عن مغازي النورمان، وإذا ما بحثت في هذا جيدًا وجدت في هذه الانقلابات عينها قوة عامة منتشرة في جميع أجزاء أوروبة، وتعرف الصعوبة التي لاقاها الرومان في فتح أوروبة، وتعرف سهولة غارتهم على آسية، وتعرف المشاق التي وجدتها شعوب الشمال في هدم الإمبراطورية الرومانية، وتعرف حروب شارلمان وأفعاله ومختلف حملات النورمان، فكان يُقضى على المخربين بلا انقطاع.

الفصل الخامس

لم تكن نتائج الفتح واحدة عندما قامت شعوب شمال آسيا وشعوب شمال أوروبة بالفتح

فتحت شعوب شمال أوروبة هذه القارة فتح الأحرار، وفتحت شعوب شمال آسية هذه القارة فتح العبيد، فهم لم يغلبوا إلا في سبيل سيد.

وعلة ذلك كون الشعب التتري، الذي هو فاتح آسية التقليدي، قد أصبح عبدًا، فهو يقوم بالفتح في جنوب آسية بلا انقطاع فيقيم إمبراطوريات، غير أن قسم الشعب الذي يبقى في البلد يكون خاضعًا لسيد كبير مستبد في الجنوب فيرغب أن يكون كذلك في الشمال، ويدعي أنه ذو سلطان مرادي على الرعايا الغالبين كالذي تم له على الرعايا المغلوبين، وهذا ما يشاهد اليوم جيدًا في ذلك البلد الواسع المسمى البلد التتري الصيني، والذي يحكم العاهل فيه حكمًا استبداديًّا تقريبًا كما في الصين نفسها، والذي يوسع رقعته بفتوحه كل يوم.

ويمكن أن يُرى في تاريخ الصين أيضًا أن الأباطرة[١] بعثوا جاليات صينية إلى بلاد التتر، وأن هؤلاء الصينيين أصبحوا تترًا وأعداء لُدًّا للصين، بيد أن هذا لم يمنع من حملهم إلى بلاد التتر روح الحكومة الصينية.

وفي الغالب يُطرد قسم من الشعب التتري الفاتح، فيجلب إلى صحاريه روحًا من العبودية كان قد اكتسبها في إقليم الرق، ولنا أمثلة كثيرة على ذلك في تاريخ الصين، وفي تاريخنا القديم أيضًا.[٢]

وهذا ما جعل خلق الشعب التتري أو الجيتي مماثلًا لخلق إمبراطوريات آسية دائمًا، فبالعصا يسيطر على الشعوب في هذه، وبالسياط الطويلة يسيطر على الشعوب التترية،

وكانت روح أوروبة مخالفة لهذه الطبائع، وما سمته شعوب آسية عقابًا في كل زمن سمته شعوب أوروبة إهانة.[٣]

ولما قضى التتر على الإمبراطورية الرومية أقاموا العبودية والاستبداد في البلاد المفتوحة، ولما فتح القوط إمبراطورية الرومان أقاموا الملكية والحرية في كل مكان.

ولا أدري هل حدث رودبك المشهور في أطلنطيه، الذي أثنى فيه كثيرًا على إسكندناڤية، عن ذلك الامتياز الكبير الذي يجب أن يجعل جميع الأمم المقيمة بها فوق جميع شعوب العالم، وذلك عن أنهم كانوا مصدر حرية أوروبة؛ أي: مصدر ما عند جميع الناس من حرية تقريبًا.

وسمَّى القوط جورنانديس شمال أوروبة مصنع الجنس البشري،[٤] وأُفضل أن أسميه مصنع الآلات التي تُحطم القيود المطرقة في الجنوب، ففي الشمال تتألف تلك الأمم الباسلة التي تخرج من بلادها للقضاء على الطغاة والعبيد، ولتعليم الناس أن الطبيعة إذ جعلتهم متساوين لم يستطع العقل أن يجعلهم تابعين إلا من أجل سعادتهم.

هوامش

(١) كالعاهل الخامس من الأسرة الخامسة: فنتي.

(٢) فتح السيت آسية ثلاثة مرات، وطردوا منها ثلاث مرات، جوستان، باب ٢، فصل ٣.

(٣) لا يخالف هذا، مطلقًا، ما سأقوله في الفصل ٢٠ من الباب ٢٣ عن طراز تفكير الشعوب الجرمانية حول العصا، ومهما يكن من أمر الآلة فإنهم عدوا سلطة الضرب، أو الضرب المرادي، إهانة في كل وقت.

(٤) Humani generis officinam.

الفصل السادس

سبب طبيعي جديد لعبودية آسية وحرية أوروبة

رُئيت في آسية إمبراطوريات عظيمة في كل وقت، ولم تقدر هذه الإمبراطوريات على البقاء في أوروبة، وذلك عن كون آسية التي نعرفها تشتمل على أعظم السهول، وعن كونها مجزأة بالبحار إلى أقسام صغيرة، وبما أنها أقرب إلى الجنوب فإن ينابيعها تجف بسهولة وتكون الجبال فيها أقل اكتساء بالثلوج، فتؤلف أنهارها[١] الأقل زخورًا أصغر الحواجز.

ويجب أن تكون السلطة مستبدة في آسية دائمًا؛ وذلك لأن العبودية إذا لم تكن متناهية فيها فإن أول ما يقع حدوث قسمة لا يمكن طبيعة البلد أن تحتملها.

وتسفر القسمة الطبيعية في أوروبة عن دول متوسطة الاتساع لا يكون سلطان القوانين فيها غير متفق مع حفظ الدولة، وعلى العكس يكون هذا السلطان من الملاءمة ما تقع معه هذه الدولة في الانحطاط من غير هذه القوانين فتصبح دون جميع الدول الأخرى.

وهذا ما أوجب خلق الحرية الذي يجعل كل جزء صعبًا قهره وإخضاعه لقوة أجنبية، وذلك بخلاف حاله مع القوانين والمصلحة التجارية.

وعلى العكس تسود آسية روح عبودية، لم تتركها قط، فيتعذر أن تجد في جميع تواريخ هذا البلد علامة واحدة داخلة على نفس حرة، ولا تجد فيها غير بطولة العبودية.

هوامش

(١) تغور المياه أو تتبخر قبل أن تتجمع أو بعد أن تتجمع.

الفصل السابع

إفريقية وأمريكة

ذلك ما أستطيع قوله عن آسية وأوروبة، وتقع إفريقية في إقليم مماثل لإقليم جنوب آسية، وهي خاضعة لذات العبودية، ولا تستطيع أمريكة،[1] التي خُرِّبت وعمرت مجددًا من قبل أمم أوروبة وإفريقية، أن تُظهر اليوم سجيتها الخاصة مطلقًا، ولكن ما نعرفه عن تاريخها القديم يلائم مبادئنا كثيرًا.

هوامش

(١) تسمى شعوب أمريكة الصغيرة الهمجية إنديوس برافوس من قبل الإسپان، فيصعب إخضاعها أكثر مما يصعب إخضاع إمبراطوريتي المكسيك والبيرو.

الفصل الثامن

عاصمة الإمبراطورية

من نتائج ما تقدم أن مما يهم الأمير البالغ العظمة أن يحسن اختيار عاصمة إمبراطوريته، فمن يضعها في الجنوب يحق به خطر إضاعة الشمال، ومن يضعها في الشمال يسهل عليه حفظ الجنوب، ولا أتكلم عن الأحوال الخاصة، فللميكانيكا ملامساتها التي تغير أو تقف معلولات النظرية في الغالب، وللسياسة ملامساتها أيضًا.

الباب

صلة القوانين بطبيعة الأرض

الفصل الأول

كيف تؤثر طبيعة الأرض في القوانين

من الطبيعي أن تؤدي جودة الأرضين في بلد إلى الخضوع، فأهل الأرياف الذين يؤلف منهم فريق الشعب المهم ليسوا كثيري الغيرة على حريتهم، وذلك عن كثرة اشتغال وكثرة انهماك في شئونهم الخاصة؛ وذلك لأن الأرياف الطافحة أرزاقًا تخشى السلب وتخشى الجيش، قال شيشرون في أتيكوس:[١] «ممن يؤلف الفريق الصالح؟ أرجال التجارة والأرياف الذين، إذا لم نتصور معارضتهم للملكية، نرى تساوي جميع الحكومات عندهم، ومن ثم هدوءهم؟.».

وهكذا توجد حكومة الفرد في البلدان الخصيبة غالبًا، وتوجد حكومة الجماعة في البلدان غير الخصيبة، وهذا ما يكون معاوضة أحيانًا.

وأودت جدوبة أرض الأتيك إلى قيام حكومة شعبية فيها، وأدى خصب أرض إسپارطة إلى قيام حكومة أريستوقراطية؛ وذلك لأنه لم يرد قيام حكومة فرد في بلاد اليونان في ذلك الحين، والواقع أن الحكومة الأريستوقراطية أكثر صلة بحكومة الفرد، وقال پلوتارك:[٢] «أُطفئت الفتنة السيلونية في أثينة فعادت المدينة إلى اختلافاتها القديمة وانقسمت إلى أحزاب بمقدار أنواع الأرضين في بلاد الأتيك، وكان أهل الجبل يريدون الحكومة الشعبية بكل وسيلة، وكان أهل السهل يطلبون حكومة الأعيان، وكان أهل الساحل يقولون بحكومة مختلطة من الاثنتين.».

هوامش

(١) باب ٧ (٧).

(٢) حياة سولون، فصل ٨.

الفصل الثاني

مواصلة الموضوع نفسه

وتلك البلاد الخصيبة سهول لا يمكن فيها منازعة الأقوى شيئًا، ولذا يُخضع له، وهو إذا ما خُضع له لا تعود روح الحرية إلى حيث كانت، فأموال الأرياف رهن الولاء، غير أنه يمكن في البلاد الجبلية أن يُحفظ ما يُحاز، ولا يكون ما يحاز فيحفظ غير قليل، وتكون الحرية؛ أي: الحكومة التي يُتمتع بها، هي المتاع الوحيد الذي يستحق أن يدافع عنه، وهي تسود في البلاد الجبلية الصعبة، إذن، أكثر مما في البلاد التي يلوح أن الطبيعة أوسع سخاء عليها.

ويحافظ الجبليون على حكومة أكثر اعتدالًا؛ لأنهم أقل عرضة للفتح، ويسهل عليهم الدفاع عن أنفسهم، وتصعب مهاجمتهم، وتُجمع العدد والمير وتوجه ضدهم بنفقات عظيمة، ولا يجهز البلد بها مطلقًا، ولذا تكون محاربتهم أكثر صعوبة، ويكون الإقدام عليها أعظم خطرًا، وتكون جميع القوانين التي توضع في سبيل سلامة الشعب أقل لزومًا.

الفصل الثالث

أي البلاد أكثر زرعًا

لا تُزرع البلاد بسبب خصبها، بل بسبب حريتها، إذا ما قسمت الأرض بالفكر فإن من دواعي الحيرة أن تُرى في معظم الأوقات صحار في أكثر أقسامها خصبًا، وشعوب عظيمة في أقسام أرض تضن بكل شيء كما يلوح.

ومن الطبيعي أن يهجر شعب بلدًا سيئًا للبحث عما هو أحسن منه، لا أن يهجر بلدًا طيبًا للبحث عن بلد أسوأ منه، ويوجه معظم الغزوات، إذن، إلى البلدان التي صنعتها الطبيعة لتكون سعيدة، وبما أنه لا يوجد ما يقرب من التخريب كالغزو فإن أحسن البلدان هي التي تكون خالية من السكان غالبًا، وذلك على حين يكون أفظع بلاد الشمال معمورًا دائمًا عن سبب عدم صلاحه للسكنى تقريبًا.

ويُرى بما يقصه المؤرخون علينا من أنباء انتقال شعوب إسكنديناڤية إلى ضفاف الدانوب أن هذا لم يكن فتحًا قط، بل ارتحال إلى أرضين مهجورة فقط.

وكانت هذه الأقاليم السعيدة قد خلت من السكان بارتحالات أخرى إذن، ولا تعرف الأمور الفاجعة التي حدثت هناك.

قال أرسطو:[١] «تدل آثار كثيرة على أن سردينية مستعمرة يونانية، وقد كانت بالغة الغنى فيما مضى، وقد أنعم عليها بقوانين أريسته الذي أُثني على ولعه بالزراعة كثيرًا، غير أنها انحطت بعد ذلك كثيرًا؛ وذلك لأن القرطاجيين أصبحوا سادتها فقضوا فيها على كل ما يمكن أن يجعلها صالحة لغذاء النساء وحظروا الزراعة معاقبين بالموت كل من يحرث أرضًا فيها.»، ولم تصلح سردينية منذ زمن أرسطو قط، وهي لا تزال غير مجددة في الوقت الحاضر.

ولم يمكن إحياء ما خربه أكابر التتر وأصاغرهم من أكثر أقسام فارس وتركية وروسية وپولونية اعتدالًا.

هوامش

(١) أو الذي ألف كتاب الميرابيليبوس.

الفصل الرابع

نتائج جديدة لخصب البلد وجدوبته

جدوبة الأرضين تجعل الناس ماهرين زاهدين جلادًا على العمل أنجادًا صالحين للحرب، فيجب أن يحصلوا على ما تضن الأرض به عليهم، وينعم خصب البلد، مع يسر، بنعومة وببعض الحب لحفظ الحياة.

ومما لُوحظ أن كتائب ألمانية التي تُجمع في أمكان يكون الفلاحون أغنياء فيها، كما في سكسونية، ليست نافعة كالكتائب الأخرى، فيمكن القوانين العسكرية أن تتلافى هذا المحذور بنظام شديد.

الفصل الخامس

شعوب الجُزُر

شعوب الجزر أكثر من شعوب اليابسة ميلًا إلى الحرية، والجزر قليلة الاتساع[1] عادة، ولا يمكن قسمًا من الشعب فيها أن يستخدم لاضطهاد القسم الآخر، والبحر يفصلها عن الإمبراطوريات الكبرى، ولا يستطيع الطغيان أن يبسط يده هنالك، ويوقف الفاتحون بالبحر، ولا يُشتمل على أهل الجزر بالفتح، وهم يحفظون قوانينهم بسهولة.

هوامش

(١) تخالف اليابان هذا باتساعها وعبوديتها.

الفصل السادس

البلاد التي كُوِّنت بصنع الناس

تدعو البلاد، التي جعلها صُنع الناس صالحة للسكن، والتي تحتاج إلى مثل هذا الصنع لبقائها، حكومة معتدلة إليها، ويوجد ثلاثة بلاد من هذا النوع مبدئيًّا، وهي: الولايتن الجميلتان في الصين: كيانع نان وشكيانغ، ومصر، وهولندة.

ولم يكن أباطرة الصين السابقون فاتحين قط، وكان أول شيء صنعوه ليتوسعوا هو أكثر ما دل على حكمتهم، فقد رُئي خروج ولايتي الإمبراطورية اللتين هما أجمل ما فيها من تحت الماء، وقد صُنعتا من قبل الناس، وما تتصف به تانك الولايتان من خصب يتعذر بيانه أَلْقَى في أوروبة ما يدور فيها من الأفكار عن سعادة تلك البقعة الواسعة، بيد أن العناية المستمرة الضرورية لضمان قسم عظيم من الإمبراطورية كذلك القسم من الخراب كانت تقتضي أخلاق شعب حكيم أكثر من أخلاق شعب شهواني، وكانت تقتضي سلطانًا شرعيًّا لعاهل أكثر من سلطان استبدادي لطاغية، وكان يجب أن تكون السلطة هنالك معتدلة كما كان الأمر في مصر قديمًا، وكان يجب أن تكون السلطة هنالك معتدلة كما هي في هولندة، وأن تكون الطبيعة قد صُنعت للعناية بها، لا لتترك للبلادة أو الهوى.

وهكذا اضطر مشترعوا الصين الأولون إلى وضع قوانين صالحة جدًّا، واضطرت الحكومة إلى اتباعها في الغالب، وذلك على الرغم من إقليم الصين الذي يُجنح فيه إلى الطاعة الدنية بحكم الطبيعة، وعلى الرغم من القبائح التي تلازم مدى الإمبراطورية الواسع جدًّا.

الفصل السابع

أعمال الناس

جعل الناس الأرض أكثر صلاحًا لسكناهم بما بذلوه من عناية وما وضعوه من قوانين صالحة، ونرى جري أنهار حيث كانت بحيرت ومناقع، وهذا خير لم تصنعه الطبيعة قط، ولكن الطبيعة تعهدته، ولما كان الفرس[١] سادة آسية أباحوا لمن يجلب ماء من الينبوع إلى محل لم يسق قبلُ مطلقًا أن يتمتع به مدة خمسة أجيال، وبما أنه يخرج من جبل طوروس جداول كثيرة فإنهم لم يضنوا بأية نفقة لجلب ماء منه، واليوم يُرى الماء في حقوله وحدائقه من غير أن يعرف مأتاه.

وهكذا تحدث الأمم المخربة أضرارًا تدوم أكثر من دوامها، كما أن الأمم الماهرة تصنع من الخيرات ما لا يزول بزوالها.

هوامش

(١) بوليب، باب ١٠، فصل ٢٥.

الفصل الثامن

نسبة القوانين العامة

للقوانين صلة عظيمة جدًّا بالوجه الذي تنال به الأمم عيشها، ولا بد من مجموعة قوانين أكثر اتساعًا لشعب كلف بالتجارة والبحر مما لشعب يكتفي بزراعة أرضيه، ولا بد لهذا من قوانين أعظم مما لشعب يعيش من مواشيه، ولا بد لهذا الأخير من قوانين أعظم مما لشعب يعيش من صيده.

الفصل التاسع

أرض أمريكة

نشأ وجود كثير من الأمم المتوحشة في أمريكة عن كون أرضها تنتج ثمرات كثيرة من تلقاء نفسها يمكن العيش منه، وإذا ما زرع النساء قطعة أرض حول الكوخ هنالك كانت الذرة أول ما ينبت، ويؤدي صيد البر والبحر إلى جعل الناس هنالك في رخاء، ثم إن السوائم، كالبقر والجواميس ... إلخ، تتكاثر أكثر من الضواري، والضواري هي صاحبة السلطان في إفريقية على الدوام.

ولا أعتقد أن أوروبة تتمتع بجميع هذه المنافع إذا ما أهملت أرضها، فلا ينبت فيها غير الغاب والبلوط وغيرهما من الأشجار العقيمة.

الفصل العاشر

عدد الناس من حيث الوجه الذي ينالون به غذاءهم

إذا كانت الأمم لا تزرع الأرضين بدت نسبة عدد الناس فيها كما يأتي: وذلك بما أن غلة الأرض البائرة تكون على نسبة غلة الأرض العامرة فإن عدد الهمج في بلد يكون على نسبة الزراع في بلد آخر، وإذا كان الشعب الذي يتعهد الأرضين يتعهد الصناعات أيضًا فإن هذا يتبع نسبًا تحتاج إلى كثير من التفاصيل.

ولا يستطيع أولئك أن يؤلفوا أمة عظيمة، فإذا كانوا رعاة احتاجوا إلى بلد كبير ليمكنهم أن يعيشوا ضمن عدد معين، وإذا كانوا صيادين ظهر عددهم قليلًا أيضًا وألفوا أمة أصغر من تلك لتعيش.

ويكون بلدهم مملوءًا غابًا عادة، وبما أن الناس لا يجعلون مجاري للمياه فيه فإنه يكون مملوءًا منافع حيث ينزل كل قطيع ويؤلف أمة صغيرة.

الفصل الحادي عشر

الشعوب الوحشية والشعوب البربرية

الفارق بين الشعوب الوحشية والشعوب البربرية هو أن الأولى أمم صغيرة مفرقة لا يستطيع بعضها أن ينضم إلى بعض لأسباب خاصة وأن البرابرة أمم صغيرة، عادة، قادرة على الاجتماع، وتكون الأولى شعوبًا صائدة عادة وتكون الثانية شعوبًا راعية، ويُرى هذا جيدًا في شمال آسية، وذلك أن شعوب سيبرية لا تستطيع أن تعيش جملة؛ لأنها لا تستطيع تغذية نفسها، وأن التتر يمكنهم أن يعيشوا جملة في زمن معين لإمكان اجتماع مواشيهم في زمن معين، ويمكن جميع العشائر أن يجتمع بعضها إلى بعض إذن، وهذا يقع إذا ما أخضع رئيس رؤساء آخرين كثيرين، ويجب بعد ذلك أن تأتي واحدًا من أمرين: أن ينفصل بعضها عن بعض، أو أن تنطلق للقيام بفتح عظيم في إمبراطورية بالجنوب.

الفصل الثاني عشر

حقوق الأمم لدى الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقًا

بما أن هذه الشعوب لا تعيش في أرض محدودة محصورة فإنه يوجد بينها الكثير من عوامل النزاع، فهي تتنازع الأرض البائرة كما يتنازع مواطنونا المواريث بيننا، وهكذا تجد فرصًا كثيرة للحرب في سبيل صيد البر والبحر وطعام الأنعام وخطف العبيد، وبما أنه ليس عندها أرض مطلقًا فإن لديها من الأمور الكثيرة ما يُنظم وفق حقوق الأمم بنسبة ما عندها من الأمور القليلة التي يُقضَى فيها وفق الحقوق المدنية.

الفصل الثالث عشر

القوانين المدنية لدى الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقًا

تقسيم الأرضين هو الذي يُجَسِّم القانون المدني مبدئيًّا، ولا يكون غير القليل من القوانين المدنية لدى الأمم التي لا تقوم بهذا التقسيم.

ويمكن تسمية نظم هذه الشعوب بالعادات أكثر مما بالقوانين.

ويتمتع الشيوخ في مثل هذه الأمم بسلطان كبير عن ذكر للأمور الماضية، ولا يمكن أن يُماز هنالك بالأموال، بل بالعمل والنصائح.

وتجول هذه الشعوب وتتفرق في المراعي أو في الغابات، ولا يكون الزواج مضمونًا هنالك كما هو عندنا حيث يُستقر بالمنزل وحيث ترتبط المرأة في بيت، ويمكن هذه الشعوب أن تُغير النساء بسهولة إذن، وأن يكون لها نساء كثير وأن يختلط بعضها ببعض من غير تمييز كالأنعام.

ولا يمكن الشعوب الراعية أن تنفصل عن قطاعها التي يقوم عليها عيشها، وكذلك لا تستطيع أن تنفصل عن نسائها اللائي يُعنين بها، ويجب أن يسير جميع هذا معًا إذن، وهي كلما عاشت عادة في السهول الكبرى حيث تقل المواقع الحصينة المركزية أصبح نساؤها وأولادها وأنعامها فريسة أعدائها.

وتُنظم قوانينها تقسيم الغنائم، وتنتبه انتباهًا خاصًّا إلى السرقات كقوانينا السالية.

الفصل الرابع عشر

الحال السياسية للشعوب التي لا تزرع الأرض مطلقًا

تتمتع هذه الشعوب بحرية عظيمة، وذلك بما أنها لا تزرع الأرضين مطلقًا فإنها لا ترتبط فيها مطلقًا، فهي جوَّلة دوَّارة، وإذا ما أراد رئيس أن ينزع منها حريتها ذهبت للبحث عنها لدى آخر في أول الأمر، أو انزوت في الغاب لتعيش مع أسرتها فيها، وتبلغ حرية الإنسان عند هذه الشعوب من الاتساع البالغ ما تجر معه حرية ابن الوطن بحكم الضرورة.

الفصل الخامس عشر

الشعوب التي تعرف استعمال النقد

غَرِق أريستيپ فعام وبلغ الشاطئ ورأى رسم أشكال هندسية على الرمل، وكاد يطير لبه فرحًا بما أبصر من صوله إلى شعب إغريقي، لا إلى شعب من البرابرة.

كونوا وحدكم وفدوا على شعب مجهول نتيجة حادثة، فإذا ما أبصرتم قطعة من النقود فاعلموا أنكم انتهيتم إلى أمة متمدنة.

وتستلزم زراعة الأرضين استعمال النقد، وتفترض هذه الزراعة كثيرًا من الصناعات والمعارف، ومما يُرى دائمًا سير الصناعات والمعارف والاحتياجات على قدم المساواة، ويؤدي جميع هذا إلى اتخاذ علامة للقيم.

وقد أوجبت السيول والحرائق اكتشافنا وجود معادن ضمن الأرضين،[١] وهي لما فُصلت عنها مرة سهل استعمالها.

هوامش

(١) وهكذا يروي لنا ديودرس [باب ٥، فصل ٣٥] أن الرعاة وجدوا الذهب في جبال البرانس.

الفصل السادس عشر

القوانين المدنية لدى الشعوب التي لا تعرف استعمال النقد مطلقًا

إذا لم يستعمل شعب نقدًا لم يُعرف عنده غير المظالم التي تصدر عن الطغيان، وهنالك يتحد الضعفاء دفاعًا عن أنفسهم تجاه الطغيان، وهنالك لا يوجد غير تدابير سياسية فقط، ولكن الشعب إذا ما قال بالنقد كان عرضة للمظالم التي تنشأ عن الحيلة، ومن الممكن ممارسة هذه المظالم على ألف وجه، ولذا تقضي الضرورة بوضع قوانين مدنية صالحة، وتأتي هذه القوانين مع الوسائل الجديدة ومختلف أساليب الخبث.

وإذا كانت البلاد لا تعرف النقد مطلقًا لم يخطف الغاصب غير أشياء، والأشياء لا تتشابه أيضًا أبدًا، وإذا كانت البلاد تعرف النقد خطف الغاصب رموزًا، والرموز تتشابه دائمًا، ولا يمكن كتم شيء في البلاد الأولى؛ وذلك لأن الغاصب يحمل معه أدلة جرمه، وليس هذا ما يقع في البلاد الأخرى.

الفصل السابع عشر

القوانين السياسية لدى الشعوب التي لا تستعمل النقد مطلقًا

والذي يضمن أعظم نصيب من الحرية للشعوب التي لا تزرع أرضين مطلقًا هو أنها لا تعرف النقد، ولا يمكن ثمرات صيد البر أو البحر أو ثمرات القطاع أن تجتمع بمقدار كبير كافٍ ولا أن تُحفظ حفظًا كافيًا يُغري الرجل معه من سواه، مع أنه إذا وجدت رموز ثروات أمكن جمع هذه الرموز وتوزيعها على من يُراد.

ولكل واحد في الشعوب التي ليس لها نقد مطلقًا قليل احتياجات، وهو يقضيها بسهولة وعلى التساوي، وتكون المساواة أمرًا ضروريًّا إذن، ولا يكون رؤساؤها مستبدين أبدًا.

الفصل الثامن عشر

قوة الخرافة

إذا كان ما تقصه كتب الرحلات صحيحًا نقض ذلك نظام شعب في لويزيانة اسمه ناتشه، فرئيس[1] هذا الشعب يتصرف في أموال جميع رعاياه ويحمل هؤلاء على العمل وفق هواه، وهم لا يضنون عليه برأسهم، فهو مثل العاهل، وإذا ما وُلد ولي العهد وهب له جميع الأولاد الرضع ليخدموه مدى حياته، فترون فيه سيزوستريس الأكبر، ويعامل هذا الرئيس في كوخه بمراسم كالتي تُصنع لعاهل اليابان أو عاهل الصين.

فالأوهام الخرافية أرفع من جميع الأوهام، وبراهينها أسنى من جميع البراهين، وهكذا فإن هذا الشعب يعرف الاستبداد وإن كانت الشعوب الوحشية لا تعرفه مطلقًا بطبيعة الحال، وتعبد هذه الشعوب الشمس، وإذا كان رئيسها لا يتصور أنه أخو الشمس لم يجد في نفسه غير كائن مسكين مثلها، (أي: مثل هذه الشعوب).

هوامش

(١) رسائل العبرة، المجموعة العشرون.

الفصل التاسع عشر

حرية العرب وعبودية التتر

العرب والتتر من شعوب الرعاة، وتُطبق الأحوال العامة التي تكلمنا عنها على العرب، فهم أحرار، وذلك على حين يوجد التتر (الذين هم أغرب شعوب الأرض) في العبودية السياسية،[١] وكنت قد ذكرت[٢] بعض الأسباب لهذه الظاهرة الأخيرة، وإليك أسبابًا جديدة لها، وهي:

ليست لهم مدن مطلقًا، وليست لهم غاب مطلقًا، ولديهم قليل مناقع، وتكون أنهارهم جامدة دائمًا تقريبًا، ويسكنون سهلًا واسعًا، وعندهم مراع وقطاع؛ أي: متاع، غير أنه ليس عندهم أي نوع من مراكز الرجوع والدفاع، إذا ما غلب خان قطع رأسه[٣] من فوره، وعومل أولاده على هذا النمط، وصار جميع رعاياه ملكًا للغالب، ولا يُحكم عليهم برقي مدني، ويصبحون عبئًا على أمة بسيطة ليس لديها أرضون لتزرع ولا تحتاج إلى أية خدمة منزلية، وهم يزيدون الأمة إذن، ولكن مع إدراك ضرورة الجري على الرقي السياسي بدلًا من الرقي المدني.

والواقع أنه لا يمكن الأمة أن تكون حرة على العموم في بلد يحترب فيه مختلف العشائر باستمرار ويتغلب بعضها على بعض بلا انقطاع، في بلد يسفر فيه قتل الرئيس دائمًا عن تقويض الهيئة السياسية لكل عشيرة مغلوبة؛ وذلك لأنك لا تجد فريقًا لم يُقهر عدة مرات.

ويمكن الشعوب المقهورة أن تحافظ على شيء من الحرية إذا كانت من الوضع ما يسمح لها بعقد معاهدات بعد انكسارها، ولكن التتر العاطلين من مراكز الدفاع دائمًا لا يستطيعون وضع شروط إذا ما غُلبوا مرة.

وقد قلت في الفصل الثاني: إن أهل السهول الزراعية لم يكونوا أحرارًا قط، ومن الأحوال ما يجعل التتر الساكنين أرضًا بائرة في مثل هذا الوضع.

هوامش

(١) إذا ما نودي بخان هتف الشعب: «ليكن كلامه خادمًا له كالحسام!».

(٢) باب ١٧، فصل ٥.

(٣) وهكذا لا نعجب من قتل مرويس جميع الأمراء نسبًا عندما أصبح سيد أصفهان.

الفصل العشرون

حقوق الأمم لدى التتر

يظهر التتر ودعاء لطفاء فيما بينهم، ويظهرون فاتحين قساة إلى الغاية، فيضربون رقاب السكان فيما يستولون عليه من المدن، وهم يرون من الصفح عنهم إذا باعواهم أو وزعوهم بين جنودهم، وقد خربوا آسية من الهند حتى البحر المتوسط، وظل البلد الذي يتألف منه شرق فارس من الصحارى.

وإليك ما يلوح لي أنه أدى إلى مثل حقوق الأمم، وذلك أن هذه الشعوب لم تكن ذات مدن مطلقًا، ويقع جميع حروبها بسرعة وصولة، وهم إذا ما أملوا النصر حاربوا، وهم إذا لم يأملوا النصر زادوا جيش الأكثر قوة، وهم كانوا يجدون، بمثل هذه العادات، أن مما يناقض حقوق أممهم أن يقف زحف مدينة غير قادرة على مقاومتهم، وهم كانوا لا يعدون المدن جماعة من السكان، بل أماكن صالحة للفرار من سلطانهم، وهم لم يكن عندهم من الفن ما يحاصرونها به، فيلاقون كثيرًا من حصارها، ثم ينتقمون بالدم لما كان قد أُريق منهم.

الفصل الحادي والعشرون

قانون التتر المدني

قال الأب دوهالد: إن آخر الذكور لدى التتر هو الذي يرث دائمًا؛ وذلك لأن الأكبر سنًّا كلما بلغوا حالًا يستطيعون بها قضاء حياة رعائية خرجوا من المنزل مع عدد من الأنعام يأخذونها من أبيهم وذهبوا لتكوين مسكن جديد، ولذا يكون آخر الذكور الذي يبقى في المنزل مع أبيه وارثًا طبيعيًّا.

وقد أُخبرت بأن مثل هذه العادة كانت مرعية في بعض مديريات إنكلترة، وهي لا تزال موجودة في دوكية روهان من بريتانية حيث تُرى مرعية لدى العوام، ولا ريب في أن هذا قانون رعائي صدر عن شعب بريتاني صغير أو أتى به شعب جرماني، ويُروى عن قيصر وتاست كون هؤلاء القوم الأخيرين كانوا يزرعون الأرضين قليلًا.

الفصل الثاني والعشرون

قانون مدني لدى الشعوب الجرمانية

أُوضح هنا كيف أن هذا النص الخاص من القانون السالي، وهو الذي يُدعى القانون السالي عادة، صادر عن نظم شعب كان لا يزرع الأرضين مطلقًا، أو كان يزرعها قليلًا.

ويقضي القانون السالي[1] بأن يرث الذكور الأرض السالية ضرارًا بالإناث إذا ما ترك الرجل أولادًا.

وعلى من يود أن يعرف ما هي الأرضون السالية أن يبحث عن الأملاك أو التصرف في الأرضين لدى الفرنج قبل خروجهم من جرمانية.

لقد أجاد مسيو إشارد في إثباته أن كلمة السالي تأتي من كلمة «ساله»؛ أي: البيت، هكذا كانت الأرض السالية أرض البيت، وأتقدم فأدرس ماذا كان البيت وأرض البيت لدى الجرمان.

قال تاسيت:[2] «هم لا يسكنون المدن مطلقًا، وهم لا يمكن أن يحتملوا تماس منازلهم، فكل يترك حول منزله أرضًا صغيرة أو مساحة قصيرة مسورة أو مسيجة.»، والصواب ما قاله تاسيت؛ وذلك لأن كثيرًا من قوانين البرابرة المجموعة[3] ذو أحكام مختلفة ضد من كانوا يهدمون هذا السور أو كانوا يقتحمون المنزل ذاته.

ويروي لنا تاسيت وقيصر أن ما كان الجرمان يزرعونه من أرضين لم يعطوه إلا لعام واحد، ثم يعود عامًّا، ولم يكن عندهم من التراث غير المنزل وقطعة أرض ضمن سور البيت،[4] وهذا هو التراث الخاص الذي كان من حق الذكور، ولِمَ يكون من حق الإناث بالحقيقة، والإناث كن ينتقلن إلى بيت آخر؟

إذن، كانت الأرض السالية ذلك السور التابع لمنزل الجرماني، وكان الملك الوحيد الذي يملك، وقد ملك الفرنج أملاكًا جديدة بعد الفتح وداوموا على تسميتها أرضين سالية.

ولما كان الفرنج يعيشون في جرمانية كانت أموالهم من العبيد والقطاع والخيل والسلاح ... إلخ. وكان من الطبيعي أن يُعطَى الأولاد الذكور ما يجب أن يسكنوه من منزل ومن عرصة صغيرة متصلة به، ولكن لما نال الفرنج أرضين كبيرة بعد الفتح وُجد من الجور ألا يكون للبنات وأولادهن نصيب فيها، فانتحلوا عادة تبيح للأب أن يدعو ابنته وأولاد ابنته إلى ذلك، وأُسكت القانون ووجب أن تكون هذه الأنواع من الدعوات عامة ما جعل منها صيغ.[٥]

ومن بين هذه الصيغ أجد صيغة غريبة،[٦] وهي أن يدعو الجد حفدته ليرثوه مع أبنائه وبناته، وماذا كان مآل القانون السالي إذن؟ لا بد من أنه عاد لا يُراعَى حتى في تلك الأزمنة، أو أن عادة دعوة البنات المستمرة أسفرت عن عد صلاحهن للميراث حالًا طبيعية جدًّا.

وبما أن موضوع القانون السالي لم يقم على تفضيل جنس على آخر فإن أقل من ذلك قيامه على موضوع دوام الأسرة أو الاسم أو انتقال الأرض، وما كان جميع هذا ليدخل عقل الجرمان، وإنما كان هذا قانونًا اقتصاديًّا صرفًا يُنعم بالبيت، وبالأرض التابعة للبيت، على الذكور الذين يجب أن يسكنوه والذين يلائمهم أكثر من غيرهم لذلك.

وليس علينا غير نقل فصل الأموال الموروثة من القانون السالي، غير نقل هذا النص البالغ الشهرة، والذي تكلم عنه أناس كثير، والذي قرأه أناس قليل:

(١) إذا مات الرجل ولم يكن له ولد ورثه أبوه أو أمه.

(٢) وإذا مات ولم يكن له أب ولا أم ورثه أخوه أو أخته.

(٣) وإذا مات ولم يكن له أخ ولا أخت ورثته خالته.

(٤) وإذا مات ولم تكن له خالة ورثته عمته.

(٥) وإذا مات ولم تكن له عمة ورثه أدنى قريب من الذكور.

(٦) ولا تنتقل أية حصة من الأرض السالية[٧] إلى الإناث، بل تنتقل إلى الذكور؛ أي: إن الذكور من الأولاد يرثون أباهم.

ومن الواضح أن المواد الخمس الأولى خاصة بميراث من يموت بلا ولد، وأن المادة السادسة خاصة بميراث من يكون ذا ولد.

وإذا مات الرجل غير ذي ولد لم يُفضل أحد الجنسين على الآخر في غير بعض الأحوال، وكانت عوائد الذكور والإناث واحدة في درجتي الميراث الأوليين، وكانت الأفضلية للنساء في الثالثة والرابعة، وكانت الأفضلية للذكور في الخامسة.

وأجد بذور هذه الغرائب في تاسيت حيث قال: «يُفضل أولاد[8] الأخت من قبل خالهم كما يفضلون من قبل أبيهم، ومن الناس من يعدون هذه الرابطة أشد وثاقة، وأكثر قداسة أيضًا، فيؤثرونها عندما ينالون رهائن.»، ولذا يحدثنا مؤرخونا الأولون[9] عن حب ملوك الفرنج الكثير لأختهم وأولاد أختهم، وإذا كان يُنظر إلى أولاد الأخوات في المنزل كما يُنظر إلى الأولاد أنفسهم فإن من الطبيعي أن كان ينظر الأولاد إلى خالتهم كما ينظرون إلى أمهم.

وكانت الخالة تُفضل على العمة، وهذا يُوضح بنصوص أخرى من القانون السالي، وذلك أن المرأة إذا آمت[10] أصبحت تحت وصاية أقرباء زوجها، فكان القانون يُفضل أن تكون هذه الوصاية للأقرباء من ناحية الإناث على الوصاية للأقرباء من ناحية الذكور، والواقع أن المرأة إذا دخلت أسرة اتصلت ببنات جنسها وكانت أكثر ارتباطًا في الأقرباء من ناحية الإناث مما في الأقرباء من ناحية الذكور، ثم إن الرجل[11] إذا قتل آخر ولم يكن عنده ما يُوفِي به الجزاء النقدي الذي فرض عليه أباح له القانون أن يتنزل عن أمواله، وكان على الأقرباء أن يقوموا بما يقصر، وكانت الخالة تؤدِّي بعد الأب والأم والأخ كما لو كانت هذه الرابطة على شيء من الحنان البالغ، والحق أنه كان على القرابة التي تُلْقِي الأعباء على العوائق أن تقوم بالعوائد.

وكان القانون السالي يقضي بأن يكون الإرث للقريب الأدنى من الذكور بعد العمة، ولكنه إذا كان قريبًا بعد الدرجة الخامسة لم يرث، وهكذا كان للأنثى من الدرجة الخامسة أن تحجب في الإرث ذكرًا من الدرجة السادسة، ويُرى هذا في قانون[12] الفرنج الريپاويين الذي هو ترجمان صادق للقانون السالي في باب الأموال الموروثة حيث يتبع ذات الباب من القانون السالي خطوة بعد خطوة.

وكان القانون السالي يقضي بإخراج الإناث من الميراث في الأرض السالية إذا مات الأب عن أولاد، فيخص الذكور منهم بهذه الأرض.

ويسهل عليَّ أن أُثبت أن القانون السالي لا يخرج البنات من الأرض السالية بلا تمييز، فهو يُخرجهن عند وجود إخوة حاجبين لهن.

(١) وهذا يُرى حتى في القانون السالي الذي يُفسر ويقيد نفسه بعد نصه على عدم تملك الإناث، لا الذكور، شيئًا من الأرض السالية، «أي: إن الابن يخلف الأب في ميراثه».

(٢) ويُوضح نص القانون السالي بقانون الفرنج الريپاويين الذين يشتمل، أيضًا على باب[13] عن الأموال الموروثة كثير المطابقة لباب القانون السالي.

(٣) وتُفسِّر قوانين هذه الشعوب البربرية، التي هي أصل جرماني، بعضها بعضًا، وذلك لما تنطوي عليها كلها من روح واحدة تقريبًا، ويقضي قانون السكسون[١٤] بأن يترك الأب والأم ميراثهما لابنهما، لا لبنتهما، ولكنهما إذا لم يكن لهما من الأولاد غير بنات كان للبنات جميع الميراث.

(٤) ولدينا صيغتان قديمتان[١٥] تضعان الحال التي تُحجب البنات فيها من الذكور وفق القانون السالي، وذلك عندما يتسابقن وأخاهن.

(٥) وتُثبت صيغة أخرى[١٦] أن البنت ترث حاجبة الحفيد، ولذا لا يحجب البنت إلا الابن.

(٦) وإذا كان القانون السالي يقضي بإخراج البنات من ميراث الأرضين على العموم فإنه يكون من المتعذر تفسير التواريخ والصيغ والمستندات التي تُحدث باستمرار عن أرض الإناث وأموالهن في الجيل الأول.

ومن الخطأ[١٧] أن قيل: إن الأرضين السالية كانت إقطاعات، وذلك:

(١) أن عنوان هذا الباب هو الأموال الموروثة.

(٢) أن الإقطاعات لم تكن في البداءة وراثية قط.

(٣) أن الأرضين السالية إذا كانت إقطاعات فكيف كان ماركولف يرى من الطغيان عادة إخراج الإناث من ورثها ما دام الذكور أنفسهم لا يرثون إقطاعات؟

(٤) أن المستندات، التي تُذكر لإثبات كون الأرضين السالية من الإقطاعات، تُثبت أن تلك الأرضين كانت حرة فقط.

(٥) أن الإقطاعات لم تُجعل إلا بعد الفتح، وأن العادات السالية كانت قائمة قبل انطلاق الفرنج من جرمانية.

(٦) أن القانون السالي لم يضع، قط، نظام الإقطاعات بتحديده ورث الإناث، وإنما وضع نظام الإقطاعات حدودًا لورث النساء ولأحكام القانون السالي.

ولا يُظن، بعد الذي قلناه، كون وراثة الذكور الدائمة لتاج الفرنج قد أتت من القانون السالي،[١٨] ومع ذلك فإن مما لا ريب فيه أن تكون تلك الوراثة قد صدرت عنه، وأُثبت هذا بمختلف قوانين البرابرة، وذلك أن القانون السالي وقانون البورغون[١٩] لم يمنحا البنات، قط، حق ميراث في الأرض مع إخوتهن، فلا تكون لهن وراثة التاج أيضًا، وعلى العكس قضى قانون الفزيغوث[٢٠] بأن يكون للبنات[٢١] وراثة في الأرضين مع

إخوتهن، فجعل النساء صالحات لوراثة التاج، فحكم القانون المدني لدى هذه الشعوب عدا على حكم[22] القانون السياسي.

ولم تكن هذه هي الحال الوحيدة التي يذعن القانون السياسي فيها للقانون المدني لدى الفرنج، فكان القانون السالي ينص على تساوي الإخوة في وراثة الأرض، وكان هذا حكم القانون البورغوني أيضًا، وكذلك كان جميع الإخوة يرثون التاج في مملكة الفرنج ومملكة البورغون، وذلك مع شيء من العنف والقتل والغصب لدى البورغون.

هوامش

(١) باب ٦٢.

(٢) Nullas Germanorum populis urbes habitari satis notum est, ne pati quidem inter se junctas sedes. Colunt discrete ac diversi, ut fons, ut campus, ut nemus placuit. Vicos locant, non in nostrum morem connexis et cohaerentibus aedificiis: suam quisque demum spatio circumdat. فصل ١٦، De moribus germ.

(٣) قانون الألمان ٢ فصل ١٠، وقانون الباڤاريين، فصل ١٠: ١ و٢.

(٤) كان هذا السور يدعى curtis، في المستندات.

(٥) انظر إلى ماركولف، باب ٢، صيغة ١٠ وصيغة ١٢، ذيل ماركولف، صيغة ٤٩، والصيغ القديمة المسماة سيرموند، صيغة ٢٢.

(٦) صيغة ٥٥ في مجموعة لندنبروج.

(٧) De terra vero salica in mulierem nulla portio hereditatis transit, sed hoc virilis sexus acquirit, hoc est filii in ipsa hereditate succedunt. باب ٦٢: ٦.

(٨) Sororum filiis idem apud avunculum quam apud patrem honor. Quidam sanctiorem arctioremque hunc nexum sanguinis arbitrantur, et in accipiendis obsidibus magis exigent, tanquam ii et animum firmius et domum latius teneant. De moribus Germ، فصل ٢٠.

(٩) انظر في غريغوار الثوري [باب ٨ فصل ١٨ و٢٠ وباب ٩، فصل ١٦ و٢٠] إلى غضبات غونتران حول إساءة معاملة لوفيجلده لابن أخته إنغونده، وكيف أن أخاه شيلدبرت شهر حربًا انتقامًا لها.

(١٠) القانون السالي، باب ٤٧.

(١١) المصدر نفسه، باب ١:٦١.

(١٢) Et deinceps usque ad quintum genuculum qui proximus fuerit in hereditatem succedat. باب ٦:٥٦.

(١٣) باب ٥٦.

(١٤) باب ١:٧. Pater aut mater defuncti, filio non filiae hereditatem relinquant. 4. Qui defunctus, non filios sed filias reliquerit, ad eas omnis hereditas pertineat.

(١٥) في ماركولف، باب ٢، صيغة ١٢، وفي ذيل ماركولف، صيغة ٤٩.

(١٦) في مجموعة لندنبروخ، صيغة ٥٥.

(١٧) دوكانج، بيتو، إلخ.

(١٨) فصل ٦٢.

(١٩) باب ٣:١، باب ١:٤، باب ٥١.

(٢٠) جزء ٤، باب ١:٢.

(٢١) قال تاسيت (De moribus Germ فصل ٢٢): كان لدى الجرمان عادات عامة، وكانت لهم عادات خاصة أيضًا.

(٢٢) انتقل التاج لدى الأستروغوت مرتين من الإناث إلى الذكور، مرة من قبل أمالازونته في شخص أتالاريك، ومرة من قبل أمالافريد في شخص تيودات، وفي بلدهم فقط كان النساء لا يستطعن الحكم بأنفسهن، فقد ملكت أمالازونته بعد موت أتالاريك، وملكت حتى بعد انتخاب تيودات ومعه، انظر إلى رسائل أمالازونته وتيودات في كاسيودور، باب ١٠.

الفصل الثالث والعشرون

شعور ملوك الفرنج الطويلة

ليس لدى الشعوب التي لا تزرع الأرضين فكرة حتى عن الترف، ولِيُر في تاسيت ما كان عند الشعوب الجرمانية من بساطة عجيبة، وما كانت الفنون لتعمل في زينتهم مطلقًا، ففي الطبيعة كانوا يجدونها، وإذا ما وجب على أسرة رئيسهم أن تُماز بإشارة كان عليهم أن يبحثوا عنها في الطبيعة نفسها، فقد كانت شعور ملوك الفرنج والبورغون والڤزيغوث الطويلة إكليلًا لها.

الفصل الرابع والعشرون

زواج ملوك الفرنج

قلت فيما تقدم: إن الزوجات عند الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقًا كانت أقل ثباتًا، وإنه يُتزوج فيها نساء كثير عادة، ومن قول تاسيت: «كان الجرمان، من جميع البرابرة تقريبًا، يقتصرون وحدهم[١] على امرأة واحدة، وذلك عدا[٢] بضعة أشخاص كانوا يحوزون عدة نساء عن شرف، لا عن خلاعة.».

وهذا يوضح كيف أن ملوك الجيل الأول كانوا ذوي نساء كثير، وكانت هذه الزواجات أقل دلالة على السبق مما على الرياسة، وكان من جرحهم في موضع حساس أن يحرموا مثل هذا الامتياز،[٣] وهذا يوضح كون الرعايا لم يقتدوا بالملوك في ذلك.

هوامش

(١) Prope soli barbarorum singulis uxoribus contenti sunt. De moribus Germ، فصل ١٨.

(٢) Exceptis admodum paucis qui, non libidine, sed ob. Nobilitatem, plurimis nuptiis ambiuntur. المصدر نفسه.

(٣) انظر إلى تاريخ فريديغير عن سنة ٦٢٨.

الفصل الخامس والعشرون

شلدريك

قال تاسيت: «كانت الزواجات لدى الجرمان أمرًا صارمًا،[1] ولم تكن معايبها مهزأة، ولم يُدع الدعر، أو التدعر، عادة أو طريقة للحياة، فالأمثلة على نقض العهد الزوجي قليلة[2] في أمة كبيرة كتلك الأمة.».

وهذا يُفسِّر طرد شِلْدرِيك، فقد صدم الأخلاق الصارمة التي لم يَمُرَّ على الفتح من الزمن ما تُغَيَّر فيه.

هوامش

(١) Severa matrimonia … nemo illic vitia ridet; nec corrumpere et corrumpi saeculum Vocatur. De moribus Germ. فصل ١٩.

(٢) المصدر نفسه. Paucissma in tam numerosa gente adulteria.

الفصل السادس والعشرون

رَشَدُ ملوك الفرنج

لا أرضَ تمامًا للشعوب البربرية التي لا تفلَح أطيانًا، وهي يحكم فيها — كما قلنا — وفق حقوق الأمم أكثر مما يحكم وفق الحقوق المدنية؛ ولذا تكون مسلحة على الدوام تقريبًا، ومن قول تاسيت أيضًا: «كان الجرمان[١] لا يقومون بأي عمل عامٍّ أو خاص من غير أن يكونوا مسلَّحين، وكانوا إذا ما أعطوا رأيًا[٢] فعلوا ذلك بإشارة من أسلحتهم، وكانوا إذا ما غدوا قادرين[٣] على حملها قُدِّموا إلى المجلس ووضع مزراقٌ[٤] في أيديهم، وهنالك يخرجون من دور الصبا،[٥] ويصبحون قسمًا من الجمهورية، بعد أن كانوا قسمًا من الأسرة.».

وكان ملك الأستروغوت يقول:[٦] «تكف النسور عن تقديم غذاء إلى صغارها فور تكون ريشها ومخالبها، وذلك لما تصبح به غير محتاجة إلى مساعدة غيرها إذا ما ذهبت لتبحث عن فريسة لها، ومن غير المناسب أن يحسب شبابنا الذين هم في جيوشنا من ضعف السن ما لا يقدرون معه على إدارة أموالهم وتنظيم سير حياتهم، فالفضيلة هي التي تصنع الأكثرية لدى القوط.».

وكان شلدبرت الثاني في الخامسة عشرة من سنيه[٧] حينما أعلن عمه غونتران رشده وقدرته على الحكم بنفسه.[٨]

وفي قانون الريپاويين تُرى سن الخامسة عشرة سنة هذه سن صلاح لحمل السلاح وسن رشد للسير معًا، ومما جاء في القانون:[٩] «إذا مات ريپاوي أو قتل وترك ابنًا لم يمكن هذا الابن أن يكون مدعيًا أو مدعًى عليه قبل أن يتم الخامس عشر من عمره، وحينئذ يجيب بنفسه أو يختار مدافعًا.»، وكان لا بد من أن تكون الروح قد بلغت في هذه السن من التكوين ما تستطيع معه الدفاع في قضاء، وأن يكون الجسم قد بلغ فيها

من التكوين ما يستطيع معه الدفاع في صراع، وكانت سن الرشد خمس عشرة سنة لدى البورغون[10] الذين كانت عندهم عادة الصراع في الدعاوى القضائية أيضًا.

ويروي لنا أغاتياس أن أسلحة الفرنج كانت خفيفة، ويمكنهم أن يكونوا راشدين، إذن، في الخامسة عشرة من سنيهم، ثم صارت الأسلحة ثقيلة، وكانت كثيرة الثقل من عهد شارلمان كما يظهر هذا من مراسيم ملوكنا القديمة ومن قصصنا، ومن كانت لديهم إقطاعات،[11] وكان عليهم أن يقوموا بخدمة عسكرية لهذا السبب، لم يصبحوا راشدين قبل بلوغهم الحادي والعشرين من أعمارهم.[12]

هوامش

(١) Nihil neque publicae, neque privatae rei, nisi armati agunt، تاسيت، De moribus Germ، فصل ١٣.

(٢) Si displicuit sententia, aspernantur; sin placuit, frameas concutiunt. المصدر نفسه، فصل ١١.

(٣) Sed arma sumere non ante cuiquam moris quam civitas suffec- turum probaverti المصدر نفسه، فصل ١٣.

(٤) Tum in ipso concilio, vel principum aliquis, vel pater, vel propi- onquus, scuto frameaque juvenem ornant.

(٥) Haec apud illos toga, hic primus juventae honos; ante hoc domus pars videntur, mox reipublicae.

(٦) تيودوريك، في كاسيودور، باب ١، رسالة ٣٨.

(٧) لم يكد يبلغ الخامسة من سنيه عندما خلف أباه سنة ٥٧٥، أي: كان في الخامس من عمره، كما قال غريغوار التوري، باب ٥، فصل ١، وقد أعلن غونتران رشده سنة ٥٨٥، فكان في الخامسة عشرة من سنيه إذن.

(٨) غريغوار التوري، ٧:٣٣، وذلك أن غونتران أعلن رشد ابن أخيه شلدبرت الذي كان ملكًا، جاعلًا منه وارثًا له أيضًا، انظر إلى الفصل الثامن والعشرين الآتي.

(٩) ٨١.

(١٠) باب ٨٧.

(١١) لم يحدث تغيير حول ذلك. أجل العوام.

(١٢) لم يصبح سان لويس راشدًا، غير هذه السن، وقد وقع تغيير هذا بمرسوم لشارل الخامس صدر سنة ١٣٧٤.

الفصل السابع والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

رُئي أن الجرمان كانوا لا يذهبون إلى المجلس مطلقًا قبل سن الرشد، وكان الواحد يعد قبل الرشد قسمًا من الأسرة، لا من الجمهورية، وقد أدى هذا إلى عدم المناداة بأولاد ملك أورليان وفاتح بورغونيه، كلودومير، ملوكًا مطلقًا؛ وذلك لأنه لم يمكنهم في سن الطفولة التي كانوا فيها أن يقدموا إلى المجلس، ولما يكونوا ملوكًا، ولكنه كان لا بد من أن يصيروا كذلك عندما يصبحون قادرين على حمل السلاح، وقد كانت جدتهم كلوتيلد تقوم بالحكم في الدولة[1] في أثناء ذلك، ويذبحهم عماهم كلوتير وشلدبرت، ويقتسمان مملكتهم، فيكون هذا المثال سببًا في المناداة بالأمراء القاصرين ملوكًا عند موت آبائهم.

وهكذا أنقذ الدوك غوندوڤالد شلدبرت الثاني من قسوة شلپريك؛ إذ نادى به ملكًا[2] في الخامسة من سنيه.

بيد أن روح الشعب الأولى هي التي اتبعت في هذا التغيير نفسه، فلا تسير الأحكام حتى باسم الملوك القاصرين، وكذلك كان يوجد عند الفرنج إدارة مضاعفة، فتُعنَى إحداها بالملك القاصر وتُعنَى الأخرى بالمملكة، وكان يوجد في الإقطاعات فرق بين الوصاية والنظارة.

هوامش

(١) يظهر من غريغوار التوري [باب ٣] أنها اختارت رجلين من بورغونية، التي كانت من فتح كلودومير، لتربيتهم في أثناء حصار تور التي كانت من مملكة كلودومير أيضًا.

(٢) غريغوار التوري، باب ٥، فصل ١. Vix lustro aetatis uno jam peracto qui die dominicae natalis, regnare cœpit.

الفصل الثامن والعشرون

التبني عند الجرمان

وكما أن القاصر يصبح راشدًا عند الجرمان بتناوله السلاح يُتبنَّى بالرمز ذاته، وهكذا قال غونتران لابن أخيه شلدبرت حينما أراد إعلان رشده وتبنيه: «أضع هذا المزراق[1] في يديك كعلامة على أنني أعطيتك مملكتي.»، ويلتفت إلى المجلس قائلًا: «وأنتم ترون أن ابني شلدبرت صار رجلًا، فأطيعوه.»، وأراد ملك الأستروغوت، تيودوريك، أن يتبنى ملك الهيرول، فكتب يقول له:[2] «إن من الأمور الجميلة بيننا أن يمكن التبني بالسلاح؛ وذلك لأن الرجال الشجعان وحدهم هم الذين يستحقون أن يكونوا أبناء لنا، ويوجد في هذا الفعل من القوة ما يُفضل الذي يكون موضوعه، دائمًا، أن يموت على أن يحتمل ما هو مخزٍ، وهكذا، فإننا نتبناكم بهذه التروس وهذه السيوف وهذه الخيول التي نرسلها إليكم عن اتباع لعادة الأقوام وعن كونكم من الرجال.».

هوامش

(١) انظر إلى غريوار التوري، باب ٧، فصل ٢٣.

(٢) في كاسيودور، باب ٤، رسالة ٢.

الفصل التاسع والعشرون

روح ملوك الفرنج السفاحة

لم يكن كلوڤيس الأمير الفرنجي الوحيد الذي قام بحملات في بلاد الغول، فقد أتى كثير من أقربائه بقبائل خاصة إلى هنالك، وبما أنه نال انتصارات عظيمة ومنح من اتبعوه ممتلكات كبيرة فقد أهرع الفرنج إليه من جميع القبائل، ووجد الرؤساء الآخرون أنفسهم من الضعف ما لم يقاوموه معه، وقد بدا له إبادة جميع آله،[١] فوفق لذلك، وذلك عن خوف اتخاذ الفرنج رئيسًا آخر لهم كما قال غريغوار التوري،[٢] وقد سلك أولاده وخلفاؤه هذه الطريق ما استطاعوا إليها سبيلًا، فرُئي، بلا انقطاع، ائتمار كل من الأخ والعم وابن الأخ، ماذا أقول، والابن والأب بجميع آله، وكان القانون يفصل بين المملكة دائمًا، وكان يهدف الخوف والطموح والجور إلى وصل ما بينها.

هوامش

(١) غريغوار التوري، باب ٢.
(٢) المصدر نفسه.

الفصل الثلاثون

مجالس الأمة عند الفرنج

قلنا فيما تقدم: إن الشعوب التي لا تزرع الأرضين تتمتع بحرية عظيمة، وكانت هذه هي حال الجرمان، ويقول تاسيت: إنهم كانوا لا يمنحون ملوكهم أو رؤساءهم غير سلطة معتدلة إلى الغاية،[١] ويقول قيصر:[٢] إنه كان لا يوجد عندهم حاكم عام في أيام السلم فكان الأمراء يقيمون العدل في كل قرية بين أتباعهم، وكذلك لم يكن للفرنج في جرمانية ملك قط، وذلك كما أجاد غريغوار التوري[٣] في إثباته.

وقال تاسيت:[٤] «إن الأمراء يتشاورون حول الأمور الصغيرة، وإن جميع القوم يتشاورون حول الأمور الكبيرة، وذلك مع رفع المسائل التي يحيط الشعب بها علمًا، إلى الأمير.»، وقد دامت هذه العادة بعد الفتح، كما يُرى ذلك[٥] في جميع الآثار.

وروى تاسيت[٦] إمكان عرض الجنايات الكبرى أمام المجلس، ومثل هذا ما وقع بعد الفتح، فكان يُحكم في أكابر القسالات أمامه.

هوامش

(١) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animad- vertere, neque vincire, neque verberare, etc. de moribus Germ. فصل ٧.

(٢) In pace nullus est communis magistratus, sed principles re- gionum atque pagorum inter suos jus dicunt. De bello gall. باب ٦، فصل ٢٢.

(٣) باب ٢.

(٤) De minoribus principes consultant, de majoribus omnes; ita tame ut ea quorum penes plebem arbitrium est, apud principes quoque per- tractentur. De moribus germ. فصل ١١.

(٥) Lex consensu populi fit et constitutione regis. مراسيم شارل الأصلع، سنة ٨٦٤، مادة ٦.

(٦) Licet apud concilium accusare et discrimem capitis intendere. De moribus Germ. فصل ١٢.

الفصل الحادي والثلاثون

سلطان الإكليروس في الجيل الأول

للكهان لدى الشعوب البربرية سلطان لما يكون لهم من القدرة ما يأخذونه من الدين، ومن القدرة ما تمنحه الخرافة عند مثل هذه الشعوب، وكذلك فإننا نرى الكهان، على رواية تاسيت، محل اعتماد عظيم لدى الجرمان أصحابًا للضابطة[1] في مجلس الشعب، ولم يكن يسمح لغيرهم[2] بالعقاب والتقييد والضرب، وما كانوا يأتونه كان يعد أثر وحي من الآلهة الماثلة دائمًا لمن يحاربون، لا نتيجة أمر الأمير ولا فرضًا لجزاء.

ولا تعجبن إذا ما رأيت الأساقفة منذ بدء الجيل الأول حكم[3] أحكام، ظاهرين في مجلس الأمة، بالغي النفوذ في خطط الملوك، منعمًا عليهم بأموال كثيرة.

هوامش

(١) Silentium per sacerdotes, quibus et coercendi jus est, imperatur. De moribus Germ. فصل ١١.

(٢) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animad- vertere, neque vincire, neque verberare, nisi sacerdotibus est permissum; non quasi in pœnam, nec ducis jussu, sed velut Deo imperante, quem adesse bellatoribus credunt. المصدر نفسه، فصل ٧.

(٣) انظر إلى نظام كلوتير لسنة ٥٦٠، مادة ٦.

الباب

صلة القوانين بالمبادئ التي تتألف منها الروح العامة والطبائع والأوضاع في الأمة

الفصل الأول

موضوع هذا الباب

هذا الموضوع واسع المدى، وأراني في طائفة من الأفكار التي ترد خاطري أكثر التفاتًا إلى نظام الأمور مما في الأمور نفسها، فيجب أن أصد ذات اليمين وذات الشمال فأشق وأمر.

الفصل الثاني

مقدار ما يجب من إعداد النفوس لوضع أحسن القوانين

لم يبد شيء أثقل على الجرمان[١] من محكمة فاروس، وقد ظهرت الحكمة التي أنشأها جوستينيان[٢] عند اللاز لمحاكمة قاتل ملكهم أمرًا فظيعًا جافيًا في نظرهم، وقد أنحى مهرداد[٣] باللائمة على الرومان لكثرة ما في عدلهم من الشكليات[٤] على الخصوص، ولم يُطِق الفرطانيون هذا الملك الذي نُشئ في رومة فكان لطيفًا سهل المقابلة تجاه جميع الناس، حتى إن الحرية بدت أمرًا لا يُطاق لدى شعوب لم تتعود أن تتمتع بها، وذلك كالهواء النقي الذي يضر، أحيانًا، من يعيشون في البلدان ذات المناقع.

وكان في الپيغو رجل من البندقية اسمه بالبي، فأُدخل على الملك، فلما علم هذا أنه لم يكن في البندقية ملك قط قهقه كثيرًا وأُصيب بسعال ولم يستطع أن يكلم حاشيته[٥] إلا بمشقة، فمن هو المشترع الذي يستطيع أن يقترح على مثل هذه الشعوب إقامة حكومة شعبية؟

هوامش

(١) كانوا يقطعون لسان المحامين ويقولون: «عادت الحية لا تفح.»، تاسيت.

(٢) أغاتياس، باب ٤.

(٣) جوستينيان، باب ٣٨.

(٤) Calumnias litium المصدر نفسه.

(٥) وصف بالبي الپيغو في سنة ١٥٩٦، مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٣، قسم ١، صفحة ٣٣.

الفصل الثالث

الطغيان

للطغيان نوعان: حقيقي، ويقوم على عنف الحكومة، ونوع قائم على الرأي فيُشعر به عندما يقوم الحاكمون بأمور تؤذي طراز تفكير الشعب.

وروى ديون أن أغسطس أراد أن يُسمَّى رومولوس، فلما علم أغسطس أن الشعب خَشِيَ أن ينادي بنفسه ملكًا عدل عن مقصده، وكان أوائل الرومان لا يريدون الملوك مطلقًا؛ وذلك لأنهم كانوا لا يطيعون سلطانهم، وكان رومان ذلك الحين لا يريدون الملوك مطلقًا لكيلا يتأذوا بأوضاعهم؛ وذلك لأن قيصر ورجال الحكومة الثلاثية وأغسطس، وإن كانوا ملوكًا حقيقيين، حافظوا على جميع مظهر المساواة، وكانت حياتهم الخاصة على شيء من مناقضة أبهة ملوك ذلك الزمن، والرومان؛ إذ لم يريدوا أن يكون لهم ملك، دل أمرهم هذا على أنهم كانوا يريدون الاحتفاظ بأوضاعهم، لا انتحال أوضاع شعوب إفريقية والشرق.

أجل، يروي ديون[1] لنا أن الشعب الروماني كان ساخطًا على أغسطس؛ لأنه وضع بعض القوانين القاسية، غير أن الاستياء قد انقطع عندما أعاد الممثل الهزلي پيلاد الذي كانت العصب قد طردته من المدينة، فشعب مثل هذا كان يشعر بشدة الطغيان عندما طرد مهرج أكثر مما كان يشعر عندما نزعت منه جميع قوانينه.

هوامش

(١) باب ٥٤، فصل ١٧، صفحة ٥٣٢.

الفصل الرابع

ما هي الروح العامة

تسيطر على الناس أشياء كثيرة: الإقليم والدين والقوانين ومبادئ الحكومة وأمثال الأمور الماضية والعادات والأطوار، فيتألف من ذلك روح عامة تنشأ عنه.

وعلى قدر ما تؤثر إحدى هذه العلل تأثيرًا أقوى من غيرها تذعن لها الأخرى، ويسيطر الإقليم والطبيعة وحدهما، تقريبًا، على الهمج، وتسيطر الأوضاع على الصينيين، وترهق القوانين اليابان، وقديمًا كانت العادات ناظمة في إسپارطة، وكذلك العادات القديمة كانت، مع مبادئ الحكومة، ناظمة في رومة.

الفصل الخامس

كيف يجب أن يُعنَى بعدم تغيير الروح العامة لدى الأمة

إذا وجدت في العامة أمة ذات مزاج أنيس وصدق طوية وبهجة في الحياة وذوق وسهولة في نقل الأفكار، إذا وجدت أمة نشيطة لطيفة داعبة، مجازفة أحيانًا، مذياع غالبًا، إذا وجد عند هذه الأمة مع هذا جود وشجاعة وسلامة قلب وشيء من الشرف، وجب ألا يحاول بالقوانين إزعاج أطوارها مطلقًا لكيلا تزعج فضائلها أبدًا، وإذا كانت السجية طيبة على العموم فما أهمية ما يوجد فيها من بعض المعايب؟

أجل، يمكن أن يُردع النساء فيها، وأن يوضع فيها من القوانين ما تصلح به عاداتهن ويحدد به ترفهن، ولكن من ذا الذي يعلم أنه لا يفقد بذلك ذوق يكون مصدر ثراء للأمة وأنس يجذب الأجانب إليها؟

فعلى المشترع أن يتبع روح الأمة إذا لم تناقض مبادئ الحكومة؛ وذلك لأننا لا نصنع ما هو أصلح مما نصنع عن رضا متبعين ذكاءنا الطبيعي.

وإذا ما منحت أمة مرحة بطبيعتها روح التحذلق لم تكسب الدولة من هذا شيئًا داخلًا ولا خارجًا، فدعوها تصنع الأمور الطائشة بجدٍ وأمور الجد بفرح.

الفصل السادس

ليس من الواجب إصلاح كل شيء

لنُترك على ما نحن عليه، هذا ما كان يقوله شريف من أمة تشابه كثيرًا تلك الأمة التي أعطينا فكرة عنها، فالطبيعة تُصلح كل شيء، والطبيعة منحتنا بريقًا قادرًا على الأذى، أهلًا لأن نفقد به كل اعتبار، وقد أُصلح هذا البريق نفسه بما ينعم به علينا من الأنس، وذلك بما يُوحي به إلينا من هوى العالم، من ميل إلى معاشرة النساء على الخصوص.

ولنُترك على ما نحن عليه، فصفاتنا المخالفة للرصانة والموصولة بخبثنا القليل تجعل القوانين التي تزعج مزاج الأنس بيننا غير مناسبة مطلقًا.

الفصل السابع

الأثنيون والإسپارطيون

ويستمر ذلك الشريف على قوله: إن الأثنيين كانوا شعبًا يشابه شعبنا بعض الشبه، فقد كان يمزج المرح بالأمور، وكان يروقه سهم من المزاح على المنبر كما على المسرح، وكان هذا الجذل الذي يمزج به النصائح يتجلى في تنفيذها أيضًا، وكان طبع الإسپارطيين رزينًا رصينًا جافيًا صامتًا، فما كان ليُنتفع بأثني يسأم أكثر مما بإسپارطيٍ يُسلَّى.

الفصل الثامن

نتائج المزاج الاجتماعي

وكلما اتصل بعض الشعوب ببعض سهل عليها أن تغير أطوارها؛ وذلك لأن كل واحد منها يكون منظرًا للأخرى، فتُرى غرائب الأطوار أحسن من قبل، والإقليم الذي يجعل الأمة محبة للاتصال يجعلها محبة للتغيير أيضًا، والإقليم الذي يجعل الأمة محبة للتغيير يوجب أن تجعل لنفسها ذوقًا.

ومجتمع النساء يفسد الطبائع ويُكوِّن الذوق، وتوجب الحلي رغبة الإنسان أن يروق أكثر مما يروق غيره، وتوجب الأزياء رغبة الإنسان أن يروق أكثر مما يروق نفسه، والأزياء أمر مهم، فالإنسان يزيد فنون عشرته[1] بنسبة ما يجعل نفسه مستهترة.

هوامش

(١) انظر إلى قصة النحل.

الفصل التاسع

زهو الأمم وكبرياؤها

الزهو نابض صالح للحكومة كما أن الكبرياء نابض خطر لها، وليس علينا إلا أن نتمثل من ناحية ما ينشأ عن الزهو من المحاسن التي لا يحصيها عد لنبصر الكمالي والصناعة والفنون والأزياء واللطف والذوق، وأن نتمثل من ناحية أخرى ما ينشأ عن كبرياء بعض الأمم من المساوئ لنبصر الكسل والفقر وإهمال كل شيء وخراب الأمم التي أوقعتها المصادفة بين أيديها حتى خراب مالها، والكسل[1] نتيجة الكبرياء، والعمل نتيجة الزهو، وتحمل الإسپاني كبرياؤه على عدم العمل، ويحمل الفرنسي زهوه على إتقان العمل خيرًا من غيره.

وكل أمة مكسال مختالة؛ وذلك لأن من لا يعملون يعدون أنفسهم سادة من يعملون.

وابحثوا في جميع الأمم لتروا أن الخيلاء والزهو والكسل أمور تسير في معظمها على قدم واحدة.

وشعوب أشيم[2] مختالة كسلى، ومَن لم يكن ذا عبيد فيها استأجر واحدًا منهم، ولو من أجل السير مئة خطوة وحمل پنتي أرز، فهم يعدون حملهما بأنفسهم من العار.

وفي الأرض أماكن كثيرة تُترك الأظافر فيها تنمو للدلالة على عدم العمل مطلقًا.

ويعتقد نساء الهند[3] أن من العار عليهن تعلم القراءة، فهن يقلن: إن هذا من شأن الإماء اللائي يرتلن الأناشيد في المعابد، والنساء في طائفة لا يغزلن مطلقًا، وهن في طائفة أخرى لا يصنعن غير سلال وحصائر ولا يسحقن حتى الأرز، وهن في طوائف أخرى لا ينبغي لهن أن يذهبن في طلب الماء، فقواعد الكبرياء قد رسخت هنالك وحملتهن على اتباعها، وليس من الضروري أن يقال: إن للصفات الخلقية نتائج مختلفة على حسب اتحادها بصفات أخرى، وهكذا أسفر اتحاد الكبرياء بالطموح الواسع وبعظمة الأفكار ... إلخ، لدى الرومان عن النتائج التي تُعرف.

هوامش

(١) تتصف الشعوب التي تتبع خان مالا كنبر وخانات كارنتاكا وكورر ومندل بالكبرياء والكسل، وهي تستنفد قليلًا، وذلك لأنها بائسة بدلًا من أن يعنى، ويتمتع، المغول وشعوب الهندوستان برغد العيش كالأوروبيين، «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ١، صفحة ٥٤.

(٢) انظر إلى دانپير، جزء ٣.

(٣) رسائل العبرة، المجموعة الثانية عشرة، صفحة ٨٠.

الفصل العاشر

أخلاق الإسپان وأخلاق الصينيين

أخلاق الشعوب المختلفة ممزوجة بالفضائل والمعايب والخلال الحميدة والصفات الرديئة، وأطيب الاختلاطات هو ما ينشأ عنه أعظم المحاسن، وهو ما لا يرتاب منه في الغالب، ومن الاختلاطات ما ينشأ عنه أعظم المساوئ، وهو ما لا يرتاب منه أيضًا.

وكان صدق الإسپان مشهورًا في كل حين، ويحدثنا جوستان[١] عن أمانتهم في حفظ الودائع، وهم كثيرًا ما يعانون الموت محافظة على خفائها، واليوم لا يزالون يتصفون بهذه الأمانة اتصافهم بها فيما مضى، وتودع جميع الأمم التي تتاجر في قادس مالها عند الإسپان، وهي لم تندم على هذا قط، غير أنه ينشأ عن هذه الصفة الرائعة بكسلهم مزيج تنشأ عنه نتائج ضارة بهم، وذلك أن شعوب أوروبة تأتي كل مساومة حول مملكتهم على مرأى منهم.

ويتكون من أخلاق الصينيين مزيج آخر مناقض لأخلاق الإسپان، وذلك أن حياتهم الوقتية[٢] تؤدي إلى اتصافهم بنشاط عجيب، وميل إلى الكسب كثير لا يمكن أية أمة أن تعتمد معهما عليهم،[٣] فعدم الأمانة المعروفة هذا أوجب حفظ تجارة اليابان لهم، ولم يجرؤ تاجر أوروبي أن يتعاطاها باسمهم، مهما كان من سهولة الإقدام عليها بسبب ولاياتهم الشمالية البحرية.

هوامش

(١) باب ٤٤، فصل ٢.
(٢) بفعل طبيعة الإقليم والأرض.
(٣) الأب دوهالد، جزء ٢.

الفصل الحادي عشر

تأمُّل

لم أقل هذا، قط، تقليلًا للمسافة العظيمة بين المعايب والفضائل، معاذ الله! وإنما أردت، فقط، أن أبين أن جميع المعايب الخلقية ليست معايب سياسية، وهذا ما لا ينبغي أن يجهله، مطلقًا، أولئك الذين يضعون قوانين تُؤذي الروح العامة.

الفصل الثاني عشر

الأوضاع والطبائع في الدولة المستبدة

من المبادئ المهمة أنه لا ينبغي تغيير العادات والأوضاع في الدولة المستبدة مطلقًا، ولا شيء تعقبه ثورة بأسرع من هذا، وذلك أنه لا يوجد في هذه الدول قوانين مطلقًا، بل عادات وأوضاع، فإذا ما قلبتموها قلبتم كل شيء.

والقوانين تُسن والعادات تُلقن، وهذه أكثر اتباعًا للروح العامة، وتلك أكثر اتباعًا لنظام خاص، والواقع أن قلب الروح العامة هو من الخطر كتغيير نظام خاص، بل هو أكثر.

ويكون الناس في البلدان التي يمارس فيها كل عالٍ أو سافلٍ سلطة مرادية أو يعاينها أقل تواصلًا مما في البلدان التي تسودها الحرية في جميع الأحوال، ففيها تكون العادات والأوضاع أقل تغيرًا إذن، وتكون الأوضاع الأكثر ثباتًا أكثر تقريبًا من القوانين، وهكذا يجب على الأمير أو المشترع أن يكون فيها أقل إيذاء للعادات والأوضاع مما في أي بلد آخر في الدنيا.

والنساء هنالك حبيسات عادة، وليس لهن صوت مطلقًا، وأما في البلدان الأخرى، حيث يعشن مع الرجال، فإن ما يكون من ميلهن إلى أن يرقن ومن رغبة المرء في أن يروقهن يؤدي إلى تغيير الأوضاع دائمًا، ويفسد الجنسان ويفقد كل منهما صفاته المميزة الجوهرية، ويسيطر المرادي على ما كان مطلقًا وتتبدل الأوضاع كل يوم.

الفصل الثالث عشر

الأوضاع عند الصينيين

ولكن زوال الأوضاع يتعذر في الصين، وفي مدارس الصين تُعلم الأوضاع كما تعلم العادات فضلًا عن كون النساء يفصلن عن الرجال فصلًا مطلقًا، ويُعرف الأديب[1] من سهولة الأسلوب الذي يسلكه في أداء الاحترام، فإذا ما أُلقيت هذه الأمور كتعاليم من قبل جهابذة متزنين مرة استقرت كمبادئ خلقية هنالك، وعادت لا تبديل لها.

هوامش

(١) هذا ما رواه الأب دوهالد.

الفصل الرابع عشر

ما هي الوسائل الطبيعية لتغيير عادات الأمة وأوضاعها

قلنا: إن القوانين كانت نظمًا خاصة محكمة يضعها المشترع، وإن العادات والأوضاع كانت نظمًا للأمة على العموم، ومن ثم يُرى أنه إذا أريد تغيير العادات والأوضاع لم يجب تغييرها بالقوانين لما يبدو هذا بالغ الطغيان، فالأصح أن تغير بعادات وأوضاع أخرى.

وهكذا يجب على الأمير، إذا أراد القيام بتغييرات عظيمة في أمته، أن يصلح بالقوانين ما هو مستقر بالقوانين، وأن يغير بالأوضاع ما هو مستقر بالأوضاع، فمن السياسة السيئة جدًّا أن يُغير بالقوانين ما يجب أن يُغير الأوضاع.

وكان من الطغيان ذلك القانون الذي يُكره الروس على حلق لحاهم وقص ثيابهم، وشدة بطرس الأول الذي كان يحمل على قص ثياب من يدخلون المدن حتى الركب، ويوجد من الوسائل ما تُمنع به الجرائم، وهي العقوبات، ويوجد من الوسائل ما تُغير به الأوضاع، وهي الأمثلة، وما كان من تمدين هذه الأمة بسهولة وسرعة دل على ما كان يخامر هذا الأمير من رأي سيئ حولها، وعلى أن هذه الشعوب ليست من الحيوانات كما كان يقول، وكانت الوسائل العنيفة التي اتخذها غير مجدية، ومع ذلك كان يمكنه أن يبلغ بالرفق هدفه.

وقد اختبر سهولة هذه التغييرات بنفسه، وذلك أن النساء كن حبيسات، وإماء من بعض الوجوه، فدعاهن إلى البلاط، وجعلهن يلبسن على الزي الألماني، وأرسل إليهن نسائج، وكان أول ما ذاقه هذا الجنس طراز للحياة يداري ذوقه وزهوه وأهواءه فجعل الرجال يذوقونه.

والذي جعل التغيير أكثر سهولة هو أن عادات ذلك الزمن كانت غريبة عن الإقليم؛ إذ جلبت إليه باختلاط الأمم وبالفتوح، ولما منح بطرس الأول أمة أوروبية عادات أوروبة وأوضاعها وجد من السهولة في ذلك ما لم ينتظره، فسلطان الإقليم هو أول السلاطين.

إذن، لم يكن محتاجًا إلى قوانين لتغيير عادات أمته وأوضاعها، فقد كان يكفيه أن يوحي بعادات وأوضاع أخرى.

والشعوب كثيرة الارتباط في عاداتها على العموم، فنزع هذه العادات منها بعنف يجعلها تعسة، ولذا لا يجوز تغييرها، بل إغراؤها على تغييرها بنفسها.

وكل عقوبة لا تنشأ عن الضرورة تكون جائرة، وليس القانون من عمل السلطة الخالص، وليست الأمور الخلية بطبيعتها من نابضه.

الفصل الخامس عشر

تأثير الحكومة المنزلية في الحكومة السياسية

ولا مراء في أن تغيير عادات النساء هذا يؤثر في حكومة روسية كثيرًا، فكل شيء متصل إلى الغاية؛ أي: إن استبداد الأمير يقترن بعبودية النساء طبيعة، وإن حرية النساء تقترن بروح النظام الملكي.

الفصل السادس عشر

كيف أن بعض المشترعين خلطوا بين المبادئ التي تسيطر على الناس

العادات والأوضاع مرانات لم تضعها القوانين قط، أو لم تسطع أن تضعها، أو لم ترد وضعها.

ويوجد بين القوانين والعادات هذا الفرق القائل: إن القوانين أكثر تنظيمًا لأعمال المواطن، وإن العادات أكثر تنظيمًا لأعمال الإنسان، ويوجد بين العادات والأوضاع هذا الفرق القائل: إن الأولى أكثر سيطرة على السلوك الباطني، وإن الثانية أكثر سيطرة على السلوك الخارجي.

وتختلط هذه الأمور[1] في الدولة أحيانًا، ووضع ليكورغ مجموعة واحدة للقوانين والعادات والأوضاع، ومثل هذا ما صنع مشترعو الصين.

ولا ينبغي أن يحار من خلط مشترعي إسپارطة والصين بعض القوانين والعادات والأوضاع ببعض، وذلك لكون العادات ممثلة للقوانين ولكون الأوضاع ممثلة للعادات.

وكان غرض مشترعي الصين الأساسي هو أن يعيش شعبهم هادئًا، وقد أرادوا أن يتجمل الناس كثيرًا، وأن يشعر كل واحد بأن عليه واجبات كثيرة تجاه الآخرين في كل حين، وبأنه لا يوجد من الأهلين من لم يكن تابعًا لآخر منهم من بعض الوجوه، ولذا فإنهم منحوا قواعد الأدب أبعد مدى.

وهكذا يُرى أن أهل القرية[2] لدى شعوب الصين يُرَاعون فيما بينهم من العوائد كما يراعي ذلك أناس من طبقة أكثر رُقِيًّا؛ أي: يتخذون وسيلة صالحة جدًّا للإيحاء بالحلم ولإلقاء السلم وحسن النظام بين الشعب، ولانتزاع جميع العيوب التي تَصْدُرُ عن نفس قاسية، أليس من الواقع أن التحرر من قواعد الأدب بحث عن وسيلة لإبداء الإنسان معايبه على مهل؟

والأدب من هذه الناحية أفضل من الكياسة، فالكياسة تدارِي معايب الآخرين، والأدب يحول دون إظهار معايبنا، والأدب حاجز يضعه الناس فيما بينهم ليقوا أنفسهم من الفساد.

ولم يتخذ لِيكُورْغُ، الذي كانت نظمه شديدة، الأدب هدفًا عندما أبدع الأوضاع، بل وضع نصب عينه تلك الروح المِحْرابَ التي كان يريد الإنعام بها على شعبه، وإذ وجد بين الناس من يُصْلِحُون أو يَصْلُحُون دائمًا، ومن يُعَلِّمون ويَتَعَلَّمُون دائمًا، ومن هم بسطاء وقساة على السواء، فإن هؤلاء كانوا يمارسون من الفضائل فيما بينهم أكثر من الإكرام.

هوامش

(١) وضع موسى مجموعة واحدة للقوانين والدين، وخلط الرومان الأولون قديم العادات بالقوانين.

(٢) انظر إلى الأب دوهالد، وصف الصين، جزء ٢.

الفصل السابع عشر

مزية حكومة الصين الخاصة

وصنع مشترعو الصين أكثر من[1] ذلك، فقد خلطوا بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع، وقد صاغ الأخلاق كلُّ هذا، وقد صاغ الفضيلة كلُّ هذا، وقد أسفرت التعاليم التي عُنيت بهذه الأمور الأربعة عما يسمى الطقوس، وقد أفلحت الحكومة الصينية في دقة ملاحظة هذه الطقوس، وقضى الإنسان جميع شبابه في تعلمها وقضى جميع حياته في ممارستها، وعلمها الأدباء وبشر بها الحكام، وبما أنها كانت تحيط بجميع أعمال الحياة الصغيرة عندما وجدت وسيلة ملاحظتها تمامًا فإنه أُحسن الحكم في الصين.

وهنالك أمران استطاعا نقش الطقوس في نفوس الصينيين وقلبهم بسهولة، وهما: (١) أن طراز كتابتهم المركب إلى الغاية جعل النفس في قسم كبير من حياتها تُعنَى بهذه الطقوس فقط[2] لما وجب أن تتعلم القراءة في الكتب ومن أجل الكتب التي تشتمل عليها، و(٢) أن تعاليم الطقوس؛ إذ كانت غير محتوية شيئًا من الروحاني، بل قواعد مذهب عام فقط، كانت القناعة بها وقرع النفوس بها أسهل مما بأمر ذهني.

وقد أراد الأمراء الذين حكموا بقوة العقوبات بدلًا من الحكم بالطقوس أن يجعلوا للعقوبات ما لا تقدر عليه من منح عادات، أجل، إن العقوبات تقطع عن المجتمع مواطنًا ينتهك حرمة القوانين عن إضاعة عاداته، ولكن هل تُعيد العقوبات عادات الناس إذا ما أضاعوها؟ أجل، إن العقوبات تقف نتائج كثيرة للضرر العام، ولكن من غير إصلاح هذا الضرر، وكذلك إذا ما تُركت مبادئ الحكومة الصينية وضاعت الأخلاق فيها، سقطت الدولة في الفوضى وظهرت الفتن.

هوامش

(١) انظر إلى الكتب الكلاسية التي أتحفنا الأب دوهالد بقطع نفيسة منها.
(٢) هذا ما أدى إلى التنافس وفرار البطالة واحترام المعرفة.

الفصل الثامن عشر

نتيجة الفصل السابق

وينشأ عن ذلك كون الصين لا تخسر قوانينها بالفتح مطلقًا، وبما أن الأوضاع والعادات والقوانين والديانة أمر واحد فيها؛ فإنه لا يمكن تغيير جميع هذا دفعة واحدة، وبما أنه لا بد من تغير الغالب أو المغلوب وجب أن يكون الغالب هو الذي يتغير في الصين على الدوام؛ وذلك لأن عاداته ليست أوضاعه، ولأن أوضاعه ليست قوانينه، ولأن قوانينه ليست ديانته، فيسهل أن يخضع للشعب المغلوب مقدارًا فمقدارًا أكثر من أن يخضع الشعب المغلوب له.

وعن ذلك ينشأ، أيضًا، أمر مؤسف، وذلك هو تعذر استقرار النصرانية في الصين تقريبًا،[1] فنذور العذرة ومجالس النساء في الكنائس واتصالهن الضروري برجال الدين واشتراكهن في تناول سر القربان المقدس، والاعتراف في أذن الكاهن والمسحة الأخيرة والاقتصار على زوجة واحدة؛ أمور كلها تنقض عادات البلد وأوضاعه وتقرع الدين والقوانين بضربة واحدة أيضًا.

ويلوح أن الدين النصراني يتطلب اتحاد الجميع بإقامة محبة الرب والعبادة العامة والاشتراك في تناول سر القربان المقدس عينه، ويلوح أن الطقوس الصينية تأمر بانفصال الجميع.

وبما أنه رُئي أن هذا الانفصال[2] يصدر عن روح الاستبداد على العموم فإنه يوجد في هذا أحد الأسباب التي تجعل الحكومة الملكية وكل حكومة معتدلة تمتزجان جيدًا بالدين[3] النصراني.

هوامش

(١) انظر إلى الأسباب التي يبديها الحكام الصينيون في المراسيم التي يطاردون بها الدين النصراني (رسائل العبرة، المجموعة ١٧).

(٢) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع، وإلى الفصل الثالث عشر من الباب التاسع عشر.

(٣) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع والعشرين الآتي.

الفصل التاسع عشر

كيف وقع هذا الاتحاد بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع لدى الصينيين

اتخذ مشترعو الصين سكون الإمبراطور هدفًا رئيسًا للحكومة، وبدا الخضوع لهم أصلح وسيلة لحفظه، وهم إذا كانوا على هذا الرأي اعتقدوا أن عليهم أن يُوحُوا باحترام الآباء وجمعوا جميع قواهم في هذا السبيل، وقد وضعوا ما لا يحصيه عد من الطقوس والشعائر تكريمًا لهم في حياتهم وبعد مماتهم، وكان من المحال أن يُبجل الأموات من الآباء بهذا المقدار من غير أن يحمل على إجلالهم أحياء، وكانت الشعائر في سبيل الأموات من الآباء أكثر صلة بالدين، وكانت الشعائر في سبيل الأحياء من الآباء أكثر صلة بالقوانين والعادات والأوضاع، بيد أن هذا لم يكن غير أقسام لقانون شامل واحد، وكان هذا القانون واسعًا إلى الغاية.

وكان احترام الآباء مرتبطًا، بحكم الضرورة، في جميع من يمثل الآباء من شيوخ وأساتذة وحكام وإمبراطور، وكان هذا الاحترام للآباء يفترض أوب حب للأولاد، ومن ثم عين رجع حب الشيوخ للشبان والحكام لمن كانوا خاضعين لهم والعاهل لرعاياه، وكانت الطقوس تتألف من جميع هذا، وكانت روح الأمة العامة تتألف من هذه الطقوس.

ويُشعر بما قد يكون للأمور التي هي أكثر الأشياء خلوًّا، كما يلوح، من صلة بنظام الصين الأساسي، وتقوم هذه الإمبراطورية على مبدأ حكومة الأسرة الواحدة، وإذا ما نقصتم سلطان الأب أو بترتم الشعائر التي تعبر عن الاحترام لهذا السلطان، أضعفتم الاحترام للحكام الذين يعدون كالآباء، وعاد الحكام لا يقومون بمثل تلك العناية بالشعب الذي يجب أن يراعوه كالأولاد، ويزول ما بين الأمير ورعاياه من تحاب مقدارًا فمقدارًا، واحذفوا واحدًا من هذه الأعمال تروا أنكم تهزون الدولة، ومن الخلو الكبير في ذاته أن تنهض الكَنَّة في كل صباح لتقوم بهذا أو ذلك الواجب تجاه حماتها، ولكنه إذا ما انتُبه

إلى أن هذه الأعمال الخارجية تدعو، بلا انقطاع، إلى شعور يجب أن يطبع في جميع القلوب، إلى شعور يصدر عن جميع القلوب ليُكوِّن الروح التي تهيمن على الإمبراطورية، رُئي أن من الضروري حدوث مثل هذا العمل الخاص.

الفصل العشرون

إيضاح قول بديع حول الصينيين

ومن الغريب أن يكون الصينيون أشد شعوب الأرض خداعًا مع أن الطقوس توجه حياتهم، ويظهر هذا، على الخصوص، في التجارة التي لم تستطع أن توحي إليهم بالأمانة مع أن الأمانة أمر طبيعي لها، فعلى من يشتري أن يحمل[1] ميزانه الخاص، ولكل تاجر ثلاثة موازين، ميزان ثقيل للشراء، وميزان خفيف للبيع، وميزان عادل لمن يأخذون حذرهم، وأراني قادرًا على إيضاح هذا التناقض.

وذلك أنه كان لمشترعي الصين هدفان: فقد أرادوا أن يكون الشعب خاضعًا هادئًا، وأن يكون جادًّا حاذقًا، وللشعب بطبيعة الإقليم والأرض حياة مؤقتة، وهو لا يضمن حياته هنالك إلا بالبراعة والعمل.

وإذا ما أطاع جميع الناس وعملوا كانت الدولة في وضع سعيد، والضرورة، وطبيعة الإقليم على ما يحتمل، هما اللتان منحتا الصين طمعًا في الكسب لا يمكن أن يُدرك، ولم تفكر القوانين في وقفه، وكل شيء قد حرم عند الكسب بالغصب، وكل شيء قد أُبيح عند الربح بالحيلة أو الخداع، ولا نقابل، إذن، بين أخلاق الصينيين وأخلاق أوروبة، فعلى كل واحد في الصين أن يتنبه إلى ما كان نافعًا له، وإذا ما سهر المختلس على مصالحه وجب على من خُدع أن يُفكر في مصالحه، وقديمًا أُبيح السرق للإسپارطيين، وفي الصين يُباح الخداع.

هوامش

(١) يومية لأنج في سنة ١٧٢١ وسنة ١٧٢٢، جزء ٨ من الرحلات الشمالية، صفحة ٣٦٣.

الفصل الحادي والعشرون

كيف يجب أن تكون القوانين مناسبة للعادات والأوضاع

لا يوجد غير النظم الغريبة ما يخلط على ذلك الوجه بين الأمور المنفصلة بحكم الطبيعة، بين القوانين والعادات والأوضاع، ولكنها، مع انفصالها، لم تدع وجود صلات عظيمة بينها.

وسئل سولون: هل القوانين التي أنعم بها على الأثنيين أحسن القوانين؟ فأجاب: «منحتهم أحسن ما يستطيعون احتماله من القوانين.»، فهذا قول رائع يجب أن يُسمع من قبل جميع المشترعين، ولما خوطب الشعب اليهودي بالحكمة الإلهية: «أنعمت عليكم بتعاليم ليست حسنة» قصد بهذه الكلمات أنها ذات حسن نسبي، وهذه إسفنجة جميع المشاكل التي يمكن أن توضع حول شريعة موسى.

الفصل الثاني والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

تكون القوانين بسيطة إذا كانت عادات الشعب حسنة، ومن ذلك ما رواه أفلاطون[1] من أن رادامانت، الذي كان يملك شعبًا متدينًا إلى الغاية، كان يُسير جميع القضايا بسرعة موجهًا اليمين إلى كل رئيس، غير أن أفلاطون نفسه[2] قال: إن الشعب إذا لم يكن متدينًا لم توجه اليمين في غير الأحوال التي يكون الحالف فيها خاليًا من الغرض كقاضٍ وشهود.

هوامش

(١) القوانين، باب ١٢.

(٢) المصدر نفسه.

الفصل الثالث والعشرون

كيف تكون القوانين تابعة للعادات

لم يوجد، في الزمن الذي كانت عادات الرومان خالصة، قوانين خاصة ضد اختلاس الأموال الأميرية، ولما بدأ هذا الجُرم يظهر عُد الحكم بإعادة[1] المختلس عارًا عظيمًا مساويًا للعقاب الشديد كما يشهد بذلك حكم لسپيون.[2]

هوامش

(١) In simplum.

(٢) تيتوس ليڤيوس، باب ٣٨، فصل ٥٢.

الفصل الرابع والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

حِفظ شخص اليتيم القاصر هو أكثر ما تلتفت القوانين إليه في نصبها الأم وصية عليه، وحفظ الأموال هو أكثر ما تُعنَى به هذه القوانين في نصبها أقرب وارث وصيًّا عليه، والأفضل أن تكون الوصاية للأم لدى الشعوب التي فسدت أخلاقها، وأما الأمم التي يجب أن يكون للقوانين فيها اعتماد على أخلاق الأهلين فإنه ينعم بالوصاية فيها على وارث الأموال أو على الأم، أو عليهما في بعض الأحيان.

وإذا ما أنعم النظر في القوانين الرومانية وجدت روحها ملائمة لما قلت، وكانت أخلاق الرومان تثير العجب في الزمن الذي وضع فيه قانون الألواح الاثني عشر، فكان ينصب أدنى أقرباء اليتيم القاصر وصيًّا عليه، وذلك لكون الذي يجب أن يقوم بحمل الوصاية هو الذي يمكن أن يكون صاحب المنفعة في الميراث، وما كان ليظن أن حياة اليتيم تكون في خطر وإن جعلت قبضة من يستفيد من موته، ولكن الأخلاق عندما تغيرت في رومة رُئي تغيير المشترعين لطراز تفكيرهم أيضًا، قال كايوس[1] وجوستينيان:[2] «إذا كان الموصي في إنابة القصر يخشى أن ينصب النائب إشراكًا لليتيم القاصر أمكنه أن يترك الإنابة المتداولة[3] على المكشوف، وأن يضع إنابة القصر في قسم من الوصية لا يمكن فتحها إلا بعد انقضاء بعض الزمن.»، فهذه هي المخاوف والاحتياطات التي كان يجهلها الرومان الأولون.

هوامش

(١) القوانين، باب ٢، فصل ٦: ٢، مجموعة أوزيل، بليدن، ١٦٥٨.

(٢) القوانينن باب ٢ من إنابة القصر: ٣.

(٣) الإنابة المتداولة هي: أن فلانًا إذا لم يأخذ الميراث أنبت عنه، إلخ، وإنابة القصر هي: أن فلانًا إذا مات قبل بلوغه أنبت عنه، إلخ.

الفصل الخامس والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

كان القانون الروماني يمنح حرية الهبات قبل الزواج، وكان لا يبيحها بعد الزواج، وكان هذا يستند إلى أخلاق الرومان الذين كانوا يحملون إلى الزواج عن زهد وبساطة وتواضع، ولكن مع إمكان تركهم يغوون بالأمور المنزلية وألطاف الحياة وسعادتها.

وكان قانون الڤزيغوت يقضي بعدم إعطاء الزوج من يتزوجها ما يزيد على عشر أمواله، وعدم استطاعته أن يعطيها شيئًا في السنة الأولى من الزواج، وكانت أخلاق البلد مصدر هذا أيضًا، فقد كان المشترعون يريدون وقف هذه الفخفخة الإسپانية التي تحمل، فقط، على السخاء المتناهي عن تفاخر.

وقد وقف الرومان بقوانينهم بعض محاذير دولة الفضيلة التي هي أكثر دول العالم دوامًا، وقد أراد الإسپان بقوانينهم أن يحولوا دون التأثير السيئ لطغيان الجمال الذي هو أكثر طغيانات العالم وهنًا.

الفصل السادس والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

استخرج قانون تيودوز وڤالنتينيان[١] علل الرَّد من العادات القديمة[٢] والأوضاع لدى الرومان، وقد جعل هذا القانون من هذه العلل دعوى الزوج[٣] الذي يريد عقاب زوجه على وجه لا يليق بشخص حر، وقد أُهملت هذه العلة في القوانين التالية[٤] لتغير العادات من هذه الناحية، فقد حلَّت عادات الشرق محل عادات أوروبة، وفي التاريخ أن الخصي الأول لزوج جوستنيان الثاني هدد هذه الإمبراطورة بتلك العقوبة التي يجازَى بها الأولاد في المدارس، فما كان لغير العادات المستقرة، أو التي تحاول أن تستقر، ما يستطيع تصور مثل هذا الأمر.

وقد رأينا كيف أن القوانين تتبع العادات، فلننظر الآن كيف أن العادات تتبع القوانين.

هوامش

(١) قانون ٨، من مجموعة De repudiis.

(٢) وقانون الألواح الاثني عشر، انظر إلى شيشرون، الخطبة الثانية، فصل ٦٩.

(٣) Si verberibus quae ingenuis aliena sunt, afficientem probaverit.

(٤) في الملحق القانوني ١١٧، فصل ١٤.

الفصل السابع والعشرون

كيف تستطيع القوانين أن تساعد على تكوين عادات الأمة وأوضاعها وأخلاقها

عادات الشعب المستعبد جزء من عبوديته، وعادات الشعب الحر جزء من حريته.

وقد تكلمت في الباب الحادي عشر[1] عن شعب حر، فأوضحت مبادئ نظامه، فلننظر إلى النتائج التي عقبت ذلك، وإلى الأخلاق التي أمكن أن تنشأ عن ذلك، وإلى الأوضاع التي تنجم عن ذلك.

ولا أقول، مطلقًا، إن الإقليم لم يسفر، إلى حد عظيم، عن قوانين هذه الأمة وعاداتها وأوضاعها، وإنما أقول: إن من الواجب أن كانت عادات هذه الأمة وأوضاعها تظهر مطابقة لقوانينها كثيرًا.

وبما أنه يوجد في هذه الدولة سلطتان ظاهرتان؛ أي: السلطتان الاشتراعية والتنفيذية، وبما أن لكل واحد من أبناء الوطن حريته الخاصة وينتفع باستقلاله كما يشاء؛ فإنه يكون عند معظم الناس حب لإحدى هاتين السلطتين أكثر مما للأخرى ما دام لا يوجد لدى العدد الأكبر عادة من الإنصاف والبصيرة ما يحب بهما كلتا السلطتين على السواء.

وبما أن السلطة التنفيذية تتصرف في جميع الخِدَم فإنها تستطيع أن تمن بآمال كبيرة، لا بمخاوف مطلقًا، وكل من ينالون منها يحملون على الميل إليها، ويمكن أن تهاجم من قبل من لا يأملون منها شيئًا.

وبما أن جميع الأهواء تكون طليقة هنالك فإن الحقد والحسد والغيرة وشهوة الاغتناء أمور تظهر على مداها الواسع، ولو كان الأمر غير هذا لكانت الدولة مثل رجل أضناه المرض فلا تكون لديه أهواء عن استنفاد قوي.

ويدوم ما يكون بين الحزبين من حقد لما قد يحدث من عجزه على الدوام.

وبما أن ذينك الحزبين مؤلفان من رجال أحرار فإن من نتائج الحرية أن يُخفض الحزب المتفوق، وذلك على حين يأتي أبناء الوطن لرفع الحزب الآخر كالأيدي التي تساعد على رفع الجرم.

وبما أن كل فرد، مستقل دائمًا، يتبع أهواءه وخواطره كثيرًا فإنه يقع تغيير الحزب غالبًا، ويُهجر الحزب الذي يترك الرجل فيه جميع أصدقائه منضمًا إلى حزب يجد فيه جميع أعدائه، فمما يمكن في هذه الأمة غالبًا أن تنسى قوانين الصداقة وقوانين الحقد.

ويكون الملك في مثل حال الأفراد، فيضطر في الغالب، خلافًا لجوامع الحذر العادية، إلى الاعتماد على من آذوه أكثر من غيرهم وإلى إسقاط من خدموه أحسن من سواهم؛ أي: يصنع، عن ضرورة، أمرًا يصنعه الأمراء الآخرون عن خيار.

ويُخشى إفلات أمر يشعر به، ولا يعرف مطلقًا، ويخفى علينا، والخوف يجسم الأمور دائمًا، ويجزع الشعب حول وضعه، ويعتقد أنه في خطر حتى في أكثر الأوقات أمنًا.

وعلى نسبة عجز أولئك، الذين يشتدون في معارضة السلطة التنفيذية أكثر من غيرهم، عن بيان العوامل المفرطة لمعارضتهم يزيدون مخاوف الشعب الذي لا يعرف معرفة صادقة هل يكون في خطر أو لا، بيد أن هذا يساعد حتى على تجنيبه ما قد يعرض له من الأخطار الحقيقية فيما بعد.

ولكن بما أن الهيئة الاشتراعية محل ثقة الشعب وأكثر اطلاعًا منه فإنه يمكنها أن تحوله عن الانطباعات السيئة التي لُقِّنها وأن تسكن ثائره.

وهذه هي الميزة العظيمة التي تفضل بها هذه الحكومة على الديموقراطيات القديمة التي كان للشعب فيها سلطان مباشر؛ وذلك لأن الخطباء عندما كانوا يحركونه كان لهياجاته نتيجتها.

وهكذا فإن المخاوف المطبوعة إذا كانت غير ذات موضوع ثابت لم تؤد إلى غير الشتائم والشغب اللاغي، حتى إنه يكون لها هذا الأثر الجميل، وهو أنها تشد نوابض الحكومة، وتجعل جميع الأهلين أيقاظًا، ولكنها إذا ما نشأت عند نقض القوانين الأساسية بدت صماء مشئومة فظيعة وأدت إلى مصائب.

ولسرعان ما يُرى سكون هائل يتحد الجميع في أثنائه ضد السلطة الناقضة للقوانين.

وإذا ما هددت الدولة دولة أجنبية، ولم يكن للمخاوف فيها موضوع ثابت، وجعلت الدولة الأجنبية نصيبها ومجدها في خطر، خضعت المصالح الصغرى للمصالح الكبرى، واتحد الجميع نفعًا للسلطة التنفيذية.

وإذا ما وقعت المنازعات عند نقض القوانين الأساسية ولاحت دولة أجنبية نشبت ثورة لا تغير شكل الحكومة ولا نظامها؛ وذلك لأن الثورات التي تسفر عنها الحرية ليست غير توكيد للحرية.

وقد يكون للأمة الحرة منقذ، ولا يكون للأمة المعبدة غير باغٍ آخر.

وذلك لأن كل رجل يكون من القوة ما يطرد به سيد الدولة المطلق يكون من القوة ما يغدو سيدها بنفسه.

وبما أن التمتع بالحرية وحفظها يقضيان بأن يستطيع كل واحد أن يقول ما يفكر فيه، فإن المواطن في هذه الدولة يقول ويكتب جميع ما لا تكون القوانين قد حظرت قوله أو كتابته صراحة.

ويسهل أن تقاد هذه الأمة، الملهبة دائمًا، بأهوائها أكثر مما بالعقل الذي لا يسفر عن نتائج عظيمة في روح الناس، ويسهل على هؤلاء الذين يحكمون فيها أن يحملوها على القيام بمشاريع خلافًا لمصالحها الحقيقية.

وتحب هذه الأمة حريتها حبًّا عجيبًا لكون هذه الحرية حقيقية، ومما قد يقع أن تضحي بمالها ورخائها ومصالحها دفاعًا عنها، وأن تحتمل من الضرائب الثقيلة في هذا السبيل ما لا يجرؤ أشد الأمراء إطلاقًا أن يفرضه على رعاياه.

ولكن بما أنها ذات علم يقين بضرورة الخضوع لهذه الضرائب فإنها تدفعها راجية رجاء أساسيًّا ألا تدفع بعدها، وفيها تكون التكاليف أثقل من الشعور بهذه التكاليف، وذلك بدلًا من كون الشعور بالسوء في بعض الدول فوق السوء بدرجات.

وهي تتمتع باعتبار أكيد؛ وذلك لأنها تُقرض نفسها وتدفع إلى نفسها، ومما قد يقع أن تتصدى لما هو فوق قواها الطبيعية، وأن تنتفع ضد أعدائها بثروات من الخيلة[٢] يجعلها اعتماد حكومتها وطبيعتها أمورًا حقيقية.

وهي تستدين من رعاياها للمحافظة على حريتها، ويكون لدى رعاياها، الذين يبصرون ضياع اعتبارها إذا ما غُلبت، داعٍ جديد للقيام بجهود دفاعًا عن حريتها.

وإذا أقامت هذه الأمة بجزيرة لم تكن فاتحة قط؛ وذلك لأن الفتوح المتفرقة تضعفها، وإذ كانت أرض هذه الجزيرة صالحة كانت أقل ميلًا إلى الفتح، وذلك لعدم احتياجها إلى الحرب في سبيل الغنى، وبما أن كل مواطن لا يكون تابعًا لمواطن آخر فإن كل واحد يكون أعظم اكتراثًا لحريته مما لمجد بعض المواطنين أو لمجد واحد.

وهنالك يُعد رجال الحرب رجال مهنة قد تكون نافعة، وخطرة غالبًا، رجالًا ذوي خدم ثقيلة حتى على الأمة نفسها، فتكون الصفات المدنية هنالك أكثر وجاهة.

وتكون هذه الأمة، التي تجعلها السلم والحرية موسرة محررة من الأوهام الهدامة، راغبة أن تكون تاجرة، وهي إذا ما كان عندها بعض هذه المواد الأولية النافعة في صنع تلك الأشياء التي تجعل لها يد العامل قيمة عظيمة أمكنها إقامة مؤسسات صالحة للاستمتاع بهذه الموهبة الربانية على أوسع مدى.

وهذه الأمة، وإن كانت واقعة نحو الشمال وكانت عندها فضلة كبيرة من البياعات يعوزها عدد كبير من السلع يأباه عليها إقليمها؛ فتضطر إلى القيام بتجارة كبيرة مع شعوب الجنوب فتختار الدول التي تنعم عليها بتجارة رابحة، وتعقد معاهدات نافعة مبادلة مع الأمة التي تختارها.

ولا يمكن العيش بلا حرفة مع مال محدود في الدولة التي يكون اليسر فيها متناهيًا من ناحية والضرائب مفرطة من ناحية أخرى، وغير قليل مَن يتذرعون بالسياحات أو الصحة فيغتربون ويبحثون عن الثراء في بلاد العبودية نفسها.

وللأمة التاجرة عدد عجيب من المنافع الصغيرة الخاصة، ويمكن هذه الأمة، إذن، أن تؤذِي أو تؤذَى على وجوه لا يحصيها عد، فهي تغدو ذات غيرة مسيطرة، وهي تغتم من رخاء الأمم الأخرى أكثر من تمتعها برخائها.

على أنه يمكن أن تكون قوانينها السهلة السمحاء من الشدة نحو ما يُقام فيها من التجارة والملاحة ما يلوح معه أنها لا تتاجر مع غير الأعداء.

وإذا ما بعثت هذه الأمة بجالياتٍ إلى بعيدٍ صنعت هذا توسيعًا لتجارتها أكثر مما لبسط سلطانها.

وبما أنه يرغب أن يُنشأ هنالك مثل ما هو قائم في البلد الأصلي فإن تلك الأمة تنعم على شعب مستعمراتها بشكل حكومتها الخاصة، وبما أن هذه الحكومة تحمل معها الرخاء فإن مما يُرى تكوين شعوب كبيرة حتى في الغاب التي ترسلها إليها لتسكنها.

ومن الممكن أن تكون قد أخضعت أمة مجاورة فيما مضى، أمة تثير غيرتها بموقعها وصلاح مرافئها وطبيعة ثرواتها، وهكذا فإنها جعلتها تابعة كبيرة لها على ما كان من الإنعام عليها بقوانينها الخاصة، وذلك على وجه يكون به الأهلون فيها أحرارًا وتكون الدولة به أَمَةً.

ويكون للدولة المقهورة حكومة مدنية صالحة، ولكنها تكون مثقلة بحقوق الأمم، وتُفرض عليها قوانين أُمة إلى أُمة، فتكون من الحال ما لا يُصبح معه ازدهارها غير وقتي ووديعة لسيد فقط.

وبما أن الأمة المسيطرة تسكن جزيرة كبيرة، وبما أنها قابضة على زمام تجارة عظيمة فإن لديها من ضروب التيسير ما يكون لها به قوى بحرية، وبما أن حفظ حريتها يتطلب عدم وجود حصون ومعاقل وجيوش برية فإنها تحتاج إلى جيش بحري يصونها من المغازي، وتكون بحريتها أعلى من بحرية جميع الدول الأخرى التي تحتاج إلى استعمال ماليتها في سبيل الحرب البرية فلا يبقى لها ما يكفي للقيام بحرب بحرية.

وقد منح سلطان البحر، دائمًا، من يحوزه من الشعوب زهوًا طبيعيًّا، وذلك أن هذه الشعوب أحست قدرتها على الإهانة في كل مكان فلم تَرَ لسلطانها حدًّا غيرَ البحر المحيط.

وأمكن هذه الأمة أن تكون ذات نفوذ كبير في أمور جيرانها، وذلك بما أنها لم تستعمل سلطانها في الفتح فإنه نُشد ودها وخُشي حقدها بأكثر مما يسمح به تقلب حكومتها واضطرابها الداخلي كما يلوح.

وهكذا فإن من نصيب السلطة التنفيذية أن تُزعج في الداخل، وأن تُحترم في الخارج، دائمًا تقريبًا.

وإذا حدث في بعض الأحوال أن أصبحت هذه الأمة مركز مفاوضات أوروبة كانت في ذلك أكثر من الآخر إخلاصًا وصدقًا، وذلك بما أن وزراءها ملزمون، في الغالب، أن يسوغوا سلوكهم أمام مجلس شعبي لا يمكن أن تكون مفاوضاتهم سرية، فيضطرون أن يكونوا أناسًا أكثر صلاحًا من هذه الناحية.

وبما أنهم يكونون، من بعض الوجوه، ضامنين لأحوال قد تنشأ عن سير معوج فإنهم يرون أن السلامة في سلوك أكثر الطرق استقامة.

وإذا كان لأشراف الأمة سلطان مجاوز للحد ذات وقت، وكان للملك وسيلة خفضهم برفع الشعب، كانت نقطة العبودية المتناهية بين ساعة خفض الأكابر والساعة التي أخذ الشعب يشعر فيها بسلطانه.

وبما أن هذه الأمة خضعت لسلطة مرادية فيما مضى كان من الممكن أن تحافظ على أسلوبها في عدة فرص، فيُرى في الغالب وجود شكل حكومة مطلقة على أساس حكومة حرة.

وبما أن لكل مواطن في هذه الدولة إرادته الخاصة من ناحية الدين، فيسير ببصائره الخاصة وبأهوائه من حيث النتيجة، فإن الذي يحدث هو: أن يبدي كل واحد كثيرًا من عدم المبالاة تجاه جميع الأديان مهما كان نوعها مع حمل جميع الناس على اعتناق الدين المهيمن، أو أن يغار على الدين عامة مع كثرة النحل.

وليس من المحال أن يكون في تلك الأمة أناس لا دين لهم مطلقًا، وألا يريدوا، مع ذلك، معاناة حملهم على تغيير ما يكون لهم من دين عند وجوده، وذلك لما يشعرون به أول وهلة من كون الحياة والأموال تعودان غير ملك لهم كطراز تفكيرهم، فمن يقدر على اغتصاب أحد الأمرين يمكنه انتزاع الآخر.

وإذا وُجد بين مختلف الأديان واحد تحاول إقامته بطريق الرق كان ذلك أمرًا كريهًا، وذلك بما أننا نحكم في الأمور بما نجعل فيها من روابط وتوابع فإن ذلك الدين لا يبدو للنفس مع فكرة الحرية مطلقًا.

ولا تكون القوانين ضد من يمارسون هذا الدين سفَّاكة مطلقًا؛ وذلك لأن الحرية لا تتمثل هذه الأنواع من العقوبات مطلقًا، غير أن هذه العقوبات تكون من شدة الردع ما تصنع معه كل سوء يمكن أن يُقترف عمدًا.

ومما يمكن حدوثه على ألف وجه أن يكون للإكليروس من قلة الاعتبار ما قد يكون لأبناء الوطن الآخر معه كثير اعتبار، وهكذا فإن الإكليروس يفضل احتمال عين الأعباء كالعلمانيين على الانفصال مؤلفًا جماعة واحد من هذه الناحية، ولكن بما أنه يحاول نيل احترام الشعب دائمًا فإنه ينفرد بحياة أكثر انزواء وسلوك أكثر تحفظًا وعادات أكثر نقاء.

وبما أن هذا الإكليروس لا يستطيع حماية الدين، ولا أن يكون محميًّا من قبل الدين، من غير قوة للإكراه، فإنه يحاول أن يقنع، فيرى صدور أسفار رائعة إلى الغاية عن قلمه لإثبات الوحي وعناية الموجود الأعظم.

وقد يحدث اجتناب مجالسه وألا يُراد السماح له بإصلاح مساوئه نفسها، وأن يُفضَّل، عن هذيان في الحرية، ترك إصلاحه ناقصًا على معاناة ظهوره مصلحًا.

وبما أن المراتب جزء من النظام الأساسي فإنها تكون أكثر ثباتًا مما في مكان آخر، ولكن الأعاظم في بلد الحرية هذا يريدون دنوًّا من الشعب من ناحية أخرى، وتكون المراتب، إذن، أكثر انفصالًا، ويكون الأشخاص، إذن، أكثر اختلاطًا.

وبما أن للحاكمين سلطانًا متصاعدًا متجددًا كل يوم فإنهم يكونون أكثر عناية بمن يكونون نافعين لهم مما بمسليهم، وهكذا يُرى هنالك قليل بطائن وندماء ومصانعين، ثم أناس من جميع طبقات هؤلاء الناس الذين يحملون حتى على دفع خلو البال إلى الأكابر.

ولا يُقَدَّر الناس هنالك بالمواهب أو بالخصائص التافهة، بل يُقَدَّرون بالصفات الحقيقية، ولا يوجد من هذا النوع غير أمرين: الثروات والمزية الشخصية.

ويكون هناك ترف مكين قائم على دقة الاحتياجات الحقيقية، لا على دقة الزهو، ولا يبحث في الأشياء عن غير الملاذ التي وضعتها الطبيعة فيها.

وهنالك يتمتع بفيض كبير، ومع ذلك لا محل للتوافه هنالك، وهكذا، بما أنه يوجد للأكثرين مال أكثر من فرص إنفاقه فإنهم يستعملونه على وجه غريب، فالذهن في هذه الأمة أكثر من الذوق.

وبما أن الإنسان هنالك منهمك في مصالحه دائمًا فإنه لا يكون لديه ذلك الأدب القائم على الفراغ، فالواقع أنه لا يوجد هنالك من الوقت ما يُقْصَر عليه.[٣]

ودور الأدب لدى الرومان هو دور قيام السلطة المرادية، فالحكومة المطلقة توجب الفراغ، والفراغ يوجب الأدب.

وكلما كان في الأمة من يفتقرون إلى مداراة فيما بينهم وإلى عدم الوقوع موقع الاستكراه وجد أدب، غير أن أدب العادات هو الذي يجب أن يميزنا من البرابرة أكثر من أدب الأوضاع.

ولا ينبغي للنساء أن يعشن مع الرجال في الأمة التي يشترك كل واحد من رجالها في إدارة الدولة على شاكلته، وإذن يكن متواضعات؛ أي: مستحيات، وهذا الحياء يوجب فضيلتهن، وذلك على حين يغوص الرجال، من غير دلال، في دعر يدع لهم جميع حريتهم وجميع بطالتهم.

وبما أن القوانين لم توضع هنالك في سبيل فرد أكثر مما سبيل فرد آخر فإن كل واحد يعد نفسه ملكًا، فالرجال في هذه الأمة يكونون متحالفين أكثر من أن يكونوا مواطنين.

وإذا كان الإقليم قد منح أناسًا كثيرين روحًا جزوعًا وأبصارًا واسعة في بلد ينعم النظام فيه على جميع الناس بنصيب في الحكومة وبمصالح سياسية فإنه يُحَدَّث عن السياسة كثيرًا فيه، ويُرى هنالك أناس يقضون حياتهم في حساب الحوادث غير الخاضعة للحساب نظرًا إلى طبيعة الأمور وصروف الدهر؛ أي: طبيعة الناس.

وفي الأمة الحرة لا يُبالَى، غالبًا، بكون الأفراد يحسنون الحكم في الأمور أو يسيئونه، فيكفي حكمهم في الأمور، ومن هنا تخرج الحرية التي تضمن نتائج هذه الأحكام نفسها.

وكذلك فإن من المضر على السواء في الحكومة المستبدة أن يُحسن الحكم في الأمور أو يُساء، فيكفي أن يحكم في الأمور لصدم مبدأ الحكومة.

ومن الناس كثير لا يهمهم أن يروقوا أحدًا، فيُسلمون أمرهم إلى هواهم، ومعظم ذوي الفهم يشقون بفهمهم ذاته، فهم بما يخالجهم من استخفاف بالأمور ونفور منها يكونون تعساء مع وجود عوامل كثيرة في ألا يكونوا هكذا.

وبما أن أحدًا من الأهلين لا يخشى الآخر فإن هذه الأمة تكون فخورًا؛ وذلك لأن فخر الملوك لا يقوم على غير استقلالهم.

والأمم الحرة فخور، ويسهل على الأمم الأخرى أن تكون صُلْفًا.

ولكن بما أن هؤلاء الكثيري الفخر يعيشون في أنفسهم كثيرًا فإنهم يكونون في الغالب بين أناس مجهولين، وهم يكونون جزعًا فيُرى فيهم، في معظم الأوقات، مزيج غريب من الحياء السيئ والعجب.

وتظهر أخلاق الأمة على الخصوص في أعمال الروح التي يُرى فيها أناس جامعون لحواسهم فيفكرون في الأمور وحدهم.

ويعلمنا المجتمع أن نُحِسَّ المهازئ، وتجعلنا العزلة أكثر صلاحًا للشعور بالنقائص، وما يكتبون من أهاجي يكون داميًا، ويُرى عندهم جوڤينالون كثيرون قبل أن يجدوا رجلًا مثل هوراس.

ويكذب المؤرخون في الملكيات المطلقة إلى الغاية؛ وذلك لأنهم عاطلون من حرية قول الحقيقة، وأما في الدول الحرة إلى الغاية فإنهم يكذبون لذات حريتهم التي تؤدي دائمًا إلى الانقسام، فيكون كل واحد عبدًا لمُبْتَسَرات حزبه كما يكون لمُبْتَسَرات مستبد.

ويكون عند شعرائهم غلظة الإبداع الأصلية هذه في الغالب أكثر من الرقة التي يُنعم بها الذوق، وهنالك يشاهد شيء قريبٌ من قوة ميكل أنجلو أكثر من لطف رفائيل.

هوامش

(١) فصل ٦.

(٢) ”Fiction“، وبالثروات من الخيلة يقصد مونتسكيو كل ما هو ذهب وفضة ونقد واعتبار، إلخ.

(٣) «يبدي الإنكليز لكم قليلًا من الأدب، ولكنهم لا يبدون عدم أدب مطلقًا»، (ملاحظات حول إنكلترة).